النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة
العوائق والحلول

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي
أيام 13/14 مارس 2021

رئيس المؤتمر
د. خليل محمد الخطيب

المركز الديمقراطي العربي

النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة

SCIENTIFIC PUBLICATION IN JOURNALS AND PERIODICALS
OBSTACLES AND SOLUTIONS

Proceedings of the international conference

13/14 March 2021 Berlin, Germany

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030- 89899419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174278717

VR.3383.6488.B

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة :المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.
Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without
Prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب:

النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة – العوائق والحلول
(الجزء الأول)

لا تعبر الدراسات البحثية إلا على آراء أصحابها، وهم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية حول حجة البيانات، وما يتبع ذلك من قضايا الإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.
كما تخلى مسؤولية المركز ورئيس الملتقى والسادة أعضاء ورؤساء اللجان العلمية وأعضاء ورؤساء اللجان التنظيمية عن أي اخلال بذلك من قبل المشاركين في مداخلاتهم.

من أجل تأسيس التواصل والتفاعل بين الثقافات المختلفة وتشكيل مجتمع علمي يضم باحثين من المحيط إلى الخليج إضافة لمعالجة المشاكل الحضارية المشتركة.

كتاب

النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة – العوائق والحلول

(الجزء الأول)

تنظيم

المركز الديمقراطي العربي – برلين، ألمانيا

بالتعاون مع

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء والتنافسية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب

و

مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات – برلين – ألمانيا

رئيس المؤتمر:

د. خليل محمد الخطيب – جامعة صنعاء – الجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية- اليمن

الرئاسة الشرفية:

أ.د. عمر حنيش – أستاذ باحث في العلوم الاقتصادية والتدبير • نائب رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط، مكلف بالشؤون الاكاديمية والطلابية • مدير المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء والتنافسية – جامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب

د. سعد الحاج بن جخدل – مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات – ألمانيا – برلين.

أ. عمار شرعان – رئيس المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين.

رئيس اللجنة العلمية:

د. سعد الحاج بن جخدل – الجزائر

نائب رئيس المؤتمر:

د. صليحة لطرش – جامعة العقيد آكلي محند أولحاج –البويرة –الجزائر

منسق عام المؤتمر:

د. أحمد الحضرمي- سلطنة عمان

اللجنة العلمية:

- أ.د/ زيد الوريث، جامعة صنعاء- اليمن.
- أ.د/ حسين الوادعي، جامعة صنعاء – اليمن.
- أ.د/ جمال الدهشان – مصر.
- أ.د/ احمد غالب الهبوب – اليمن.
- أ.د/ ضياء الدين زاهر، جامعة عين شمس – مصر.
- أ.د/ عمر علان، جامعة الكويت.
- أ.د/ صادق الشراجي – اليمن.
- أ.د/ محسن ربيع جمعي، جامعة بيرزيت، فلسطين
- أ.د/ منى محمد غنايم – مصر.
- أ.د/ هدى العماد، جامعة صنعاء – اليمن.
- أ.د/ عثمان المرتجى، جامعة السلطان قابوس.
- أ.د/ فؤاد عبد الرزاق – اليمن.
- أ.د/ محمد ضيف الله الشماري – اليمن.
- أ.د/ محمد رفعت حسنين، جامعة القاهرة – مصر.
- أ.د/ نبيل العفيري، جامعة إب – اليمن.
- أ.د جمال بو طيب – المغرب
- د. موسم عبد الحفيظ، أستاذ محاضر "أ"، جامعة سعيدة، الجزائر.
- د/ أحمد بوهكو، رئيس مركز نماء للدراسات والابحاث حول الصحراء، مدير نشر المركز الديمقراطي العربي برلين، المانيا.
- د/ سماتي حاتم، المركز الجامعي بريكة، الجزائر
- د/ علي عبدالله العواضي – اليمن.
- د. تلي رفيق، أستاذ محاضر "أ، جامعة سعيدة، الجزائر.
- د/ عبد الله بونعاج، المدرسة العليا للتكنولوجيا EST، العيون.
- د/ سوزان عبد الرضا – لبنان.
- د/ مرزوقي محمد، جامعة تيارت، الجزائر.
- د/ خالد طاهر الحسيني – اليمن.

- د/ يوسف الرقاي، باحث في الجغرافيا الطبيعية، جامعة القاضي عياض مراكش.
- د/ بلقاسم بلغيث – تونس.
- د/ محمد محمد فتح الله – مصر.
- د/ أحمد مذكور، جامعة الحديدة – اليمن.
- د/ فاطمة الجويفي، جامعة عمر المختار، ليبيا.
- د/ محمد حسين الانسي – اليمن.
- د/ عبدالله الشنطي – الاردن.
- د/ قندوز محمود، جامعة تيارت، الجزائر.
- د/ فاهم يحي بجاش – اليمن.
- د/ ربعي محمد، جامعة غليزان، الجزائر.
- د/ محمد صادق عبدالله الاعور– اليمن.
- د/ قليل محمد رضا، جامعة تيارت، الجزائر.
- د/ عمار سعدون البدري – كلية القانون والحكومات والدراسات الدولية...جامعة UUM
- د/ جواد الرباع، جامعة ابن زهر أكادير، المغرب.
- د/ هلال محمد السفياني – اليمن.
- د/ علياء نجيب، الجامعة الأردنية، الأردن.
- د/ عبدالقادر خليل عبدالغفور – اليمن.
- د/ إبراهيم عبدالله الهجري – اليمن.
- د/ عبد الغني النور – اليمن.
- د/ جابر البواب – اليمن.
- د/ أمل البدو – الأردن.
- د/ تركي القباني – اليمن.
- د/ منير العزاني. جامعة صنعاء – اليمن.
- د/ شرف عبد الحق الحمدي – اليمن.
- د/ محمود عبد المجيد عساف – فلسطين.
- د/ عبد اللطيف الوضاحي – اليمن.
- د/ عادل عون – ليبيا.

اللجنة التحضيرية والتنظيمية والإعلامية:

- د. يوسف سلمان الريمي – اليمن. رئيساً.
- د. اجتياد عبد الرزاق ابو ثابت – فلسطين.
- د. علي مولود فاضل – العراق.
- د. أيسر عاشور. العراق.
- د/ سلطان قاسم – اليمن.
- د/ فاتك سعيد المخلافي– اليمن.
- كريم عايش – شعبة القانون العام – كلية الحقوق اكدال – جامعة محمد الخامس – الرباط.. المغرب.
- صهيب ياسر محمد شاهين، باحث دكتوراه، المركز الديمقراطي العربي.
- أ/ محمود الصلوي – اليمن.
- عامر الضبياني. جامعة ذمار – اليمن.
- أمين المنبهي، اليمن.
- يحيى الضاعني. اليمن.
- أ/ محمد زهرة – اليمن.
- أ/ فايد سلام. اليمن.
- أ/ عدنان رفيق الله. اليمن.
- عبدالله حزام، جامعة صنعاء – اليمن.
- توفيق حيدر، جامعة صنعاء – اليمن.
- أ.ذي يزن محمد أحمد الأعوش – اليمن.
- ماجد قائد. اليمن.
- م. أحمد الحداء. اليمن.
- منصور صعتر – اليمن.
- بسام عبده سيف، جامعة صنعاء – اليمن.
- سام الشرجبي، جامعة صنعاء – اليمن.
- أحمد الفقيه، جامعة صنعاء – اليمن.
- فؤاد شحرة، جامعة القلم – اليمن.
- ثابت حسين حدير – اليمن.
- روضة العنسي – اليمن.

تقديم:

النشر العلمي الأكاديمي هو المحصلة النهائية للبحوث والدراسات العلمية التي تهدف إلى نشر العلم والمعرفة والمساهمة في التقدم العلمي على مختلف الأصعدة، وهذا ما أدى بالجامعات ومخابر البحث ومراكز الدراسات وكذا الباحثين لنشر أبحاثهم ودراساتهم العلمية ضمن بوتقة النشر العلمية والأكاديمية المتعددة التي ترتكز على المعايير العلمية سواء كانت مجلات أو دوريات علمية متخصصة أو دور نشر؛ بما يحقق لها معامل تأثير تعمل كمؤشرات ايجابية لتصنيفها عالميا، وبالرغم من أهمية النشر العلمي لكل من الباحث والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمجلات والدوريات العلمية، والمساعي والجهود المبذولة لترقية النشر العلمي والاكاديمي؛ إلا أنها تقابل العديد من التحديات والعوائق في عالمنا العربي، أبرزها تتمثل في عدم التزام الناشرين في الغالب بالمعايير المتعارف عليها عالميا، هذا ما يؤثر سلبا على تصنيفها ضمن المجلات العالمية التي لها معامل تأثير عال. دون أن ننسى احتكار مؤسسات بعينها لتصنيف المجلات والدوريات اعتمادا على شروط مجحفة وتعجيزية والتي قد لا يكون لها علاقة بجودة النشر العلمي، ومن ثم ولإبراز الأهمية العلمية وصعوبات النشر العلمي، يأخذنا موضوع هذا المؤتمر إلى إلقاء الضوء على مفهوم النشر العلمي، وأشكاله وحقوقه، مع عرض أهميته في البحوث العلمية، لذا سيقوم المؤتمر رفقة كوكبة من الأساتذة بدراسة العوائق والتحديات التي تواجه الباحث في نشر أبحاثه العلمية، للخروج بالحلول والسبل الكفيلة لتجاوزها.

محاور المؤتمر:

1- النشر العلمي مفاهيم نظرية.

2- علاقة المنظومة الافتراضية بدينامية النشر العلمي الالكتروني.

3- جودة النشر العلمي.

4- صعوبات النشر العلمي وسبل معالجتها.

5- النشر العلمي وعلاقته بتصنيف الجامعات.

6- أخلاقيات النشر العلمي.

7-طرق وآليات تقييم النشر العلمي.

8- عوامل وأسباب رفض المجلات المحكمة للأوراق العلمية.

9- التجارب العربية والعالمية في مجال النشر العلمي.

10- الجهات المانحة وهيئات التقييم الدولي ودورها في ترقية البحث العلمي.

11- الدعائم العلمية للنشر العلمي في المجلات.

12- الجامعات ودورها في النهوض بنشر الابحاث العلمية.

13- مخابر البحث ودورها في تطوير النشر العلمي.

فهرس المحتويات:

المداخلات	الصفحة
مزايا وعيوب النشر الإلكتروني في الجزائر أ. بلهادي رفيقة / د. لطرش صليحة	6 - 1
معيقات النشر العلمي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية د. هلال محمد علي سيف السفياني	25 - 7
تحكيم البحوث العلمية بين الأصالة والتجديد أد. فاطمة محمد محمد المهدي	43 - 26
واقع وآفاق النشر العلمي في المجلات المصنفة ضمن منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP د. موسم عبد الحفيظ	54 - 44
أثر السرقة العلمية على البحث العلمي-مع الإشارة إلى حالة الجزائر- د. أسود ياسين	69 - 55
رفض المجلات العلمية المحكمة للبحوث: الدوافع والأسباب د. محمد الطحناوي	77 - 70
عراقيل النشر العلمي وسبل تجاوزها خليل الله فليغة / فطيمة الزهرة المفيدة بن أوجيت	86 - 78
دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي د. أمل محمد عبد الله البدو	108 - 87
مفاهيم النشر العلمي ومعاييره ط د. رابع محمد عبد الله	116 - 109
إسهام مجلة جامعة شندي في النشر العلمي سارة شمو شاع الدين علي/ امنة حامد محمد الفكي	125 - 117
النشر العلمي وتوجّهات الأساتذة الباحثين في التربية د. ساندي فارس	137 - 126
الدور التنموي للجامعات وأثره في تقدم البحث العلمي. م. سجى سعد احمد	144 - 138
معايير قبول ورفض البحوث العلمية في المجلات والدوريات الجزائرية المحكمة -مجلة عصور الجديدة أنموذجا- د. رفيق تلي	159 - 145
وظيفية المنظومة الافتراضية في تعزيز دينامية النشر العلمي العالمي (مشكلات الواقع ورؤية مقترحة للحل) د.عبد الفتاح سالم حسن	173 - 160

معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار أ/عبد الملك محمد أحمد العفاري / أ. ندى أحمد صالح الصباري	**191 - 174**
النشاط العلمي للمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020 ودوره في إثراء النشر العلمي د. ناجية سليمان عبد الله / ط. د. كريم عايش	**205 - 192**
أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه د. كلثوم قاجة / د. جميلة بن عمور	**215 - 206**
واقع النشر العلمي في الجامعة الجزائرية – العلوم الاجتماعية نموذج د. ماريف منور	**229 - 216**
الثقافة المعلوماتية ودورها في نشر واسترجاع المعلومات العلمية د. حسان مداسي، أستاذ مساعد قسم "ب"	**240 - 230**
درجة المعيقات التي تحول بين الباحث العربي والنشر في المجلات العربية المحكمة من وجهة نظر باحث طلبة الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات الفلسطينية وسبل التغلب عليها أ. منال نعمان قويدر	**265 - 241**
الانتحال العلمي في الفضاء الرقمي (الأشكال، الأسباب والحلول) د. وهيبة بوزيفي	**279 - 266**
النشر العلمي ودوره في ترقية البحث العلمي الجامعي د. بوصبع فؤاد / ط.د. بوعروج خولة	**286 - 280**

مزايا وعيوب النشر الإلكتروني في الجزائر

أ. بلهادي رفيقة
د. لطرش صليحة
جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة –الجزائر –

ملخص:
تطورت تكنولوجيا المعلومات والطريقة التي يتم فيها تخزين المعلومات ونشرها حتى زحفت الثورة الرقمية على عالم النشر هو الآخر، ففرض نفسه فرضا على المكتبات والمعلومات والباحثين ، ويعد **النشر الالكتروني** أهم مظاهر تكنولوجيا المعلومات حيث أنّه يساهم في عملية تأليف وبث المعلومات الكترونيا معتمدا في ذلك على أحدث التقنيات في إنتاج المعلومات ،وسنحاول في هذه الوريقات البحثية التحدث عن مزايا النشر الالكتروني الحديث وعن أهم أهدافه وعيوبه مقارنة بالنشر التقليدي الورقي المألوف.

Abstract:
Information technology and the way in which information is stored and disseminated has evolved until the digital revolution crept into the publishing world as well, and imposed itself on libraries, information and researchers, and electronic publishing is the most important manifestation of technology Information as it contributes to the process of composing and transmitting information electronically, relying on the latest technologies in producing information, and in these research papers we will try to talk about the advantages of modern electronic publishing and its most important goals and disadvantages compared to the traditional conventional paper publishing.

1-مقدمة:

لقد سهلت التكنولوجية الحديثة للإنسان حياته بطريقة خيالية، حيث أصبحت مرافقته في شتى ميادين حياته كما تحولت المجتمعات بفضلها في الآونة الأخيرة إلى مجتمعات معلوماتية فأصبح للحاسوب فيها الريادة في جميع مجالات الحياة وبات النجاح مستحيلا بدون تكنولوجيا المعلومات، فالانترنيت فتحت آفاقا جديدة متطورة في العملية البحثية والتعليمية، فما يتاح لطالب اليوم لم يكن متاحا لطالب الأمس من حيث سهولة الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها وذلك عن طريق استحداث تقنية حديثة في مجال المعلومات والمكتبات وهي عملية النشر الالكتروني الذي يعتمد على استخدام الأجهزة الالكترونية وخاصّة الحاسوب في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة والتوزيع للبيانات والمعلومات والذي أفاد بشكل كبير في التطورات المذهلة والسريعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعيدة المدى التي أتاحت تخزين كميات كبيرة من البيانات والمعلومات على وسائط مقروءة آليا ومن ثم معالجتها واسترجاعها وبثها للباحثين والدارسين، فنحن نعيش في خضم نقلة نوعية في مجال النشر يقودها الابتكار فهو الآخر يخضع لتغيير تطوري من النموذج الحالي فقد حان الوقت لأولئك المتخلفون عن الركب الحضاري المعلوماتي استعدادهم لإتقان تكنولوجيا جديدة .

ويعرف النشر الالكتروني عموما بأنّه النشر الرقمي للكتب أو المقالات أو النصوص عبر شبكات الاتصال وقد أصبح شائعا في مجال النشر العلمي بعدما كان يعتمد كلية على النشر التقليدي للمعلومات الذي يتم من خلال طبع الكتيب والصحف والمقالات، وعلى ضوء هذا التحول سيعالج مقالنا مفهوم النشر الالكتروني الحديث من جانبيه الايجابي والسلبي

2-مفهوم النشر الالكتروني:

إذا كان مفهوم النشر التقليدي ينحصر في أنّه <<عمل يقوم به الناشر لإصدار أو عرض الكتاب للتوزيع الجماهيري بعد أن تم طبعه بإحدى وسائل الطباعة أو النسخ أو التصوير الجاف>>[1] فقد استحدث مؤخرا نوع آخر من النشر وهو النشر الرقمي أو الالكتروني وأصبح شائعا في مجال البحث العلمي ،وقد عرفه العديد من الباحثين في مجال الإعلام والاتصال منهم الباحث وعلي أحسن بقوله << يشير النشر الالكتروني لتطبيق برنامج الحوسبة من قبل الناشر لمحتوى المعلومات، التي تم إنشاؤها وتعبئتها للجمهور المحدد وتوزيع المنتج النهائي من خلال الوسائل الالكترونية، والنشر هو عملية متكاملة تهدف إلى توفير المعلومات بكميات مختلفة ونوعيات مختلفة لمختلف فئات المستخدمين النهائيين>>[2]

كما تعرفه عارف رشاد قائلة << النشر الالكتروني يعني استخدام الأجهزة الالكترونية في مختلف مجالات الإنتاج أو الإدارة أو التوزيع المعلوماتي على المستفيدين وهو يماثل النشر بالأساليب التقليدية فيما عدا أن المادة أو المعلومات المنشورة لا يتم طبعها على الورق بغرض توزيعها بل توزع على وسائط ممغنطة كالأقراص أو من خلال شبكة الانترنت>>[3]

ويعرفه الباحث عبد اللطيف الصوفي بقوله<<هو العملية التي يتم من خلالها تقديم الوسائط المطبوعة printer-Based Matereials كالكتب والأبحاث العلمية بصيغة يمكن استقبالها وقراءتها عبر شبكة الانترنيت،وهذه الصيغة تتميز بأنّها صيغة مضغوطة compacted ومدعومة بوسائط وأدوات كالأصوات والرسوم ونقاط التوصيل Hyperlinks التي تربط القارئ بمعلومات فرعية أو بمواقع على شبكة الإنترنيت، وينقسم هذا النشر بدوره الى نوعين[4]

-2-1**النشر الالكتروني الموازي**: وفيه يكون النشر الالكتروني مأخوذا عن النصوص المطبوعة والمنشورة وموازيا لها.

2-2**النشر الالكتروني الخالص** : وفيه لا يكون النشر عن نصوص بل يكون الكترونيا صرفا

3-أهداف النشر الإلكتروني:

كانت في بداياتها تنحصر في هدف رئيسي واحد وهو قدرة الشبكات على نقل الملفات النصية لخدمة الأغراض العسكرية، ثم بدأت هذه الأهداف بالتوسع فتعدت إلى المؤسسات الأكاديمية والجمعيات العلمية وغيرها بما في ذلك الأفراد وأصبحت أهدافه تتركز على نقاط مختلفة:

1- تسريع عمليات البحث العلمي.
2- توفير النشر التجاري الأكاديمي.
3- وضع الإنتاج الفكري لبعض الدول على شكل أوعية إلكترونية.
4- تعميق فرص التجارة الإلكترونية.
5- إمكانية إنتاج وتوزيع المواد الالكترونية بشكل سريع.
6- إمكانية إجراء التعديلات بشكل فوري.

[1] عبد العزيز محمد بن الزير-اتجاهات النشر التجاري للكتب بالمملكة العربية السعودية-الرياض-مكتبة الملك فهد الوطنية 2002- ص39.
[2] -وعلي أحسن-استخدام الأساتذة والباحثين للنشر الالكتروني في البحث عن المعلومة العلمية والتقنية في كليات الطب بالغرب الجزائري- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم المكتبات والعلوم الوثائقية –جامعة وهران/الجزائر-السنة الجامعية2017/2018-ص15
[3] -السيد السيد النشار-النشر الالكتروني –دار الثقافة العلمية-الاسكندرية-دت-ص15.
[4] -ينظر عبد اللطيف الصوفي-المعلومات الالكترونية والانترنيت في المكتبات-مطبوعة جامعة منتوري-قسنطينة-2001-ص19/20.

7- لا يوجد حاجة للوسطاء والتوزيع التقليدي.
8- مساهمة عدد من المؤلفين في إنتاج المادة الالكترونية بشكل تعاوني.
9- يمكن توزيع المادة الالكترونية لكل أرجاء الأرض دون الحاجة لأجر التوزيع.
10- يمكن للمستفيد شراء المقالة أو الدراسة منفردة بعكس الدوريات التقليدية التي يجب أن يتم شراء العدد بكامله.ويمكنان نلخص الفرق بين عمليتي النشر التقليدي والالكتروني في الجدول التالي:

النشر الالكتروني	النشر التقليدي
إمكانية تجميع الوثيقة بأشكال متعددة صوتية نصية وصورية	وهذا ما يصعب تطبيقه مع الوثائق التقليدية مع أخذ مدة زمنية طويلة من الباحث مع استحالة تجميعه صوتيا
إمكانية الإنتاج السريع والعالي لكم كبير من الوثائق الالكترونية	على العكس مع الوثائق التقليدية حيث يحتاج الباحث الى وقت أطول وجهد أكثر.
تحافظ الوثيقة الالكترونية الأصلية على جودتها مع إمكانية إضافة التحسين والتعديل عليها	عدم القدرة على الزيادة أو الحذف لأن هذا سيغير من شكلها ويشوهه .
إعادة استخدام البيانات	عدم القدرة على استخدام البيانات والتعديل فيها .
إمكانية التوزيع السريع للوثيقة بشكل سريع وفي أي مكان وفي وقت قصير جدا	صعوبة نشر الوثيقة بسبب الإجراءات الطويلة التي تمر بها ، فقد تطول لأكثر من عام
صعوبة تحديد الحقوق الفكرية وتطبيق القوانين الإبداعية لأنّه عالم فضفاض وافتراضي	ضمان الحقوق كاملة من ناحية الابتداع وضمان حقوق المؤلف .

الجدول رقم(1) يمثل الفروقات بين النشرين الورقي والالكتروني.

4-مشاكل النشر الالكتروني: يعاني النشر الالكتروني من عدة معوقات أهمها:
1- ضرورة توفر تقنية متطورة في المجتمعات المستخدمة مما قد لا يكون متوفرا أو مكلفا وإلا انعدمت الفائدة من النشر الالكتروني.
2- عدم اعتراف لجان الترقيات بالأبحاث المنشورة على الانترنيت.
3- ضعف مستوى بعض الشركات العاملة في مجال النشر الالكتروني.
4- قد تكون تقنيات النشر الالكتروني صعبة لدى الكثيرين وتتطلب خبرة.
5- عدم وجود قوانين تحمي حقوق الملكية الفكرية للباحثين عند رغبتهم في نشر أبحاثهم من خلال المكتبات الالكترونية مما يسهل اقتباسها من الآخرين دون ذكر المرجع.
6- يتم حرمان كل من لا يمتلك قنوات التواصل الالكتروني من الاستفادة والوصول إلى المواد المنشورة الكترونيا.
7- الجهد المبذول في تصفح المادة الالكترونية هو أكثر من ذلك الجهد المبذول في تصفح أوراق المادة التقليدية حيث يتطلب الدخول على الشبكة تكبير حجم الخط واستعراض الصفحات وغيرها.
8- إمكانية الدخول إلى الشبكات والبحث عن المواد الالكترونية يرتبط ارتباط دقيقا بتوفر إمكانية الاتصالات الأجهزة والكهرباء وهذا ما يعني تأثر النشر الالكتروني بضعف هذه العوامل .
9- ضرورة توفر أجهزة لاستخدام المحتوى الالكتروني مثل جهاز الكومبيوتر أو الموبايل .

5- مزايا النشر الالكتروني:

- وبالرغم من القناعة التامة لدى الكثير بأن متعة القراءة لا تتحقق إلّا بالاطلاع على الكتاب الورقي وأن القراءة من شاشات الكومبيوتر أو الكتاب الالكتروني لا تحقق نفس الغرض إلا أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المزايا الفائقة التي يحققها النشر الالكتروني :

- للناشرين أولا: وأهمها انخفاض تكلفة النشر عدم الحاجة لموزعين.

- وللمستخدم ثانيا:.

1- إمكانية استقبال العمل المنشور في أي مكان وزمان مع قابلية التحويل من وسيط لآخر .

2- زيادة السرعة بدل من الانتظار لمدة سنتين على الطباعة مع زيادة مرونة وتواتر المعلومات.

3- يمكن أن تكون تكلفة الطباعة والنشر مختلفتين فضلا عن القضاء على التأخير في نشر البيانات العلمية وتشجيع نشرها

4- تحسين سبل الوصول إلى التعليم فسرعة النشر تستلزم الوصول الفوري إلى المعلومات الهامة التي تسمح للمجتمع العلمي التعرف على بحوث زملائهم في مختلف مناطق العالم

5- إرسال واستقبال المعلومات في جميع الأماكن دون تكاليف البريد كونها تتم عبر الانترنيت

6- فورية استقبال المعلومات من حيث توافر نقاط وصول متعددة وهذا ما لا يحدث رفي حالة المواد المطبوعة ورقيا كما أنها تتميز بسعة تخزين كبيرة.

7- القدرة على عرض المحتوى الذي لا يمكن تحقيقه على الورق على سبيل المثال قواعد البيانات والفيديو.

8- الاستمرارية:النشر الالكتروني يوفر طول عمر الوثيقة.

9- اختصار الوقت والجهد لأن النشر الالكتروني يغنيه عن القراءة الكاملة للمحتوى ويمكنه الحصول على ما يريد مباشرة .

10- إمكانية التعديل في المحتوى سواء بالحذف أو الإضافة.

11- السعة الكبيرة في تخزين المعلومات حيث أن القرص مدمج واحد بإمكانه تخزين محتوى مكتبة بأكملها[5]

12- يتيح النشر الالكتروني للباحثين إمكانية الاطلاع على محتويات المكتبات ومراكز المعلومات والأرشيف التي تقوم أرصدتها على شكل الإلكتروني حيث أصبح بإمكان الباحث استعمال حاسوبه الشخصي في مكتبته أو بيته للوصول إلى المعلومات التي يريدها.

13- سهولة الرجوع إلى المصادر البيبيوغرافية المستخدمة من طرف المؤلفين لان النص الالكتروني يتوفر على حواشي يمكن للقارئ وبمجرد النقر عليها بمؤشر الجهاز الحصول على المصدر البيبيوغرافي المستخدم وتصفحه ثم العودة إلى النص الذي هو بصدد مطالعته[6]

14- إلى جانب الشيوع والانتشار عبر نطاقات واسعة ،سهولة البحث ، التفاعلية ...إلخ.

15- التفاعلية :حيث يؤثر المشاركون في عملية النشر الالكتروني على ادوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات وهو ما يطلق على الممارسة الاتصالية والمعلوماتية المتبادلة والتفاعلية من خلال منصات النشر الالكتروني سيظهر نوع جديد من منتديات الاتصال والحوار الثقافي المتكامل والمتفاعل عن بعد.مما يجعل المتلقي متفاعلا مع وسائل الاتصال تفاعلا ايجابيا[7]

---

[5] NIGEL Strudwick.Electronic publishing theexample of BMSAES2002 PP39/53

[6]. -ينظر مراد كريم-النشر الالكتروني ومكتبة المستقبل –مجلة علم المكتبات والمعلومات ج2-ع4-جانفي2005-ص147

[7]-مراد كريم-المرجع السابق-ص147.

16- اللاجماهرية:حيث يمكن توجيه النشر الالكتروني إلى فرد أو مجموعة معينة من الأفراد.
17- اللاتزامنية: إذ يمكن عن طريق النشر الالكتروني القيام بنشاط الاتصال في الوقت المناسب للفرد دون ارتباط بالأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى.
18- الحركية :وتعني نقل عن طريق النشر الالكتروني من مكان إلى آخر بكل يسر وسهولة.
19- القابلية للتحويل:أي القدرة على نقل المعلومات عن طريق النشر الالكتروني من وسيط إلى آخر .[8]
20- أصبح النشر الالكتروني والانترنيت بمنزلة مكان تعج بالناس والأفكار نستطيع زيارته والتجول في جنباته مما أتاح إيجاد ما اصطلح عليه تسميته بعالم الواقع الافتراضي.
21- النشر الالكتروني يضمن للجامعات ومراكز البحث الجودة العالية لمخرجات المطبوعة التي أصبحت من خلال تطور البرمجيات والطابعات تضاهي كفاءة منتجات المطابع المحترفة وجودتها بشكل يصعب التفريق بينهما أحيانا.
22- التوفير في تكاليف الاستخدام الورقي بعد أن أضحت تكاليف الورق والطباعة في ارتفاع مستمر.
23- مؤثرات التشويق والانطباع الجيد من وسائط سمعية وبصرية متعددة فمن الناحية التقنية يمكن للكاتب أن يتضمن الصور الملونة والرسوم التوضيحية بسهولة كما يمكن ان يتضمن مقاطع صورية(فيديو)وصوتية.([9])
24- يوفر استخدام النشر الالكتروني ميزة فريدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائط التقليدية الورقية حيث يمكن استخدام نظم النص الممنهل التي تتضمن الوصلات البرمجية التي تستخدم للانتقال من كلمة محددة في النص إلى ملف صوتي يشرح هذه الكلمة أو إلى صورة تتعلق بهذه الكلمة أو إلى شرح تفصيلي بنص مطول يوضح مدلولاتها والعنوان أو الكلمة التي تستخدم لهذا التطبيق تظهر عادة بلون اخضر أو أي لون آخر مختلف عن لون النص الأصلي ويكفي الضغط عليها بالفارة للانتقال إليها ضمن دليل الاستخدام مما يتجاوز كثيرا مما يمكن أن تقدمه الوثائق المطبوعة أو من سرعة النفاذ إلى المعلومة المطلوبة[(10)].
25- المحافظة على البيئة:من خلال الحد من التلوث الناتج عن نفايات تصنيع الورق.

6- عيوب النشر الالكتروني:غير أن هذا لا يعني خلوه من بعض العيوب أهمها :
1- أن جودة الحروف المقروءة على الشاشة لا تعادل جودة الحروف المطبوعة ،كما أن الكتاب العادي غير حساس يتحمل ظروف الاستخدام اليومية خلافا لجهاز ال(3)E BOOK Reader.
2- من أكبر العيوب التي يعاني منها النشر الالكتروني وخاصة في الجزائر هو وجود نظام شبكة الاتصال بالانترنيت إذ هناك قطاعات كبيرة من القراء لا يستطيعون الاستفادة من خدمات الشبكة وهذا نظرا لنقص المعدات الكافية.
3- الافتقار إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم القدرة على الاتصال عبر الشبكات المناسبة.
4- التكاليف الإضافية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات منها صيانة المعدات التعرض إلى الانتحال والتعديلات والاستنساخ.

[8]-محمد جاسم فلحي-النشر الالكتروني: الطباعة والصحافة الالكترونية والوسائط المتعددة –عمان-دار المناهج-2005-ص73.
[9]-ينظر واعلي أحسن –المرجع السابق-ص29.
[10]-ينظر النادي العربي للمعلومات-نظم المعلومات الحديثة في المكتبات والارشيف –دمشق-جويلية 2000-ص10

7- خاتمة:

وفي الأخير يمكن أن نقول أن النشر الالكتروني هو عملية طباعة الأبحاث والدراسات العلمية على الحاسوب عوض عن الكتابة أو الطباعة على الورق ، كما أنّ هذه العملية المستحدثة لا تزال في الجزائر في مرحلة الولادة لا يزال مختصرا على هيئات حكومية وهي وزارتي التربية والتعليم العالي ووزارة التكوين مما يجعل التحدي كبير لتحقيق نشر الكتروني دون مشاكل،وتحتاج ذلك إلى الكثير من الأبحاث والتدريبات لوضع معايير وإجراءات دقيقة.

8- قائمة المصادر والمراجع:

1- السيد السيد النشار-النشر الالكتروني –دار الثقافة العلمية-الاسكندرية-دت .

2- عبد العزيز محمد بن الزير-اتجاهات النشر التجاري للكتب بالمملكة العربية السعودية-الرياض-مكتبة الملك فهد الوطنية 2002..

3- عبد اللطيف الصوفي-المعلومات الالكترونية والانترنيت في المكتبات-مطبوعة جامعة منتوري-قسنطينة-2001.

4- وعلي أحسن-استخدام الأساتذة والباحثين للنشر الالكتروني في البحث عن المعلومة العلمية والتقنية في كليات الطب بالغرب الجزائري- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم المكتبات والعلوم الوثائقية –جامعة وهران/الجزائر-السنة الجامعية2017/2018.

5- مراد كريم-النشر الالكتروني ومكتبة المستقبل –مجلة علم المكتبات والمعلومات ج2-ع4-جانفي2005

6- محمد جاسم فلحي-النشر الالكتروني: الطباعة والصحافة الالكترونية والوسائط المتعددة –عمان-دار المناهج-2005.

7- النادي العربي للمعلومات-نظم المعلومات الحديثة في المكتبات والارشيف –دمشق-جويلية 2000.

8- NIGEL Strudwick.Electronic publishing theexample of BMSAES2002.

معيقات النشر العلمي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية

Obstacles to scientific publishing and ways to address them from the point of view of faculty members and their assistants In Yemeni Universities

د. هلال محمد علي سيف السفياني
أستاذ المناهج وطرائق التدريس المساعد بكلية التربية
– محافظة المهرة- جامعة حضرموت، الجمهورية اليمنية

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على معيقات النشر العلمي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية، واستخدمت المنهج الوصفي، من خلال تصميم استبانة إلكترونية، تضمنت أربعة مجالات، هي المعيقات: (التنظيمية والتشريعية، المالية، الإجرائية، الشخصية والاجتماعية)، وتم تطبيقها على عينة قوامها (240) عضوًا من الهيئة التدريسية ومساعديهم في (12) جامعة يمنية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسط موافقة العينة على معيقات النشر العلمي التي تضمنتها الأداة ككل بلغ(4.10)، من أصل(5)، وبنسبة(82.04%)؛ حيث تصدرت المعيقات المالية الترتيب الأول، بنسبة (91.28%)، تليها المعيقات التنظيمية والتشريعية، بنسبة(83.48%)، ثم المعيقات الشخصية والاجتماعية بنسبة(80.83%)، وفي الترتيب الأخير جاءت المعيقات الإجرائية، بنسبة(75.92%). كما أشارت النتائج إلى مجموعة من المقترحات؛ لمعالجات معيقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية، منها: إعادة النظر في اللوائح والقوانين الصادرة عن التعليم العالي المتعقلة بالترقيات العلمية، ووضع استراتيجيات؛ لتشجيع وتحفيز وتمويل عملية النشر العلمي، وتسهيل إجراءاته، وتوفير متطلباته المادية، والفنية، وتوجيه مواضيع البحث العلمي بما يخدم الجامعة والمجتمع وتطلعاتهما.

الكلمات المفتاحية: المعيقات، النشر العلمي، الهيئة التدريسية، الجامعات اليمنية.

Abstract:

The study aimed to identify the obstacles of scientific publishing and ways to address them from the point of view of faculty members and their assistants in Yemeni universities. The study used the descriptive approach, by designing an electronic questionnaire, which included four areas, namely: (organizational, legislative, financial, procedural, personal and social). It has been applied on a sample consisting of (240) faculty members and their assistants in (12) Yemeni universities. The results of the study indicated that the average approval of the sample for the obstacles to scientific publication included in the tool as a whole was (4.10), out of (5), and by (82.04%). Financial obstacles topped the first rank, by (91.28%), followed by regulatory and legislative obstacles, by (83.48%), then personal and social obstacles by (80.83%), and in the last order came procedural obstacles, by (75.92%). The results also indicated a set of proposals; treating the obstacles to scientific publishing in Yemeni universities, including: Reconsidering the regulations and laws issued by higher education related to scientific promotions, and developing strategies to encourage, motivate and finance the scientific publishing process, facilitate its procedures, provide its material and technical requirements, and direct scientific research topics in a way that serves the university, society and their aspirations.

Key words: *Obstacles, Scientific Publishing, Faculty, Yemeni Universities.*

مقدمة:

لعب البحث العلمي دورًا محوريًا في تقدم ونهضة المجتمعات، وأسهم في ازدهار الحضارة المعاصرة، وأضحى السبيل الوحيد لتحقيق التنمية في مختلف المجالات؛ لذا قامت الدول بدعم المشاريع البحثية ومؤسساته، وجعل البحث العلمي من الوظائف الأساسية للجامعة؛ فأنشأت العديد من المراكز البحثية التابعة لها، خاصة في هذا العصر- عصر اقتصاد المعرفة- الذي عدَّ البحث العلمي "أحد أهم سمات التقدم الحضاري للعالم المتطور" (بشته وبوعموشة، 2018، 145). وبحلول ما يسمى مجتمع المعرفة أصبح هناك تشجيع كبير من مؤسسات التعليم العالي على ضرورة امتلاك المعارف والمعلومات والاستفادة منها في الإبداع والابتكار وعملية التطوير (نجم وقشطة، 2021، 107)؛ وأنيط بالجامعات قيادة التحول نحو اقتصاد المعرفة؛ من خلال الوظائف الثلاث: (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع)؛ فالجامعة تنتج المعرفة عن طريق البحث العلمي، وتنقلها عن طريق التدريس، وتقوم بنشرها وتسويقها من خلال خدمة المجتمع (عبد الحميد، 2021، 5)؛ فتقدم الجامعات يتطلب امتلاك العلم والتطور البحثي والتقني ومتغيراتها التي توجب الاهتمام بالبحث العلمي وعوائده على المجتمع، وباعتباره جزءا لا يتجزأ من تطور العملية التعليمية، حيث تهتم الجامعات اليوم بإنتاج المعارف العلمية والبحثية (إسماعيل، 2021، 221)؛ وأنشأت العديد من الدور والدوريات العلمية لنشر وتسويق الإنتاج العلمي، وساهم التقدم التكنولوجي الحديث كثيرًا في تحقيق ذلك بفاعلية، وأشار حسن (2019) إلى أن النشر العلمي الجامعي يلعب دورًا في إيصال الجهد البشري الرصين إلى من يعنيه الأمر.ويشكل عنصرًا أساسيًا في رسالة الجامعة، فمكانتها بين الجامعات تتحدد بحسب ما تنشره من أبحاث جديدة ومفيدة (عبد العليم وآخرون، 2019، 642).ويُعد النشر العلمي مؤشرًا مهمًا على تطور البحث العلمي (المغذوي، 2019، 345)،وركيزة أساسية وعامل من أهم أسس التصنيف (النجار، 2019، 179).فالكثير من التصنيفات العالمية تضع في اعتبار تقييمها للجامعات وتحديد ترتيبها على المستوى الدولي، حجم وجودة الإنتاج الفكري العالمي لهذه الجامعات (الدهشان، 2020، 57)، وعدد مرات الاستشهاد والاقتباسات المرجعية من أبحاثها المنشورة (الزعبي والزعبي، 2019).

وبالرغم من أهمية النشر العلمي فإن المؤشرات تدل على أن الجامعات في الوطن العربي- ومنها الجامعات اليمنية- ما زالت دون المستوى، حيث يعاني البحث والنشر العلمي من مشكلات وصعوبات كثيرة؛ وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود؛ لدراسة تلك المشكلات ووضع معالجات قابلة للتنفيذ؛ مما يسهم في تقدم البحث العلمي، وتحقيقه لأهدافه المرجوة.

مشكلة الدراسة:

يمثل النشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم أهمية كبيرة لهم وللجامعات التي يعملون بها؛ إذ يُعد أحدى المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم الجامعات وترتيبها في التصنيفات العالمية؛ كما أن النشر العلمي مؤشرًا على تقدم وتطور الجامعة؛ وبالرغم من ذلك فإن الملاحظ لواقع النشر العلمي في الجامعات اليمنية، يجد أنه دون المستوى المطلوب، شأنه شأن اغلب الجامعات في الوطن العربي، بل تجد أن ترتيب الجامعات اليمنية تأتي في ذيل التصنيفات العالمية في هذا المجال، وقد أشار التقرير العربي العاشر(2018، 345) إلى أن اليمن في التصنيف الدولي جاءت في الترتيب (121) عالميًا، وفقًا لحجم منشوراتها البحثية؛ويرجع ذلك إلى أسباب عدة، يمكن تصنيفها في هذه الدراسة ضمن أربعة محاور رئيسة، هي معيقات: تنظيمية وتشريعية تتعلق بطبيعة النظم والتشريعات والقوانين الصادرة عن التعليم العالي، ومنها المعيقات المالية والظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها البلاد بسبب الصراعات الداخلية، ومنها

المعيقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس الشخصية والاجتماعية، بالإضافة إلى المعيقات الإجرائية التي تطلبها البحوث والدراسات العلمية وطبيعة النشر ومعاييره، وإلى هذا أشارت دراسة:عبد الوارث (2020)، ودراسة: المطيري (2018)؛ وبالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

- ما واقع النشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية ؟
- ما هي معيقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية ؟
- ما المعالجات المقترحة لمعيقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية ؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

- التعرف على واقع النشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية.
- الوقوف على معيقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية.
- توضيح المعالجات المقترحة لمعيقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو النشر العلمي ومعوقاته وسبل معالجته، وهو ما يسهم في معالجة معوقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية، ويساعدهم في الحد من تأثيرها على تطور البحث العلمي وتقدمه.

فرضيات الدراسة: تتضمن هذه الدراسة الفرضيات الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تعزى لمتغير طبيعة الكلية (تطبيقية، إنسانية).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تعزى لمتغير الدرجة العلمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

حدود الدراسة: تتحدد هذه الدراسة بـ:

- الحدود الموضوعية: تتحدد بموضوع: معيقات النشر العلمي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات اليمنية، حيث تم تضمين المعيقات في أربعة محاور، معيقات: (تنظيمية وتشريعية، مالية، إجرائية، شخصية واجتماعية).
- الحدود المكانية: الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة.
- الحدود الزمنية: العام الجامعي 2020-2021م.
- الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية.

مصطلحات الدراسة:

معوقات:

هي مجموعة العوامل التي تعيق وتحد من أداء عضو هيئة التدريس أثناء ممارسته لدوره البحثي (كتلو وبحيص، 2019، 47)، أو هي كل العقبات والمشكلات التي تعترض الباحث أثناء رغبته في نشر بحثه (مولوج ومولوج، 2018، 671)، وتقاس إجرائيًا بدرجة موافقة عينة هذه الدراسة على محاور استبانة معيقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية والمتمثلة بالمعيقات: (التنظيمية والتشريعية، المالية، الإجرائية، الشخصية والاجتماعية).

النشر العلمي:

يعرفه فرحان (2019، 26) بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة (محكمة). أو "هو حقل فرعي من النشر الذي يقوم بتوزيع الأبحاث الأكاديمية ويعتمد على عملية التحكيم التحريري لتأهيل النصوص للنشر" (صالح ورابح، 2019، 260).

ويعرف النشر العلمي إجرائيًا بأنه: نشر الإنتاج العلمي من الدراسات والبحوث لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية بإحدى وسائل النشر المعتمدة المحلية والدولية.

الإطار النظري للدراسة:

يُعد البحث العلمي من أهم أدوات تحقيق التنمية في العالم المعاصر، فهو أساس تكوين العلم وتطوره (كاظم، 2017، 10)؛ والنشر العلمي مظهرًا من مظاهر التقييم للمؤسسات والأشخاص والعلوم، ويساعد في تتبع التطورات الحاصلة في العلوم، ويدفع بالعلم إلى الأمام، ولقد تعددت مجالات النشر خاصة بعد ظهور تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة وتوظيفها في الطباعة والنشر (الطرشاني، 2019، 50).

أهمية النشر العلمي: تكمن أهمية النشر العلمي بما يأتي (فاكية، 2021، 298-299):

- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى المؤسسات والأفراد؛ من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد.
- تنشيط حركة البحث العلمي، ومعرفة رصانته من خلال معرفة عدد مرات الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات السابقة.
- تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.
- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك.
- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية، وغاية إلى عالم الشهرة.
- المساعدة في تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها.

أهداف النشر العلمي: تتمثل أهداف النشر العلمي بما يأتي (الدهشان، 2020، 57):

- مشاركة الإنتاج العلمي مع الآخرين.
- التقدم الوظيفي (الترقيات) في مجال العمل.
- طلب الحصول على وظيفة جديدة أو العمل في الجامعات.
- زيادة مكانة الجامعة بين الجامعات الأخرى.
- الحوافز والمكافئات.

معوقات البحث والنشر العلمي: من أهم معوقات النشر العلمي (آل عبيدان وآخرون، 2019، 143):
- معوقات نفسية واجتماعية متعلقة بالتفكير الذاتي والثقافي السائد بشأن البحث العلمي.
- معوقات مالية ومعلوماتية متعلقة بندرة مصادر المعلومات والمكتبات.
- المعوقات والإجراءات الإدارية التي عادة تأخذ فترة طويلة.
- ضعف المستوى اللغوي للباحث.
- افتقار الباحثين لمهارات البحث العلمي والضعف في مناهج البحث والإحصاء.
- طول فترة الدراسة وعدم التفرغ للبحث العلمي.
- تزايد الأعباء التدريسية والإدارية على أعضاء هيئة التدريس وقلة المردود المالي وقلة الحوافز.
- قلة الاستفادة من نتائج البحوث وغياب القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل البحث العلمي.
- غياب الاستراتيجيات الواضحة لربط البحوث العلمية بواقع ومتطلبات التنمية الوطنية.
- قلة التعاون بين الجامعات والجهات المستفيدة من البحث العلمي.

ومن المعوقات الأخرى للنشر العلمي:
- المعوقات التنظيمية والتشريعية: تتمثل بالمشكلات المتعلقة باللوائح والتشريعات والهياكل التنظيمية وإجراءات العمل.
- المعوقات المادية: تتمثل بالصعوبات المالية وجودة التجهيزات وشبكات الاتصالات وقواعد البيانات والمعلومات (القباطي وقراضة، 2020، 353-354).
- المعوقات البشرية والاجتماعية: تتعلق بشخصية الباحث وعزوفه عن النشر العلمي وضعف امتلاكه للخبرات البحثية، بالإضافة إلى ضعف تقدير المجتمع للبحث العلمي وإدراكه لأهميته.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بهذه الدراسة ومنها:

دراسة: قريرة وعبدالرحمن (2020):

هدفت إلى التعرف على معيقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة سبها، واستخدمت المنهج الوصفي والاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغ عددها (458) عضو هيئة تدريس، وأظهرت النتائج تقدير العينة العالي للمعيقات الإجرائية التي تضمنتها أداة الدراسة، وأن هناك فروق تعزى لمتغير الدرجة العلمية وسنوات الخبرة.

دراسة: عبد الوارث (2020):

هدفت إلى معرفة معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأهميته، واستخدمت المنهج الوصفي والاستبانة، وبلغت عينة الدراسة (420) عضو هيئة تدريس بجامعة المنوفية، وتوصلت إلى أن البحث العلمي لم يصل إلى المستوى المطلوب وأنه يعاني من معوقات مادية وتطبيقية وأكاديمية واجتماعية وشخصية، وأوصت بضرورة الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة لدعم البحث العلمي والباحثين، مع ضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات ومتطلبات المجتمع والتنمية الشاملة.

دراسة: المغذوي (2019):

هدف إلى التعرف على معيقات النشر لعلمي في المجلات العلمية المعتمدة من قاعدة البيانات العالمية isi من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، واستخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت

على الاستبانة في جمع البيانات من العينة التي بلغت (600) عضو هيئة تدريس، وأوضحت أن أبرز معوقات النشر العلمي هي غياب الحوافز التشجيعية، وغياب التعريف بالأبحاث المنشورة في المجلات التابعة لقاعدة البيانات العالمية isi، وضيق الفترة الزمنية المحددة لإجراء تعديلات المحكمين وضعف المخصصات المالية المخصصة للنشر العلمي، وطول الفترة الزمنية بين تقديم البحث ونشره، كما أشارت إلى وجود فروق في استجابة العينة تعزى لمتغير النوع، والدرجة العلمية، والتخصص.

دراسة: كتلو وبحيص (2019):

هدفت إلى معرفة معوقات البحث التربوي في جامعات جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر الهيئة التدريسية، واستخدمت المنهج الوصفي والاستبانة، وبلغت عينة الدراسة (60) عضو هيئة تدريس، وأظهرت النتائج أن معوقات البحث التربوي في جامعات جنوب الضفة الغربية جاءت بدرجة عالية، وتمثلت المعوقات بقلة الوقت الكافي لإجراء البحوث التربوية والتعقيدات الإدارية والتقييد بحرفية القوانين واللوائح وقلة الاعتماد المالي لتمويل البحث التربوي.

دراسة:

كرادشة وآخرون (2019): هدفت إلى الكشف عن المحددات الأكاديمية والإدارية للإنتاج العلمي من مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، واستخدمت المنهج الوصفي والاستبانة، وتكونت العينة من (714) من الباحثين والأكاديميين، وتوصلت إلى أن هناك ارتفاع متوسط للإنتاج العلمي للبحوث المحكمة والكتب المنشورة لدى حملة شهادة الدكتوراه، وحملة لقب أستاذ دكتور، في حين ينخفض متوسط الإنتاج العلمي عند الحاصلين على مستويات تعليمية أقل، في حين يرتفع.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد منها الباحث في بناء أداة جمع البيانات، وتحديد المنهج المناسب، والاقتباس منها لمتن هذه الدراسة، وربط نتائج هذه الدراسة بنتائج الدراسات السابقة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة معيقات النشر العلمي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية، ويُعد هذا المنهج من أنسب المناهج في مثل هذه الدراسات والبحوث العلمية.

مجتمع الدراسة وعينتها:تكون مجتمع هذه الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية، الذكور والإناث للعام الجامعي 2020-2021م، بمختلف الدراجات العلمية، وبمختلف الكليات التطبيقية والإنسانية.

وبلغت عينة الدراسة (240) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية، وهم الذين أجابوا عن الاستبانة الإلكترونية المرسلة لهم في جروبات أعضاء هيئة التدريس وصفحات جامعاتهم على الفيسبوك، والجدول التالي يوضح الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

جدول يوضح الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

م	متغير	فئة	العدد	النسبة المئوية
1	النوع	الذكور	188	78.3%
		الإناث	52	21.7%
		المجموع	**240**	**100%**
2	الدرجة العلمية	معيد	10	4.2%
		مدرس	72	30%
		أستاذ مساعد	106	44.2%
		أستاذ مشارك	20	8.3%
		أستاذ	32	13.3%
		المجموع	**240**	**100%**
3	الجامعة	حكومية	225	93.8%
		خاصة	15	6.3%
		المجموع	**240**	**100%**
4	الكلية	تطبيقية	189	78.8%
		إنسانية	51	21.2%
		المجموع	**240**	**100%**
5	سنوات الخبرة	أقل من عشر	62	25.8%
		10-وأقل من15	71	29.6%
		15- وأقل من20	52	21.7%
		عشرون فأكثر	55	22.9%
		المجموع	**240**	**100%**

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة المغلقة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، وتكونت الاستبانة من أربعة محاور، وهي المعيقات: (التنظيمية والتشريعية، المالية، الإجرائية، الشخصية والاجتماعية)، وتضمنت العديد من الفقرات، متبوعة بخمسة بدائل وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي، بالإضافة إلى أربعة أسئلة مفتوحة عن سبل معالجة معيقات النشر العلمي.

صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة:

تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على (12) عضوًا من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات اليمنية؛ بغرض تحكيمها. واستفاد الباحث من ملاحظاتهم في تعديل بعض فقرات الاستبانة، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بصورتها النهائية من (33) فقرة، بالإضافة إلى أربعة أسئلة مفتوحة عن سبل معالجة معيقات النشر العلمي.

الاتساق الداخلي:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بالدركة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وبالدرجة الكلية للأداة ككل وكانت النتائج في الجدول الآتي:

جدول يوضح ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمحور وللاستبانة ككل

م	ارتباط فقرات المعيقات التنظيمية والتشريعية بالدرجة الكلية:				م	ارتباط فقرات المعيقات المالية بالدرجة الكلية:			
	للمحور	الدلالة	للاستبانة	الدلالة		للمحور	الدلالة	للاستبانة	الدلالة
1	.441	.000	.270	.000	1	.581	.000	.530	.000
2	.531	.000	.315	.000	2	.666	.000	.667	.000
3	.666	.000	.466	.000	3	.685	.000	.554	.000
4	.541	.000	.521	.000	4	.730	.000	.628	.000
5	.475	.000	.338	.000	5	.691	.000	.506	.000
6	.581	.000	.403	.000	6	.667	.000	.455	.000
7	.672	.000	.652	.000	7	.584	.000	.544	.000
8	.406	.000	.254	.000	8	.638	.000	.566	.000
9	.344	.000	.355	.000	9	.534	.000	.407	.000

م	ارتباط فقرات المعيقات الإجرائية بالدرجة الكلية:				م	ارتباط فقرات المعيقات الشخصية والاجتماعية بالدرجة الكلية:			
	للمحور	الدلالة	للاستبانة	الدلالة		للمحور	الدلالة	للاستبانة	الدلالة
1	.705	.000	.608	.000	1	.458	.000	.282	.000
2	.786	.000	.649	.000	2	.706	.000	.380	.000
3	.594	.000	.442	.000	3	.725	.000	.319	.000
4	.723	.000	.634	.000	4	.357	.000	.201	.002
5	.700	.000	.564	.000	5	.324	.000	-.007	.910
6	.744	.000	.584	.000	6	.432	.000	.419	.000
10	.325	.000	.456	.000	7	.542	.000	.373	.000
					10	.710	.000	.617	.000

يُلاحظ من الجدول السابق أن هناك اتساقًا داخليًّا لجميع الفقرات الاستبانة عند مستوى دلالة (0.01)، وذلك بمقارنة ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وهذا يدل على الاتساق الداخلي العالي للاستبانة.

ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرنباخ، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول يوضح ثبات محاور الاستبانة باستخدام الفا كرنباخ:

م	محور المعيقات:	عدد الفقرات	معامل ألفا كرنباخ
1	التنظيمية والتشريعية	10	0.77
2	المالية	6	0.76
3	الإجرائية	10	0.84
4	الشخصية والاجتماعية	7	075
	الاستبانة ككل	33	0.87

يلاحظ من الجدول السابق أن معامل الثبات للاستبانة ككل بلغ (.87), وهو معامل عالٍ، كما أن معامل الثبات للمحاور الأربعة كان عالٍ, حيث بلغ أكثر أو يساوي (.75)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات عال، وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

مفتاح درجة الحكم على فقرات الاستبانة: تم تحديددرجة الحكم على استجابة العينةعلى فقرات الاستبانة من خلال المفتاح الآتي:

جدول يوضح مفتاح الحكم على درجة موافقة العينة على الفقرة:

1	المتوسط	درجة التأثير
1	1 – أقل 1.8	ضعيفة جداً
2	1.8 – أقل 2.6	ضعيفة
3	2.6 – أقل 3.4	متوسطة
4	3.4 – أقل 4.2	عالية
5	4.2 – 5	عالية جداً

تطبيق أداة الدراسة:

قام الباحث ببرمجة الاستبانة إلكترونيًا، ثم تم إرسال الرابط إلى (جروبات) مجموعات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات اليمنية على الواتساب، كما تم نشرها على بعض الصفحات الإلكترونية لبعض الجامعات اليمنية، وأرسلت لهم عبر الماسنجر الخاص بالجامعة وبعض أعضاء هيئة التدريس، وقد استجاب

(247) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم على الاستبانة، وبعد الاطلاع على البيانات، اتضح للباحث أن هناك سبعة أعضاء من خارج الجامعات اليمنية، ممن استجاب على فقرات الاستبانة؛ فتم استبعاد استبانتهم، وبالتالي تبقى (240) استبانة، تم تفريغ بياناتها، وتبويب نتائجها، ومعالجتها إحصائيًّا، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحث بإدخال البيانات- التي تم جمعها من خلال أداة الاستبانة- إلى البرنامج الإحصائي (SPSS)- الصيغة (23)-، وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة للدراسة الحالية، وهي: النسبة المئوية والتكرارات، والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، واختبار (T) للعينتين المستقلتين، وتحليل التباين الأحادي للكشف عن متغيرات الدراسة، واستخدم معامل (ألفا كرنباخ) ومعامل بيرسون براون لقياس الاتساق الداخلي وثبات الأداة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

أولًا: الإجابة عن السؤال الأول ومناقشتها: ما واقع النشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب عدد الأبحاث المنشورة لعينة الدراسة خلال عام 2020م، والأبحاث الكلية المنشورة لهم خلال مسيرتهم الأكاديمية ومتوسط نشر الباحث وفقًا للدرجة العلمية وطبيعة الكلية، وسنوات الخبرة، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول يوضح متوسط الابحاث المنشورة للعينة وفقًا: للدرجة العلمية وطبيعة الكلية وسنوات الخبرة

م	متغير	فئة	عدد العينة	النشور عام 2020م						جميع الأبحاث المنشورة	
				عدد الأبحاث المنشورة	الناشرون		غير الناشرين		متوسط النشر للباحث	إجمالي الأبحاث المنشورة	متوسط النشر للباحث
					عددهم	النسبة%	عددهم	النسبة%			
1	الدرجة العلمية	معيد	10	5	5	50	5	50	0.5	15	1.5
		مدرس	72	118	42	58.33	30	41.67	1.6	219	3
		أستاذ مساعد	106	212	86	81.13	20	18.87	2	546	5
		أستاذ مشارك	20	20	10	50	10	50	1	110	5.5
		أستاذ دكتور	32	29	22	68.75	10	31.25	0.9	381	11.91
		الإجمالي	**240**	**384**	**165**	**68.75**	**75**	**31.25**	**1.6**	**1271**	**5.3**
2	طبيعة الكلية	تطبيقية	189	333	134	70.9	55	29.1	1.8	1061	5.61
		إنسانية	51	51	31	60.78	20	39.22	1	210	4
		الاجمالي	**240**	**384**	**165**	**68.75**	**75**	**31.25**	**1.6**	**1271**	**5.3**
3	سنوات الخبرة	أقل من 10	62	93	37	59.68	25	40.32	1.5	186	3
		10- وأقل من 15	71	173	56	78.87	15	21.13	2.4	284	4
		15- وأقل من 20	52	79	27	51.92	25	48.08	1.5	231	4.4
		20 سنة فأكثر	55	75	45	81.82	10	18.18	1.4	570	10.4
		الإجمالي	**240**	**384**	**165**	**68.75**	**75**	**31.25**	**1.6**	**1271**	**5.3**

يُلاحظ من الجدول السابق أن إجمالي الأبحاث المنشورة لعينة الدراسة خلال عام (2020م)، بلغت (284) بحثًا منشورًا، بمتوسط بلغ (1.6) بحثًا منشورًا للباحث الواحد،كما أشارت النتائج إلى أن ما نسبته (31.25%) من عينة الدراسة لم ينشروا أبحاثًا خلال عام (2020م).ويُلاحظ أن إجمالي الأبحاث المنشورة لعينة الدراسة خلال مسيرتهم الأكاديمية ككل بلغت (1271) بحثًا منشورًا، بمتوسط (5.3) بحثًا منشورًا لكل عضو من الهيئة التدريسية.ويرجع الباحث زيادة نسبة الأبحاث المنشورة خلال العام (2020) إلى تفرغ الهيئة التدريسية عن العمل؛ بسبب إجراءات الحجر المنزلي التي فرضتها جائحة كورونا على كل دول العالم، ومنها اليمن.

كما يُلاحظ أن هناك تفاوتًا في عدد الأبحاث المنشورة بحسب الدرجة العلمية وبحسب طبيعة الكلية، وبحسب سنوات الخبرة، حيث تصدرت الترتيب الأول فئة درجة الأستاذ المساعد،بمعدل نشر بحثين خلال العام (2020)، يليه في الترتيب الثاني الحاصلين على درجة المدرس،بمعدل نشر (1.6) بحثًا، ثم الأستاذ المشارك بمعدل نشر بحثًا واحدًا، يليه الأستاذ الدكتور بمتوسط (0.9) بحثًا، ثم يأتي درجة المعيد في الترتيب الأخير بمتوسط نصف بحث.وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة: كرادشة وآخرون (2019).

كما دلت النتائج على أن أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الكليات التطبيقية أكثر نشرا للأبحاث العلمية خلال العام (2020)، بمتوسط (1.8) بحثًا منشورًا لكل عضو، بينما بلغ متوسط نشر أعضاء الهيئة التدريسية بالكليات الإنسانية بحثًا واحدًا، وعلى العكس من ذلك فقد كان إجمالي الأبحاث الكلية المنشورة خلال المسيرة العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية أكثر من أبحاث الهيئة التدريسية في الكليات التطبيقية. ويعزي الباحث زيادة عدد الأبحاث الهيئة التدريسية في الكليات التطبيقية خلال عام (2020) مقارنة بأبحاث الهيئة التدريسية بالكليات الإنسانية إلى المتغيرات الصحية الطارئة التي حدثت في هذا العام والمتعلقة بانتشار فيروس (كوفيد19)، مما أدى إلى تعطل المؤسسات التعليمية، وبالتالي أثر على إجراء ونشر البحوث في الكليات الإنسانية، وعلى العكس من ذلك فقد كان هذا العام عاملًا أساسيًا في زيادة نشر الأبحاث والدراسات العلمية في الكليات التطبيقية، لا سيما المتعلقة بالعلوم الصحية.

كما أشارت النتائج إلى تفاوت عدد الأبحاث المنشورة خلال عام (2020) بحسب متغير سنوات الخبرة، حيث تصدرت فئة (من عشر وأقل من خمسة عشر سنة) الترتيب الأول بمتوسط بلغ (2.4) بحثًا منشورًا لكل باحث، تليه فئة (خمسة عشر وأقل من عشرون سنة)، بمتوسط بلغ (1.5) بحثًا منشورًا لكل باحث، تليه فئة (أقل من عشر سنوات)، بمتوسط (1.5) بحثًا تقريبًا لكل باحث، وفي الترتيب الأخير جاءت فئة (عشرون سنة فأكثر)، بمتوسط نشر بلغ (1.4) بحثًا لكل باحث، بينما أشارت النتائج إلى التسلسل المنطقي لعدد الأبحاث المنشورة خلال المسيرة العلمية ككل وفقًا لمتغير سنوات الخبرة، حيث دلت النتائج على ارتفعت عدد الأبحاث المنشورة كلما زادت سنوات الخبرة، فتراوحت متوسطات الأبحاث المنشورة ما بين (3-10.4) بحثًا منشورًا. وهذا شيء طبيعي بحسب رأي الباحث، فكلما زادت سنوات الخبرة زادت عدد الأبحاث المنشورة، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة:قريرة وعبدالرحمن (2020)، وكرادشة وآخرون (2019).

ثانيًا: الإجابة عن السؤال الثاني ومناقشتها: ما معيقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية ؟

للإجابة عن السؤال السابق، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والنسبة المئوية لفقرات محاور معيقات النشر العلمي

م	المحور الأول: المعيقات التنظيمية والتشريعية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	درجة التأثير
1	غياب الرؤية المؤسسية لأولويات النشر العلمي.	4.17	0.92	83.42	6	عالية
2	طول الفترة الزمنية اللازمة للترقية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس.	4.04	1.10	80.75	8	عالية
3	عدم استفادة هيئة التدريس المتعاقدة من أبحاثهم المنشورة في الترقيات.	4.24	1.01	84.83	5	عالية جدًا
4	ضعف اهتمام قيادة الجامعة بالنشر العلمي.	4.01	0.89	80.25	9	عالية
5	تأخر مدة استحقاق عضو هيئة التدريس للتفرغ العلمي.	3.92	1.00	78.42	10	عالية
6	عدم احتساب العمل البحثي جزء من نصاب عضو هيئة التدريس.	4.28	0.93	85.50	4	عالية جدًا
7	قلة اهتمام الكلية بتدريب هيئة التدريس على مهارات البحث العلمي.	4.10	1.02	82.08	7	عالية
8	عدم الاستفادة من الأبحاث المنشورة قبل الحصول على درجة أستاذ مساعد.	4.33	0.85	86.50	2	عالية جدًا
9	ندرة استفادت الجهات المعنية من البحوث المنشورة.	4.34	0.80	86.83	1	عالية جدًا
10	قلة اشتراك الجامعة أو الكلية في المجلات والدوريات المحكمة.	4.31	0.75	86.17	3	عالية جدًا
	محور المعيقات التنظيمية والتشريعية ككل	4.17	0.47	83.48	2	عالية
م	**المحور الثاني: المعيقات المالية:**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النسبة المئوية**	**الترتيب**	**درجة التأثير**
1	تدني رواتب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية.	4.61	0.77	92.25	3	عالية جدًا
2	ضعف الميزانية المخصصة لحضور المؤتمرات والندوات الدولية.	4.87	0.34	97.42	1	عالية جدًا
3	قلة الميزانية المخصصة للنشر العلمي.	4.83	0.38	96.58	2	عالية جدًا
4	ارتفاع تكلفة النشر العلمي في المجلات المحكمة.	4.22	0.80	84.42	6	عالية جدًا
5	ارتفاع التكلفة المادية اللازمة لإجراء البحوث الميدانية.	4.36	0.72	87.25	5	عالية جدًا
6	ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تمويل المشاريع البحثية.	4.49	0.79	89.75	4	عالية جدًا
	محور المعيقات المالية ككل	4.56	0.45	91.28	1	عالية جدًا
م	**المحور الثالث: المعيقات الإجرائية:**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النسبة المئوية**	**الترتيب**	**درجة التأثير**
1	صعوبة التحليل الإحصائي اللازمة للبحوث التربوية.	3.46	1.08	69.17	9	عالية
2	صعوبة برمجة أدوات جمع البيانات البحثية إلكترونيا.	3.50	1.02	70.00	8	عالية
3	ضعف تفاعل العينة في الإجابة عن الاستبانة المرسلة إلكترونيا.	3.78	0.98	75.67	6	عالية
4	كثرة الإجراءات الروتينية المتعلقة بنشر الأبحاث في المجلات المحكمة.	3.88	0.94	77.58	5	عالية
5	غياب المعايير الواضحة الخاصة بتحكيم البحوث العلمية.	3.67	1.00	73.42	7	عالية
6	ضعف الشبكة العنكبوتية؛ مما يعيق الوصول للمعلومات المطلوبة.	4.06	1.12	81.25	3	عالية
7	بطء عملية النشر في المجلات التابعة لكليات الجامعة.	3.94	0.78	78.75	4	عالية
8	ندرة المراجع والدراسات العلمية الحديثة في مكتبة الكلية.	4.09	1.07	81.83	2	عالية
	صعوبة الحصول على عناوين صالحة للدراسة البحثية.	3.32	1.19	66.42	10	عالية
	ضعف التجهيزات التقنية الحديثة التي تسهل المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية والتواصل مع الباحثين إقليميا ودوليا.	4.25	0.83	85.08	1	عالية جدًا
	محور المعيقات الإجرائية ككل	3.80	0.65	75.92	4	عالية
م	**المحور الرابع: المعيقات الشخصية والاجتماعية:**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**النسبة المئوية**	**الترتيب**	**درجة التأثير**
1	اقتصار أهداف النشر لعضو هيئة التدريس على الترقية العلمية.	4.35	0.88	86.92	1	عالية جدًا
2	تدني رغبة أعضاء هيئة التدريس في إجراء البحوث العلمية.	4.05	0.82	80.92	4	عالية
3	ضعف كفاءة أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي.	3.62	1.04	72.33	7	عالية
4	كثرة الأعباء الإدارية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس.	4.16	0.66	83.25	3	عالية
5	تدني مستوى عضو هيئة التدريس في اللغة الانجليزية.	4.02	1.06	80.33	5	عالية
6	محدودية التعاون بين أعضاء هيئة التدريس.	4.22	0.85	84.33	2	عالية جدًا
7	نظرة المجتمع الدونية للبحث باعتباره عديم القيمة .	3.89	1.12	77.75	6	عالية
	محور المعيقات الشخصية والاجتماعية ككل	**4.04**	**0.47**	**80.83**	**3**	**عالية**

	فقرات الاستبانة ككل	4.10	0.40	82.04		عالية

يُلاحظ من الجدول السابق أن درجة استجابة عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ككل تدل على درجة تأثير عالي للفقرات المتضمنة فيها في إعاقة النشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات اليمنية بمتوسط بلغ (4.10) من أصل (5)، بانحراف معياري (0.40)، وبنسبة مئوية بلغت (82%)، وهي درجة تأثير عالٍ حسب مفتاح التصحيح المشار إليه سابقًا، وقد تفاوتت معيقات النشر العلمي الرئيسة بسحب عينة الدراسة كما يأتي:

1)- في الترتيب الأول جاءت **المعيقات المالية**، بدرجة تأثير عالية جدًا، حيث بلغ متوسط استجابة العينة على فقرات هذا المحور (4.56)، بانحراف معياري (0.45)، وبنسبة مئوية (91.28%). وقد حصلت جميع فقرات هذا المحور على درجة تأثير عالية جدًا، وهذا يدل على أن المعيقات المالية من الأسباب الرئيسة التي تحد من نشر أعضاء الهيئة التدريسية لأبحاثهم العلمية، خاصة في ضل الصراعات القائمة في البلد، بالإضافة إلى توقف صرف مرتبات أغلب أعضاء الهيئة التدريسية، وضعف القيمة الشرائية للمرتبات في بلد أنهكته الحروب والصراعات الداخلية، وبات راتب الأستاذ المساعد في الجامعات اليمنية لا يساوي ثلاثمائة دولار. وتتفق هذه النتائج مع أغلب نتائج الدراسات السابقة، مثل دراسة: عبد الوارث (2020)، والمغذوي (2019)، وكتلو وبحيص (2019).

2)- يليه في الترتيب الثاني **المعيقات التنظيمية والتشريعية**، بدرجة تأثير عالية، حيث بلغ متوسط استجابة العينة (4.17)، بانحراف معياري (0.47)، وبنسبة مئوية (83.48%). وقد تفاوتت استجابة العينة على فقرات هذا المحور، فحصلت خمسة فقرات على درجة تأثير عالية، بينما حصلت الخمس الفقرات الأخرى على درجة تأثير عالية جدًا، وهي حسب الترتيب التالي:

- ندرة استفادت الجهات المعنية من البحوث المنشورة، بمتوسط بلغ (4.34).
- عدم الاستفادة من الأبحاث المنشورة قبل الحصول على درجة أستاذ مساعد، بمتوسط بلغ (4.33).
- قلة اشتراك الجامعة أو الكلية في المجلات والدوريات المحكمة، بمتوسط بلغ (4.31).
- عدم احتساب العمل البحثي جزء من نصاب عضو هيئة التدريس، بمتوسط بلغ (4.28).
- عدم استفادة هيئة التدريس المتعاقدة من أبحاثهم المنشورة في ترقياتهم العلمية، بمتوسط (4.24).

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى وجود بعض الاختلالات في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الأكاديمي في الجامعات اليمنية، خاصة قوانين النشر والترقيات العلمية. وتتفق هذه النتائج مع ما دلت عليه دراسة: كتلو وبحيص (2019).

3)- وفي الترتيب الثالث جاءت **المعيقات الشخصية والاجتماعية**، بدرجة تأثير عالية بمتوسط (4.04)، بانحراف معياري (0.47)، وبنسبة مئوية (80.83%). وقد حصلت جميع فقرات هذا المحور على درجة تأثير عالية، باستثناء فقرتين حصلتا على درجة تأثير عالية جدًا، وهما: (اقتصار أهداف النشر العلمي لعضو هيئة التدريس على الترقية العلمية)، (محدودية التعاون بين أعضاء هيئة التدريس). وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة: عبد الوارث (2020)

4)- وجاء في الترتيب الرابع والأخير **المعيقاتالإجرائية**، بدرجة تأثير عالية بمتوسط (3.80)، بانحراف معياري (0.65)، وبنسبة مئوية (75.92%). وقد تفاوتت استجابة العينة على فقرات هذا المحور، حيث حصلت الفقرة التي نصها: (ضعف التجهيزات التقنية الحديثة التي تسهل المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية والتواصل

مع الباحثين إقليميا ودوليا) على درجة تأثير عالية جدًا، بينما باقي الفقرات فقد دلت على درجة تأثير عالية. وتتفق هذه النتائج مع ما دلت عليه دراسة: قريرة وعبدالرحمن (2020).

ثالثًا: إجابة السؤال الثالث ومناقشتها: ما المعالجات المقترحة لمعيقات النشر العلمي في الجامعات اليمنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تفريغ استجابة عينة الدراسة عن الأربعة الأسئلة المفتوحة التي تضمنتها الاستبانة، وجاءت النتائج كما يلي:

أولًا: سبل معالجة المعيقات التنظيمية والتشريعية للنشر العلمي في الجامعات اليمنية، هي:

- إعادة النظر في اللوائح والقوانين الصادرة من التعليم العالي، خاصة قانون الترقيات العلمية، مع ضرورة المساواة بين المتعاقد والموظف في معاملات النشر والترقية العلمية.
- مساعده الكلية أو الجامعة لعضو هيئة التدريس في عملية النشر.
- إلزام عضو هيئة التدريس بالنشر السنوي، واعتماد نشره للبحث العلمي ضمن نصابهالتدريسي، وتدريب المعيدين على نشر الأبحاث.
- توجيه مواضيع ومجالات البحث العلمي بما يخدم الجامعة وتطلعاتها.
- تبني الجامعة للنشر العلمي في المجلات المحكمة المحلية والدولية.
- تحديد معايير النشر العلمي الواقعية والملائمة للمجتمع المحلي والابتعاد عن التقليد الأعمى في تطبيق معايير دول أخرى.
- إقامة دورات وورش عمل لنشر ثقافة البحث العلمي وتبنيه.
- الاهتمام بالنشر العلمي ووضع تسهيلات مساعدة لعضو هيئة التدريس من قبل الجامعة من خلال رؤية ورسالة المؤسسة.

ثانيًا: سبل معالجة المعيقات المالية للنشر العلمي في الجامعات اليمنية، هي:

- انتظام مرتبات أعضاء هيئة التدريس ورصد مبالغ مالية لكل بحث ذا قيمة يتم أجراءه ونشره.
- اعتماد موازنه ماليه سنوية للبحث العلمي ونشره، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية.
- تخصيص نسبة معينة (لا تقل عن 10%) من موازنات التعليم العالي للبحث العلمي، وانشاء حاضنات البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالشراكة مع القطاع الخاص.
- تخصيص ميزانية للنشر العلمي الدولي للأوراق المقبولة في دور نشر عالمية؛ حتى يتقدم مستوى ترتيب الجامعة ضمن تصنيفات الجامعات في العالم.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تمويل الأبحاث والاستفادة من توصيات البحوث العلمية.

ثالثًا: سبل معالجة المعيقات الإجرائية للنشر العلمي في الجامعات اليمنية، هي:

- توفير حساب للجامعة في المكتبات الرقمية الدولية، وفتح حسابات لأعضاء هيئة التدريس.
- التواصل مع الأكاديميين في كل الجامعات وتشكيل مجلس موحد من ذوي الفكر الموضوعي والتنويري لغرض مناقشة المعايير وكيفية تشجيع وتفعيل البحث العلمي.
- تفعيل جانب المشاركات المحلية والعربية والدولية.
- توفير البيئة والمناخ والظروف المناسبة لعمل البحث العلمي على كافة الأصعدة من قبل الجهات الرسمية والخاصة وتحفيز الباحثين وتشجيعهم.

- الاهتمام بالبنى التحتية من مكتبات وشبكة اتصالات، وفتح اشتراكات مع دوريات علميه في كافه التخصصات.
- وضع دورات متسلسلة تستهدف تنمية مهارات البحث العلمي المختلفة للهيئة التدريسية.
- وضع معايير شفافة للتحكيم، مع ضرورة توضيحها ونشرها على الباحثين.
- توفير المراجع اللازمة وتيسير الوصول إلى الشبكة العنكبوتية وتوفير مستلزمات البحث العلمي من تجهيزات ومعدات خاصة في الجوانب التطبيقية.

رابعًا: سبل معالجة المعيقات الشخصية والاجتماعية للنشر العلمي في الجامعات اليمنية، هي:

- نشر ثقافة الوعي بأهمية البحث العلمي، ونشره ودره في حل قضايا المجتمع.
- التكريم المميز للناشرين وفقًا لمعايير واضحة.
- التشجيع على إجراء الأبحاث البينية في التخصصات والأبحاث المشتركة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والجامعات الأخرى.
- رفع مستوى الوعي البحثي العام وتعزيز اللغة الانجليزية لدى أفراد الهيئة التدريسية في الجامعات.
- التوعية وتوسيع دارة الفائدة بين الباحث والجهات المعنية بالأبحاث.
- التعاون وإيجاد وسائل معينة والتقليل من المهام الإدارية.
- تبني منظمات المجتمع المدني للأبحاث العلمية ومساعدة الباحثين للقيام بذلك.

معالجة الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تعزى لمتغير الجنس.

ولمعالجة الفرض السابق قام الباحث باستخدام اختبار (T)، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول يوضح قيمة (T) لدلالة الفروق بين المتوسطات وفقًا لمتغير الجنس:

محور المعيقات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التنظيمية والتشريعية	ذكور	188	4.16	0.46	238	-.951	.342	غير دالة
	إناث	52	4.23	0.53	73.271			
المالية	ذكور	188	4.56	0.44	238	.054	.957	غير دالة
	إناث	52	4.56	0.48	77.217			
الإجرائية	ذكور	188	3.71	0.64	238	-3.926	.000	دالة
	إناث	52	4.10	0.58	88.091			
الشخصية والاجتماعية	ذكور	188	4.00	0.47	238	-2.945	.004	دالة
	إناث	52	4.21	0.42	89.395			
الاستبانة ككل	ذكور	188	4.06	0.39	238	-2.965	.003	دالة
	إناث	52	4.25	0.42	77.320			

من النتائج الواردة في الجدول السابق يُلاحظ أن قيمة (t) للأداة ككل بلغت (-2.965)، وهي دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (.003)؛ لأنها أقل من القيمة الحرجة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة العينة على الأداة ككل تعزى لمتغير الجنس لصالح فئة الإناث

على الذكور؛ لأن متوسط استجابة الإناث على الأداة ككل بلغ (4.25)، بينما متوسط استجابة الذكور (4.06)، كما يُلاحظ أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة العينة على محور المعيقات الإجرائية، والمعيقات الشخصية والاجتماعية لصالح الإناث على الذكور، بينما دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على باقي المحاور تُعزى لمتغير الجنس، وبالتالي يرفض الفرض الصفري السابق، ويقبل الفرض البديل. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة المغذوي (2019).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تُعزى لمتغير طبيعة الكلية (تطبيقية، انسانية).

ولمعالجة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (T)، وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول يوضح قيمة (T) لدلالة الفروق بين المتوسطات وفقًا لمتغير طبيعة الكلية:

محور المعيقات	طبيعة الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التنظيمية والتشريعية	تطبيقية	189	4.11	0.48	236	-4.160	.000	دالة
	إنسانية	49	4.41	0.38	91.459			
المالية	تطبيقية	189	4.48	0.46	236	-6.190	.000	دالة
	إنسانية	49	4.89	0.17	214.889			
الإجرائية	تطبيقية	189	3.68	0.65	236	-5.368	.000	دالة
	إنسانية	49	4.20	0.39	127.930			
الشخصية والاجتماعية	تطبيقية	189	3.97	0.44	236	-4.351	.000	دالة
	إنسانية	49	4.29	0.50	68.740			
الاستبانة ككل	تطبيقية	189	4.02	0.38	236	-6.706	.000	دالة
	إنسانية	49	4.41	0.30	91.338			

يُلاحظ من النتائج الواردة في الجدول السابق أن قيمة (t) للأداة ككل بلغت (-6.706)، وهي دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (.000)؛ لأنها أقل من القيمة الحرجة (α=0.05)، كما أن قيمة (t) لكل محاور الأداة الأربعة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة قرين كل محور؛ لأنها أقل من القيمة الحرجة (α=0.05)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة العينة على الأداة وكل محاورها تعزى لطبيعة الكلية، لصالح فئة الكليات الإنسانية على الكليات التطبيقية.

ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة البحوث في الكليات التطبيقية، وبالتالي يرفض الفرض الصفري السابق ويقبل الفرض البديل.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تُعزى لمتغير الدرجة العلمية:

ولمعالجة هذا الفرض تم استخدام اختبار التباين الأحادي لأنوفا، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول يوضح قيمة (F) لدلالة الفروق بين متوسطات العينة على الأداة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية:

محور المعيقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التنظيمية والتشريعية	بين المجموعات	5.719	4	1.430	7.079	.000	دالة
	داخل المجموعات	47.466	235	.202			
	المجموع	53.185	239				
المالية	بين المجموعات	6.180	4	1.545	8.564	.000	دالة
	داخل المجموعات	42.396	235	.180			
	المجموع	48.576	239				
الإجرائية	بين المجموعات	10.139	4	2.535	6.650	.000	دالة
	داخل المجموعات	89.577	235	.381			
	المجموع	99.716	239				
الشخصية والاجتماعية	بين المجموعات	12.676	4	3.169	18.594	.000	دالة
	داخل المجموعات	40.050	235	.170			
	المجموع	52.726	239				
الاستبانة ككل	بين المجموعات	6.371	4	1.593	11.755	.000	دالة
	داخل المجموعات	31.840	235	.135			
	المجموع	38.211	239				

يلاحظ من نتائج الجدول السابق أن قيمة (F) للأداة ككل بلغت (11.755), وهي دالة إحصائيًا عند قيمة الدلالة (.000)؛ لأنها أقل من مستوى الدلالة (α=0.05)، كما أن قيمة (F) لمحاور الأداة الأربعة دالة إحصائيًا عند قيمة الدلالة قرين كل محور، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على محاور الاستبانة تعزى لمتغير الدرجة العلمية.ولمعرفة لصالح من تعزى تلك الفروق تم استخدام اختبار شفيا، والتي أشارت إلى أن الفروق تعزى لصالح: فئة معيد، وفئة مدرس على باقي الفئات.

ويعزي الباحث هذه النتائج إلى قلة خبرة فئتي: (المعيد والمدرس، والأستاذ المساعد) في مجال البحث والنشر العلمي؛ مما جعل درجة تأثير المعيقات لديهم أعلا من باقي الفئات، وهذا شيء طبيعي.

ومن خلال النتائج السابقة يرفض الفرض الصفري الثالث ويقبل الفرض البديل الذي نصه:توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تُعزى لمتغير الدرجة العلمية لصالح فئة معيد وفئة مدرس على باقي الفئات. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة: قريرة وعبد الرحمن (2020)، والمغذوي (2019).

الفرضية الرابعة:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابة العينة على أداة الدراسة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة:

ولمعالجة هذا الفرض تم استخدام اختبار التباين الأحادي لأنوفا، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول يوضح قيمة (F) لدلالة الفروق بين متوسطات العينة على الأداة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة:

محور المعيقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التنظيمية والتشريعية	بين المجموعات	.330	3	.110	.491	.689	غير دالة
	داخل المجموعات	52.855	236	.224			
	المجموع	53.185	239				

محور المعيقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المالية	بين المجموعات	1.297	3	.432	2.158	.094	غير دالة
	داخل المجموعات	47.279	236	.200			
	المجموع	48.576	239				
الإجرائية	بين المجموعات	3.911	3	1.304	3.212	.024	دالة
	داخل المجموعات	95.804	236	.406			
	المجموع	99.716	239				
الشخصية والاجتماعية	بين المجموعات	4.622	3	1.541	7.559	.000	دالة
	داخل المجموعات	48.104	236	.204			
	المجموع	52.726	239				
الاستبانة ككل	بين المجموعات	1.039	3	.346	2.198	.089	غير دالة
	داخل المجموعات	37.173	236	.158			
	المجموع	38.211	239				

يلاحظ من نتائج الجدول السابق أن قيمة (F) للأداة ككل بلغت (2.198), وهي غير دالة إحصائيًا عند قيمة الدلالة (.089)؛ لأنها أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05)، كما أن قيمة (F) لمحور المعيقات التنظيمية والتشريعية، والمعيقات المالية غير دالة إحصائيًا عند قيمة الدلالة قرين كل محور، بينما دلة قيمة (F) لمحور المعيقات الإجرائية والشخصية على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة قرين كل محور، ولمعرفة لصالح من تعزى تلك الفروق، تم استخدام اختبار شفيا، والتي أشارت إلى أن الفروق بين متوسطات استجابة العينة على محوري المعيقات (الإجرائية، والشخصية) تعزى لصالح: فئة أقل من عشر سنوات على باقي الفئات.وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة: قريرة وعبد الرحمن (2020).

التوصيات والمقترحات: في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بـ:

- ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي ومعالجة الإشكالات والمعيقات التي تحد من النشر العلمي في الجامعات اليمنية.
- التنسيق بين الجامعات المحلية لعمل البحوث المشتركة، مما يسهم في تخفيف الأعباء المالية اللازمة للبحث العلمي.
- تخصيص ميزانية لدعم مشاريع البحث العلمي في الجامعات اليمنية، والمساهمة في تمويل المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية والدفع بأعضاء هيئة التدريس للمشاركة فيها.
- ربط الترقيات العلمية بعدد الأبحاث المنتشرة، واعتبار البحث العلمي ضمن النصاب الأسبوعي لعضو هيئة التدريس.
- إنشاء مجلة علمية محكمة تتبع الكليات والجامعات اليمنية، ويكون النشر فيها مجانا لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.
- وضع معايير واضحة وشفافة لتحكيم البحوث العلمية.
- ووضع استراتيجيات؛ لتشجيع وتحفيز عملية النشر العلمي، وتسهيل إجراءاته، وتوفير متطلباته المادية والفنية، وتوجيه مواضيع البحث العلمي بما يخدم الجامعة والمجتمع وتطلعاتهما.
- إجراء دراسات للوقوف على معيقات النشر العلمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية.

المراجع

- إسماعيل، علا عاصم. (2021). أسباب عزوف أعضاء هيئة التدريس عن حضور المؤتمرات التربوية وسبل مواجهتها، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد (33)، ص ص 219-282.
- آل عبيدان، صفية بنت سعيد والزهراني، نوال ضيف الله وآل سماح، ليل سعيد والخالدي، نورة عوض. (2019). واقع البحث العلمي بمدارس التعليم العام بمحافظة القطيف، آمال وتطلعات تحقيقًا لرؤية المملكة 2030، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث- مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (3)، العدد (17)، ص ص 138-170.
- بشته، حنان وبوعموشة، نعيم. (2018). البحث العلمي في الجامعات الجزائرية بين المفهوم النظرية والممارسات الأكاديمية. مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجا، العدد الأول، ص ص 14-177.
- التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية (2018). الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الفكر العربي.
- حسن، أسماء أحمد خلف. (2019). رؤية استراتيجية لحوكمة النشر العلمي في ضوء المعايير الدولية، مجلة مستقبل التربية العربي، المجلد (26) العدد (117)، ص ص 105-162 .
- الدهشان، جمال علي خليل. (2020). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي ومعايير تقييمه، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص 53-117.
- الزعبي، سهيل محمود والزعبي، سامر محمود. (2019). تقويم جودة بعض بحوث العلوم التربوية والنفسية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد (39)، العدد (3)، ص ص 61-74.
- صالح، مدثر أحمد ورابح، حمد أحمد. (2019). الإتاحة الحرة وإسهاماتها في تطوير النشر العلمي بالجامعات، دراسة تطبيقية على أساتذة جامعة كردفان، مجلة جامعة السلام، جامعة السلام، العدد (8)، ص ص 257-264.
- الطراشاني، الدوكالي مفتاح. (2019). صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية، دراسة تقويمية: جامعة الويتونةانموذجًا، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة النشر العلمي في العالم العربي.
- عبد الحميد، أسماء عبد الفتاح نصر. (2021). تصور مقترح لاستثمار رأس المال الفكري في الجامعات المصرية في ظل التحول العالمي نحو اقتصاد المعرفة، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، عدد يناير، ج2، (81)، ص ص 1-56.
- عبد العليم، سيد عبد الطاهر وعبد المعطي، أحمد حسين وأحمد، نعمان عبد الناصر. (2019). المتطلبات العالمية للنشر الدولي لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية- دراسة مقارنة، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، مجلد (35)، العدد (12)، ص ص 635-653.
عبد الوارث، منى محمد. (2020). معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأهميته، دراسة ميدانية بجامعة المنوفية، مجلة جامعة المنوفية، المجلد (23)، العدد (76)، ص ص 301-.
- فاكية، عزاق. (2021). معيقات النشر العلمي في المجلات العلمية صنف "ج" في الجزائر لدى طلبة الدكتوراه، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد (4)، العدد (7)، ص ص 295-312.

- فرحان، عماد محمد. (2019). النشر العلمي في العراق، المشكلات والصعوبات والحلول، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة النشر العلمي في العالم العربي.
- القباطي، فيصل محمد وقراضة، علي محمد. (2020). معوقات تنمية رأس المال الفكري بجامعة ذمار وسبل التغلب عليها. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، المجلد (4)، العدد (8)، ص ص 343-368.
- قريرة، عبد المنعم صالح وعبد الرحمن، محمد أبو بكر. (2020). معوقات البحث العلمي ومقترحات تطويره بجامعة سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريسها، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، المجلد (19)، العدد (2)، ص ص 41-51.
- كاضم، أمل مهدي. (2017). معوقات النشر الأكاديمي في المجلات العلمية المحكمة وسبل تجاوزها- مجلة دراسات تربوية أنموذجًا، لارك، الجزء الأول، العدد (24)، ص ص 9-21.
- كتلو، خالد سليمان وبحيص، جمال محمد. (2019). معوقات البحث التربوي في جامعات جنوب الضفة الغربية كما يقدرها أعضاء هيئة التدريس الجامعي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد (39)، العدد (3)، ص ص 45-61.
- كرادشة، منير عبدالله والمعولي، ناصر راشد والهاشمي، أمل ناصر. (2019). المحددات الأكاديمية والإدارية للإنتاج العلمي في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (16)، العدد (1)، ص ص186-216.
- المطيري، نادية بنت محمد. (2018). معوقات البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات الناشئة كما يراها أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ص ص 125-163.
- المغذوي، عادل بن عائض. (2019). معوقات النشر العلمي في المجلات العلمية المعتمدة من قاعدة البيانات العالمية isi من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، مجلد (9)، العدد (3)، ص ص 343-371.
مولوج، كمال ومولوج، فريدة. (2018). معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية، المجلة الدولية للتربية والدراسات النفسية، المجلد (3)، العدد (3)، ص ص 668-687.
- النجار، خالد محمد محمود. (2019). تأثير النشر الدولي والسمعة الأكاديمية على ترتيب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في التصنيفات العالمية. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد (2)، العدد (2)، ص ص 171-232.
- نجم، منور عدنان وقشطة، آمال نبيل. (2021). درجة توافر متطلبات تطوير مكونات رأس المال الفكري في الجامعات الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد (29)، العدد (1)، ص ص 106-131.

تحكيم البحوث العلمية بين الأصالة والتجديد

Arbitration of scientific research between originality and innovation

أد. فاطمة محمد محمد المهدي

أستاذ البلاغة والنقد في كلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر الشريف

ملخص:

البحث العلمي بحاجة إلى تطوير آليات تحكيمه للارتقاء بمستوى و جودة البحوث العلمية وإجازتها تمهيدًا لنشرها في المجلات العلمية العالمية ومن ثمّ تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الأسئلة التالية :

ما معنى التحكيم العلمي ؟ وما فوائده ؟ وما هي أخلاقياته ؟ وما هي أسس التحكيم العلمي ؟

وما واقع إلمام محكمي البحوث للمعايير الأصيلة والمعاصرة التي تضعها المجلات العلمية التي لها معامل تأثير عالية وقوية في النشر الدولي ؟.

ومن ثمَّ تهدف الورقة إلى: إلقاء الضوء على الأدوات الأصيلة والمعاصرة والمعايير المهنية والأخلاقية في تحكيم البحوث العلمية .

-وضع آلية لتطوير مهارات المحكمين وتمكينهم من التعامل واستخدام الأدوات المعاصرة التي تضعها المجلات العلمية العالمية ذات التصنيف العالي .

-اقتراح بعض الحول لبعض المشكلات التي تواجه التحكيم .

وتستمد الدراسة أهميتها من عنوانها، وعنوان المؤتمر التي سوف تقدم فيه ،فمسألة تحكيم البحوث العلمية من ضوابط وآليات النشر العلمي التي قد تكون من معيقات نشر البحوث العلمية ، أو من مُيسرات نشر بحوث رديئة منعدمة الفائدة والجدوى قليلة الجودة .

كذا تفيد الدراسة أعضاء اللجان العلمية والقائمين على تحكيم البحوث العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين.

كما تفيد رؤساء تحرير المجلات القائمين على نشر البحوث ، وذلك لدى اختيارهم المحكين لتحكيم البحوث العلمية التي يرغبون في نشرها في مجلاتهم العلمية التي تخضع لمعايير النشر الدولي.

Abstract:

Scientific research needs to develop arbitration mechanisms to raise the level and quality of scientific research and its approval in preparation for publication in international scientific journals and then this paper tries to answer the following questions:

What is scientific arbitration? What are its benefits? And what's his ethics? What are the foundations of scientific arbitration ?

What is the reality of the research arbitrators' knowledge of the original and contemporary standards set by scientific journals that have a high and strong influence factor in international publishing?

The paper then aims to highlight the original and contemporary tools and professional and ethical standards in the arbitration of scientific research.

Develop a mechanism to develop the skills of arbitrators and enable them to deal and use the contemporary tools developed by the highly rated international scientific journals .

-Suggest some squints for some of the problems facing arbitration.

The study derives its importance from its title, and the title of the conference in which it will be presented, the issue of arbitration of scientific research from the controls and mechanisms of scientific dissemination that may be one of the obstacles to the publication of scientific research, or from the facilitators of the dissemination of poor research of no use and low quality feasibility.

The study also benefits members of scientific committees and those who arbitrate scientific research to promote professors and assistant professors.

The editors of the journals also benefit the research-publishers, when selecting the litmus testers for the scientific research they wish to publish in their scientific journals, which are subject to international publishing standards.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه الكريم:

{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا} سورة النساء آية 58.

للبحوث العلمية أهمية كبرى في الارتقاء بالمجتمع، فلم تصل البشرية إلى ما وصلت إليه من تقدم علمي وحضاري واقتصادي وتقني إلا عن طريق البحث والتنقيب والاكتشاف والاطلاع، ونشأ البحثُ مع نشأة البشرية وخلق آدم عليه السلام .

وظلت البشرية حقبةً من الزمن تكتسبُ العلم والمعرفة بطريقة تلقائية عن طريق استخدام الإنسان لحواسه، وفي هذه الحقبة لم يستخدم الإنسان أي منهج في التوصل إلى الحقائق، أو محاولة فهم الظواهر والمتغيرات التي تحدث من حوله ، وما يحيط به من كائنات وأدوات.

ومن المؤسف أن تطور البحث العلمي لم يكن سريعًا، فقد استغرق قرونًا عدة لا مجال هنا لإلقاء الضوء عليها.[1]

واتبع العرب في إنتاجيتهم العلمية أساليب مبتكرة في البحث، فاعتمدوا على الاستقراء والملاحظة والتدريب العلمي والاستعانة بأدوات القياس، للوصول إلى النتائج العلمية، ونبغ الكثير من علماء المسلمين في مجال البحث العلمي.

و كان للفكر الإسلامي دورٌ مهمٌ و بارزٌ في تأصيل الحضارة الإنسانية تأصيلًا محكمًا موضوعيًا ووضعها في مسارها الصحيح، فقد نقل البشرية من العشوائية والتخبط إلى المناهج العلمية التي تعتمد على الأسس والمبادئ والقواعد، حيث نرى أن المسلمين الأوائل وضعوا كُتُبًا ومناهج في تفسير القرآن الكريم، وجمع و شرح الأحاديث النبوية، كما وضعوا كتبًا ومناهج منضبطة في تصنيف الروايات والآثار والجرح والتعديل وغير ذلك .

ومن قبلهم كان العرب في الجاهلية ينصبون الأسواق لتحكيم الشعر ونقده وتقويمه وتقييمه.

والبحث هنا ليس مجاله الإسهاب في ذلك، وإنما هي نظرة عابرة لإلقاء الضوء على بداية فكرة التقويم والتقييم التي تتمثل اليوم في آلية (تحكيم البحوث العلمية)، التي هي أحد ضوابط تقويم البحوث وتقييمها تمهيدًا لنشرها في المجلات العلمية المحكمة ، والتي هي موضوع الدراسة .

وهذه الآلية لها ضوابط وضعتها الجهات التي يتم النشر بها من حيث: (أسس التحكيم) و(اختيار المحكمين)، و(كيفية التحكيم) واختيار (طريقة التحكيم أو الأساليب المستخدمة)؛ رغبة من تلك الجهات بالارتقاء بما ينشر بها من بحوث علمية في شتى التخصصات العلمية.

والبحث العلمي بحاجة إلى تطوير آليات تحكيمه للارتقاء بمستوى وجودة البحوث العلمية وإجازتها تمهيدًا لنشرها في المجلات العلمية التي تخضع في أدوات تقييمها لمعايير علمية عالمية ومن ثمّ تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الأسئلة التالية :

[1] يراجع بدر، أحمد (1996)، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط9، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ص74.

ما معنى التحكيم العلمي؟ وما فوائده ؟ وما هي أخلاقياته ؟ وماهي أسس التحكيم العلمي؟ وما مدى تمكن المحكمين من الآليات الأصيلة في تحكيمهم للبحوث العلمية والتي وضعها الخبراء في مجال البحث العلمي ؟.
وما هو واقع إلمام محكمي البحوث العلمية للمعايير الأصيلة والمعاصرة التي تضعها المجلات العلمية العالمية التي لها معامل تأثير عالية وقوية في النشر الدولي ؟.

ومن ثمَّ تهدف هذه الورقة العلمية إلى:

- إلقاء الضوء على الأدوات الأصيلة والمعاصرة والمعايير المهنية والأخلاقية في تحكيم البحوث العلمية .
- وضع آلية لتطوير مهارات المحكمين وتمكينهم من التعامل واستخدام الأدوات المعاصرة التي تضعها المجلات العلمية العالمية ذات التصنيف العالي.
- اقتراح بعض الحول لبعض المشكلات التي تواجه عملية التحكيم، فهي مسؤولية علمية ومهنية وأخلاقية تستوجب الكثير من الضوابط والمعايير حتى تكون على المستوى المطلوب.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من عنوانها، وعنوان المؤتمر التي سوف تقدم فيه، وهي (النشر العلمي عوائق وحلول)، حيث إن مسألة تحكيم البحوث العلمية من ضوابط وآليات النشر العلمي التي قد تكون من معوقات نشر البحوث العلمية، أو من مُيسرات نشر بحوث علمية رديئة منعدمة الفائدة والجدوى قليلة الجودة .

كذا من الممكن أن تفيد هذه الدراسة القائمين على مناقشة البحوث العلمية (الماجستير والدكتوراه)، وكذا أعضاء اللجان العلمية القائمين على تحكيم البحوث العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين.

وقد تفيد الدراسة رؤساء تحرير المجلات العلمية والقائمين على نشر البحوث العلمية، وذلك لدى اختيارهم المحكين لتحكيم البحوث العلمية التي يرغبون في نشرها في مجلاتهم العلمية التي تخضع لمعايير النشر الدولي.

بمشيئة الله تعالى سوف تتناول الدراسة ما يلي:

أولًا -تعريف التحكيم العلمي وفوائده وأهدافه والشروط التي يجب أن تتوافر في المحكمين.

ثانيًا – ضوابط التحكيم العلمي وأخلاقياته

ثالثًا-كيفية وطُرق تحكيم البحوث العلمية .

رابعًا :التحكيم العلمي في المجلات العلمية إشكاليَّات وحلول .

خامسًا : نتائج وتوصيات البحث

المتن

أولا-التحكيم العلمي (مفهومه وفوائده وأهدافه)

يمر البحث بعدة مراحل تتمثل في اختيار العنوان وصناعة الأهداف والمنهج المتبع ... وصولًا إلى تحقيق النتائج والتوصيات، وهذه مرحلة أولية يمر بها البحث، وتعتمدُ في معظمها على شخصية الباحث، وخبرته التخصصية، وثقافته المعرفية، ومدى تمكنه وإتقانه لأدوات بحثه.

يلي هذه المرحلة وهي مرحلة (إعداد البحث) مرحلة أخرى لا تقل أهمية عن هذه المرحلة السابقة وهي مرحلة (التحكيم العلمي)، تمهيدًا لنشره ونفع الآخرين بما جاء في بحثه، وإفادة المجتمع بما توصل إليه من نتائج وتوصيات، وهذه المرحلة هي واسطة العقد بين مرحلة الإعداد ومرحلة النشر، وبفقدها وعدم المرور بها

يفقد البحث أهميته، وما رام إليه من هدف، وما نشده الباحث من قصد، كما تفقد المجلّات التي لا تمر بحوثها بهذه المرحلة مصداقيتها وعالميتها، وتقييمها وتصنيفها ضمن المجلات العلمية المُحكمة.

والتحكيم العلمي شرط من الشروط الأصيلة والمهمة التي على أساسها يتم قبول الأبحاث العلمية، وإجازة نشرها في المجلات العلمية والعالمية المحكمة، رغبة من الباحثِ في تحصيل العلم النافع، ونفع المجتمع به

والتحكيم العلمي هو: العملية التي يتم من خلالها تقديم عمل الباحث للفحص والتدقيق تمهيدًا لمرحلتي (التقويم والتقييم)، من قبل لجنة متخصصة في نفس مجال تخصص البحث والباحث.

وتشترط المجلّات العلمية المحكَّمة أن يقوم بتحكيم البحث خبيران على الأقل في مجال تخصص البحث المقدّم يطلعان على البحث، ويحددان إن كان البحث مناسبا للنشر أم غير مناسب.

فالتحكيم هو " توظيف المنهج العلمي في تقويم البحوث قبل نشرها، وذلك من خلال إبراز نقاط الضعف والقوة فيها، وتحديد مدى صلاحيتها للنشر"[2].

" وهو حالة من الشك الإيجابي المشروع في العمل المراد فحصه لمعرفة مكامن الضعف في العمل وتصحيحه بصرف النظر عن أي عوامل أخرى "[3]

ولابد للمحكم في هذه المرحلة أن يتّبع منهجًا علميًّا مُعتمدًا في التحكيم العلمي في تقويم البحوث المُقدَّمَة قبل أن يتم نشرها، وذلك من أجل اكتشاف مواضع القوة ونقاط الضعف الموجودة فيها، وتحديد مدى إمكانية وصلاحية هذه البحوث للنشر.

والبحث العلمي له تعريفات عدة منها ما ذكره سعيد الغرياني (1996) بكونه "الأسلوب المتبع في استخلاص الحقائق المتعلقة بالظواهر، والهدف من ذلك هو الحصول على المعلومات، والقيام بدراستها، وبعد ذلك تحليلها، ومن ثم الوصول إلى النتائج التي يترتب عليها إيجاد الحلول المناسبة، ويجب أن يتطابق ذلك مع المعطيات التي تم طرحها في مقدمة منهج البحث العلمي [4]

وتصنف البحوث العلمية حسب نوعية البحث والدرجة العلمية التي يحصل عليه الباحث بعد إتمام بحثه إلى: [5]

* أبحاث الماجستير: وهي أبحاث متخصصة يكلف بها الطالب بعد إتمام المرحلة الجامعية، يقدم فيه الباحث مشكلة تمتاز بالجدة تحت إشراف وتحكيم أساتذة متخصصين، يكون الهدف منها تدريب الباحث على منهجية البحث العلمي وأدواته .

* أبحاث الدكتوراه: وهي أبحاث يحصل الطالب بعد إتمامها على درجة العالمية (الدكتوراة) في مجال تخصصه تحت إشراف وتحكيم أساتذة من ذوي الخبرة في مجال تخصصهم، ولابد للباحث أن يضيف جديدًا ويصل إلى درجة من الاجتهاد تؤهله للتدريس في إحدى الجامعات.

---

[2] (الطيار, 1435)

[3] التحكيم العلمي رؤى ذاتية أم أحكام نقدية , جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المعايير العلمية للتحكيم العلمي د. عمر بن عبد العزيز آل الشيخ ندوة

[4] "(ص60).

[5] (صيني 1994) ص 97, 100

* أبحاث الترقية: وهو نوع من الأبحاث يقدمه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات أو مراكز البحوث العلمية للترقية إلى درجة أعلى في مجال تخصصاتهم، بعد عرض ذلك النتاج العلمي بعد اكتمال عدده على اللجان العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس ، وهو ما تقوم هذه الورقة البحثية بإلقاء الضوء عليه .

ويؤخذ في الحسبان عند تحكيم هذه الأبحاث سمعة المؤسسة العلمية التي تنتمي إليها المجلة، وسمعة المجلة ذاتها والقائمون على تحكيمها، وسمعة الباحث، ومدى رجوع الباحثين لدراسات الباحث كمراجع علمية في مجال تخصصه، بالإضافة إلى المعايير الفنية والأخلاقية الأخرى .

وعملية تحكيم البحث العلمي خطوة مهمة وجادة للارتقاء بالبحث العلمي ولها فوائد عدة منها:

- من خلال التحكيم العلمي يتم تقويم وتقييم البحث العلمي المقدَّم، وذلك من أجل الوقوف على مواطن الخلل والضعف، وإظهار عوامل القوة، من حيث تناسب العنوان مع المحتوى، ومناسبة المحتوى مع المنهج المتبع توافقًا كيًّا أو تلازميًّا أو سببيًّا، كذا تناسب الفصول والمباحث مع نوعية الدراسة وحدودها وترابط الأجزاء وتسلسل الأفكار وصولًا إلى نتائج البحث وتوصيَّاته.

- من خلال التحكيم العلمي يتم معرفة مدى التزام الباحث بخطوات البحث العلمي، ومعرفة الفائدة التي قدمها هذا البحث للعلم، فمن المفترض أن يكون الباحث قد فهم فكرة بحثه، وهضمها وأناط بها جهده، بعد اطلاعه على كل ما كُتب عن موضوعه من دراساتٍ سابقة، ليخرج لنا من خلال بحثه بفكرة جديدة جديرة بالدراسة، مثبتًا من خلال بحثه نتائج لم يتوصل إليها سابقوه.

-الملاحظات التي تقدمها لجنة التحكيم تكون من أسباب جودة البحث العلمي، حيث إنها من المفترضَ أنها ترأب صدعه، وتصلح عيبه، وتسد خلله، وتكمل نقصه، وعلى المحكم أن لا يكون دوره البحث على المثالب والعيوب في البحث، وألا يكون في تصيده أخطاء الباحث كمن يبحث عن دُرر ثمينة، وليكُن في حسبانه أن دوره إرشاد الباحث وتوجيهه إلى تهذيب بحثه، وسدد ما به من خلل، وإكمال ما به من نقص، وإصلاح ما به من عوج حتى يستقيم البحث ويأتي على الصورة المطلوبة التي تخدم العلم، وترقى بالمجتمع .

- يساهم التحكيم العلمي في تحسين الإنتاج العلمي، وذلك لأن الباحث حريصٌ على أن يقدم عملا جيدا لأنه يعرف أن هناك لجنة سوف تدقق وراءه، وأن من حقها رفض بحثه إذا لم يحقق الهدف المنشود والنتائج المرجوَّة، ولذلك عليه أن يتأنى ويصبر و يعكف على مراجعة بحثه وتدقيقه أيَّامًا وشهور، متبعًا في ذلك منهج آبائه وأجداده من أسلاف العرب وشعرائهم، فقد قيل إن زهير ان أبي سُلمي كان ينظم القصيدة في أربعة أشهر، وينقحها في أربعة أشهر، ويعرضها على علماء قبيلته من شعراء ونقاد أربعة أشهر[6].

وهذا يتطلب من الباحث الإخلاص في عمله، والصبر حتى يصير عبدًا لبحثه ليرقى مدارج الكمال ويخطو به خطوة في سلم البحث العلمي، وهذه المهارة تعلمناها من أسلافنا وما ورد عنهم ومنهم، حيث نرى الجاحظ يقول:[7]

وقال الحُطيئة خير الشعر الحولي أي الذي يتأنى فيه صاحبه، ويُجوِّدَ فيه.

وكان الأصمعي يقول: زهير بن أبي سُلمى والحُطيئة وأشباههما عبيد الشعر، وكذلك كل من يجود في جميع شعره، ويقف عند كل بيت قاله، ويعيد النظر فيه حتى يُخرج أبيات القصيدة كلها مستويةً في الجودة.

وبعد أن ذكرنا بعض فوائد التحكيم العلمي والتي لا شك أنها تضيف للبحث وصاحبه، نقف على بعض أهداف التحكيم العلمي.

[6] حسين)ص 19, كتاب (ثلاثية البردة ا المكتبة الشاملة الحديثة.

[7] البيان والتبيين ج 2 ص 13

يهدف التحكيم العلمي لتحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها:[8]

- وضع مجموعة من الضوابط والمعايير للمؤلفين في العلم بوجه عام، وفي الحقل المعرفي و مجال التخصص بوجه خاص.
- يعمل التحكيم العلمي على تأكيد جودة القرارات ومصداقيتها بشأن القبول والنشر.
- من خلال التحكيم العلمي يتم منع نشر البحوث العلمية منخفضة الكفاءة، وبالتالي يتخلص العلم من البحوث المكررة والرديئة والتي قد لا تضيف جديدًا إلى العلم .
- النزاهة والحيادية في تحكيم البحوث العلمية تصنع جيلًا من الباحثين قادرًا على العطاء.
- يساهم التحكيم العلمي في تطوير مستوى البحوث العلمية، والنهوض بها لتكون بحوثًا عالمية.

ولذلك تعني المؤسسات والجامعات ومراكز البحوث بالتدقيق في اختيار المحكمين حيث يجب أن تخضع عملية اختيار المحكمين لآليات وضوابط وشروط وضمن منهجية، فشخصية المحكم لا تقل أهمية عن علمه ومعرفته، فلا بد أن يكون مشهودا لهذه الشخصية بالحياد وسعة الأفق والابتعاد عن الأهواء والمجاملات، والاعتبارات الشخصية (قدر المستطاع)، ولذلك وضعت هذه الجهات بعض الشروط في المحكم، ووضعت ضوابط معينة في آلية التحكيم.

الشروط التي يجب أن تتوافر في المحكم:

لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وجهات النشر العالمية ضوابط وآليات متعددة وضعتها فيمن تختاره أن يكون ضمن لجنة محكمي بحوث مجلاتها العلمية إلا أنها تتلاقي في النهاية عند صفاتٍ وأخلاقيات منها:

-أن يكون المحكم حاصلًا على درجة الأستاذية في مجال تخصصه، ومر على ذلك سنوات تحددها كل مؤسسة وجامعة حسب رؤيتها.

وهو شرطٌ من الشروط المهمة حيث الخبرة والثراء الثقافي والعطاء العلمي من المفترض أن يكون متمثلًا فيمن يشغل هذه الدرجة العلمية.

-السمعة الطيبة والسيرة الحسنة في جامعته أو مؤسسته أو الوسط العلمي الذي يعمل به، فذلك من أهم الأسباب والدوافع الجالبة لإقبال الباحثين على النشر في المجلات التي يقوم هؤلاء بالتحكيم فيها.

-الحيادية والموضوعية وعدم التعصب لمذهب أو فكر معين، وعدم تبني الأفكار الضالة، وعدم الانقياد وراء الأهواء والآراء المضللة.

- مرونة المحكم وتجدد معلوماته عن طريق مسايرة المحكم ومطالعته لكل ما هو جديد في مجال تخصصه ومجال النشر العلمي.

وهو شرطٌ مهم حيث يتمكن المحكم من خلاله أن يتعرف على كل ما هو جديد وعصري، وبالتالي يكون لديه العطاء المتجدد من خلال الملاحظات التي يضعها من خلال تحكيمه لبحوثه، فلربما يكون صاحب البحث اطلع على هذا الجديد وأثبته في بحثه، ويأتي المحكم الذي لم يطالع هذا ولم يقرأ عنه فيُخطِّئ الباحث في بحثه دون قصد، ولربما رفضه وأصبح ذلك عائقًا من مُعيقات نشر بحثه.

[8] كيفية تحكيم الأبحاث العلمية(bts-academy.com)

ونظرًا لتغاضي بعض هذه المؤسسات أو الجامعات عن هذه الشروط والمعايير أو بعضها حدثت فجوة وهوة وكبوة تكاد تعصف بالبحث العلمي ومنهجيته ومعايير نشره، وسوف نلقي الضوء لاحقًا على بعض المقترحات التي تُساعد في حل هذه الإشكاليات.

ثانيًا- ضوابط التحكيم العلمي وأخلاقياته

للتحكيم العلمي مجموعة من الضوابط من أهمها:

-على المحكم أن يقوم بإبداء رأيه بنزاهة دون تحيز لطرف من الأطراف، وأن يكون هدفه من تحكيم البحث إفادة الباحث وتهذيب البحث خدمة للعلم وأهله، وأن يخلص النية لله في ذلك فالإخلاص من أهم علامات قبول الأعمال، كما أنه من أمارات الإيمان ، واستجابة الدُّعاء ونصرة الأمة ، فقد قال -صلى الله عليه وسلم- عن سعد ابن أبي وقّاص رضي الله عنه " إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها، بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم"[9].

- تعمية التحكيم بمعنى أن يتم تحكيم البحوث العلمية بسرية مطلقة، حيث إنه من الشروط التي تضعها المجلات أن يكون التحكيم (معميًّا) حيث لا يعلم الباحث من الذي يحكم له، ولا يعلم المحكم هو يحكم لمن، وذلك أقرب إلى الشفافية والمصداقية، والبعد عن هوى النفس، والمجاملات، كما أن لذلك هدفٌ آخر أهم من ذلك وهو منع التلاعب في الأبحاث العلمية وسرقتها، وهو من المشكلات الكبرى التي من المفترض ألا تحدث، وهو أن يقوم المُحكم برفض البحث لإعجابه بالفكرة وسرقتها لنفسه، ونشرها في مكانٍ آخر باسمه.

- يجب أن يقوم المحكم بتقديم ملاحظاته وآرائه وانتقاداته وتوجيهاته، وإضافاته وتعديلاته -إن وُجدت - للمجلة العلمية المحكمة، وعلى الباحث أن يقوم بتصويب الأخطاء وتعديل البحث وِفق ما ورد عليه من ملاحظات.

وفي حالة وجود انتحال لم يشر الباحث إلى مصدره - وهذه إساءة علمية كبرى يجب التدقيق فيها، والوقوف عيها- فشرفُ البحثِ في أمانته- يقوم المحكم بتحديد الفقرات التي قام الباحث بانتحالها، وفي هذه الحالة يجب إرفاق المرجع الأصلي معها، أو الإشارة إليها في موضعها الأصلي، حتى لا يكون متهما بغير دليل، ويدخل بذلك في محظورٍ شرعي.

مع مراعاة أن يكون المحكم قادرا على التمييز بين الانتحال العلمي، والخطأ الذي يحدث نتيجة قلة خبرة الباحث فيقع في ذلك عن دون قصد.

أخلاقيات التحكيم العلمي[10]:

هناك صفات وأخلاقيات لابد أن تكون موجودة في المحكم أول هذه الصفات الإخلاص والصدق، والأمانة والنزاهة في العمل، والحيادية والموضوعية، فهذه شهادة على عمل علمي يقدم في مجلة علمية، يكون الهدف منه خدمة العلم للارتقاء بالمجتمع.

كما يجب أن يتحلى المحكم بالصبر، والأناة وعدم العجلة في الحكم على البحث قبولًا أو رفضًا.

وأن يكون المحكم أمينًا ومحافظًا على أسرار التحكيم، وألا يشهر بالبحث ومساوئه وعيوبه، بل دوره أن يعطره بنفحاته العلمية ولفتاته التربوية، وتراكماته المعرفية، وأن يكون أبا ناصحًا، لا عدوًا فاضحًا وأن يُشعر الباحث

[9] **صحيح النسائي حديث رقم (3178) الموسوعة الحديثية ضمن موقع الدرر السنية**

[10] لقاء فضيلة الشيخ أد. / عبد الله بن محمد الطيار مع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بالزلفي جامعة المجمعة حول "تحكيم الأبحاث العلمية (معاييره -ضوابطه -أخلاقياته- مشكلاته) صباح الخميس 16/ 7/ 1435هـ.

بذلك من خلال ملاحظاته على البحث، لينمي في باحثه هذه المهارات التربوية، والقيم الأخلاقية والأكاديمية التي يجب أن تكون لدى الباحث إذا ما صار مُحكما في يوم من الأيام .

وليس ذلك معناه التساهل مع البحث وصاحبه بل معناه الرفق واللين كما قال رسولنا الكريم -صلى الله عليه وسلم -معلِّمًا موجِّهًا ناصحًا بصيغةٍ خبرية مؤكدة: (إنّ الله يحب الرِّفْقَ فِي الأمر كله) ، وقوله أيضًا يا عائشة إن الله رفيقٌ يحب الرفق ، ويعطي على الرّفق مالا يُعطي على العُنف)[11]

وعلى المحكم أن يكون ذا ثقافة واسعة واطلاع كثير على كل ما يُستجد في مجال التخصص، مسايرًا لما تضعه المجلّات العلمية والعالمية من ضوابط ومؤشرات ومعايير التحكيم العلمي وضوابطه.

فقلة خبرة المحكم بما يُستجد من متطلبات النشر العلمي قد تؤدي إلى رفض البحث دون سبب منطقي أو قصور علمي أو خلل منهجي.

كما أنه عند اختيار المحكم لا بد من مراعاة دقة التخصص حيث إنه من المهم أن يتملك المحكم المعلومات الكافية حول موضوع البحث العلمي الذي يقوم بتحكيمه، والمهارات الكافية التي تجعله يرقى بالبحث ويضيف إليه من خبرته في مجال التخصص وثقافته الواسعة في خارج التخصص.

كما يجب أن يقوم المحكم بالتحكيم في وقت نشاطه وفراغ باله، والهدوء من حوله، حتى يستطيع أن يضع لمساته وتوجيهاته السديدة على البحث.

كما يجب أن يقوم المحكم باحترام الجهد المبذول من قِبَل الباحث في بحثه، وأن يثمن نقاط القوة في البحث، ويثني على الباحث فيها.

ويجب أن يقوم المحكم باستخدام كلمات إيجابية مشجعة تقدر الباحث وتثمن عمله في المواضع التي تستدعي ذلك.

كذلك توجيه الملاحظات على الباحث بأسلوب لا يجرح الباحث ولا يُحرجه، ولنا في ذلك المثل الأعلى في قدوتنا وحبيبنا المصطفى عليه الصلاة والسلام لدى توجيه أصحابه.

وعلى المحكم أن يتذكر دومًا أنه كان بالأمس القريب باحثًا، وأن يعلم جيدًا أنه كان وغيره من الباحثين لا يتقبلون التعليقات السلبية، التي تشعرهم بأن المحكم عدو لهم، لذلك يحاول أن يراعي أن يكون النقد بناءً، ليشعر الباحث أن المحكم لا يريد الانتقاص من الباحث بل يريد إثراء بحثه والارتقاء به، والدفع بالباحث إلى الأمام .

ثالثا: كيفية تحكيم البحث العلمي وطُرُقه

يختلف تحكيم البحث العلمي باختلاف نوع البحث ففي حال إذا ما كان البحث العلمي بحثا للحصول على درجة التخصص (الماجستير) أو العالمية (الدكتوراه) فيتم تحكيمه من خلال الاطلاع على عنوان البحث العلمي، وهل كان هذا العنوان مناسبا لمضمون البحث، ومستوفيا لشروط العنوان الجيد، وهل أجاد الباحث اختيار عنوان بحثه، وهل هذا العنوان مناسب للموضوع والغرض الذي تم من أجله اختيار هذا الموضوع ، والأهداف التي وضعت له، وهل تمت تغطية العنوان في جميع أجزاء البحث، وهل تحدث الباحث عن أهمية بحثه الذي قام به في مجال تخصصه ؟،وهل وضع أسباب اختيار بحثه بمنهجية وحرفية؟ وهل وُفقَ الباحث في اختيار المنهج المناسب لطبيعة بحثه؟ وهل كان البحث العلمي خاليا من الأخطاء اللغوية والإملائية

[11] **أخرجه البخاري (6927) ومسلم (2593)** الموسوعة الحديثية على موقع الدررالسنية.

والمطبعية؟ وهل كانت علامات الترقيم موجودة في أماكنها الصحيحة على صفحات البحث؟ وهل كان العرض متسلسلا والأفكار مترابطة والأسلوب جيدا؟ وهل استوفى الباحث في بحثه كافة الشروط التي تضعها الجامعات للحصول على الدرجة العلمية؟

أما في حال إذا كان البحث الذي سينشر هو تحقيق لمخطوط علمي فيتم تقييمه من خلال بيان مدى أصالة هذا المخطوط وما تقدمه المادة العلمية للمخطوط لتخصص الباحث، وبيان القيمة العلمية للنَّص المُحقق، وهل قام هذا النص المحقق بتقديم إضافات للبحث العلمي أم لا؟، وما هو منهج التحقيق الذي سار عليه الباحث؟ وهل كان موفقا في اختياره لهذا المنهج؟

أما في حال كون البحث العلمي عبارة عن بحث علمي للترقية إلى درجة علمية أعلى بعد الحصول على درجة العالمية (الدكتوراه) فيتم تحكيمه من خلال النظر إلى عنوان البحث والمقدمة، والجوانب التي تتعلق بالأصالة والمنهجية، بالإضافة إلى التزام الباحث بضوابط وأسس الكتابة السليمة، وأدبيّات البحث، بالإضافة إلى تطبيق المنهج العلمي في النقل والاقتباس، وهل كان انتقاله بين الفقرات انتقالا سلسا ومنطقيا أم لا؟، وهل قام بتوثيق اقتباسات البحث ووضعها حسب الشروط التي وضعتها المجلة العلمية التي يرغب نشر بحثه فيها ؟ وكيف كانت مصادره ومراجعه ؟ وهل التزم الباحث في بحثه بكافة الشروط المعلنة للمجلة العلمية التي سوف ينشر بها بحثه؟.

خطوات التحكيم العلمي:

لكي يكون المحكم أقرب إلى المنهجية العلمية للتحكيم العلمي عليه اتباع الخطوات التالية:

1- لخطوة الأولى: الوقوف على عنوان البحث:

وعنوان البحث يُقصد به الصياغة العلمية الدقيقة التي تغطي المحتوي العلمي للبحث. وفيه يستطيع المحكم أن يحدد ما إذا كان البحث في الحقل المعرفي والتخصص الدقيق للباحث من عدمه، كما يستطيع أيضا أن يقرر ما إذا كان هذا العنوان مبنيًّا على أسس سليمة، وهل احتوى على كلمات مفتاحية واضحة دقيقة، كما على المحكم أن ينظر إلى مدى ملائمة العنوان لمضمون ومحتوى البحث .

2- الخطوة الثانية: المطالعة السريعة للبحث.

على المحكم أن يقوم بمراجعة سريعة يتفقد فيه البحث بصفة عامة من حيث مستخلص البحث، أهمية البحث في مجال التخصص، والمقدمة والمنهج والأهداف، والخطة وطول الدراسة ومدى التزام الباحث بالشروط العامة في المجلة التي يرغب نشر الدراسة فيها.

3- الخطوة الثالثة مراجعة الملخص والمقدمة:

الملخص هو أول ما يطالعه المحكم بعد اختيار العنوان، يذكر فيه الباحث بإيجاز، أهداف الدراسة، والمنهج الذي انتهجه في دراسته المتبعة، وأدوات الدراسة، وأهم النتائج والتوصيات.

يكون الهدف من مراجعة المحكم للملخص والمقدمة هو التأكد من أن الباحث يقدم في دراسته رسالة واضحة تغطي جميع جوانب الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، والوقوف على مصطلحاتها وتحديد أدواتها، وما إلى ذلك، كما يجب التأكد من تنظيم الملخص حسب شروط المجلة، أغلب المجلات تعتمد التنسيق التالي بالنسبة للملخصات:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على .....و استخدم الباحث المنهج..... لتحقيق أهداف الدراسة، وكانت ..... أداة الدراسة، وكشفت نتائج الدراسة أن .....، وبناءً على النتائج تقترح الدراسة (أو يوصي الباحث) بعدد من التوصيات، أهمها.....

ومعظم المجلات تشترط أن يقدم الباحث ملخصًا لبحثه باللغتين (العربية والإنجليزية)، وألا يتجاوز في الملخص عدد الكلمات التي تحددها المجلة التي يرغب بالنشر فيها .

بعد قراءة المحكم للمقدمة، بتأنٍ وتركيز تتضح في ذهنه معالم الدراسة تمامًا وإلا فهناك مشكلة في صياغة الباحث لمقدمته وعلى المحكم أن يشير إلى ذلك في ورقة المراجعة التي يقوم بكتابة الملاحظات فيها.

على المحكم أيضًا أن يكون قادرًا من خلال عمله كمحكم على معرفة مدى تطابق الأهداف التي نشدها الباحث في مقدمة بحثه مع نتائج دراسته.

وفي هذه المرحلة الأوليّة من القراءة من الممكن أن يستشف المحكم ما إذا كانت الدراسة تستحق النشر من عدمه، ولكن عليه ألا يتعجل في إصدار الحكم النهائي، ويتأنى حتّى ينتهي من قراءة البحث بشكل كامل.

4- الخطوة الرابعة: المراجعة التفصيلية لأجزاء الدراسة (المنهج والأدوات والنتائج)

وتعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات تحكيم الأبحاث العلمية. حيث يقوم المحكم في هذه المرحلة من مراحل التحكيم بتقييم ومراجعة المنهج المتبع في الدراسة، والأدوات المستخدمة، وفي هذه المرحلة يتأكد لدى المحكم مدى أصالة البحث وجودته، ومدى تمكن الباحث من أدوات بحثه، وسعة اطلاعه، وأمانته العلمية، وبروز شخصيته على صفحات بحثه، ومدى التزامه بأخلاقيات البحث العلمي، وهل وفق الباحث في اختيار المنهج الملائم والمناسب لطبيعة بحثه واستطاع من خلاله أن يحقق النتائج المرجوة، وأن يصل من خلال هذا إلى نتائج لم يسبق إليه أحد فيها، وأن مراجعه كافية، وأن جميع الاقتباسات والاستشهادات موثقة في قائمة المراجع، وهل وازن الباحث في المراجع بين القديم والحديث ؟ وهل رجع إلى المصدر الأصلي أم وثق من مرجع آخر ذكر فيه الاقتباس؟ وهل اعتمد في طريقة التوثيق الطريق التي تتبعها المجلة؟ أم جاء بحثه على النقيض من ذلك كله أو بعضه، وفي هذه المرحلة يستطيع المحكم الإجابة على السؤال الذي من المفترض أن يكون طرحه على نفسه سابقًا (هل الدراسة تستحق النشر أم لا؟)، وهو متيقن بأن حكمه سيكون في محله في هذه الحالة.

طرق التحكيم العلمي:

جميع البحوث العلمية الواردة للنشر في المجلّات العلميَّة المحكَّمة تخضع إلى مراجعة مبدئيّة من قِبَلِ هيئة التحرير قبل إحالتها للتحكيم، وذلك للتأكّد من مدى أصالتها العلمية، ودقة لغتها، ومدى ملاءمتها مع موضوع عدد المجلّة، والتخصص العلمي التي تنتمي إليه المجلّة، ومدى التزام الباحث في بحثه بالشروط التي وضعتها المجلة للنشر، والتأكّد كذلك من استيفائها كليّا لقواعد النشر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة .

البحوث العلمية غير المستوفية لجميع الشروط، لا تُحال للتحكيم وتعتذر المجلّة عن نشرها لأصحابها.

بعد المراجعة المبدئية للبحوث العلمية الواردة إلى هيئة تحرير المجلة، تُرسل المادة العلميّة المقبولة للتحكيم إلى هيئة تحكيم مكونة من محكّمين اثنين متخصصين -على الأقل-، من ذوي الخبرة في مجال تخصص البحث، ممّن تختارهم هيئة التحرير، ومن المحكمين المعتمدين في جامعاتهم يتولّون تحكيم البحث بسريّة تامّة.

يخطر رئيس تحرير المجلة أو من ينوب عنه أصحاب البحوث بنتائج التحكيم، وبشروط إجازتها للنشر وعليهم التعديل أو التصويب إن وُجِد ما يستوجب ذلك.

يلتزم أصحاب البحوث العلمية المحّكمة بإجراء التعديلات المطلوبة من لجنة التحكيم في مدة زمنية يحددها أعضاء هيئة تحرير المجلة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلام نتائج التحكيم ثم تعاد البحوث مرة أخرى بعد تعديلها للمجلّة حيث تأخذ مسارها للطباعة وللنشر.

على الباحث إجراء التعديلات المطلوبة من لجنة المحكّمين، وإذا تعذَّر عليه ذلك أو عَدَل عن ذلك، لسبب أو لآخر، تتولّى هيئة التحرير مراجعة البحث وتعديله حسْب توجيهات المحكمين وتوصيّاتهم، ولا يحق لصاحب البحث في هذه الحالة الاعتراض على ما أقرّته هيئة التحرير من تعديلات.

لا يجوز للباحث نشر بحثه أو جزء منه، في مجلة أو أي جهة أخرى، بعد إجازته للنشر في المجلة التي اختارها وارتضاها بداية لنشر بحثه.

يتمّ ترتيب البحوث في المجلّة وفق طبيعة التخصصات العلمية في كلّ عدد، وليس على أساس الدرجة العلمية والأكاديميّة للباحثين.

ترسل المجلّة إلى أصحاب البحوث المحكّمة، المقبولة للنشر، خطاب قبول بالنشر بعد استكمال مسار التحكيم موقَّعًا من رئيس التحرير أو من ينوب عنه.

هذا وقد اعتمدت الجامعات ومراكز البحوث العلمية طريقتان للنشر.

الطريقة الأولى: الطريقة التقليدية.

وتعتمد هذه الطريقة إرسال البحث العلمي ورقيًا عن طريق رئيس تحرير المجلة أو أحد أعضاء لجنة التحرير بطريقة سرية للمحكم، عن طريق البريد العادي أو أي وسيلة تقليدية أخرى ويقوم المحكم بقراءة البحث وإبداء الملاحظات عليه وإعادة إرساله بنفس الطريقة إلى رئيس التحرير، مرفقًا معه التقرير موضحًا به رأيه في البحث من حيث (صلاحية نشر البحث دون تعديل، أو صلاحية نشره بعد إجراء تعديل "جوهري أوجزئي"، أو غير صالح للنشر مع بيان الأسباب)

الطريقة الثانية: طريقة التحكيم الإليكتروني.

وهو يتم ضمن خطوات وآليات تتبعها هيئة تحرير المجلة، وهي طريق حديثة تتبعها معظم الجامعات حاليًّا حيث إن المجلات العلمية لها مواقع عالمية تعتمد تقييمها، وتشترط هذه الطريقة والآلية في تحكيم البحوث العلمية.

تستلم إدارة المجلّة البحوث العلميّة من أصحابها إلكترونيا، ثم تقوم بفرزها وتنقيحها لأخذ ما تراه مناسبًا لمجال تخصص مجلتها العلمية ثم يأتي بعد ذلك تصنيف الأبحاث العلمية حسب التخصص ثم تقوم بإرسال البحث إلكترونيا إلى اثنين من المحكمين في مجال التخصص.

وتمر بمسار معين وعبر خطوات محددة، حيث تضع الجامعات التي اتخذت هذه الطريقة خطوات إليكترونية على موقع المجلة الاليكتروني.

خطوات التحكيم الإليكتروني للبحوث العلمية[12]:

التحكيم الإليكتروني للبحوث العلمية في المجلات يكون على موقع المجلة الإليكتروني داخل نظام (المجلات العلمية المحكمة) وهو نظام إلكتروني دقيق وضع لتنظيم وترتيب مراحل استلام البحث و

[12] جامعة الملك سعود مجلة العلوم التربويّة http://ksu.edu.sa/

تحكيمه، وتصويبه -إذا استدعى الأمر - ومراحل نشره، وهي خدمة تقنية جديدة الهدف منها التيسير على الباحثين والمحكمين، وتسريع عملية التحكيم وتوفير الوقت والجهد للجميع.

حيث إنه في حال القبول المبدئي لنشر البحث في المجلة يقوم رئيس التحرير بالتشاور مع أعضاء هيئة التحرير باختيار محكمين اثنين في مجال التخصص للبحث الواحد، وتخضع البحوث للتحكيم السرّي لتحديد مدى صلاحيتها للنشر من عدمه، ويلتزم الباحث بالأخذ بملاحظات المحكمين

يرسل البحث إلى المحكمين من (البريد الإلكتروني) للمجلة، عن طريق النظام الذي ترضيه كل مجلة ليكون آلية من آليات التحكيم، وينبّه المحكم برسالة على الهاتف الجوال، يُعلَمُ فيها بأنه أرسل له بحثًا بعنوان ..... بتاريخ ....

قبل ذلك تكون المجلة قد اختارت هؤلاء المحكمين ووضعتهم في قائمة أعضاء محكمي مجلتها، وسجلت البيانات الشخصية والسيرة العلمية الخاصة بهم وأرقام حساباتهم البنكية في النظام عند التسجيل عبر قاعدة بيانات، وهذه المعلومات قابلة للتعديل من قبل المستخدم في أي وقت، ويستطيع رئيس التحرير الاطلاع على جميع بيانات المحكم.

يجب أن يحدد المحكم تخصصه الدقيق عند التسجيل وهذا التحديد سوف يفيد رئيس التحرير عند اختيار المحكم للتحكيم في أحد التخصصات التي تنتهجها المجلة لنشر البحوث.

يظهر البحث المراد تحكيمه في حساب المحكم بعد إرسال رئيس التحرير له، ويظهر البحث ولا يطلع على اسم الباحث، كذا لا يعلم الباحث أسماء محكمي بحثه، ضمانًا للسرية والحيادية كما ذكرنا آنفًا

يوضع على النظام الإليكتروني (استمارة أو نموذجًا) جاهزًا للتحكيم، موضحًا به معايير التحكيم، والدرجة المستحقة لكل معيار، ويتاح للمحكم إرفاق ملف للمجلة لو أراد إرسال مُرفق يدون فيه الملاحظات على البحث المرسل له .

يتم تحديد مدة التحكيم عن طريق النظام بحيث لا تزيد عن (ثلاثة أسابيع) ويبلغ المحكم بذلك، وبعدها يجب أن يرد المحكم إما (قبولاً مطلقا) وهو قبول البحث للنشر على حالته دون إجراء أي تعديل ، أو (قبولًا بشرط التعديل) وهو قبول البحث للنشر بشرط إجراء تعديل جزئي أو كلي، أو (رفضًا) وهو التوصية بعدم صلاحية البحث للنشر لأسباب يذكرها ،ويرفقها مع الاعتذار.

يزود النظام بإرسال رسالة تذكير إليكترونية للمحكم بعد إرسال البحث بعشرة أيام

عند إرسال المحكم تقريره تصل رسالة لرئيس التحرير أن المحكم.....أرسل تقريره حول بحث.....

في حال التوصية بعدم صلاحية البحث للنشر يرسل للباحث رسالة اعتذار عن عدم قبول البحث للنشر عبر (الجوال)أ و(البريد الإلكتروني) بتوقيع من رئيس التحرير أو من ينوب عنه دون ذكر اسم المحكم.

في حال اختلاف رأي المحكمين للبحث قبولًا ورفضًا يتم إرسال البحث إلى محكم ثالث يرجح أحد الرأيين مع الوضع في الاعتبار عدم إعلامه بأنه تمّ اللجوء إليه كمحكم لترجيح أحد الرأيين.

في حال التوصية بقبول البحث بشروط يرسل للباحث رسالة لإجراء بعض التعديلات وفق تقارير المحكمين والملحوظات الواردة منهم، ثم يرجع البحث معدلاً.

في حال التوصية بقبول البحث للنشر يخطر الباحث عبر (البريد الإلكتروني) ويشعر برسالة عبر الهاتف النقّال بذلك، ويكتب له إفادة بقبول البحث وصلاحيته للنشر..

بعد استلام التحكيم يرسل رسالة شكر للمحكمين عبر الهاتف النقَّال أو(البريد الإلكتروني)، وتقوم إدارة المجلة بتحويل المكافأة المخصصة للمحكمين وإشعارهم بالتحويل، والتواصل معهم للتأكد من استلامها، وتُرسل صورة من سند التحويل على وسيلة من وسائل التواصل المقروءة أو المرئية..

يتيح الموقع للمحكم استعراض جميع البحوث التي حكمها سابقًا.

يكون هناك خانة في النظام لتقييم (المحكم) من قبل (رئيس التحرير) وتشمل: دقة المحكم، وجودة تحكيمه، ومدى التزام المحكم بالرد في الموعد المحدد أو قبله.

وهذه الطريقة تتبعها بعض الجامعات العربية وليست كلها، وهي طريقة سريعة وآمنة ومتطورة إلا أنه عليها بعض الملاحظات منها:

* نظرًا لأن خبراء المحكمين من كبار السن من أساتذة الجامعات، فالبعض منهم لا يكون لديه المهارات الكافية للتعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة.

* عدم وجود وسائل تقنية متطورة لدى بعض الجامعات العربية لضعف البنية التحتية التكنولوجية، وعدم وجود الدعم المادي الكافي لإنشاء هذه المواقع المتطورة، لذلك نجد بعض الجامعات لا يوجد لديها هذه الوسيلة من وسائل التحكيم، وتكتفي بالطريقة الأولى التي سبق الحديث عنها.

رابعًا: التحكيم العلمي إشكاليات وحلول

هناك بعض الإشكاليات التي تعيق التحكيم العلمي وتؤثر عليه سلبًا، مما يقلل من شأنه ويزعزع الثقة في مصداقيته ويضعفه، مما يساعد بالسلب في تسيير عجلة البحث العلمي وتقدمه وتطوره حيث ينعكس بشكل مباشر على إنتاج البحوث العلمية، وهذه السلبيات مما يُؤَرِّق الباحثين ،و يؤثر على المحكمين، ويهم المؤسسات البحثية والمجلات العلمية المحكمة ولجان الترقيات بالجامعات والمعاهد العليا.

وهذه الإشكاليات كثيرة جدًّا حيث إنَّ منها ما يرجع إلى شخصيّة المحكّمين أنفسهم وأدائهم، ومنها ما يتعلّقُ بطبيعة اللوائح المنظمة للمجلة، ومنها ما يتعلّق بطبيعة البحوث والدراسات المحكّمة، ولعل أبرز هذه الإشكاليات هي:

الإشكالية الأولى: عدم مراعاة التخصص الدقيق في اختيار المحكمين في بعض المجلات، وهذا يؤثر بالطبع على افتقاد البحث العلمي لكثير من المعايير والمنهجيات الدقيقة في الحقل المعرفي وفي مجال تخصص البحث.

وفي الحقيقة هذه الإشكالية ليست موجودة في جميع المجلات فهناك الكثير من المجلات التي تلتزم في إرسال البحوث إلى أكاديميين متخصصين، وهذا هو الأجدى والأنفع للباحث وللبحث وللمجلة، وللجامعة التي تنتمي إليها المجلة والتي هي بالطبع يكون هدفها التغيير والنهوض بالبحث العلمي.

كما أن هذه الإشكالية يستثنى منها البحوث التي تكون في مجال الدراسات البينية، فإنه في هذه الحالة يلزم أن يكون المحكمان أقرب إلى مجال تخصص البحث لا إلى مجال تخصص الباحث.

الإشكالية الثانية: عدم تقديم المحكم أسبابًا واضحة ومقنعة في حال رفضه للبحث، وهذا يجعل الباحث في حيرةٍ من أمره مما قد يُسبب إحباطًا للباحث، ولا يعود ذلك بشيء بالنفع على البحث العلمي.

وهذه الإشكالية تحل بالتزام المحكم بإرفاق تقرير مفصل وواضح عن أسباب عدم قبول البحث، حتى يفيد الباحث، والباحثين جميعًا من أسباب الرفض ولا يتطرقون لمثل هذه البحوث التي تضيع الوقت والجهد.

كما أن معرفة الباحثون لأسباب الرفض وخاصة إذا كانت هذه الأسباب موضوعية تدفعهم إلى تقديم الأفضل عن طريق تحسين إنتاجهم العلمي.

الإشكالية الثالثة : بالنظر فى تقارير بعض المحكمين من خلال عملى كرئيس تحرير لمجلة علمية رأيت أن ملاحظات بعض المحكمين لا تتعدى الناحية الشكلية للبحث كالأخطاء المطبعية واللغوية والإملائية وعلامات الترقيم وكم البحث وعدد صفحاته ... وغير ذلك دون الولوج إلى داخل البحث من حيث الكيف والمنهجية وأدوات البحث وفرضياته وأدبياته وجدة البحث، وقيمته العلمية ومدى وصول الباحث إلى نتائج من خلال الدراسة وغير ذلك، فتتم إجازة بحوث هزيلة وضعيفةً لا تستحق النشر، مما يعود ذلك بالسلب على تقدم عجلة البحث العلمى وتطوره.

و هذه الإشكالية ناشئة عند البعض من التساهل أو التجاهل أو كثرة الأعباء التدريسية والإدارية، فغالبًا ما يكون المحكم من أساتذة الجامعة المسند لهم تدريس مقررات فى المرحلتين الجامعية ومرحلة الدراسات العليا، كما أنه مكلف بالإشراف على عدد من الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) أضف إلى ذلك أن بعض هؤلاء المحكمين يشغلون مناصب إدارية كرؤساء جامعات ونوّاب وعمداء كليات وغير ذلك.

وللأسف الشديد نجد الكثير من المجلّات يكون اختيار محكميها من ذوي المناصب، أو من تربطهم بهم صداقات أو علاقات شخصية وذلك بهدف تحقيق منافع شخصية دون النظر إلى الكفاءات العلمية والمعايير المهنية التى ترقى بالبحث العلمى.

كما أن لذلك سببًا آخر قد لا يُصرح به الكثيرون وهو ضعف وضآلة المقابل المادي لتحكيم البحوث العلمية، مقارنة بالجهد المبذول فى قراءة البحث وتحكيمه.

وهذه الإشكالية تحل بشيء من التنظيم والتقدير والاحتساب، التنظيم حيث تراعى الجامعات عند ترشيح المحكمين أن هذا التحكيم عبء على المحكم يتطلب منه التفرغ وبذل الجهد، بحيث يُسند التحكيم للأساتذة الأكثر تفرغًا من الناحية التدريسية والإدارية .

التقدير يكون من الجهات المعنية والمسئولة فعلى هذه الجهات أن تقدر وتثمن الجهد المبذول في عملية التحكيم، وتقوم برفع المقابل المادى على التحكيم.

الاحتساب: يكون من المحكم نفسه فعلى المحكم أن يحتسب ما بذل من وقت وجهد خدمة للعلم وأهله ولا ينظر إلى ذلك المقابل المادي الهذيل الذي يتقاضاه مقابل تقويم البحث وتقييمه، ولعلّ ذلك يكون من أسباب رفع درجته في الدنيا والآخرة.

الإشكالية الرابعة: وهى تأتى كمقابل للإشكالية الثالثة وهى أن بعض المحكمين يقفون على أخطاء منهجية وعلمية، وأحيانًا يصلون بخبرتهم الأكاديمية والمهنية إلى اكتشاف استلال أو سرقات علمية، ونجد أن بعض المجلّات العلمية قد تستبعد هؤلاء من قوائم التحكيم، ولا ترسل لهم بحوثًا للتحكيم مرة أخرى.

وهؤلاء أعنى- القائمين على أمر المجلّات العلمية- قد فقدوا جادة الصواب، فالسرقات العلمية لا تسيء فقط للبحث وصاحبه بل تسيء للمجلة ككل وتسيء أيضًا للمؤسسة العلمية أو البحثية التى تنتمى إليها المجلة.

كما أن تقارير المحكمين فارغة المحتوى أو السريعة الرّد مما يُضعف البحث، ويقلل من قيمته العلمية، ويجعله مقيّدا بفكر كاتبه فقط، دون تهذيب أو تنقيح أو إضافة.

الإشكالية الخامسة: عدم تعمية التحكيم وتسريبه فى بعض المجلّات مما يفتح مجالًا للمجاملات والهدايا والوساطات والمحاباة وغير ذلك مما يتنافى مع المعايير المهنية والأخلاقية للتحكيم.

وهذه الإشكالية حلّها في يد أعضاء هيئة تحرير المجلة وتتمثل في الالتزام بالضوابط العامة والعالمية بوجوب تعمية التحكيم، مع الحرص كل الحرص على سريّته وعدم تسريبه ، حتى لا تفقد المجلة مصداقيتها وسمعتها بين الأوساط العلمية.

الإشكالية السادسة: عدم اهتمام الجامعات والمؤسسات ومراكز البحوث العلمية بوضع آلية محددة وضوابط مقننة ومعايير واضحة تعمم على الجميع تتم من خلالها عملية التحكيم. وهي من أهم المشكلات التي تواجه التحكيم، فالافتقار إلى الضوابط والآليات المنهجية، وعدم وجود المعايير الواضحة المحددة، يجعل بعض المحكمين يقتصرون على النواحي الشكلية في التحكيم دون الأخذ في الاعتبار النواحي الأخرى (العلمية والتخصصية والمنهجية) مما يؤدي غالباً إلى انعدام المصداقية في التحكيم، كما يؤدي ذلك إلى الضبابية وعدم وضوح رؤية المحكِّم، واختلاف قرارات المحكمين وتناقضها، كما أن ذلك يعطي فرصة لتدخل الاجتهادات الشخصية والآراء الفردية غير الموضوعية. وهذه كلها سلبيات من شأنها أن تفسد التحكيم العلمي، وتهون من شأنه ، وتقلل من قيمته ومصداقيته ،بل تقضي عليه من أساسه. وللمساعدة في حل هذه المشكلة يفضَّل أن :

- تُكون لجنة استشارية عُليا متخصصة في التحكيم العلمي تقوم بوضع لائحة لها رؤية واضح، وأهداف محددة، ومعايير منضبطة يعمل من خلالها كل محكم، كما أنه يكون ضمن مهامها متابعة ذلك الأمر بدقة ويكون عليها وضع آلية تكون بمثابة عقوبة لمن يخالف هذه اللائحة، كحرمانه سنوات معينة مثلا من التحكيم وغير ذلك.

الإشكالية السابعة: ندرة المحكمين وقلتهم في بعض التخصصات العلمية مما يثقل كاهل المنتمين لهذه التخصصات وكثرة البحوث لديهم بالإضافة إلى أعبائهم الإدارية والتدريسية، مما يؤدي إلى عدم الدقة والتأني في تقويم البحوث وتقييمها أو إسنادها من قبلهم إلى كوادر غير متخصصة، أو متخصصة لكن ليس لديها الخبرة الكافية والتأهيل الجيد الذي يمكنها من إصدار أحكام صائبة مما ينطبع ذلك كله على جودة البحوث ودقتها .

ويمكن حل هذه المشكلة بانفتاح الجامعات والمؤسسات العلمية على بعضها، -وخاصة أننا في عصر المعلوماتية والتحول الرقمي -لتبادل الخبرات مع عقد بروتوكولات رسمية للتعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، وفي هذه الحالة لابد من إقامة دورات علمية عالمية لتبادل الأفكار ونشرها، فلكل مدرسته وطريقته، وبهذا يفيد الجميع من الخبرات العلمية العالمية، وتنتشر الثقافات المتعددة، وبتبادل الأفكار والخبرات، نقضي على مشكلة ندرة التخصص، وكذا مشكلة عدم الانفتاح العلمي والثقافي على أفكار الآخرين، مما ينطبع على جودة البحث العلمي وتقدمه.

المشكلة الثامنة: التأخر في تقديم تقارير التحكيم من المشكلات التي تواجه عملية التحكيم تأخر المحكم في تقديم تقرير عن البحوث التي حكمها إلى الجهة التي طلبت ذلك، أو تقديم اعتذار عن التحكيم بعد مدة طويلة من تسلُّمه البحوث المطلوب تحكيمها، وعدم النظر في ذلك إلى أهمية الوقت بالنسبة للباحث وللمجلة، حيث إن معظم المجلات العلمية لها مواعيد ثابتة سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية تصدر فيها، وبتأخر المحكم في تقديم التقرير، تضيع الفرصة على الباحث في نشر بحثه في العدد الحالي مما يضطره إلى اللجوء إلى نشر بحثه في مجلة أخرى أو في العدد الذي يليه، ولعلّ ذلك ناتج من كثرة الأعباء التدريسية

والأعمال الإدارية، وعدم وجود الحافز المشجع المادي إضافة إلى كثرة الأعمال المحكمة لدى المحكم الواحد نظرًا لندرة التخصص مثلاً كما ذكر آنفًا أو خلافه.

وتحل هذه المشكلة بتطبيق الأنظمة واللوائح التي تحدد مدة للتحكيم للفت انتباه المحكمين إلى مراعاة مصلحة البحث والباحث، وإعطاء العمل الوقت الذي يستحقه دون إفراط أو تفريط. كذا إعادة النظر في رفع مكافأة التحكيم، وأن يضع المحكم نفسه مكان الباحث وعليه أن يتذكّر أنه يومًا ما كان مكان هذا الباحث، وأنه كان بحاجة إلى مؤازرة ومساعدة ودعم معنوي ونفسي ممن هم حوله.

- احتساب عمل المحكم من مهامه الأساسية وأنه لا يقل عن مهامه التدريسية والتزاماته الإدارية وربما يكون من حلول هذا الموضوع أن تقوم الجامعات والكليات والهيئات العلمية بوضع أدلة علمية على مواقعها الإلكترونية ليتم تبادل الخبرات في كل المجالات بما فيها التحكيم العلمي.

الإشكالية التاسعة: عدم وجود قاعدة بيانات لكل جامعة ومؤسسة ومركز بحثي. حيث إن بعض الجامعات لديها ضعف في البنية التحتية، والتكنولوجية لمتابعة الأعمال المحكَّمة لدى المحكِّمين والتنسيق لها، وقد يكون سبب ذلك قلة الإمكانات البشرية والمادية أو ضعف التخطيط والتنظيم الإداري، وعدم وجود قاعدة بيانات للمحكمين مما يسبب عدم إمكانية الوصول بطريق سريعة إلى المحكم لتعذر معرفة عنوان المحكِّم وجهته، والتأكد من وصول الإنتاج العلمي إليه، ومتابعته، وأخذ رأيه بالموافقة قبل الإرسال.

وتحل هذه المشكلة بالاستفادة من تجارب الجامعات التي لديها التخطيط الجيد، والكوادر البشريَّة المدرّبة ومراكز المعلومات المتخصصة وذلك يتم عن طريق عقد اجتماعات دورية عن بعد لأمناء المجالس العلمية ورؤساء تحرير المجلات العلمية المحكمة ومدراء مراكز البحوث وأهل الاختصاص لتبادل الخبرات والتجارب .

المشكلة العاشرة: التباين في نتيجة التحكيمبين القبول والرفض، بمعنى وجود فرق شاسع بين درجة المحكمين للبحث والواحد، مما يترتب عليه قبول البحث عند أحدهما مما يترتب عليه صلاحيته للنشر، ورفضه عند الآخر، مما يترتب عليه عدم صلاحيته للنشر.

وهذا التباين والاختلاف بين درجة المحكمين للبحث الواحد مرجعه لاختلاف منهجية المحكِّمين، فهناك من يسلك مسلك التدقيق والوقوف على كل صغيرة وكبيرة والتشديد وطلب الكمال في كل شيء، وهناك من يسلك مسلك التساهل واللين فيأخذ الأمور بالعاطفة دون النظر إلى النتائج .

ولعل السبب في ذلك راجع في بعض الأحيان إلى الحالة النفسية والمواقف السيئة التي مر بها بعض المحكمين أثناء رحلتهم العلمية في تحكيم بحوثهم ، فيسقطون ما عانوا منه في السابق على من جاء بعدهم.

كما أن من أسبابه أيضًا التعصب للجنس أو النوع أو المذهب أو البلد أو المنطقة أو الجامعة أو غير ذلك، وهذه الإشكالية تحل بانتهاج التحكيم الموضوعي وهو عمل نموذج موحد يحتوى على معايير محددة ومفصلة يمكن الحكم على البحث من خلالها، وتوضع أمام كل معيار الدرجة الخاصة به ويكون لها حد أقصى وحد أدنى، ويعد التحكيم الموضوعي أفضل الطرق وأضبطها وأقربها إلى العدالة والدقة والصحة والجودة؛ من حيث بعده عن التأثر بالأهواء والمصالح الشخصية والصداقات والرؤى الذاتية وغير ذلك، وهو معمولٌ به بالفعل إلا أن البعض قد لا يلتزم به، مما يترتب عليه إرسال التقارير من قِبلِ المحكم مقالية مزيلة بالقبول أو الرفض دون الوقوف على أسباب موضوعية لكل .

وفي حالة تباين واختلاف درجة المحكمين للبحث على رئيس تحرير المجلة إحالة البحث لمحكم ثالث يرجح درجة أحد المحكميْن، وعلى رئيس تحرير المجلة إقرار ما رجحه المحكم الثالث والالتزام بما جاء فيه.

نتائج وتوصيات الدراسة

وبعد هذه الرحلة القصيرة مع التحكيم العلمي وما يتعلق به نستطيع القول:

- يعاني التحكيم العلمي في عالمنا العربي من جفوة وفجوة أحدثت خللا وهوة واسعة في مجال تقدم البحث العلمي.

وبناءً عليه علينا أن نخلص النية لله سبحانه وتعالى ونثابر ونجاهد في سبيل الارتقاء بالبحث العلمي خدمة لديننا الإسلامي ولوطننا العربي، وعلينا أن نبذل النفس والنفيس في سبيل ذلك وأن ننتهج نهج السلف الصالح في ذلك بالتمسك بالمنهج القرآني وإتباع سنة النبي -صلى الله عليه وسلم — فإنه لا سبيل إلى الخلاص مما نحن فيه غير ذلك.

- خضوع التحكيم العلمي لدى البعض للأهواء والمعايير الذاتية وأحيانا العنصرية، جعله بمنأى عن المعايير العلمية، وذلك يقف عثرة في تقدم البحث العلمي مما يجعلنا نشعر أننا ما زلنا في مرحلة الصبا في تقديم شيء للمجتمع به يتقدم ومن خلاله يتحضر.

- حددت الدراسة بعض الأخلاقيات التى يجب أن تتوافر فى محكمى البحوث العلمية منها الإيجابية فى النقد والموضوعية فى الحكم، والعدالة والنزاهة، وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية، وسعة الاطلاع العلمي والثراء الثقافي والمعرفي في مجال التخصص .

- من خلال الدراسة اتضح أن الإشكاليات التي تواجه التحكيم العلمي تؤثر بالسلب على البحث العلمي، ومن ثم نشعر بركود علمي نتج عنه تخلف حضاري فلا رقي ولا ارتقاء، ولا تجديد ولا إبداع، ولا تحفيز ولا تقدير للملكات الفكرية والعقول العربية القادرة على العطاء، التي تستقطبها الدول الأكثر تقدمًا، مقدمة لها الدعم المعنوي والنفسي والمادي، مهيأة لها البيئة المحفزة على الإبداع والابتكار.

- هناك فجوة بين واقع ما عليه التحكيم العلمي والمأمول منه، مما جعل التغذية الراجعة منه ليست على المستوى المطلوب .

توصيات من أجل التحكيم العلمي السليم:

- توصي الدراسة بأن يتم اختيار المحكمين وفق مجموعة من الضوابط والشروط المنهجية، وذلك نظرا لأن شخصية المحكم لا تقل أهمية عن علمه ومعرفته، لذلك يجب أن يكون مشهودًا له بالسمعة الطبية ومشهورا بالحياد وسعة الاطلاع، فهو بمثابة القاضي الذي من المفترض أن يتصف بالنزاهة والمصداقية والعدل، والبعد عن هوى النفس، والأهواء الشخصية، والمجاملات والمحسوبيات وغير ذلك، والنظر للمصلحة العامة التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

- الارتقاء بمستوى نظام التحكيم العلمي والعمل على تطويره ووضع معيار أساسي له من معايير وحدة الجودة، وهذا من الأشياء المهمة التي لا بد أن توضع في الحسبان عند تطبيق الجودة الشاملة ومعاييرها في منظومة التعليم العالي، ومؤسسات البحث العلمي، فمن خلال عملي كرئيس وحدة الجودة لم أر أن الجودة أولت هذا الموضوع اهتمامًا من خلال اطلاعي على معاييرها الأساسية.

- تأسيس لجنة علمية في كل تخصص من الخبراء والاستشاريين العالميين في مجال التحكيم العلمي، من الأشياء الهادفة للارتقاء بجودة البحث العلمي، وتيسير سُبل نشره في المجلات العالية التقييم، ذات معامل

التأثير القوية، ومهمة هذه اللجنة وضع المعايير العالمية اللازمة للتحكيم العلمي وتطوير هذه المعايير بين فترة وأخرى، بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

- تنظيم حلقات وورش عمل وندوات دولية وعالمية في مجال التحكيم العلمي، بهدف مناقشة قضايا التحكيم العلمي، ومناقشة الأساليب والوسائل التي ستقوم برفع هذا التحكيم ودفعه نحو الأمام.

- إجراء مجموعة من الدورات التدريبية للمحكمين غير المتمرسين المتوقع ترشيحهم قريبًا، وذلك من أجل أن يتم تأهيلهم وتطوير مهاراتهم، وإعدادهم الإعداد الجيد من أجل أن يواصلوا المسيرة، ويكملوا العطاء في التحكيم العلمي بالشكل المثالي.

مصادر الدراسة

1- (آل الشيخ) أد. عمر بن عبد العزيز استشاري أمراض وحساسية الجلد وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود بحث المعايير العلمية للتحكيم العلمي بحث ألقي في ندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمر بن عبد العزيز

2- البخاري (6927) صحيح البخاري ضمن الموسوعة الحديثية على موقع الدرر السنية .

3- بدر، أحمد (1996)، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط9، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

4- الجاحظ ، عمرو بن بحر ، البيان والتبيين، المكتبة الشاملة.

5- جامعة الملك سعود مجلة العلوم التربوية .http://ksu.edu.sa

6- (حسين) حسن، كتاب ثلاثية البردة المكتبة الشاملة الحديثة.

7- سعيد الغرياني (1996), مناهج البحث العلمي .

8- (صيني 1994)

9- (الطيار) أ.د عبد الله بن محمد لقاء مع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بالزلفي جامعة المجمعة حول تحكيم الأبحاث العلمية معاييره .ضوابطه .أخلاقياته .مشكلاته-http://draltayyar.com/wp content/themes/tayar2/assets/css/style.css1435 صباح يوم الخميس : 16 / 7 /

10- مسلم (2593) صحيح مسلم ضمن الموسوعة الحديثية على موقع الدرر السنية.

11- النسائي حديث رقم (3178) ضمن الموسوعة الحديثية على موقع الدرر السنية

-كيفية تحكيم الأبحاث العلمية(bts-academy.com)

واقع وآفاق النشر العلمي في المجلات المصنفة ضمن منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP

The Reality and Perspectives of Academic Publishing in Ranked Journals Under Algerian Scientific Journals Platform (ASJP)

د. موسم عبد الحفيظ، أستاذ محاضر "أ"
جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة (الجزائر)
Abdelhafid.moussem@univ-saida.dz

الملخص:
تتناول هذه الدراسة إشكالية النشر العلمي في المجلات العلمية المصنفة ضمن المنصة الإلكترونية الجزائرية للمجلات العلمية، من خلال تسليط الضوء على الأسس والقواعد الأكاديمية للنشر في المجلات العلمية المصنفة ضمن المنصة، مع توضيح الخطوات التقنية لذلك، ثم الإشارة إلى أهم أسباب رفض الأوراق البحثية المقدمة للنشر فيها، واقتراح الحلول الأكاديمية لتفادي مشكلة النشر في المجلات المصنفة ضمن المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، كخطوة مهمة في سبيل تيسير النشر العلمي وتدليل صعوباته أمام الباحثين.
الكلمات المفتاحية: النشر العلمي، المجلات المصنفة، البحث العلمي، منصة المجلات العلمية الجزائرية، قواعد النشر.

Abstract
This study addresses the topic of academic publishing in ranked scientific journals under Algerian scientific journals platform. The latter's academic conventions and guidelines for publication in its ranked scientific journals are highlighted. Thus, the technical steps involved are explored, the main reasons for rejecting papers submitted for publishing are revealed, and academic solutions to avoid publication issues in Algerian scientific journals platform are suggested. Accordingly, academic publishing will be facilitated and its difficulties will be revealed for researchers.
Keywords: Academic Publishing, Ranked Journals, Scientific Research, Algerian Scientific Journals Platform, Publication Guidelines.

مقدمة:

يواجه الباحثون في جميع دوّل العالم تقريبا العديد من الصعوبات أثناء محاولتهم نشر بحوثهم العلمية، ولعل من أهم هذه الصعوبات هو اختيار المجلات المناسبة والمعترف بها عالميا في الأوساط الأكاديمية لنشر أبحاثهم فيها، وضمن هذا السّياق يعاني الباحثون المهتمون بالنشر في المجلات المصنفة ضمن المنصة الإلكترونية الجزائرية للمجلات العلمية من عدة مشاكل وعراقيل، فعلى الرغم من احتواء المنصة على عددٍ يفوق 600 مجلة علمية محكمة من مختلف التخصّصات، إلاّ ان عدد المجلات المصنفة فيها قد ظلّ محدوداً جداً، وهو ما صعّب من مهمة النشر فيها؛ أي في المجلات المصنفة، إذ يشتكي العديد من الباحثين خصوصاً المحليين منهم المقبلين على مناقشة أطروحات الدكتوراه أو المعنيين بالترقيات العلمية، من الانعكاسات السلبية لهذا الواقع على مسارهم العلمي.

ولأجل تقديم قراءة واضحة للنشر العلمي في المجلات المصنفة المتاحة بالمنصة الجزائرية للمجلات العلمية بين الواقع والمأمول، ارتأينا المشاركة في هذه التظاهرة العلمية العالمية القيمة التي تعتبرها خطوة مهمة في سبيل تسيير النشر العلمي وتدليل صعوباته أمام الباحثين بمداخلة عنوانها "واقع وآفاق النشر العلمي في المجلات المصنفة ضمن منصة المجلات العلمية الجزائرية، محاولين من خلالها الإجابة على

التساؤلات التالية: كيف يمكن التعرف على المجلات المصنفة ضمن منصة المجلات العلمية الجزائرية ؟. ما هي أُسس وقواعد النشر في المجلات العلمية المصنفة ضمن المنصة ؟. فيما تتمثل أسباب رفض الأوراق البحثية المقدمة للنشر في المجلات المصنفة بالمنصة ؟. ما هي الحلول والآفاق الأكاديمية المقترحة لتفادي مشكلة النشر في المجلات المصنفة ضمن المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ؟.

1- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم ذات الأهمية الكبرى والمكانة المتميزة في بناء مضمون الإشكالية ومعالجته، إذ أنّ تحديدها بدقة يسهّل علينا مهمة البحث وتوجيه فائدته بطريقة جيدة للمتلقي. ومن أهمها:

1-1: النشر العلمي: يقصد بالنشر العلمي عملية إيصال الإنتاج الفكري من مُرسِلٍ إلى مستقبلٍ وِفق نظريات الاتصال العلمي والمعرفي (بن عائشة، 2000، ص 28). وهو المحصلة النهائية للبحوث العلمية والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة. كما يعدّ البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله (سدوس وبن السبتي، 2020، ص 241). ويعرف أيضا على أنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة تكون في الغالب محكمة ومعترف بها (دوريات علمية)، لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثمة الفائدة المرجوّة منه (خليفة، 1998، ص 11).

1-2: النشر الإلكتروني: هو مصطلح حديث ظهر في أواخر القرن العشرين، يدلّ في معناه على استخدام الأجهزة الإلكترونية المختلفة (الحواسيب الآلية، البرامج الآلية، تقنيات التنضيد الآلي السريعة، الماسح الضوئي، برامج التعرف البصري على الحروف...) في مختلف مجالات الإنتاج أو الإدارة أو التوزيع المعلوماتي على المستفيدين، ويختلف عن النشر التقليدي في عدم اعتماده على طباعة المادة أو المعلومات المنشورة على الورق بغرض توزيعها، بل تُوزع على شكل وسائط ممغنطة كالأقراص المُلَيزرة أو من خلال شبكة الانترنيت؛ عن طريق تطبيقات حاسوبية تعتمد على الدقة في تخزين واسترجاع المعلومات (ربحي والسامرائي، 2010، ص 47) ، بما يُساعد على زيادة مُرونتها وتواترها، وسرعة إرسالها واستقبالها بغض النظر عن العامل الجغرافي (النشار، د.ت، ص 15). وبهذا يُتيح النشر الإلكتروني للباحثين حيثما وُجدوا؛ إمكانية الإطلاع على محتويات المكتبات ومراكز المعلومات التي تقوم أرصدتها على شكلٍ إلكتروني (MM koganuramath,Jauge Suresh, Angadi Mallikarjum, (n.d), p 06). وللإشارة فإنه يمكن أن نجمل أهم المكونات الأساسية للنشر الإلكتروني بإيجاز في المؤلف، المعلومات، اختصاصي المعلومات، شبكة الانترنيت (وعلي، 2017- 2018، ص 08).

1-3: المجلات المصنفة: مصطلح حديث لم يحدّد مفهومه بصورة حقيقية لحد الآن، رغم المحاولات الكثيرة لذلك. ومع ذلك يمكن القول أن المجلات المصنفة ضمن المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، هي تلك المجلات والدوريات التي تخضع لنظام ضمان الجودة (System d'assurance Qualité) الذي أقرته مديرية البحث العلمي بما يعكس مكانة المجلة المصنفة علمياً وأكاديمياً، سواء من حيث الاعتماد على منشوراتها أو اعتماد النشر فيها كأسس مطلوبة لترقية أعضاء هيئة التدريس، أو القبول في برامج الدراسات العليا ومناقشة أطاريح الدكتوراه (موسم، 2020، ص 45).

4-1: منصة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP): هي منصة إلكترونية للمجلات العلمية الوطنية، تندرج في إطار نظام وطني لسيرورة المعلومة العلمية والتقنية للضبط العلمي والبحثي، بحيث يمكن التحكم فيه وتسييره بفعالية من خلال إلزام كل المؤسسات العلمية الجامعية والبحثية؛ بالدخول ضمن هذا النظام الخاص بالنشر العلمي والإتاحة الإلكترونية لكل مخرجات أنشطة البحث العلمي (غزال وبورحلي، 2018، ص 92). وقد دخلت المنصة حيز الخدمة سنة 2016؛ تحت إشراف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، وتشتمل حاليا على 631 مجلة من مختلف التخصصات، وعلى حوالي 139285 مقال لما يزيد عن 90000 مؤلف (سدوس وبن السبتي، 2020، ص 245). وهي تهدف إلى تمكين مختلف الباحثين الراغبين في نشر أبحاثهم ومقالاتهم العلمية؛ من اختيار المجلة العلمية المناسبة لاهتماماتهم العلمية والبحثية، وبالتالي التمكن من ضمان النشر بعيداً عن خداع المجلات العلمية الوهمية، وهي بذلك تلعب دور الوسيط ما بين الكاتب الباحث والناشر المتمثل في المؤسسة التي تتولى الإشراف على المجلة العلمية. وللإشارة فإن هذه المنصة مُتاحة على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.asjp.cerist.dz (طواهير وبن شويحة، 2019، ص 89).

2- التعرف على المجلات المصنفة ضمن المنصة الوطنية للمجلات الجزائرية:

تحتوي المنصة الوطنية للمجلات العلمية الجزائرية على عددٍ قليل من المجلات المصنفة من صنفي "B" و"C" مقارنة بالعدد الإجمالي للمجلات المتاحة عبر المنصة، مع العلم أنّ المنصة لم تكن تحتوي إلى غاية 20 فيفري من سنة 2021 –بناءا على استطلاعنا الشخصي) على أي مجلة مصنفة من صنف "A". وللإشارة فإنّ المجلات المصنفة ضمن المنصة قد أصبحت تتلقى عدداً هائلاً من الدراسات والبحوث للنشر بهدف مناقشة الدكتوراه لطلبة الدراسات العليا، أو الحصول على التأهيل الجامعي بالنسبة للأساتذة الباحثين والأكاديميين، وكذا من أجل تحقيق التميز والنجاح في الحياة المهنية الأكاديمية للأساتذة والباحثين، ونظراً لكثرة الحديث عن المجلات العلمية المصنفة فإننا ارتأينا توضيح بعض النقاط الخاصة بالتصنيف "B" و"C" ضمن المنصة (تصنيف المجلات العلمية في الجزائر، 2021).

بخصوص الفئة "B"، فقد تم إحصاء 13 ثلاثة عشر مجلة مصنفة ضمن صنف "B" بالمنصة الوطنية الجزائرية إلى غاية 20 فيفري 2021 (أنظر الجدول)، هذا مع العلم بوجود قائمة كبيرة من المجلات صنف "B" التابعة لمختلف دوّل العالم والتي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، وهي موجودة ضمن ملف (ERIH Plus. Pdf) منشور على الموقع الرسمي للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة للوزارة على الرابط التالي:

https://1biblothequedroit.blogspot.com/2020/10/blog-post_62.html

جدول توضيحي للمجلات صنف "B" ضمن المنصة الجزائرية:

اسم المجلة	رابطها الالكتروني
Les cahier du Cread	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/22
مجلة الباحث الإقتصادي	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85
مجلة الباحث	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/7
مجلة الإستراتيجية والتنمية	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/276
مجلة رؤى إقتصادية	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126
Multilinguales	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/13
مجلة العلوم الإنسانية	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/93

مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/9
إنسانيات، المجلة الجزائرية للأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/14
مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/58
المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583
ألف، اللغة، الإعلام والمجتمع Aleph	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/226
Traduction et Langues	https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/155

وللإشارة فإن هذه القائمة هي قائمة انتقالية وليست حصرية. لذا تدعو مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى مراسلتها من قبل رؤساء تحرير المجلات، لدراسة إمكانية تصنيف مجلاتهم(الموسوعة الجزائرية، 2020) من قبل اللجنة الوطنية لتأهيل المجلات العلمية (القرار الوزاري رقم 393، 2014).

أما بخصوص الفئة "C" فهي تضم جميع المجلات الوطنية المحكمة التي قبلتها اللجنة العلمية كمجلات مصنفة، وتحتوي في مجملها على جملة من الشروط هي كالتالي:

- يجب أن يكون للمجلة على الأقل سنتين من الوجود، وأن لا تكون مدفوعة؛ أي أن الكاتب لا يدفع مبلغاً لنشر مقاله.
- يجب أن يكون للمجلة نسخة إلكترونية يمكن من خلالها تحميل كل مقال فيها على حدا، وتحميل المجلة كاملة لوحدها.
- يجب أن يكون للمجلة رقم إيداع قانوني دولي "ISSN".
- التصريح بوثيرة صدور المجلة، مثال: سنوية، فصلية، شهرية.
- عرض التخصّصات العلمية التي تغطّيها المجلة في صفحات العرض أو الوجهة.
- أن يكون لها رئيس تحرير وهيئة تحرير دولية.
- يجب أن يظهر الناشر وموقع النشر في واجهة المجلة.
- إسم رئيس التحرير وأعضاء هيئة التحرير الدولية والمؤسسات التي ينتمون إليها يجب أن تظهر في واجهة موقع المجلة على المنصة.
- يجب أن يظهر البريد الإلكتروني للأمانة في واجهة المجلة على المنصة.
- أن تظهر في واجهتها على المنصة كل من العنوان الكامل، الشعار البيبليوغرافي، الرقم الدولي، رقم المجلة أو العدد والتاريخ.
- وُجود جدول محتويات المقالات المنشورة مع أسماء المؤلفين ورقم الصفحات المرجعية.
- كل مقال منشور يجب أن يحتوي على اسم المؤلف والمؤسسة التي ينتمي إليها، تاريخ الاستقبال، تاريخ المراجعة، تاريخ القبول، الملخصات والكلمات المفتاحية.
- على الأقل مراجعتين اثنتين لكلّ مادة قبل النشر مع الإشارة إلى ضرورة أصالة البحث أو المقال ضمن الإرشادات المقدمة للمؤلفين.

لقد بلغ تعداد المجلات المصنفة "C" حسب القرار الوزاري رقم 1432 المؤرخ في 13 أوت 2019، الذي يعدّل القرار رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018 حوالي 89 مجلة، ونظراً لتعدادها الكبير فإن المجال لا يسعنا لذكرها في هذه الدراسة، لذلك ارتأينا تقديم الرابط المباشر لها، كدليل مفيد لكل باحث يرغب في التعرف على المجلات المصنفة "C" ضمن المنصة، إذ بمجرّد الضغط على الرابط التالي:

https://1biblothequedroit.blogspot.com/2019/08/asjp-revues-class-c-2019.html

سيكون بالإمكان التعرّف على كل مجلة مصنفة "C" ورابطها المباشر، كما سيكون بالإمكان أيضاً مشاهدة نص القرار الأصلي (قرار التصنيف رقم 1432).

3- الشروط الأكاديمية والخطوات التقنية للنشر في المجلات المصنفة:

3-1: الشروط الأكاديمية للنشر: لقد اهتمت هيئات التحرير الخاصة بالمجلات المصنفة ضمن المنصة الوطنية للمجلات العلمية، بصيّاغة جملة من الشروط والقواعد الأكاديمية الضرورية لنشر الدراسات والبحوث العلمية، وذلك بهدف الحصول على نسبة عالية من المقروئية وبلوغ تصنيفات ذات مستوى أعلى (سدوس وبن السبتي، 2020، 244)، علماً أن غالبية المجلات تتفق من حيث الشروط على أصالة البحوث ودقتها علميا ومنهجياً، مع التأكيد على عدم نشرها سابقا (عيساوة وعيساوة وكاس، 2019، ص 431).

فإذا نحن أخذنا مجلة الحوار المتوسطي كنموذج عن المجلات المصنفة ضمن المنصة، فإننا نجد أن هيئة تحريرها تقبل للنشر الدراسات والمقالات التي تتحقق فيها الشروط التالية:

- أن يقوم المؤلف بتقديم بحث أصيل، مع عرضه بدقّة موضوعية، بشكل علمي متناسق، يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة أو الشكل أو المضمون، إضافة إلى تبيان المعطيات بشكل صحيح عن طريق الإحالة الكاملة ومراعاة حقوق الآخرين في المقال.
- ينبغي حصر عدد مؤلفي المقال في أولئك المساهمين فقط بشكلٍ كبير وواضح سواء من حيث التصميم أو التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف الأصلي للمقال.
- التزام صاحب المقال بذكر الاحالات بشكل مناسب، على أن تشمل الإحالات ذكر كل الكتب والمنشورات والمواقع الإلكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع المقتبس منها، أو المشار إليها في نص المقال.
- الالتزام بالقالب المخصص لكتابة المقال الذي يحتوي على بعض المواصفات الضمنية والشكلية للبحث (نوع الخط، حجم الخط، طريقة التوثيق...).
- أن يحتوي المقال على ملخصين، بالعربية والإنجليزية، على أن يتضمن الملخص الإشارة إلى هدف البحث والنتائج المتوصل إليها في فقرتين، دون أن يتجاوز الملخص حدود 10 أسطر.
- أن لا يقل البحث في صفحاته عن 10 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة.
- تخضع كل البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي ولا تقبل المقالات التي لا تحترم الشروط المذكورة سابقاً (موقع مجلة الحوار المتوسطي، 2012).

3-2: الخطوات التقنية للنشر في المجلات المصنفة:

تعتبر استخدام التقنيات الحديثة إحدى الكفايات الهامة التي يجب على الباحث المهتم بالنشر في المجلات المصنفة أن يكون على دراية بها؛ قصد التمكن من نشر دراساته في المجلات المهتمة بتخصصه، والمتاحة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، إذ يكون تقديم المقال عبر المنصة عن طريق نظام نشر تقني؛ يُتيح للناشرين متابعة حركية مقالاتهم في المنصة خطوة بخطوة من لحظة إرسال المقال وإلى غاية نشره (فالتة وزروقي، 2019، ص 13). وفي ما يلي عرض تفصيلي لأهم الخطوات التقنية التي يعتمد عليها الباحث لنشر مقالاته في إحدى المجلات المصنفة:

* الخطوة الأولى: الدخول إلى المنصة عن طريق الرابط المشار إليه سابقا. فإذا كان المؤلف مسجلا في المنصة؛ ما عليه سوى إدخال حسابه الإلكتروني وكلمة السر ليتسنى له الدخول المباشر إليها، أما في حالة ما

إذا كان غير مسجل؛ فإن الأمر يتطلب منه ضرورة التسجيل عن طريق الضغط على زر "تسجيل" وملء الخانات اللازمة بالبيانات المطلوبة منه، ومن تم الحصول على كلمة السر (تصله إلى بريده الإلكتروني) التي يمكنه تعديلها فيما بعد، وبهذا يتضح أن التسجيل والدخول إلى المنصة أمران مطلوبان لتقديم المقال للنشر عبر المنصة (السيد، 2021، الفقرة 04).

* الخطوة الثانية: تتمثل في اختيار المجلة التي يريد الباحث إرسال مقاله إليها، فإذا وقع اختياره مثلا على مجلة الحوار المتوسطي؛ فإنه يستطيع الولوج إلى مساحتها المحجوزة في المنصة مباشرة عن طريق البحث عنها ضمن قائمة المجلات المتاحة في المنصة (الحمزة، 2018، ص 33).

* الخطوة الثالثة: وهي خطوة إعداد المقال؛ أي إعداد المقال حسب النموذج الخاص بالمجلة، وهذا باعتبار أن كل مجلة تضع قواعدا وشروطا خاصة للنشر فيها، مع العلم أن هذه الشروط تختلف من مجلة إلى أخرى (بركات، 2018، ص 121). وللإشارة فإن منصة المجلات العلمية الجزائرية؛ تحتوي على إجراء تقني للإطلاع على تفاصيل وأسس النشر الخاصة بكل مجلة، فعلى سبيل المثال يستطيع الباحث الذي يريد إرسال مقاله للنشر في مجلة "الحوار المتوسطي"، أن يطّلع على الأقسام الخاصة بالمؤلفين في صفحة المجلة؛ من خلال الضغط على أيقونة "تعليمات المؤلف" الموجودة على الجانب الأيمن من الشاشة، إذا وقع اختياره على اللغة الفرنسية للعمل في المنصة، أو الجانب الأيسر إذا اختار اللغة العربية؛ ليتسنى له تحميل ملف "تعليمات المؤلف" على صفحة الويب الخاصة بالمجلة، هذا الملف الذي يتوفر على القالب الخاص بالمقالات المرسلة لمجلة الحوار المتوسطي، وفيه يقرأ الباحث جملة من الأدلة الإرشادية التي توفرها المجلة قراءة دقيقة متأنية، ومن ثم إعادة صياغة البحث وفقا لهذه الشروط (موقع مجلة الحوار المتوسطي، 2021).

كما يتعين على المؤلف أيضا الضغط على أيقونة "دليل المؤلف" ليحصل بذلك على توجيه يتضمن حقوق المؤلف الخاصة بالمجلة، بالإضافة إلى خطاب تعهد يمضي عليه صاحب المقال لإثبات حق الملكية الفكرية للمجلة وحدها، وهو الخطاب الذي يُلزم المؤلف بتوقيعه في مرحلة متأخرة عن إرسال المقال؛ أي بعدما يصبح المقال مقبولا للنشر (موقع مجلة الحوار المتوسطي، 2021).

* الخطوة الرابعة: التي تتعلق أساسا بإرسال المقال بعد إعداده وفق النموذج المطلوب والإطلاع على دليل المؤلف، بحيث يتم الضغط على أيقونة "إرسال المقال" لمتابعة عملية الإرسال عبر الحساب، فتظهر استمارة تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين وهي كالتالي:

أولا: البيانات الخاصة بالمقال: تتضمن كل من:

- الحيز الخاص بمجال المقال، إذ يتعين على الباحث أن يختار المجال حسب تخصصه؛
- الحيز الخاص بعنوان المقال، إذ على المؤلف أن يكتب عنوان مقاله كاملا بلغة المقال، ولغة أجنبية أخرى؛
- حيز ملف المقال، حيث يقوم المؤلف بتحميل ملف المقال بصيغة وورد (doc)؛
- الحيز المخصص لإدراج ملخص المقال بعدة لغات، الأول بلغة المقال والثاني بلغة أجنبية أخرى؛
- حيز الكلمات المفتاحية، التي لا يتجاوز عددها خمسة كلمات.

ثانيا: البيانات الخاصة بالمؤلفين: والتي تشتمل على كل من: لقب واسم المؤلف بلغة المقال ولغة أجنبية أخرى، المؤسسة، البلد، البريد الإلكتروني (شمساوي، 2020، ص 05).

كما تُتيح المنصة خطوتين تقنيتين؛ تتعلق أولاها بإضافة مؤلف ثاني أو حتى مؤلف ثالث، لتقديم البيانات الشخصية الخاصة بهما بالضغط على أيقونة "إضافة مؤلف"، أما الثانية فهي خاصة باقتراح المراجعين

(المحكمين) عن طريق ملء البيانات الشخصية الخاصة بهم، بعد الضغط على أيقونة "اقتراح مراجعين" (حسني، 2019، ص 25).

وكخطوة إضافية يُستحسن للمؤلف التأكد من صحة البيانات التي سجلها على استمارة الإرسال، ومن تحميل ملف المقال؛ ليقوم في آخر خطوة تقنية بالضغط على أيقونة "إرسال المقال" الموجودة أسفل الاستمارة. فإذا تحققت عملية الإرسال بنجاح؛ تظهر رسالة على الشاشة تُفيد بذلك نصها "تمت عملية الإرسال بنجاح". ويستلم المؤلف في مرحلة موالية إشعارا بتقديم المقال من النظام الأساسي للمنصة عبر البريد الإلكتروني، وإشعارا للمؤلف الثاني (إن وُجد) عبر بريده الإلكتروني أيضا؛ كتأكيد للتأليف المشترك، وحينها يجب على المؤلف الثاني تأكيد المشاركة أو رفضها، وفي حالة عدم التأكيد أو الرفض؛ فإن نظام المنصة يقبل المؤلف الثاني تحت طائلة اعتبار الصمت رضا ضمنيا عن المشاركة في تأليف المقال. وللإشارة فإن كل مقال لا يحترم صاحبه قالب المجلة وشروط النشر فيها؛ يعتبر مقالا مرفوضا ويتم إشعار المؤلف بأسباب الرفض، وفي هذه الحالة سيجد المؤلف نفسه مُلزما بإعادة صياغة المقال وفق قالب المجلة وإرساله من جديد، وهو ما يؤجل نشره. وعليه يجب التأكيد على ضرورة الالتزام الصارم باحترام قالب كل مجلة والشروط الأساسية للنشر فيها قبل إرسال المقال (شمساوي، 2020، ص 07).

4- أسباب رفض الأوراق البحثية المقدمة للنشر في المجلات المصنفة ضمن المنصة:

يقع الباحثون في كثير من الأحيان في بعض الأخطاء التي تمنع قبول بحوثهم للنشر في المجلات المصنفة ضمن المنصة، وغالباً ما تكون هذه الأخطاء ناتجة عن عدم الاطلاع الواسع على شروط النشر التي تحدّدها ذات المجلات. وسنحاول التطرّق في هذا العنصر إلى أهم الأسباب التي تؤدّي إلى رفض الأوراق البحثية المقدمة للنشر إنطلاقا من تجربتنا الشخصية كمحرّرين مساعدين في عدّة مجلات مصنفة، وبصفتنا أعضاء محكمين أيضا لعدة مجلات علمية، إذ يمكننا إيجاز أسباب الرفض بإيجاز ووضوح في النقاط التالية:

- إرسال المقال إلى المجلة خارج المواعيد الخاصة باستقبال البحوث.
- عدم الالتزام بالشروط الأكاديمية والمعايير الفنية التي تحدّدها كل مجلة قبل البدء في تقديم البحث إليها.
- عدم توافق البحوث مع توجهات وأهداف المجلة ومجالات البحث فيها.
- افتقار البحوث المرسلة للنشر للعناصر الرئيسية من محتواها، كأن يفتقر البحث مثلاً للصوّر والأشكال التي تدعم التحليل الإحصائي، أو ملخص البحث، أو كأن يكون عنوان البحث ذاته من دون أهمية علمية.
- احتواء البحث على الانتحال أو السرقة العلمية وعدم حداثة المعلومات الموضوعة بداخل البحث المقدم للنشر (عمر زكريفة، 2021).
- وجود خلل في المنهجية المعتمدة في تحرير البحوث، حيث تركز المجلات المصنفة ضمن المنصة الوطنية للمجلات العلمية في غالبيتها على ضرورة التقيّد بمنهجية سلمية في إعداد المقال كلّ حسب تخصّصه، كما وتركّز بعض المجلات أيضا على التحليل الإحصائي المتعلق بالبحث، وذلك من خلال التأكد فيما إذا كان التحليل مستوفيا للمعايير المطبقة في مجال البحث أم لا.
- ضعف اللغة المستخدمة في تحرير البحوث، مع كثرة الأخطاء الإملائية واللغوية التي تمنع من الفهم الجيد للبحث، أو وجود مشكلة في عدم إيصال المعلومات التي يتضمنها البحث للقارئ.
-عدم التزام المؤلفين بتوجيهات المحكمين (عمر زكريفة، 2021).

5- الحلول والآفاق الأكاديمية المقترحة للنشر في المجلات العلمية المصنفة ضمن المنصّة:

في البداية يجب الاعتراف —ومن باب الموضوعية التي يقتضيها البحث العلمي الجاد- أنّ المشكل الأساسي للنشر في المجلات المصنفة ضمن المنصة، يتعلق في حقيقة الأمر بالضغط الحاصل على هيئات تحريرها نتيجة العدد الكبير من المقالات التي تصلها يوميّاً، خاصة من الباحثين المحليين (الجزائريين)، فكما هو معلوم أن تعداد المجلات المصنفة ضمن المنصة قد ظلّ محدوداً وغير كافٍ لتلبية احتياجاتهم، في الوقت الذي تسعى فيه الوزارة إلى إجبارية النشر في المجلات المصنفة كشرط أساسي لمناقشة أطاريح الدكتوراه أو الحصول على التأهيل الجامعي، وهو ما انعكس سلباً على مسارهم العلمي والمهني؛ نتيجة تأخر المقالات عن النشر لمدة قد تتجاوز السنة أو السنتين مهما كانت جدّيتها العلمية والمنهجية (دخان وزروقة، 2019، ص 279)، وعلى العموم يمكن اقتراح جملة من الحلول ذات المسؤولية المشتركة بين الوصاية وهيئات التحرير والمؤلفين؛ لتفادي مشاكل النشر في المجلات المصنفة، نذكر منها:

- ضرورة تصنيف كلّ المجلات العلمية المحكمة التي تتوفر فيها الشروط المطلوبة بصفةٍ دورية، مرتين في السنة على الأقل، وليس مثلما هو عليه الحال، إذ لم تشهد المنصة أية تصنيفات جديدة منذ أوت 2019.
- القيام بدورات تدريبية لهيئات تحرير المجلات المختلفة لأجل مساعدتها على تحقيق شروط التصنيف المطلوبة.
- ضرورة تحيين رؤساء تحرير المجلات المصنفة وغيرها من المجلات الأخرى كل سنة أو سنتين على الأكثر من أجل خلق حركية جديدة في طاقمها وتجنبا للمحسوبية والبيروقراطية.
- ضرورة تحيين المراجعين في مختلف المجلات، فكما هو معلوم أن عملهم هو عمل تطوّعي ولا يتقاضى عليه المراجع مقابلاً ماديّاً مقارنة مع غيرهم من المراجعين في دوّل أوروبا والخليج العربي، إذ أن المراجع الذي يتمتع بسمعةٍ علمية التكوين والتقييم غالباً ما يكون مستهدفاً من طرف المجلات المصنفة؛ حيث يجد نفسة أحيانا يستقبل أكثر من 10 مقالات في الأسبوع، وفي هذه الحالة وأمام الالتزامات العلمية والعائلية يستحيل عليه الالتزام بالوقت المحدّد للمراجعة والتقييم، بما ينعكس سلباً على المجلة من حيث صدور العدد للنشر من جهة، وعلى صاحب المقال من جهة أخرى كونه مقيّد بمواعيد مناقشة رسالته العلمية أو التأهيل الجامعي.
- ضرورة اعتماد قوالب نشر موحدة لمختلف المجلات العلمية المصنفة ضمن المنصة، إذ أن من أسباب رفض البحوث والدراسات المرسلة إلى المجلات المصنفة هو عدم احترام قالب النشر، وهذا يعود إلى كون كلّ مجلة لديها قالب يتضمن شروطا وقواعداً خاصة بها. وبناءاً على ذلك يستوجب من الوزارة الوصية والمشرفين على المنصة الوطنية للمجلات العلمية توحيد قوالب وقواعد النشر حتى لا يجد المؤلف صعوبة في النشر ولا يتلقى رفضاً بالنشر بسبب مخالفة قالب وقواعد النشر (شافو، 2021).
- يتعين على المؤلفين إرسال مقالاتهم إلى المجلات المصنفة حسب المواعيد المحددة لاستقبال المقالات لتفادي الرفض التلقائي المباشر.
- إرسال المقالات حسب تخصصات ومجالات كل مجلة.
- الالتزام بالقواعد الأكاديمية في إعداد البحوث العلمية (كزيز وكزيز، 2019، ص 256).
- الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي كأن يكون البحث خالياً من السرقة العلمية.
- عدم نشر البحوث المرسلة للنشر أو المنشورة سابقاً.
- الالتزام بتوجيهات المحكمين وإرشاداتهم (دخان وزروقة، 2019، ص 280).

خاتمة:

يمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة أن مسألة النشر العلمي في المجلات المصنفة ضمن المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، قد أصبحت مرهونة بمجموعة من التحديات؛ يأتي في مقدمتها التعداد القليل للمجلات المصنفة مقارنة بعدد المجلات المتاحة عبر المنصة، وهو ما تسبب في تأخير نشر دراسات وبحوث العديد من الباحثين، إذ بات الأمر ضروريا لتدخل الهيئات الوصية لأجل إجراء تصنيفات جديدة خصوصا وأن العديد من المجلات غير المصنفة قد التزمت بالشروط والمعايير الاساسية للتصنيف.

في مقابل ذلك يمكن القول أيضا أن هذه التصنيفات ستزيد من دون شك في القيمة العلمية للمجلات المتاحة عبر المنصة، باعتبار أن المجال مفتوح أمام هيئات تحريرها للتصنيف؛ شريطة الالتزام بالمعايير والشروط المحدّة من قبل اللجنة الوطنية لتأهيل المجلات العلمية، وهو ما سينعكس بالإيجاب سواء على القيمة العلمية للمجلات المتاحة عبر المنصة أو على المنصة ذاتها.

قائمة المراجع:

- أماني السيّد، الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي الإلكتروني، على الموقع الالكتروني: http://fr slidshare net/Amanyal sayed/ss، المتصفح يوم 13 جانفي 2021، الفقرة 04.
- بن عائشة الزهرة، (جانفي 2020)، تحديات النشر العلمي واللغة العربية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص، المجلد 03، العدد 01، الجلفة: جامعة زيان عاشور.
- بركات بشير حسن هشام، (2018)، النشر في المجلات العلمية المتميزة، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد 01، العدد 02، (د.م): المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل.
- حسني عبد الرحمن، (2018- 2019)، مساهمة الدوريات العلمية الإلكترونية في إثراء المحتوى الرقمي العربي: دراسة تقييمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد خيضر، بسكرة، أطروحة دكتوراه في علم المكتبات، قسنطينة: قسم علم الوثائق والتوثيق، جامعة قسنطينة.
- الحمزة منير، (2018)، منصة الدوريات العلمية الجزائرية ASJP وسيلة للنفاذ المفتوح وآلية حقيقية للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية العلمية أم مجرّد أوهام وموضة تكنولوجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، تبسة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة.
- خليفة شعبان عبد العزيز، (1998)، الفذلكات في أساسيات النشر الحديث، القاهرة: دار الثقافة العلمية.
- دخان نور الدين وزروقة إسماعيل، (2019)، جهود الجامعة الجزائرية في محاربة أوعية النشر العلمي غير الجادة، مداخلة منشورة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأوّل حول تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي ببرلين 39 و30 مارس 2019، ألمانيا: منشورات مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات.
- ربحي مصطفى عليان والسامرائي إيمان، (2010)، النشر الالكتروني، عمان: دار صفاء للنشر.
- سدوس رميسة وبن السبتي عبد المالك، (جويلية 2020)، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية asjp ودورها في ترقية النشر العلمي الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر: جامعة قسنطينة 02.
- سدوس رميسة وبن السبتي عبد المالك، (2018)، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) بين تطوير البحث العلمي وتجسيد التوجه نحو النفاذ الحر للمعلومات، أعمال الندوة الدولية الثالثة حول "حرية النفاذ إلى العلم: الأسس، الرهانات والديناميكيات"، المنعقدة بالرباط في 28- 30 نوفمبر 2018، المجلد 02، المغرب: منشورات مركز التوثيق الوطني.

- شافو رضوان، إشكالية النشر العلمي في المجلات الأكاديمية بالجزائر: عوائق وتحدّيات، على الموقع الإلكتروني: http://eljadide lyawmi.com. المتصفح يوم: 09-02-2021.
- شمساوي نور الدين، (2020)، إدارة المجلات العلمية الإلكترونية من خلال المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، مداخلة في اليوم الدراسي حول "الوصول الحر للمعلومات: المفهوم، الأهمية، المبادرات" بتاريخ 15 جانفي 2020، معسكر: جامعة معسكر.
- طواهير عبد الجليل وبن شويحة بشير، (2019)، أثر جودة البوابة الجزائرية للدوريات العلمية (ASJP) على رضا المستخدمين –باستخدام نموذج ديلون وماكلين-. دراسة ميدانية لعينة من أعضاء هيئة تحرير المجلات العلمية صنف "ج" بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- عمر زكريفة، النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة المتميزة، على الموقع الإلكتروني: https://search.academy.com. المتصفح يوم 11-02-2021.
- عيساوة نبيلة وعيساوة وهيبة وكاس مريم، الباحث والنشر العلمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأوّل حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) المنعقد بجامعة الجلفة 13-14 نوفمبر 2019، الجلفة: منشورات جامعة الجلفة.
- غزال عبد الرزاق وبورحلي وفاء، (2018)، المعرفة العلمية في الفضاء الافتراضي عبر المواقع الالكترونية لمؤسسات التعليم العالي: من ضروريات الإتاحة إلى سبل الإغناء - دراسة وصفية تحليلية لإتاحية الدوريات العلمية عبر المواقع الإلكترونية للجامعات الجزائرية، أعمال الندوة الدولية الثالثة حول "حرية النفاذ إلى العلم: الأسس، الرهانات والديناميكيات"، المنعقدة بالرباط في 28-30 نوفمبر 2018، المجلد 02، المغرب: منشورات مركز التوثيق الوطني.
- فالتة اليمين وزروقي رياض، (2019)، صعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات المحكمة وفق معايير البوابة الجزائرية ASJP، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول "نظم المعلومات في التعليم العالي بين التطوير والتشخيص" في 14- 16 نوفمبر 2019، بيروت: جامعة رفيق الحريري.
- كزيز أمال وكزيز نسرين، (2019)، أخلاقيات ومعايير النشر العلمي في المجلات المحكمة، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني الأوّل حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) 13-14 نوفمبر 2019، الجلفة: جامعة الجلفة.
- موسم عبد الحفيظ، (2020)، واقع استخدام التقنيات الحديثة في مجال النشر الالكتروني للمقالات التاريخية من خلال المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد الرابع، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي.
- النشار السيد السيد، (د.ت)، النشر الإلكتروني، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية.
- وعلي أحسن، (2017- 2018)، استخدام الأساتذة الباحثين للنشر الإلكتروني في البحث عن المعلومة العلمية والتقنية في كليات الطب بالغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه، وهران: قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران 01.
- تصنيف المجلات العلمية في الجزائر 2020 — 2021، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع الالكتروني: https://www.politics.dz.com، المتصفح يوم 11-02-2021.

- القرار الوزاري رقم 393 المؤرخ في 17 جوان 2014، إنشاء اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية: النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، الثلاثي الثاني 2014.
- القرار رقم 1432 المؤرخ في 13 أوت 2019 الذي يحدّد قائمة المجلات المصنفة "ج". على الموقع الإلكتروني: https://1biblothequedroit.blogspot.com/2019/08/asjp-revues-class-c-2019.html، المتصفح يوم 11-02-2021.
- موقع مجلة الحوار المتوسطي: www.asjp.cerist.dz/en/presentation prevue/281، المتصفح يوم 10-02-2021.
-MM koganuramath,Jauge Suresh, Angadi Mallikarjum, (n.d), Electronic publishing an analytical study,paragraphe:06,In Line:, http://eprints.rclis.org/4971/1/Electronic-publishing.PDF, consulted on 20/04/2020

أثر السرقة العلمية على البحث العلمي-مع الإشارة إلى حالة الجزائر-

د. أسود ياسين
أستاذ محاضر أ، جامعة بلحاج بوشعيب *عين تموشنت

ملخص:
تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة والمتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. وتكاد لا تخلو دولة من هذه المعضلة خاصة في الدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو. فالسرقة العلمية هي عندما يقوم الكاتب مُتعَّمداً استخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص أخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، مُنسباً إياها إلى نفسه. وللسرقة العلمية عدة سلبيات فهي تؤثر سلباً على تقدم الدول وتطورها وانحطاط المستوى التعليمي والأكاديمي لمختلف الجامعات ومنها الجزائرية. فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. ولهذا قامت وزارة التعليم والبحث العلمي الجزائرية بسن قوانين ومراسيم وقرارات من أجل مُعاقبة وتتبع المخالفين لنصوص وقوانين الأمانة العلمية وأخلاقيات المهنة.

Abstract:
Concurrent with the unprecedented development that the world is witnessing in the field of information and communication technology, scientific theft has become one of the most complex and multifaceted ethical problems in the university environment. And almost no country is free from this dilemma, especially in poor countries that are on the path of growth. Scientific plagiarism is when the writer intentionally uses words, ideas, or information (which are not public) of another person without the definition or mention of this person or the source of these words or information, attributing it to himself Scientific plagiarism has several drawbacks, as it negatively affects the progress and development of countries and the degradation of the educational and academic level of various universities, including Algeria. Algeria, like other countries, suffers from this phenomenon. This is why the Algerian Ministry of Education and Scientific Research has enacted laws, decrees, and decisions in order to punish and track violators of the texts and laws of scientific integrity and professional ethics

مقدمة.
أصبحت الحاجة إلى البحث العلمى فى وقتنا الراهن أشد منها فى أي وقت مضى، حيث أصبح العالم فى سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التى تكفل الراحة والرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره من جهة ومن جهة أخرى أدركت الدولُ المتقدمة والمتخلفة على حد السواء أهميته فى النهوض بالاقتصاد. إلا أنَّه فى الآونة الأخيرة بدأت السرقات العلمية فى الانتشار خاصة مع تطور وسائل الإعلام الاتصال وكذا التكنولوجيات الحديثة والشبكات الاجتماعية. هذا ما دفع العديد من الحكومات لمحاصرة عمليات السرقات العلمية بالجامعات، بحيث سنت وزارة التعليم العالى قوانين وإجراءات تلزم بوضع كل من يثبت قيامه بعملية السرقة تحت طائلة القانون الذي قد يصل العقاب فيه إلى الشطب من

الجامعة بالكامل ومنعه من التدريس بأي جامعة. حيث تقرر إلزام كل من متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتى قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أنَّ الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمى كما يسمح فقط بنسبة 25% كحد أقصي للاقتباس ولاستدلال الباحث علي طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه.

الإشكالية:

ماذا نقصد بالسرقات العلمية و ما السبيل للحد منها ؟

ومن هذا السؤال الرئيسى تتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

* ماذا نقصد بالبحث العلمي ؟

* ما هى السرقات العلمية ؟

* وما السبيل لمحاربتها فى مختلف الجامعات و المراكز البحث ؟

منهجية البحث: اعتمدنا في بحثنا على منهج تحليلي وصفي بحيث قُسم البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: عموميات حول البحث العلمى.

المحور الثانى: الإطار النظري للسرقات العلمية.

المحور الثالث: محاربة السرقات العلمية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -.

المحور الأول: عموميات حول البحث العلمي.

1. تعاريف حول البحث العلمي

يتكون هذا الاصطلاح (البحث العلمي) من كلمتين وهما: كلمة البحث وكلمة العلم.

فكلمة البحث: تُرد إلى الفعل الماضي "بَحَثَ" نقصد بها الطلب ، التقصي، التفتيش والتتبع، وهي مشتقة من الفعل : بحث بمعنى طلب، أو تقصى، أو فتش، أو تتبع، أو تمرس، أو سأل، أو حاول، أو اكتشف...

أما كلمة العلمي لغة : فهي كلمة منسوبة إلى العلم الذي ينتمي إلى المعرفة فهو نوع من المعرفة العلمية، والدراية، وإدراك الحقائق. والعلم يعني الإحاطة والإلمام بالأشياء، والمعرفة بكل ما يتصل بها ، بقصد نشرها في المجتمع[1].

ومن هذين التعريفين فإنَّ البحث العلمي يقصد به "التقصي والتفتيش والتتبع لموضوع العلم وفقاً لقواعد وشروط هي حكر على العلم دون غيره"[2] يُعتبر البحث العلمي مجهود مُنظم يُبذل وفق طُرق الأكاديمية مضبوطة بهدف التعرف على واقع وحقيقة الأشياء والظواهر، فكلمة البحث تدل على التفتيش بمثابرة كما تدل أيضاً على الفحص بحذر مُستمر . أمَّا **كلمة العلم**" كما يعُرفه قاموس ويبستر الحديث هو المعرفة المنسقة الناتجة عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بهدف تحديد طبيعة أصول الشيء الذي تتم دراسته[3]"

[1] احمد عياد، 2006، مدخل لمنهجية البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 26. و أيضاً زرفي عائشة، 2015، البحوث الجامعية بين التطبيق النتائج و نقص التمويل، المؤتمر الدولي التاسع، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر، 18 و 19 أغسطس، ص. 4.

[2] حفيظي سليمة، 2015، محاضرات في منهجية و تقنيات البحث، جامعة بسكرة، ص. 3.

[3] بلقاسم دودو، 2014، طرق وتقنيات البحث العلمي ، المستوى أولى جذع مشترك ، موضوع المحاضرة : البحث العلمي ... مفهومه، أهميته ، عناصره، أخلاقياته، ص. 1.

ويعرفه (Maurice Angeres) على أنَّه "نشاط علمي يعتمد على عملية جمع وتحليل البيانات بهدف الإجابة عن مشكلة معينة"[4]، ولقد عرف ويتني (F. Whitney) البحث العلمي بأنَّه "استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق والقواعد العامة يُمكن التحقق منها مستقبلا[5].

فالبحث العلمي هو "إجراء عملي مُنظم ومضبوط وجهد علمي يهدف إلى اكتشاف الحقائق الجديدة والتأكد من صحتها وتحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة"[6] فالبحث العلمي هو "طريقة في التفكير وأسلوب النظر إلى الوقائع، يصبح معناها معنى المعطيات التي يتم جمعها واضحًا في ذهن الباحث"[7] أمّا HILLWAY فيعرفه على أنَّه "وسيلة للدراسة يُمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة معينة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بها المشكلة المحددة أو التي يحتمل أن تكون لها علاقة مع المشكلة[8]. ويعرفه بوحوش وذنيبات على أنّه "ذلك التحري والاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها مع بعضها البعض وذلك من اجل تطوير أو تعديل الواقع الممارس لها فعلا"[9]، ويُعرف أيضاً بأنّه "بذل جهد في موضوع ما وجمع المسائل التي تتصل به و ثمرة هذا الجهد نتيجته"[10] فالبحث العلمي هو "عبارة عن جهد لاكتشاف الحقائق والمعارف يهدف للتحقق من موضوع معين بصورة منتظمة و منهجة".[11] فهو محاولة لدراسة أو إعطاء حلول لمشكلة تُواجه الباحث في محيطه أو مجتمعه.[12] وهو سلوك إنساني مُنظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح لمواقف أو ظواهر معينة وفهم أسبابها وآليات مُعالجتها أو إيجاد حلول ناجعة لمشكلة ما تَهُمُ مجتمع.

فالبحث العلمي هو جهد فكري إنساني متصل يتطلب من الباحث أن يقوم بمسح جهود الباحثين السابقين والتطرق للدراسات لسابقة، والإشارة إليها والإضافة عليها والتمهيد للباحثين اللاحقين مستقبلاً، وهذا مع ضرورة أن يشير الباحث إلى نتائج يره في المجال المدروس، فيعتمدها ويبني عليها أو ينتقدها و يُبيّن عُيوبها، وقد يستفيد الباحث من خلال فكرة يأخذها من غيره، فيقتبسها تماما أو يصوغها بلغته الخاصة، وتستلزم أخلاقيات البحث العلمي الإشارة إلى المصادر والهوامش وتوثيق جميع المعلومات و البيانات التي اعتمد عليها الباحث واستفاد منها في عمله العلمي.

---

[4] Maurice Angeres. 1997, Initiation pratique à la Méthodologie des sciences Humaines, Casbah Université . Alger, p. 37.

[5] F. Whitney, 1946, Elements of research, New York, p. 18.

[6] العربي حجام، 2015، أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 45.

[7] علي معمر عبد المؤمن، 2008، البحث في العلوم الاجتماعية، الوجيز في الأساسيات و المناهج و التقنيات، الطبعة 1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، ص. 74.

[8] Hillway, Tyrus,(1964). " Introduction To Resarch". 2nd ed, Honghton Mifflin company. Boston. p. 5.

[9] عمار بوحوش و ذنيبات محمد، 1989، مناهج البحث العلمي :الأسس والأساليب . مكتبة المنار عمان، .ص. 11-18.

[10] معجم الوسيط، الجزء الأول، ص. 40.

[11] نسيسة فاطمة الزهراء، 2015، البحث العلمي و الانترنت بين الواقع و التطبيق، 18 و 19 أغسطس، المؤتمر العلمي التاسع، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر ص. 3.

[12] بوخملة فوزية، 2015، طرق البحث العلمي و التهميش في البيئة الرقمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 114.

2. عناصر البحث العلمي:

البحث العلمي هو سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة. ويشمل البحث العلمي الأكاديمي عموما ثلاث عناصر أساسية وهي:[13]

*** المدخلات:**

وتتمثل في مجمل المعلومات والمعطيات التي تُجمل في تحديد مُشكل البحث والإلمام به، فهي تحتوي على الإشكالية (السؤال الرئيسي) ومختلف التساؤلات الفرعية كما تتضمن جملة الخلفيات النظرية والتطبيقية لموضوع البحث وكذلك الأدبيات ومختلف المعلومات العلمية. فهذه المرحلة تتكون أيضاً من عدد من العناصر أهمها: الباحث ومعرفته المتخصصة بالبحث العلمي، ودوافع اختيار البحث، ثم غرض أو هدف البحث و أهمية الدراسة، وكذا التعرض لأهم الدراسات والأبحاث السابقة ، وفرضيات معالجة المشكلة والإمكانيات المتوفرة لهذه المعالجة، إضافةً للصعوبات التي تعترض عمليات المعالجة وأهمية حلها للمعرفة البشرية وفائدة ذلك للفرد والمجتمع، وكذلك المفاهيم والمصطلحات التي سيتم تناولها بالبحث.

*** المعالجة:**

وتضم كل العمليات التي تدخل في إجراء البحث وتطبيق الطريقة أو الخطة وتحليل المعطيات والأفكار، ويتم إجراء البحث من خلال تطبيق الأدوات والتحليل المعطيات. هذه المرحلة تتكون من العناصر التالية: منهجية بحث، المشكلة والتصميم الإحصائي المناسب لطبيعة الدراسة وظروفها أو إجراءات حل المشكلة للوصول للنتائج المقصودة كما تتضمن مختلف الطرق وتقنيات اختبار الفرضيات المطروحة حول البحث و ذا طرق اختيار العينات وماهية المادة العلمية المطلوبة ومواصفاتها وطرق جمع البيانات وأساليب التحليل الإحصائي المناسبة للدراسة والتفسير ومناقشة النتائج.

*** المخرجات :**

وهي مجمل النتائج التي تم التوصل إليها بما في ذلك نتائج القياسات والتجارب والاختبارات التي تُرتب في جداول تتضمَّن نتائج التحليل الإحصائي لها ثم تُختصر في جداول أو أشكال أو خطوط بيانية تساهم في إبراز النتائج الهامة ومختلف الاستنتاجات والحلول والتوصيات وتضمينات وغيرها، مثلما يوضح الشكل رقم 1 التالي:

الشكل رقم 1: مراحل البحث العلمي

[13] بلقاسم دودو، 2014، طرق وتقنيات البحث العلمي ، المستوى أولى جذع مشترك ، موضوع المحاضرة : البحث العلمي ... مفهومه، أهميته ، عناصره ،أخلاقياته، ص. 3.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدكتور بلقاسم دودو ، 2014، طرق وتقنيات البحث العلمي ، المستوى أولى جذع مشترك ، موضوع المحاضرة : البحث العلمي ... مفهومه، أهميته ، عناصره ،أخلاقياته، ص. 3.

مهما كانت نوعية البحث العلمى فإنَّه يمر بالضرورة بعدة خطوات ومراحل أساسية تتصف بالتناسق والتكامل والتسلسل فيما بينها وتشمل خطوات البحث العلمي النقاط التالية،[14] مثلما يوضح الجدول رقم 1 :

الجدول رقم 1: خطوات البحث العلمي

خطوات البحث	العنوان
الخطوة 1	الشعور بالمشكلة (الإشكالية)
الخطوة 2	التحديد الدقيق للمشكلة (الإشكالية)
الخطوة 3	تحديد أبعاد البحث و أهدافه
الخطوة 4	استطلاع الدراسات السابقة
الخطوة 5	صياغة فرضيات البحث
الخطوة 6	تصميم البحث
الخطوة 7	جمع البيانات و المعطيات (المعلومات)
الخطوة 8	تجهيز البيانات و المعلومات و تصنيفها
الخطوة 9	تحليل البيانات و المعلومات اختبار الفرضيات و التوصل إلى النتائج
الخطوة 10	كتابة البحث و الإجابة عن أسئلة الدراسة و تحقيق أهدافها

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مقال حيرش نوردين، 2015، البحث العلمي و مراحله -التهيئة القبلية للباحث-، أعمال الملتقى تثمين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 11.

3. أهمية البحث العلمي

إنّ الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم أضحت اليوم مهمة أكثر من أي وقت مضى، فالعلم والعالم في سباق للوصول إلى اكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره. وإذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتمامًا كبيرًا للبحث العلمي فهذا لخير دليل على أنَّها أدركت أنَّ عظمة الأمم وتطورها تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية. والبحث العلمي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطوراته، وبالتالي يحقق الرفاهية لشعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية. والبحث العلمي يعمل على تزويد المجتمع بالمعرفة والعلم والمساهمة الايجابية في ازدهاره وتقديم الحلول لمختلف المشاكل.

ويحتل البحث العلمي في الوقت الراهن، مكانًا بارزاً في تقدم النهضة العلمية وتطورها، من خلال مساهمة الباحثين بإضافتهم المبتكرة في رصيد المعرفة الإنسانية، حيث تعتبر المؤسسات الأكاديمية هي المراكز الرئيسية لهذا النشاط العلمي الحيوي، بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي وتنشيطه وإثارة الحوافز العلمية لدى الطالب والدارس حتى يتمكن من القيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

[14] حيرش نوردين، 2015، البحث العلمي و مراحله -التهيئة القبلية للباحث-، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 11.

فقد أصبح البحث العلمي من ضروريات المجتمعات حيث يعتبر من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية و مراكز البحث، نظرًا لاستخدامه في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع ولم يعد البحث العلمي مقتصراً على ميادين العلوم الطبيعية وحدها. ويمكن أن نلخص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

1- البحث العلمي عبارة عن علم قائم بحد ذاته كسائر العلوم فهو منهجية منظمة مدروسة تفرز نتائج منطقية و موضوعية توظف في حل مشاكل المعرفة البشرية مما يؤدي لتقدم الإنسان وانتقاله من توفير الحاجيات اليومية إلى أفضليات أخرى أعلى وأكثر قيمة من ذي قبل ليعزز تفوقه الحضاري.

2- إنَّ البحث العلمي ينمي المردود السلوكي للأفراد كماً ونوعاً ويزيد من نسب نجاح أعمالهم وبالتالي تزدهر حياتهم وتتوسع طموحاتهم. وبما أنَّ البحث العلمي يُعد من أهم و أعقد أوجه النشاط الفكري، فإنَّه يعمل على اكتساب مهارات بحثية للطلبة تجعلهم قادرين على إضافة معرفة جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني.

3- تبسيط وتوضيح النظريات العلمية التي تم التوصل إليها أو التحقق من صلاحيتها.

4- التوصل لحل المشاكل العلمية والعملية التي تواجه المجتمع (الأفراد والجماعات).

5- إيجاد تقنيات حديثة أكثر تطوراً و أساليب حياة جديدة ومتطورة عبر الاستفادة من الموارد الطبيعية غير المستغلة مما يساهم في زيادة المعرفة البشرية الحضارية.

6- البحث العلمي الدقيق يقود حتماً إلى التقدم والرقي والازدهار لمختلف المجتمعات والشعوب. فالبحث العلمي -بلا شك- يمثل مفتاحًا للنجاح و التطور نحو الأفضل، فهو ضروري للإنسان، لأنَّ من خلاله يتمكَّن الإنسان من معرفة الحقائق المحيطة به وكذا الظواهر التي يجهلها مما يساعده على فهم المسائل والقضايا التي تواجهه في حياته العملية.

7- التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة ونظام في العمل من طرف الباحث.

8- إثراء معلومات الطالب في مواضيع معينة.

9- البحث العلمي هو نظام سلوكي يعمل على زيادة الإدراك البشري وتنمية قدرته على الاستفادة بكل ما تتوفر عليه الطبيعة ويوفر حياة حضارية كريمة للفرد والمجتمع.

المحور الثاني: الإطار النظري للسرقة العلمية.

تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة والمتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. وهناك العديد من المصطلحات المرادفة للسرقة العلمية أهمها: السرقة الفكرية (Plagiarism)، السرقة الأدبية (Literary theft)، الانتحال (Plagiarism) والقرصنة الأدبية (Literary piracy).[15] فالسرقة العلمية هي انتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو حق المؤلف تحديدًا، والتي يعتبر الانتحال أبرز صورها. كما يمكن تعريف السرقة العلمية في ابسط معناها على أنَّها تمثل انتهاكاً أكاديميًا خطيرًا، وتُعرف السرقة العلمية أيضاً على أنَّها "تحدث عندما يقوم الكاتب مُتعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص أخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، منسباً إياها إلى نفسه. وينطبق هذا التعريف على مختلف الكتابات سواءًا كانت المنشورة ورقياً أو الكترونياً أو الخاصة بطلاب آخرين".[16] وهي "استخدام غير

[15] طه عيساني، 2015، الممارسات الأكاديمية الصحيحة و أساليب تجنب السرقة العلمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 139.

[16] جامعة الملك سعود، وكالة الجامعة للتطوير والجودة، عمادة تطوير المهارات، سلسلة نصائح في التدريس الجامعي (10)، جنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية، 2009، ص. 1.

معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد، أو بغير قصد، وسواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة"[17]. السرقة العلمية هي انتهاك حقوق الطباعة . ففي حالة الفشل في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار وغرامات وملاحقات قضائية، وإلى ما هو أسوأ من ذالك. كما أنّها تحط من أعمال الآخرين وتعطي السارق الحق في التفوق غير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة .وتمثل انتهاكا لميثاق الأمانة العلمية، ولسمعة برامج البحث والجامعات وحتى الدول.[18] ويمكن تعريف السرقة العلمية على حسب الفصل الثاني في المادة رقم 3 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2 جويلة 2016 "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار ،كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية ،تعتبر سرقة علمية ما يأتي:"

- ✓ "كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- ✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين و دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.
- ✓ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملا شخصيا.
- ✓ استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخططات من نص أو مقال ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج إ سمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.
- ✓ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.
- ✓ قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في انجاز العمل بإذن أو دون إذن وبغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من اجل تبنيها في مشروح بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة جامعية بيداغوجية أو تقرير علمي.
- ✓ استعمال أو قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية أو الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

[17] هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي الحربي، 2015، برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفيه تحليله) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانيه، قسم المعلومات و مصادر التعلم، جامعة طيبة، ص. 9.

[18] هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي الحربي، 2015، المرجع سبق ذكره، ص. 11.

✓ إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية والملتقيات الوطنية أو الدولية في المجلات والدوريات من اجل كسب المصداقية، دون علم و موافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في انجازها"[19].

1. أنواع السرقات العلمية:

للسرقة العلمية عدة أنواع كما يوضح **الشكل رقم 2** نوجزها فيما يلي:

الشكل رقم 2: أنواع السرقة العلمية

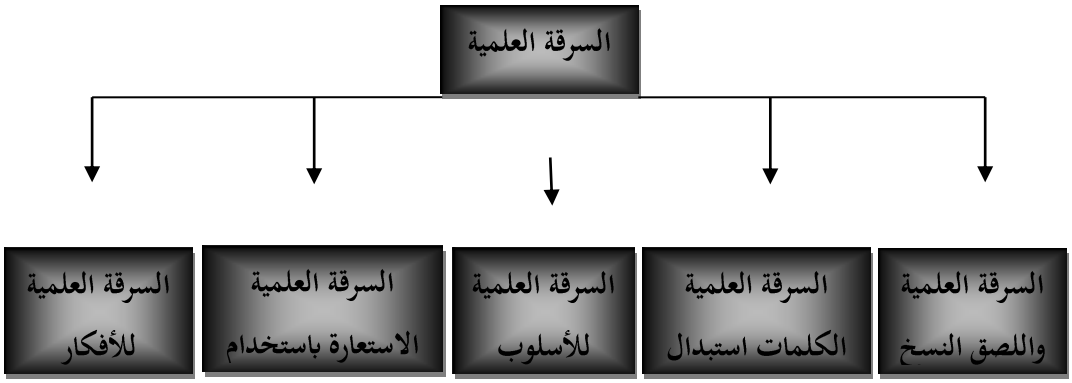

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، سلسلة دعم التعلم و التعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص. 18 و 19.

1-1:السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق.

وتكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداماً حرفياً، كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص، والإشارة للمصدر ودون الاستعانة بالمزدوجتين أو التهميش.

1-2:. السرقة العلمية باستبدال الكلمات.

وهي اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة، ولتجنب ذلك يجب وضعها بين علامتي تنصيص، وذكر مصدرها. ولابد أن نشير هنا إلى أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتَبس ، لكن ذلك لا يمنع ذكر المصادر الأصلية المقتبس منها ، مع الإشارة إلى تغيير الصياغة[20].

1-3: السرقة العلمية للأسلوب.

المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقال الأصلي، جملة بجملة ، ومقطعاً بمقطع ، فهذه سرقة علمية ، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه ؛ هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في خطة البحث أي في هندسة عمله.

[19] عبد الله بوجرادة، 2016، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ص. 17-21.
[20] جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، سلسلة دعم التعلم و التعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص. 18 و 19.

1-4:. السرقة العلمية باستخدام الاستعارة.

في بعض الأحيان يجد الباحث نفسه مجبر على تقديم توضيحات إضافية ، أو تقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية ، لذا وجب عليه إحالة مختلف الاستعارات لأصحابها الأصليين. فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته. ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة ذكر مرجعيتها لأصحابها.

1-5:السرقة العلمية للأفكار.

يجب ذكر أصحاب الأفكار الحقيقيين في حال الاستعانة بفكرة أبدعها مؤلف أو باحث ما ، أو توصيات أو مقترحات قدمها لحل مشكلة ما ، يجب نسبتهما له بوضوح . ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، فتعريف بعض الظواهر على سبيل المثال، لا يحتاج الباحث إلى توثيق وإشارة مرجعية، فهذا يندرج تحت المعارف العامة ، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين في أثناء بحثه عن ثقب طبقة الأوزون مثلاً، أو حل جديد لمعضلة فيزيائية، فإنَّ ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها [21].كما قسم الدكتور عبد الفتاح خضر(2006) سرقة العلمية للأفكار إلى ثلاث أقسام:

- ✓ سرقه شاملة
- ✓ سرقه علمية
- ✓ سرقه عن طريق الترجمة

بحيث تُعد السرقة الشاملة للأفكار من اشدّ واخطر أنواع السرقات الفكرية والتي من خلالها يسطو فيها السارق على أفكار غيره سطوا جلياً صريحاً ومفضوحاً فينقل العبارات كما هي بدون أي تغيير.[22] وتعتبر السرقة الكاملة من أبشع أنواع السرقة العلمية وفيها يسطو الباحث على بحث بأكمله نشره غيره من الباحثين، وتصل به الجرأة لأن يحذف اسم الباحث الحقيقي يضع اسمه بدلا منه و ينسب البحث دون أدني تغيير فيه لنفسه[23].

وللسرقة العلمية عدة أشكال نذكر منها:

* استخدام كلمات ، أو نصوص ، أو فكر ، أو رسوم توضيحية لمؤلف آخر.
* التقصير في نسب التوثيق للمؤلف الأصلي.
* تلميح مرتكب السرقة العلمية بأنَّه المؤلف.
* التقصير في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي.

وتعتبر السرقة العلمية جرماً خطيراً لا يمكن التغاضي عن مرتكبه ولا التضامن أو التعاطف معه ولا التهاون على فعله للأسباب الآتية:

[21] جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، المرجع سبق ذكره، ص. 18 و 19. و أيضاً بلقاسم دودو، 2014، المرجع سبق ذكره، ص. 3.

[22] هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي الحربي، 2015، برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفيه تحليله) ،كلية الآداب والعلوم الإنسانيه قسم المعلومات ومصادر التعلم، جامعة طيبة، ص. 14.

[23] محمود محمد فهمي، بدون سنة النشر، عدم الأمانة في البحوث العلمية، قسم هندسة الحاسبات والتحكم الآلي كلية الهندسة جامعة طنطا، ص. 3.

- ✓ السرقة العلمية احد أهم أنواع الخداع وخيانة الأمانة ؛ لأنها تقديم مشوه لأعمال الآخرين ، وإدعاء ملكيتها.
- ✓ السرقة العلمية انتهاك لحقوق الغير ولحقوق الطباعة. ففي حالة عدم موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار وغرامات ومتابعات قضائية ، وإلى ما هو أسوأ بكثير من ذلك.
- ✓ السرقة العلمية تمنح السارق الحق في التفوق الغير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة.
- ✓ السرقة العلمية تمثل انتهاكاً صريحاً لميثاق أخلاقيات المهنة والأمانة العلمية، وسمعة برامج البحث، مراكز البحث، والجامعات، المعاهد وحتى الدول[24].

المحور الثالث: محاربة السرقات العلمية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -.

1. واقع السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية

لقد أسقطت المؤسسات الخاصة بتصنيف الجامعات على المستوى العالمي الجامعات الجزائرية من قائمة أحسن الجامعات بحيث لم يتضمن تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات حسب الترتيب الصادر في فبراير 2016، اسم أية جامعة جزائرية ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي، ويعتمد هذا التصنيف على الأداء الأكاديمي في ما يتعلق بالبحوث العلمية وكذا حجم الدراسات والأبحاث المنشورة في المجلات. هذا وقد قامت مؤسسة "تايمز هاير إيديوكيشن " البريطانية المتخصصة، بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية في تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم لشهر ديسمبر 2016، ويقوم الترتيب على معايير التدريس والبحث ونقل المعرفة[25]. في حين أدرج تصنيف "ويبومتريكس " العالمي للجامعات، الذي يصدره المجلس العالي للبحث العلمي في إسبانيا ويغطي25 ألف جامعة، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس غربي الجزائر في المرتبة 1733 عالميا و 21 عربيا كأفضل ترتيب لجامعة جزائرية وفقا لتنصيف شهر يناير2016، واحتلت جامعة سعد دحلب بالبليدة المركز 3760 عالميا و 89 عربيا، فيما جاءت جامعة خنشلة شرقي الجزائر(الجامعة التي جرت فيها أكثر وقائع السرقات) أي (حوالي 5 سرقات علمية) في المرتبة 14393 عالميا و 389 على الصعيد العربي مثلما يوضح الجدول رقم 2[26].

الجدول رقم : 2 ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف "ويبومتريكس " العالمي للجامعات

اسم الجامعة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
جامعة جيلالي اليابس "سيدي بلعباس"	1733	21
جامعة سعد دحلب "بليدة"	3760	89
جامعة خنشلة	14393	389

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

[24] جامعة الملك سعود، الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط و الشروط مسودة، الخطة الوطنية للعلوم و التقنية و الابتكار، وكالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي، ص. 5.

[25] العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

[26] العربي الجديد، 2016، المرجع سبق ذكره، ص.26.

ولا يزال البحث العلمي في معظم الجامعات العربية دون المستوى المرغوب.[27] وهذا راجع إلى العديد من المشاكل كالفساد والمحسوبية والبيروقراطية والسرقات العلمية، حيث سجلت الجزائر حوالي 22 سرقة علمية منذ جانفي سنة 2011 إلى غاية 2016 في مختلف الجامعات الجزائرية مثلما يوضح الجدول رقم 3 التالي:

الجدول رقم : 3 عدد السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية من الفترة الممتدة من جانفي 2011 إلى غاية 2016

عدد السرقات العلمية	المستوى	عدد ضحايا السرقة العلمية من حيث الدولة
16	دكتوراه	11 ضحية سرقة العلمية من دول متفرقة : (إيران، فلسطين، فيتنام، بولندا، المغرب، المملكة السعودية، العراق و مصر)
5	ماجستير	
1	البحث العلمي	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

كما يقول الباحث الجامعي الأكاديمي الجزائري، عمار عبد الرحمن: إنَّ سبب وجود الجامعات الجزائرية في المراكز الأخيرة في التصنيفات العالمية هو ضعف الأبحاث العلمية المنجزة وعدم تمويل مراكز البحث في الجزائر، والأهم من ذلك هو سرقة الأبحاث العلمية، وكذا سوء التسيير على مستوى الجامعات من خلال تعيين عمداء ومسئولين غير مؤهلين خاصة فى تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية.

هذا وقد أكَّد وزير التعليم العالى والبحث العلمى طاهر حجار أنَّ السرقات العلمية فى التعليم العالى بالجزائر" لا تكاد تذكر، مقارنة بما يحدث فى العالم"، مشيرا إلى أنَّ قطاع التعليم العالى والبحث العلمى وضع عدة تدابير تنظيمية متكاملة للتصدى لهذه الظاهرة، وشدَّد انتباه القطاع حول هذه الظاهرة التى تعتبر ظاهرة عالمية ولا تقتصر على الجزائر، مُؤكدا بأنَّ هذه السرقات العلمية في الجزائر" ليست سوى بعض السرقات التي لا تكاد تذكر إذا ما قارناها بما يحدث في العالم[28] ."

2. سبل محاربة السرقة العلمية

تعتبر ظاهرة السرقات العلمية وأخلاقيات المهنة في الجامعة من الموضوعات البالغة الأهمية والتي تؤرق بال الأساتذة والباحثين على حد السواء. وحسب السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور الطاهر فإن معظم السرقات العلمية التي تم الإعلان عنها في الجزائر كانت قبل مناقشة الأطروحات "وبالتالي لا تُعتبر سرقة بالنظر إلى أنَّ المجلس العلمي يرفض مناقشة أطروحة مشبوهة وهذا ما يبرز حسبه يقظة المجالس العلمية على كل المستويات وفي جميع الجامعات. مؤخرا أصبحت العديد من أعمال وبحوث الطلبة والأساتذة الباحثين في الجامعة الجزائرية عرضة للسطو بطرق مختلفة كعمليات النسخ واللصق والسحب، كما باتت مذكرات التخرج تعتمد على السرقات من مذكرات أجنبية وحتى العربية منها، ومن هذا المنطلق بات من ضروري وضع آليات علمية وعملية لمكافحة هذه الظاهرة في الوسط الجامعي وجميع

[27] هالة شعت، 2015، إشكاليات البحث العلمي بالجامعات العربية، مركز جيل للبحث العلمي، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر يومي 18 و 19، ص. 1.

[28] محمد وأح، 2016، السرقات العلمية في الجزائر ضئيلة جدا ، نشر المقال في 19-9-2016، على الانترنت:
http://www.djazairess.com/elmassa/126484تم الاطلاع عليه في 23-07-2017، على الساعة 23 سا و 58 دقيقة

المستويات بدايةً من مرحلة الليسانس ووصولا إلى المرحلة النهائية للبحث والتي تتوجها أطروحة الدكتوراه، اعتبارا من أنَّ أخلاقيات المهنة في الجامعة جوهرها الأساسي هو الأمانة العلمية والالتزام بالمنهجية والموضوعية التي يجب احترامها من قبل الباحث سواء كان طالبا أو أستاذا.

فالسرقة العلمية أضحت ظاهرة عالمية خاصة مع تطور الثورة التكنولوجية واتصالات الأمر الذي جعلها لا تنحصر في بلد واحد وإنَّما في العالم بأسره كوننا نعيش في قرية صغيرة، فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. ولهذا قامت وزارة التعليم والبحث العلمي الجزائرية بسن قوانين ومراسيم وقرارات من أجل معاقبة وتتبع المخالفين لنصوص و قوانين الأمانة العلمية وأخلاقيات المهنة. ومن بين أهم القوانين نذكر العقوبات القانونية التي جاءت بها المادة رقم 24 من أحكام القانون المتعلق بالبحث العلمي، في الفصل الثامن الخاص بالتأديب في الجزائر، يعتبر خطأً مهنياً من الدرجة الرابعة قيام الأساتذة الباحثين ومشاركتهم في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى

ويكشف أحمد حمدي، عميد كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 أن المجلس العلمي هو الذي يسن العقوبات على مستوى الكلية بناء على مرسوم وزاري، في حال ثبتت تهمة السرقة العلمية في شهادتي الماجستير أو الدكتوراه، حيث إذ يتم إحالة المتهم إلى المجلس التأديبي، ويدرس حينها المجلس العلمي، الذي يتكون أعضاؤه من كبار أساتذة الكلية، الحالة المعنية، وتحدد نوعية العقوبة إما بإلغاء وسحب الشهادة من صاحبها وإقصائه من التسجيل في مرحلة ما بعد التدرج مستقبلاً، أو إنزال رتبة الباحث الأكاديمية، أو طرده بشكل نهائي.

يؤكد مدير البحث العلمي في وزارة التعليم العالي الجزائرية، عبد الحفيظ أوراغ، أنّ الوزارة تسعى إلى تأسيس هيئة جزائرية مكلفة بمحاربة السرقات العلمية تعمل على النظر في مختلف الشكاوى و إجراء تقارير الخبرة وتسليط العقوبات، التي تحدّدها القوانين، والتي تصل إلى إنزال الرتبة، أو الطرد ومتابعة السارقين قضائياً، مشيرا إلى أنّ هذه الهيئة ستكشف فضائح عشرات الأساتذة المنشورة أبحاثهم منذ سنوات، سواء في المقالات العلمية أو رسائل الدكتوراه والماجستير. ويرى الدكتور الجامعي والباحث الجزائري، نصر الدين العياضي، أنّه لا ينبغي فقط الاعتماد على الحل التقني أو الرقمي وحده لمحاربة ظاهرة السرقة العلمية، بل ينبغي توجيه الباحثين على اختلاف تخصصاتهم إلى اعتماد على الأسلوب العلمي في التعامل مع أفكار الآخرين وتدريس الطرق العلمية في الاقتباس والاستشهاد، وتبني أساليب حديثة في تلقين منهجية البحث العلمي هو ما يجب توفره فى الحياة العلمية فى الجزائر[29].

كما يُسمح فقط بنسبة 25% كحد أقصى للاقتباس ولاستدلال الباحث على طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه فى كل الجامعات استثناءاً جامعة تلمسان التى تشترط أن لا يتجاوز الطالب ما نسبته 12 % كحد أقصى للاقتباس. كما يُلزم كل متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتى قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أن الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمي.

هذا وقد جاءت قوانين مكملة ومعززة لما تبنته الوزارة لمكافحة السرقة العلمية من خلال سنها لعقوبات جديدة : العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية بحسب المنشور الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016

[29] العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

، حيث نصت المادة 35في الفرع الرابع المتضمن للعقوبات حيث اعتبرت كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

كما نصت المادة 36 على أنّ كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار: كل الأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا انجازها بفضل السرقة العلمية سواء أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه[30].

الخاتمة

شهدت ظاهرة السرقة العلمية انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة، فهي تعتبر من بين أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة والمتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. ويمكن تعريف السرقة العلمية على أنها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمداً باستخدام نصوص أو كلمات أو أفكار أو معلومات «ليست عامة» خاصة بشخص آخر دون التعريف به أو ذكر هذا الشخص أو الإشارة إلى المراجع ومصادر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبها إلى نفسه. ويتقاسم جميع أفراد الجامعة مسؤولية الحفاظ على المعايير الأكاديمية للمؤسسة وسمعتها وهذا ما أدّى إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تبني قوانين للحد من هذه السرقات ومعاقبة كل من ارتكب جريمة في حق الباحث والبحث العلمي ككل. ويُعدُّ تراجع مستوى التعليم العالي والتصنيف الدولي للجامعة الجزائرية من بين مخلفات السرقات العلمية. كما تساهم في قتل روح الإبداع والتنافس بين الباحثين الجادين، وإصابة الآخرين باليأس أو الإحباط طالما ظل السارقون دون عقاب، و هذا ما يعمل على القضاء على دور الجامعة ومهمتها فى تطوير المجتمع و تقدمه والنهوض به فى ظل أبحاث مسروقة ومكررة لا تنتج قيمة إضافية جديدة للمجتمع ولا تطرح فكرا مغايرا. هذا ما دفع بالوزارة إلى اتخاذ تدابير رادعة وتسليط عقوبات قاسية للحد من الظاهرة.

التوصيات

تتصاعد معضلة السرقة العلمية أو الانتحال في مجال البحث العلمي والأكاديمي يوماً بعد يوم وبشكل ملفت للانتباه في الآونة الأخيرة، وتعاني منها جميع الدول. ما جعل العديد من الجامعات في مختلف أنحاء العالم تبحث عن السياسات والأدوات والأساليب الفعّالة للحدّ من هذه الظاهرة. من خلال دراستنا لهذا الموضوع والإلمام بحيثياته توصلنا لاقتراح بعض التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ إصدار تشريع قانوني أكثر صرامة يحدد عقوبات الواجب تطبيقها على كل من تسول له نفسه ارتكاب جرائم تمس الأمانة العلمية وأخلاقيات المهنة.
- ✓ تبني كل جامعة" ميثاق أخلاقيات البحث العلمي"

[30] عبد الله بوجرادة، 2016، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ص.40-41.

- ✓ أداء كل باحث عند بداية توظيفه (القسم العلمي) يقسم فيه على الالتزام التام بميثاق أخلاقيات البحث العلمي.
- ✓ تشكيل " لجان أخلاقيات البحث العلمي" مختلف كليات عبر التراب الوطني، تنبثق من مجلس الكلية ، وتكون مهمتها الرئيسية فحص رسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث أعضاء هيئة التدريس من ناحية الأمانة العلمية.
- ✓ تقديم مُعد رسالة الماجستير أو الدكتوراه إقراراً مكتوباً في بداية الرسالة ، يُؤكد فيه أنَّ بحثه كان بالفعل نتيجة مجهوده الشخصي (تحت إشراف مأطره)، وأنَّه لم يستخدم أية مكونات بحثية من بحوث الغير إلّا فيما هو مسموح به في حدود الاستفادة المشروعة من المراجع العلمية السابق نشرها.
- ✓ توفير برمجيات ذات كفاءة عالية بكل كلية أو مركز بحثي لاكتشاف عدم الأمانة العلمية (PLAGIARISM checker).
- ✓ المعاملة العادلة في قضايا السرقة العلمية لمختلف المنتحلين ومرتكبي جرائم السرقات العلمية والتقليل من المحاباة أو التعاطف معهم بحيث يعاقب جميع من سولت له نفسه لارتكاب هذا الفعل بدون استثناء ومهما كانت وظيفته، مركزه ومكانته في المجتمع.
- ✓ تمرير البحوث على برامج كشف السرقة العلمية و الغش أكثر صرامة وأكثر دقة لمنع الاحتيال والاختلاس.
- ✓ تزويد مختلف الجامعات و المعاهد ومراكز البحث وكذا رؤساء تحرير المجلات لأحدث تقنيات وبرامج كشف السرقات العلمية.
- ✓ تكوين الطلاب في جميع الأطوار التعليم (التدرج وما بعد التدرج وفي مدارس الدكتوراه) وتدريبهم من طرف مختصين وذوي كفاءة وخبرة عالية في كيفية إعداد البحوث والكتابة العلمية للمقالات وللمذكرات وفي كيفية الاقتباس الصحيح والأمانة العلمية واحترام أخلاقيات البحث العلمي.
- ✓ عدم إجازة البحوث ولا أي أعمال من رسائل دكتوراه وماجستير دون تمريرها للتحليل باستخدام برامج الكشف عن الغش و الاحتيال.
- ✓ تشكيل لجنة علمية مختصة ومؤهلة لفحص جميع الأعمال العلمية الأكاديمية للحد من الظاهرة.

المراجع:

1)- احمد عياد، 2006، مدخل لمنهجية البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 26. و أيضاً زرفي عائشة، 2015، البحوث الجامعية بين التطبيق النتائج و نقص التمويل، المؤتمر الدولي التاسع، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر، 18 و 19 أغسطس، ص ص. 1-10.

2)- العربي حجام، 2015، أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص ص. 43-58.

3)- العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية.

4)- بلقاسم دودو، 2014، طرق وتقنيات البحث العلمي ، المستوى أولى جذع مشترك ، موضوع المحاضرة : البحث العلمي ... مفهومه، أهميته ، عناصره، أخلاقياته، ص ص. 1-4.

5)- بوخملة فوزية، 2015، طرق البحث العلمي و التهميش في البيئة الرقمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص ص. 113-122.

6)- حفيظي سليمة، 2015، محاضرات في منهجية و تقنيات البحث، جامعة بسكرة.

7)- حيرش نوردين، 2015، البحث العلمي و مراحله -التهيئة القبلية للباحث-، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص ص. 7-20.
8)- عبد الله بوجرادة، 2016، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ص ص. 1-43.
9)- علي معمر عبد المؤمن، 2008، البحث في العلوم الاجتماعية، الوجيز في الأساسيات و المناهج و التقنيات، الطبعة 1، منشورات جامعة 7 اكتوبر، ليبيا.
10)- عمار بوحوش و ذنيبات محمد، 1989، مناهج البحث العلمي :الأسس والأساليب . مكتبة المنار عمان، .ص. 11-18.
11)- نسيسة فاطمة الزهراء، 2015، البحث العلمي و الانترنت بين الواقع و التطبيق، 18 و 19 أغسطس، المؤتمر العلمي التاسع، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر . ص ص. 1-11.
12)- طه عيساني، 2015، الممارسات الأكاديمية الصحيحة و أساليب تجنب السرقة العلمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص ص. 135-154.
13)- جامعة الملك سعود ، 2009، وكالة الجامعة للتطوير والجودة، عمادة تطوير المهارات، سلسلة نصائح في التدريس الجامعي (10)، جنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية.
14)- جامعة الملك سعود، الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط و الشروط مسودة، الخطة الوطنية للعلوم و التقنية و الابتكار، وكالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي، ص ص. 1-12.
15)- هالة شعت، 2015، إشكاليات البحث العلمي بالجامعات العربية، مركز جيل للبحث العلمي، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر يومي 18 و 19، ص ص. 1-11.
16)- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، سلسلة دعم التعلم و التعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص ص. 1-23.
17)- هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي الحربي، 2015، برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفيه تحليله) ،كلية الآداب والعلوم الانسانيه قسم المعلومات و مصادر التعلم، جامعة طيبة، ص ص. 1-45.
18)- محمود محمد فهمي، بدون سنة النشر، عدم الأمانة في البحوث العلمية، قسم هندسة الحاسبات والتحكم الآلي كلية الهندسة جامعة طنطا، ص ص. 1-12.
19)- معجم الوسيط، الجزء الأول.

رفض المجلات العلمية المحكمة للبحوث:
الدوافع والأسباب

Refusal of peer-reviewedjournals :
motives and causes.

د. محمد الطحناوي

الملخص:
يتطرّق هذا البحث إلى محور على غاية من الأهمية في موضوع النشر العلمي، ويتصل تحديدا بالأسباب الكامنة وراء رفض المجلات العلمية المحكمة لعدد من البحوث الواردة عليها من أجل النشر، إذ يسعى عدد كبير من الباحثين إلى نشر أوراقهم العلمية في مجلات محكمة، لكنهم في أحايين كثيرة يتفاجؤون برفض المجلات لها، وهذا معناه أنّها مخالفة لأصول النشر العلمي، وأنّ الباحثين الذين أرسلوها لم ينضبطوا لكثير من الأمور الأساسية التي تكفل نجاح أوراقهم البحثية في مرحلة التحكيم العلمي.
يقارب هذا البحث إذن، الدوافع والأسباب المعللة لقرار التحكيم القاضي برفض الأوراق البحثية، حيث بدا لنا من خلال تحكيم عدد مهم من البحوث الواردة علينا، أنّ هناك زمرة من الأسباب التي دفعتنا أحيانا إلى رفض نشر الأوراق العلمية، وسنعرض لها بتفصيل في هذا البحث، لأنّ عددا من الباحثين ممن ترفض أوراقهم البحثية يعتقدون أنّ للأمر علاقة بعدم رغبة المجلة أو مزاجيتها في النشر، والحقيقة أنّ للأمر صلة بالتحكيم وما يفرضه من معايير ينبغي أن تخضع لها البحوث الواردة للنشر، ومن ثمة فانتفاؤها يؤدي إلى رفض النشر.

Summary :
This research deals with a very crucial axis that is precisely related to scientific research and to the reasons why a number of scientific referee journals refuse to publish some researches.

A large number of researchers aim at publishing their scientific papers in refereed journals, but they are surprised once their requests are rejected. They ignore that this rejection is due to them not abiding by the rules that protect them from violating the principals of scientific publication.

For this reason, this research approaches the reasons and the pushing factors that justify the arbitration decision to reject the research papers. From arbitrating a certain number of incoming researches, we have clearly noticed some of the factors that made us reject the publication of some scientific papers. In this research, we will shed light on these obstructing factors and make it clear to the researchers why their papers have rejected. Unfortunately, some researchers think that their research papers are refused because they don't appeal to our journal's mood and desires. The truth is that the rejection is related to the referee standards that the research papers seem to violate. In fact, any research which doesn't meet the established referee standards will not be published.

- أدبيات البحث العلمي والنشر العلمي

إنّ البحث العلمي هو "أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة، وتدوين الملاحظات، والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محدّدة".[1] بحيث يكون "دراسة مبنية على تقصٍّ

[1]- قاسم زكي، النشر العلمي صوائب ومصائب، ضمن كتاب: النشر العلمي، منظمة المجتمع العلمي العربي، 2015، ص2.

وتتبع لموضوع معين، وفق منهج خاص، لتحقيق هدف معين، من إضافة جديد، أو جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، وغير ذلك من الأهداف".[2] ويعتبر النشر العلمي "أهم مخرجات الأبحاث العلمية، التي تتوج الجهد الذي يبذله الباحث".[3]فسمعة البحث العلمي في أية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، أصبحت تقاس اعتمادا على ما تنتجه من بحوث علمية في مختلف التخصصات، وتنشره في مجلات محكمة تعكس جودة المنشور وقيمته العلمية، إذ كلما كانت كمية البحوث العلمية المنشورة كثيفة كلما جعلت المؤسسات الصادرة عنها تحتل مراتب الصدارة في المشهد الثقافي، وتضمن لنفسها قيمة اعتبارية وسمعة طيبة فيه، لأنّ إنتاجاتها البحثية تشير إلى حصول تقدّم علمي.[4]

بهذا المعنى فإنّ النشر العلمي يشكّل حجر زاوية في قياس درجة تقدّم المجتمع، ومن هذا المنطلق خصصت الدول ميزانيات معتبرة للباحثي والناشرين، تحفيزا لهم على الإنتاج العلمي الرصين، وهو ما أسهم في تراكم المعارف بشكل كبير، وساعد على حلّ جملة من المشاكل استنادا إلى نتائج الأبحاث العلمية وتوصيات الباحثين فيها.[5] ومن هنا اكتسب النشر العلمي مشروعيته باعتباره "وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة، تكون في أغلبها محكمة ومعترفا بها، لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج، ومن ثمة الفائدة العلمية المرجوة منه".[6]

من زاوية أخرى، فإنّ الأبحاث العلمية في حياتنا الأكاديمية المعاصرة، علاوة على كونها أداة من أدوات الباحث لإذاعة نتائج أفكاره ونظرياته في حقول المعرفة المختلفة، فإنها أضحت مطلبا أساسيا في المسار المهني للباحثين، سواء أكان ذلك قبل التوظيف حيث يطالبون بملفات علمية وازنة تؤهلهم للمنصب، يكون النشر العلمي أحد ركائزها، أو في مرحلة ما بعد التوظيف، حيث يكون الترقّي من درجة علمية إلى درجة أخرى استنادا إلى ما راكمه الباحث من رصيد في التأطير والإشراف من جهة، وما أنجزه من جهة أخرى من أبحاث علمية رصينةمنشورة،يشهد على جودتها اجتيازها لمراحل التحكيم العلمي،ومن هنا يستهدف الباحثون لإضفاء المصداقية والوثوقية على أبحاثهم المجلات العلمية المحكمة،لأنّ لها قاعدة قرّاء عريضة تتيح أكبر قراءة ممكنة للبحوث،علاوة على أنها تحصن حقوق الملكية الفكرية لأبحاثهم.[7]

غير أنه تختلف طرق النشر العلمي للأبحاث،إذ قد تنشر نتائجها من خلال المحاضرات،أو في ما يُعقَد من الندوات والمؤتمرات، أو في الأيام الدراسية والملتقيات، لكن النشر عبر المجلات العلمية المحكّمة، يبقى هو "الطريقة الأكثر انتشارا واستمرارية واكتمالا، لأنها(...)تحكّم من قبل اختصاصيين بالمجال، وتقوّم وتدقّق قبل أن يصار إلى نشرها ووصولها ليد الباحثين الآخرين، أو المعنيين من الفئات المستهدفة"[8]بموضوعها. فما يميز المجلات العلمية المحكمة عن غيرها من آليات النشر العلمي هو تخصيصها للبحوث مراجعة وتقييما من قبل محكمين متخصصين لهم من الخبرة المعرفية والمنهجية ما يكفي للحكم بجودتها وأصالتها، بخلاف المجلات غير المحكمة، التي تنشر موضوعات متنوعة أو متخصصة، غير أنّها لا تخضعها للتحكيم،أو المجلات

[2]- توفيق العمراني، معايير الجودة في البحث والنشر العلمي في العالم العربي، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول حول تقيم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي،مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات، برلين، 2019،ص81.

[3]- دليل النشر في المجلات العلمية المحلية والعالمية، مركز ضمان الجودة، جامعة تشرين، سوريا، 2016-2017،ص6.

[4]- حسام القاسم، معيقات النشر في البحث العلمي التربوي بالوطن العربي، المؤتمر الدولي العاشر حول التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية، تركيا، شبكة المؤتمرات العالمية، 2019،ص2275.

[5]- نفسه، ص2274.

[6]- أسماء حسن، رؤية استراتيجية لحوكمة النشر العلمي في ضوء المعايير الدولية، مجلة مستقبل التربية العربية، ع117، 2019،ص114.

[7]- الحسين أوباري، أكثر 10 أخطاء تحرمك من نشر الأوراق البحثية في المجلاتالعلمية المحكمة، 2018، على الموقع مؤسسة تمجيد لتحكيم البحث العلمي: https://www.glunis.com، تحديث 2021/01/26.

[8]- دليل النشر فيالمجلات العلمية، ص6.

غير العلمية، التي تعنى بنشر كتابات في مجال معين دون الالتزام بالمعايير الأكاديمية والعلمية التي نجدها في المجلات المحكمة.[9]

2- أدبيات التحكيم والمجلات العلمية المحكمة

كانت المجلات تستمدّ قيمتها الاعتبارية في الساحة العلمية عبر الزمن، حيث تشتهر مع مرور الوقت عدة مجلات في تخصصات معينة، ما يؤهلها لاستقبل عدد مهم من البحوث الواردة لأجل النشر، وأمام كثرة الطلبات على النشر فيها من جهة، وحرصا من المجلة على سمعتها وقيمتها الاعتبارية، تلجأ إلى انتقاء أجود البحوث في مجال تخصصها عبر عملية التحكيم.[10]

ويشير الدارسون إلى أنه قبل سنة 1700، كان لمحرري المجلات كل الحرية في تقدير أهمية الوارد من البحوث عليها من أجل النشر، غير أنه بعد عام 1731، أصبح ذلك متجاوزا بعد أن نشرت الجمعية الملكية لأدنبره، عددا من المقالات الطبية التي أخضعتها للتحكيم العلمي للإقرار بأهميتها، وهنا أصبحت مراجعة المحكمين من أهم المهام في مجال النشر العلمي، لأنها تضمن الحصول على النقد والاعتراف بمعايير البحث العلمي من قبل متخصصين لأبحاث الباحثين، وتعلي من قيمة المجلة في المشهد الثقافي.[11]

أما اليوم فإنّ القيمة الاعتبارية للمجلات العلمية المحكمة أصبح يحددها ما اصطلح عليه في أدبيات النشر العلمي بمعامل التأثير(Impact Factor)، "وهو مقياس لأهمية الدوريات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقا في تلك الدوريات والاستشهاد بها، وبذلك تكون الدورية التي تملك معامل تأثير مرتفع، دورية مهمة(...)بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض. وقد تم ابتكار معامل التأثير من قبل إيوجينجارفيلد(Eugene Garfield)، مؤسس المعهد العلمي للمعلومات(ISI) بأمريكا".[12] فمعامل التأثير لمجلة من المجلات العلمية المحكمة في سنة ما، يعني عدد المرات التي وقع فيها الإحالة على الأبحاث المنشورة فيها خلال سنتين من تاريخ النشر، أي أنّ معامل التأثير لا يحسب إلا بعد سنتين من تاريخ صدورها وتسجيلها في أحد الفهارس الإلكترونية.[13]

وتشير الأبحاث في هذا المجال إلى أنّعملية تحكيم الأبحاث العلمية ظهرت في منتصف القرن العشرين، بعد أن ظهر "هناك إجماع على الدور الهام الذي يلعبه التحكيم العلمي الموضوعي في دفع عملية البحث العلمي، من خلال تقويم البحوث ووضعها في مسارها الصحيح والتحقق من مواكبتها للبحث العلمي العالمي".[14]ذلك أن إلقاء الآخرين لنظرة على البحوثيساعد على تحديدمواطن الضعف والقصور فيه،ويساعد على اقترح عناصر لتجويده،ويمنع تسرّب الأبحاث الضعيفة إلى صفحات المجلات العلمية،بحيث تقصى البحوث التي لا تخضع لمعايير البحث العلمي الرصين.[15]وتعد مجلة"التبادلات الفلسفية Philosophical Transactionsالصادرة عن الجمعية الملكية أول مجلة أقرت التحكيم رسميا"[16]، ليصبح القلب النابضلعملية النشر العلمي.

---

[9]- رؤية استراتيجية لحوكمة النشر العلمي في ضوء المعايير الدولية، ص140.
[10]- النشر العلمي:صوائب ومصائب، ص6.
[11]- كمال أبو شديد ومرية أبو زيد، قواعد النشر بين المعلن والمطبق في الدوريات العربية التربوية، مجلة إضافات، ع 45، 2019، ص175.
[12]- النشر العلمي:صوائب ومصائب، ص6.
[13]- النشر العلمي:صوائب ومصائب، ص7.
[14]- أحمد بلال، منهجية التحكيم العلمي ودوره في البحث العلمي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية، م16، ع1، 2000، ص153.
[15]- أكثر 10 أخطاء تحرمك من نشر الأوراق البحثية في المجلات العلمية المحكمة، تحديث 2021/01/26.
[16]- ريما الجرف، مشكلات التحكيم العلمي، على الموقع: http://omferas.com/vb/t30978/، تحديث: 2021/01/26.

غير أنّ هذا لا يمنع من ذكر بعض الاستثناءات التي ظهرت في وقت مبكر، فعلى سبيل المثال لا الحصر، "لم تخضع أبحاث اينشتاين التي أطلق عليها "Annus Mirabilis" للتحكيم، ونشرت عام 1905 في عدد من مجلةAnnalen der Physikللتحكيم. إذ لم يحكمها أحد سوى رئيس تحرير المجلة ماكس بلانك Max Planckأبو النظرية العددية quantum theory ومساعدهWilhelm Wien ، وعلى الرغم من أنهما زميلان وحصلا على جائزة نوبل، إلا أنه لم يتم تشكيل لجنة تحكيم كما هي الحال في كثير من الدوريات العلمية المحكمة".[17]

وتشير موسوعة ويكيبيديا (Wikipedia) إلى أنّ التحكيمهو عملية يخضع فيها البحث العلمي للفحص من قبل آخرين خبراء في المجال نفسه، ويعدّ أداة ناجعةتوظفها المؤسسات العلمية أساسا لاختيار الأبحاث والدراسات العلمية التي يرسلها الباحثون بغرضفحصها لاتخاذ قرار بشأن أهيتها وخطرها العلمي[18]. بهذا المعنى فإنّ أهمية التحكيم العلمي تتمثل في إبراز عدد من النقاط التي يغفلها الباحث، والتي لها من الأهمية ما يجعل الصورة العامة لبحثه أكثر اكتمالا، إضافة إلى رصد مظاهر الخلل والقصور المنهجية، واكتشاف السرقات العلمية.[19] فالتحكيم بهذا المعنى هو "تقدير قيمة البحث والحكم على مستواه العلمي، ومعرفة أوجه الإجادة والقصور فيه، ومدى نجاح أو فشل الباحث في تطبيق معايير البحث العلمي ومناهجه وفق معايير محددة".[20]

وتتحدّد المجلات العلمية المحكمة الرصينة انطلاقا من مجموعة من العناصر المعيارية التي ينبغي أن تكون متوفرة فيها، حتى يمكن اعتماد أبحاثها، ويمكن رصد أهمها في ما يلي:

_ أن تكون صادرة عن جهة علمية عليا مثل الجامعات ومراكز البحوث ودور النشر العلمي.

_ أن تكون لها هيئة تحرير متخصصة وخبيرة، وهيئة استشارية علمية.

_ أن تعرض في صفحاتها الأولى سياسة النشر وشروطها، وآلية مراجعة الأبحاث الواردة للنشر وتحكيمها.

_ أن يكون لها ترقيم دولي موحد(ISSN)، ومعامل تأثير(IF) إذا مرّ على صدورها سنتان.[21]

3- مقدمات ما قبل رفض النشر العلمي للأبحاث:

إن المصداقية التي تحظى بها المجلات العلمية المحكمة،اكتسبتها بسبب انتهاجها سبل الصرامة العلمية، واعتماد نظام تصفية متعدد المستويات لقبول أو رفض الأوراق البحثية التي تتوصل بها، وتجنّد لهذه الغاية محكّمين لهم من الكفاءة العلمية ما يكفي لتأكيد أصالة البحوث وسلامتهااللغوية والمنهجية،وهذا ما يكفل للمجلة الحفاظ على سمعتها في الأوساط العملية، واحتلال مركز الريادة في مؤشر معامل التأثير.[22]فالمحكمون يعتبرون"حرّاسالبوابة البحث العلمي المنشور في المجلات"[23]، إذ "يحافظون على جودة الإنتاج العلمي من خلال التأكد من أنّ المخطوطات التي تُقبل للنشر، تتمتع بأعلى معايير الجودة التي تضعها الدوريات، والتي يتم قياسها في ما بعد من خلال معامل التأثير".[24]

ومخرجات عملية التحكيم تتشكل من مستويين، مستوى أوّل يرفض فيه نشر البحث، ومستوى ثان يقبل فيه البحث للنشر، وفي هذا المستوى الأخير، نجد احتمالين فرعيَيْن، فقد يقبل البحث كما هو جملة

17- نفسه، تحديث: 2021/01/26.

18- المجلة العلمية المحكمة، موسوعة ويكيبيديا، على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki، تحديث 28-02-2021.

19- عبد الرحمان القرني ومحمد المنتشري، دور التحكيم الإلكتروني في حلّ مشكلة التحكيم الأكاديمي، المؤتمر الدولي التاسع حول الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، شبكة المؤتمرات العالمية، تركيا، 2018، ص908.

20- نفسه، ص912.

21- النشر العلمي:صوائب ومصائب، ص9.

22- أكثر 10 أخطاء تحرمك من نشر الأوراق البحثية في المجلاتالعلمية المحكمة، تحديث 2021/01/26.

23- قواعد النشر بين المعلن والمطبق في الدوريات العربية التربوية، ص196.

24- نفسه، ص196.

وتفصيلا، أو قد يقبل للنشر بعد إدخال التعديلات الصادرة عن محكمي المجلة عليه،وهذه الملاحظات منها ما يرتبط بالجانب الشكلي للبحث، ومنها ما يتصل بالجانب العلمي فيه، فأمّا الشكلية فإنّ الباحث ملزم بالأخذ بها جملة وتفصيلا لأنها تمس لغة البحث وتنزيله على الحامل الطباعي، وهذه أمور لا ينبغي أن تكون في البحث. أما الملاحظات العلمية فإنّ الباحث يعمل بها إذا كانت في الصميم، ومن شأنها أن تغني نتائج البحث، أمّا إذا كانت تخص اختلافالرأي حول عنصر من العناصر، فإنّ الباحث غير ملزم بأن يدرج رأي المحكم، وبإمكانه أن يدرجه بطريقة يظهر فيها أن الأمر في هذا العنصر تختلف فيه الآراء.[25]

غير أنه قبل أن نصل إلى مسألة الرفض أو القبول، تكون هناك إجراءات تغيب عن الباحثين، فالتحكيم لا يكون مصدره المحكم فقط، وإنما تساعد في ذلك المجلة باعتبارها أول مصفاة فيه،فالتحكيم فيه أكثر من قراءة، "قراءة أولى منوطة بهيئة التحرير للمجلة(...)يتأكدون بها من تحقيق البحث لشروط النشر(...)فإذا ما تبيّن أنّ ذلك محقق يرسل إلى محكّمين مختصين للقيام بعملية التحكيم، والتقريرفي ما إذا كانت مادة البحث تستحق النشر وتحقق تقدّما جديدا في مادة البحث".[26]

وكل هذه العمليات تتم في سرّية تامة، ضمانا للحياد والشفافية،اعتمادا على ما يصطلح عليه في أدبيات النشر العلمي بالتحكيم السري، أو ما يصطلح عليه أيضا بالمراجعة العمياء، وهو الصيغة الأكثر استعمالا في تحكيم البحوث لدى المجلات العلمية المحكمة،ويعني عدم معرفة المحكم والباحث لبعضهما البعض"حيث تكون هوية المؤلّف محجوبة عن المحكّمين، وكذلك هوية المحكمين محجوبة عن المؤلف"[27]، وذلك تحقيقالمبدإ الشفافية والنزاهة.فالتحكيم إذن شرّ لا بد منه "لضمان جودة الأبحاث العلمية المنشورة، والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها، وهو أمر لا بدّ منه حتى يستطيع الباحثون الاعتماد على ما سبق من الأبحاث، وتكوين تراكمية بحثية تسمح للبحث العلمي أن يتقدم للأمام".[28]

وباختصار فإنّ البحوثالمعروضة على المجلات للنشر،تمرّمن مجموعة من المراحل، التي تبدأ من كتابة الباحث لبحثه،مروراالفحص الأولي لهيئة التحرير له،وصولا إلى المحكمين المتخصصين في موضوعه.وفي حال القبول تتم إعادته إلى الباحث بغرض إجراء التعديلات، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التأكد من إدخاله لهافي فحص نهائي، قبل أن يبلغ بخطاب قبول النشر، ويمكن إيراد هذه المراحلبالشكل الآتي[29]:

1- مرحلة التأليف:ينجز فيها الباحث بحثه في موضوع من موضوعات المعرفة.

2- مرحلة التحكيم:تستقبل فيها المجلة البحث وتقوم بالتحقق من خضوعه لشروط النشر في المجلة، لترسله بعد ذلك للمحكمين في موضوع تخصصه.

3- مرحلة قبول أو رفض النشر:يدبّج فيها المحكّم تقريره بالسلب أو الإيجاب حول البحث.

4- مرحلة التعديلات: نصل إليها إذا كان تقرير المحكّم بالإيجاب، وفيها يدخل الباحث التعديلات المطلوبة في تقرير التحكيم.

5- مرحلة النشر: فيها تتأكد المجلة من إدخال التعديلات المطلوبة قبل تقديم البحث للطبع ضمن عدد من أعدادها المعدة للنشر.

25- منهجية التحكيم العلمي ودوره في البحث العلمي العربي، ص159.
26- منهجية التحكيم العلمي ودوره في البحث العلمي العربي، ص159.
27- قواعد النشر بين المعلن والمطبق في الدوريات العربية التربوية، ص180.
28- النشر العلمي:صوائب ومصائب، ص6.
29- رؤية استراتيجية لحوكمة النشر العلمي في ضوء المعايير الدولية، 116-118.

4- أسباب رفض النشر العلمي للأبحاث ودوافعه:

قلنا إنّ النشر في المجلات العلمية المحكمة أداة ناجعة لتوثيق البحوث من جهة، وضمان الملكية الفكرية للباحثين من جهة أخرى، وعندما تتوصل المجلات بالأوراق البحثية الواردة عليها، فإنها تخضِعها للتحكيم السري، أي لفحص صارم من قبل محكّمي المجلة، باعتبارهم خبراء في المجالات التخصصية للمجلة، ومن ثمة يحرّرون بعد قراءة البحوث تقارير حولها، وهذه التقارير قد تكون إيجابية تتضمن اقتراحات ناقدة لتحسين الأوراق البحثية قبل تقديمها للنشر في المجلة، أو سلبية تنص على عدم نشرها، وهنا يكون المحكمون ملزمين بإيراد الدوافع والأسباب المعللة لقرار التحكيم.

هذه الدوافع والأسباب المعللة لقرار التحكيم القاضي برفض الأوراق البحثية، هي ما نسعى لمقاربته هنا، فكلما كان الباحث موفقا في اختيار المجلة العلمية المناسبة لطبيعة بحثه وموضوع تخصصه، كلما ضاعف من حظوظ قبول بحثه في مراحل التحكيم العلمي وحقق له النشر في صفحات المجلات، وتجنّب بذلك مسألة رفض الأبحاث.[30] وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أنّ رفض نشر البحث، لا يعني بالضرورة أنّه بحث رديء، أي أنّ الرفض لا يعني دائما أنّفحص البحث سلبي، فقد يُرفض في مجلة من المجلات، لكن قد تقبله أخرى للنشر،[31] وغالبا ما يعود ذلك إلى سياسة التحرير في المجلات قبل أن يعود إلى المحكمين فيها، ومعنى هذا أنّ الرفض لا يكون مصدره دائما محكمو البحوث، وهذا يدفعنا إلى التمييز في رفض البحوث بين نوعين:

أ- الرفض العاجِل: هو رفض سريع قد لا يتعدى يوما واحدا من وقت تسلم المجلة للبحث، ويكون صادرا عن هيئة التحرير في المجلة، أي أنّ البحث فيه لا يصل إلى المحكم، وسبب الرفض عادة ما يكون له ارتباط بسياسة النشر في المجلة التي لا يخضع لها البحث المرسل.

ب - الرفض الآجِل: هو رفض يستغرق وقتا، ويكون مصدره المحكم، إذ عندما تجد المجلة أن البحث يخضع لسياسة النشر فيها، يبقى لها أن تتأكد من خضوعه لمعايير البحث العلمي، وهذه مهمة المحكّمين المتخصصين، لذلك يستغرق وقتا في القراءة، فإذا ثبت عدم أهلية البحث يصدر المحكمون قرارامعللا برفض النشر.

إنّ الفرق بين الرفضين الأول والثاني، يكمن في أنّ الرفض العاجل لا تحتاج فيه المجلة إلى تعليل طويل، إذ يكون الرد عبارة عن اعتذار للباحث نظرا لمخالفة بحثه المرسللسياسة النشر في المجلة، أمّا الرفض الآجل فإنّه يحتاج إلى تقرير مطوّل يبسط فيه المحكّم داوعي الرفص معللة بما فيه الكفاية، وهذا القرار ليس لإقناع صاحب البحث فقط بأنّ بحثه لا يستحق النشر، وإنّما لإقناع هيئة التحرير في المجلة أيضا، لأنّها قبل أن ترسله للمحكم بحكم تخصصه في موضوعه، رأت أنّ البحث يخضع لسياسة النشر في المجلة، ويندرج ضمن مجال اهتماماتها العلمية، ومن ثمة فقرار التحكيم السلبي، موجه للباحث وهيئة التحرير في المجلة على حدّ سواء، ولا يرسل إلى الباحث إلاّ بعد أن تقتنع هيئة التحرير في المجلة بدوافع رفض نشر البحث. وعلى العموم فإنّ الدوافع والأسباب التي تدفع المحكّمين إلى رفض البحوث يمكن سردها على الشكل الآتي:

أ- مخالفة سياسة التحرير في المجلة: يدخل في هذا الدافع كون البحث يخالف الخط التحريري للمجلة، أي يقع خارج اهتماماتها البحثية، كما يدخل فيه مخالفة البحث لقواعد النشر في المجلة، كأن يتضمن آراء عنصرية أو سياسية، أو أن يتجاوز عدد الكلمات المطلوبة في المقال أو أن لا يصل إلى العدد المطلوب

[30]- دليل النشر في المجلات العلمية المحلية والعالمية، ص13.

[31]- منهجية التحكيم العلمي ودوره في البحث العلمي العربي، ص158.

فيها.ولكي يتجنب الباحث هذا الدافع عليه أن يكون على بيّنة من الملف الوصفي الخاص بقواعد النشر في المجلة، والذي عادة ما يكون في الصفحات الأولى من المجلة.

ب- أخلاقيات البحث العلمي:ترتبط تحديدا بمسألة الأمانة العلمية، التي لا يلتزم بها الباحث، وتتصل بالسرقة العلمية من أبحاث سابقة، وانتحال الآراء العلمية ونسبتها إلى نفسه دون أن يحيل عليها ضمن لائحة مصادره ومراجعه، فإذا ثبت للمحكم بما هو ملموس، أنّ الباحث أخلّ بأخلاقيات البحث العلمي، خصوصا إذا غطّى ذلك جزءا كبيرا من البحث، فإنه يرفض نشره، وفي أحيان نادرة عندما يكون الانتحال محدودا يكتفي المحكّم بتنبيه الباحث إلى ضرورة الإحالة على مكان الأخذ ويحدد له مواضعه.

ت- النشر السابق للبحث:يتصل الأمر هنا برغبة الباحث في الحصول على مقال جديد، خاصة إذا تعلّق الأمر بالترقيات العلمية للباحثين، إذ يلجؤون إلى ملء الملف العلمي بأوراق بحثية مكرورة ليظهر وازنا، حيث يشتغل الباحث هنا على بحث سبق نشره، ويعدّل في عنوانه وبعض فقراته ليوهم المجلة أنه بحث جديد، لكن سرعان ما يظهر في التحكيم أنّه محتوى معدّل لبحث سابق، ما يدفع لرفض النشر.

ث- غياب الأصالة والجدّة: هذا شرط أساس لنشر أيّ بحث علمي، حيث يفترض أن يكون موضوع البحث أصيلا وفي عناصره من الجدة ما يكفي لاستحقاقه النشر، لكن عندما يظهر للمحكم غياب العمق النظري في البحث، وأنّ موضوعه مطروق لا جديد فيه، رغم احترام الباحث للعناصر الشكلية في بحثه، فإنّ مصير البحث يكون الرفض لخلوّه من أية إضافات في موضوعه.

ج- البحث جزء من بحث آخر: يتعلق الأمر هنا بكون ما قدّمه الباحث مستلاً من بحث أنجزه في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، أو أن يكون جزءا من بحث نشره واشتغل الباحث على توسيع أفكاره وإغنائها لتقديم نسخة محينة موسعة لبحث سابق فقط. إذ ترفض بعض المجلات أن يكون البحث المقدم جزءا من متطلبات الحصول على درجة علمية،والعلة في ذلك السمعة العلمية للمجلة،إذيرتبط الأمر هنا بشكل من أشكال الاستهداف التي تتعرض لها المجلات العلمية المحكمة، خاصة تلك التي راكمت تاريخا عريقا وسمعة طيبة في مجال النشر العلمي، إذ يعمد بعض الباحثين إلى سرقة بحث وإرساله عن قصد لهذه المجلات، لضرب سمعة التحكيم فيها، وأبرز مثال لذلك ما حصل مع مجلة فصول المصرية في عددها المئوي المعنون بـ(الإدراكيات) سنة 2018،حيث اكتشفت بعد نشر العدد أنّه اشتمل على بحث مسروق، ما دفع المجلة للاعتذار لصاحبة البحث المسروق، وللقراء، وقدّم مجلس تحرير المجلة استقالته. وجاء في بيان المجلة:"تعتذر هيئة تحرير مجلة فصول عن نشر البحث المعنون بالاستعارة في نماذج من شعر محمود درويش: مقاربة عرفانية، للمدعو الميلود بن جمعة حاجي (تونسي)، وهو البحث الذي نسبه لنفسه زوراً وبهتاناً، ونُشر في العدد الأخير من المجلة.قد تبيَّن لهيئة تحرير المجلة بما لا يدع مجالًا للشك أن هذا البحث مسروق كليًّا من البحث الخاص بالباحثة الجزائرية جميلة كرتوس، والتي نالت به درجة الماجستير في الآداب من جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجمهورية الجزائرية 2011/ 2012، وعنوانه: «الاستعارة في ظل النظرية التفاعلية.. ديوان «لماذا تركت الحصان وحيدًا؟» لمحمود درويش أنموذجًا".[32]

ح- إدخال تعديلات التحكيم: البحث المرسل هنا يجتاز مرحلة الفحص الأولي للمجلة، ويجتاز مرحلة التحكيم أيضا بنجاح، وتبقى مرحلة القبول النهائي التي تكون مشروطة بإدخال عدد من التعديلات المطلوبة من المحكم على البحث، منها ما يتصل بالجوانب الشكلية فيه، ومنها ما يتصل بالجوانب العلمية، لكن الباحث عندما ترسل إليه التعديلات لا يدخلها، أو يدخل بعضها مما لا عناء فيه للإيهام بأنه عدّل، ويترك

32- جريدة الاتحاد الاشتركي، مجلستحرير مجلة «فصول» يقدم استقالته، الموقع الإلكتروني: http://alittihad.info، تحديث 28-01-2021.

الأخرى كما هي، وعند الفحص النهائي للبحث يظهر للمجلة ذلك، فترفض نشر البحث لعدم احترام البحث لشرط إدخال التعديلات.

ختاما كانت هذه ورقة علمية حول أدبيات البحث والنشر العلمي، ورقة اسهدفنا فيها بسط مختلف العمليات المحيطة بالدوافع والأسباب التي تؤدي إلى رفض نشر البحوث، ذلك أنّ الباحثين مطالبين بالإلمام بهذه الأدبيات جميعها، وأن تكون في اعتبارهم خلال إعداد بحوثهم المزمع تقديمها للنشر العلمي، فإلمام الباحثين بمجمل ما تم عرضه في هذه الورقة يجنّبهم تضييع كثير من الجهد والوقت في إنجاز بحث مصيره رفض النشر. على أنّ ما ذكرناه هنا من دوافع وأسباب، هو على سبيل الإحاطة العامة لا على سبيل الحصر، فأحيانا قد تجتاز البحوث مختلف مراحل التحكيم، لكن قد يكون مصيرها عدم النشر، كأن تكون المجلة في أزمة مالية تدفعها إلى نشر عدد محدود جدا من البحوث دون الأخرى.

المصادر والمراجع

- أوباري(الحسين)
أكثر 10 أخطاء تحرمك من نشر الأوراق البحثية في المجلاتالعلمية المحكمة، 2018، على الموقع مؤسسة تمجيد لتحكيم البحث العلمي: https://www.glunis.com، تحديث 2021/01/26.
- بلال(أحمد)
منهجية التحكيم العلمي ودوره في البحث العلمي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأساسية، م16، ع1، 2000.
- الجرف(ريما)
مشكلات التحكيم العلمي، على الموقع: http://omferas.com/vb/t30978/، تحديث: 2021/01/26.
- حسن(أسماء)
رؤية استراتيجية لحوكمة النشر العلمي في ضوء المعايير الدولية، مجلة مستقبل التربية العربية، ع117، 2019.
- زكي(فاسم)
النشر العلمي:صوائب ومصائب، ضمن كتاب: النشر العلمي، منظمة المجتمع العلمي العربي، 2015.
- أبو شديد(كمال) وآخر(ومرية أبو زيد)
قواعد النشر بين المعلن والمطبق في الدوريات العربية التربوية، مجلة إضافات، العد 45، 2019.
- العمراني(توفيق)
معايير الجودة في البحث والنشر العلمي في العالم العربي، ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول حول تقيم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات، برلين، 2019.
معيقات النشر في البحث العلمي التربوي بالوطن العربي، المؤتمر الدولي العاشر حول التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية، تركيا، شبكة المؤتمرات العالمية، 2019.
-القرني(عبد الرحمان) وآخر(محمد المنتشري)
دور التحكيم الإلكتروني في حلّ مشكلة التحكيم الأكاديمي، المؤتمر الدولي التاسع حول الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، شبكة المؤتمرات العالمية، تركيا، 2018.
- مركز ضمان الجودة
دليل النشر بالمجلات العلمية المحلية والعالمية، جامعة تشرين، سوريا، 2016-2017.
- ويكيبيديا(موسوعة)
المجلة العلمية المحكمة، على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki، تحديث 28-02-2021.

عراقيل النشر العلمي وسبل تجاوزها
Obstacles to scientific publishing and ways to overcome them

خليل الله فليغة / باحث دكتوراه
مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق جامعة قالمة – الجزائر
فطيمة الزهرة المفيدة بن أوجيت / باحثة دكتوراه
مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق جامعة قالمة – الجزائر

ملخص:
تعتبر جودة البحث العلمي إحدى أهم مؤشرات التنمية في المجتمعات التي تولي اهتماما بالعلم والعلماء، كما أن نجاح المشاريع التنموية فيها يرتبط ارتباطا وثيقا بجودة المنتوج العلمي المحصّل من الأبحاث والدراسات على اختلاف تخصصاتها، ذلك أن هذه المشاريع ترتكز على تبادل التجارب والمعارف في ظل عالم افتراضي تلعب فيه الوسائط التكنولوجية دورا فاعلا في اختزال الأزمنة والمسافات بما يخدم سرعة الحصول على المعلومات المطلوبة مهما كان مصدرها، إلا أن تحقيق هذا القدر من الجودة يتطلب توفير الاهتمام الكافي بالبحث والباحثين، ولعل بداية هذا الاهتمام تكون بدراسة الحواجز التي تصادف الباحث وتحديدا في مرحلة النشر، والتي تعتبر المرحلة الحاسمة التي تسبق وصول البحث إلى المتلقين بعد اعتماده من طرف الهيئات العلمية التي تعنى بالتقييم والتحكيم، وما تقتضيه ضرورة تجاوز هذه العراقيل من مناقشة أهم التحديات والمشكلات، وتفعيل أساليب تجاوزها لضمان بلوغ أكبر قدر من المصداقية والموضوعية.
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص أهم الصعوبات التي تواجه الباحثين في طريق عرض أبحاثهم ونشرها، في سعي منا إلى إيجاد بعض الحلول التي قد تساهم في تجاوز هذه الصعوبات وتخفيف عبئها على كاهل الباحث.
الكلمات المفتاحية: البحث العلمي – الجودة – النشر – العراقيل – الحلول.

Abstract:
The quality of scientific research is considered one of the most important indicators of development in societies that are interested in science and scientists, and the success of development projects in them is closely related to the quality of the scientific product obtained from research and studies of various specializations, as these projects are based on the exchange of experiences and knowledge in a virtual world in which they play Technological media has an important role in reducing times and distances to serve the speed of obtaining the required information regardless of its source, but achieving this level of quality requires great attention to research and researchers, and perhaps the beginning of this interest is to study the barriers that encounter the researcher, specifically in the publishing stage, which is considered the stage The decisive factor that precedes the arrival of the research to the recipients after it has been approved by the scientific bodies concerned with evaluation and arbitration, and the necessity of overcoming these obstacles in discussing challenges and problems, and activating methods to solve them to ensure that the greatest degree of credibility and objectivity is achieved.
This research paper aims to diagnose the most important difficulties facing researchers in the way of presenting and publishing their research, in our endeavor to find some solutions that may contribute to overcoming these difficulties and reducing their burden on the researcher.
Keywords: scientific research - quality - publishing - obstacles - solutions.

مقدمة

إن النشر العلمي هو عملية إيصال النتاج الفكري من المؤلف إلى القارئ عبر قنوات خاصة تكون في أغلبها محكّمة ومعترفا بهالكي تمنح الحماية الفكرية لهذا النتاج، ولتضمن الجودة المطلوبة لتحقيق الفائدة العلمية المرجوة منها، وهو أيضا كل ما يكتبه الباحثون من مقالات ودراسات وينشرونه في شكل ورقي أو إلكتروني بعد تحكيمه وتصويبه علميا ومنهجيا من طرف خبراء مختصين في تقييم الأعمال العلمية.

ويُعدُّ النشر العلمي المحطة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية، كما يعد البنية الرئيسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله.

وبما أن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة، فإنه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وأفراد، لذا فإنأفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر، حيث أن درجة الاستفادة من الشيء تكمن في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه فردا أو جماعة.

وبالرغم من القيمة العلمية البالغة للنشر،إلا أن هناك بعض الصعوبات التي جعلت الباحث حبيس أسباب وقيود تعرقل المسار العلمي الذي يمكن أن يستفيد منها لباحث والمجتمع في الوقت نفسه، فالنشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة يعتبر من أكثر التحديات التي تواجه الأساتذة والباحثين بسبب عراقيل كثيرة منها العملية والتقنية، ومنها السياسية والاقتصادية، إلا أن هذا لا يمنع وجود بعض الحلول التي تساهم في تجاوز هذه الصعوبات والتحديات وتذليل كافة العقبات التي تحول دون تحقيق المستوى المطلوب من حيث الكم والنوع من الإنتاج العلمي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- تشخيص أهم الصعوبات التي تواجه الباحثين في طريق عرض أبحاثهم ونشرها.
- إيجاد وطرح الحلول التي قد تساهم في تجاوز هذه الصعوبات وتخفيف عبئها على كاهل الباحثين.

إشكالية البحث:

تناقش هذه الدراسة التساؤل عن سبب مصادفة الباحث مجموعة من الصعوبات والعراقيل في سبيل نشر منتوجه العلمي، ومدى توافر الحلول التي تمكّنه من تجاوز هذه العراقيل.

منهاج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي في معالجة أهم صعوبات وعراقيل النشر العلمي، والمنهج التحليلي في مناقشتها وبحث سبل التغلّب عليها.

خطة البحث:

المبحث الأول: صعوبات النشر العلمي

المبحث الثاني: سبل تجاوز صعوبات النشر العلمي

المبحث الأول: صعوبات النشر العلمي

على الرغم من أهمية النشر العلمي في إيصال المعرفة والإنتاج الفكري من الباحث إلى القارئ، إلا أن الأول يواجه صعوبات عديدة في مرحلة نشر أبحاثه، مما قد يعرقل مسيرته نحو بلوغ درجة أو ترقية علمية،

ومن هذه الصعوبات والعراقيل ما يرجع إلى أسباب علمية تتعلق بمستوى الباحث في حد ذاته ومكتسباته الفكرية والذهنية، ومنها ما يرجع إلى أسباب تقنية تتعلق بالمتطلبات الحديثة للنشر، وما تقتضيه عصرنة البحث العلمي وضرورة مواكبة البيئة الرقمية التي أصبحت تحتضن جميع أوعية النشر الإلكتروني، ومن الصعوبات أيضا ما يرجع إلى أسباب سياسية تتعلق بتأثر القائمين على المجلات العلمية بأيديولوجيات معيّنة وتعصّبهم تجاهها بما يجعلهم متشبعين بثقافة إقصاء المخالف، الأمر الذي يؤثر سلبا على مبدأ الموضوعية في البحث العلمي، هذا دون أن نتجاهل الظروف الاقتصادية التي لها تأثير أيضا على مردود الباحثين بما ينعكس على نشاطهم ومنتوجهم العلمي.

وعلى ذلك، سنقسّم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول الصعوبات العلمية والتقنية، فيما يتضمن المطلب الثاني أهم العراقيل الإدارية والاقتصادية.

المطلب الأول: الصعوبات العلمية والتقنية

يعتبر الباحث أهم عنصر في النشر العلمي، فهو من ينتج المعلومات الأصيلة والأفكار المبتكرة، وعليه تفترض فيه الجديّة والقدرة على اكتساب المعلومات وتوظيفها وربطها، ويحتاج الباحث في ذلك إلى التحلي بالمبادئ والأسس العلمية، والتوظيف الأمثل للوسائل والآليات التقنية للنشر، لكنه قد يصادف في هذا الطريق العديد من الصعوبات يمكن تقسيمها كالآتي:

الفرع الأول: الصعوبات العلمية

قد ترجع الصعوبات التي تعترض الباحث في طريق نشره لأبحاثه إلى أسباب تكمن في شخص الباحث نفسه، ومن أهم هذه الأسباب عدم امتلاك الباحث لمهارات البحث كالقدرة على التفكير العلمي السليم الذي يقوم على الربط بين الأشياء والملاحظة والاستنتاج والتحليل والدقّة والموضوعية، بالإضافة إلى عدم الإلمام الكافي بأساليب البحث العلمي السليمة وطرق جمع البيانات مما يجعله عرضة للوقوع في مزالق السرقات العلمية، وإضافة إلى الصعوبات التي تتعلق بالمصادر اللازمة للبحث،يجد بعض الباحثين صعوبات تتعلق باختيار الميدان اللازم لإجراء الدراسة أو اختيار أدوات جمع البيانات، وصعوبات في تطبيق هذه الأدوات أثناء جمع البيانات،ليضاف إلى ذلك كله مشاكل الإشراف والتوجيه التي قد يعانيها بعض الباحثين، مما يؤثر على مردودهم العلمي، ويجعل أبحاثهم لا ترقى إلى المستوى المطلوب للنشر(بوشتة وبوعموشة، 2018، صفحة 158).

الفرع الثاني: الصعوبات التقنية والمنهجية

منذ بضع سنوات تسارعت خطى النشر الإلكتروني حتى أصبحت نسبة كبيرة من الدوريات العلمية تنشر إلكترونيا بجانب النشر الورقي، بل تعدى هذا إلى صدور الكثير من الدوريات المتخصصة في مجالات مختلفة في وسيط إلكتروني فقط. هذا سهل أيضا عملية تقديم البحوث للنشر إلكترونيا عبر شبكة الأنترنت التي أحدثت ثورة في عملية إنتاج وتوزيع الدوريات والمجلات العلمية وفي سهولة الوصول إليها، فقد سهلت محركات البحث - كالباحث العلمي «Google Scholar»،وبوابة الأبحاث «ResearchGate»عملية الوصول للأبحاث بشكل كبير، وقد علت في الآونة الأخيرة الأصوات المنادية بنشر الأبحاث العلمية بشكل شخصي على مواقع الباحثين أنفسهم حتى يسهل الوصول لها دون دفع رسوم، أو بنشرها في أي من الدوريات العلمية التي توفر جميع محتويات أعدادها بشكل مجاني على شبكة الإنترنت فيما يعرف بـ "الإتاحة الالكترونية"

« Open Access » أو "الوصول الحر" « Free Online Access » المجانية، إلا أن هذه الدوريات والمجلات ما زالت قليلة وتواجدها محدود في بعض تخصصات العلوم التطبيقية(زكي، صفحة 05).

ويعاني العديد من الباحثين خاصة في الوطن العربي من نقص معرفتهم بالتكنولوجيا الرقمية، وضعف قدرتهم على التعامل مع قواعد البيانات الإلكترونية، وافتقارهم للمهارات اللازمة في توظيف التقنيات الحديثة في أبحاثهم، إذ يزال الكثير من الباحثين يفضلون الطرق التقليدية في البحث عن المعلومات المطلوبة، مما يحرمهم من اكتساب معلومات جديدة تتوفر عليها المصادر الرقمية، كما أن الهيئات والمراكز العلمية العالمية أنشأت منصات رقمية خاصة بنشر الأبحاث في مختلف التخصصات، وتمثل هذه المنصات قواعد بيانات تحتوي كم هائل من الأبحاث والدراسات عالية المستوى، فيما يتعذر على العديد من الباحثين في الوطني العربي الدخول إلى هذه المنصات سواء لجهلهم بوجودها، أو لعدم تمكّنهم من مواكبة التطورات التكنولوجية التي تعتمدها.

انتشار البحث العلمي في المجلات الأكاديمية يقتضي حرصا من الباحث على أن يكون بحثه مطابقا للشروط المنهجية التي تتطلبها المجلة أو الدورية المراد النشر بها، فكثيرا ما نجد الباحث يترك اختيار المجلة الأكاديمية التي يريد النشر بها إلى ما بعد انتهاء البحث، لكن في الحقيقة يجب على الباحث أن يضع تصورا للمجلة أو المجلات التي يريد أن يتوجه إليها لنشر بحثه قبل الانتهاء من كتابته، ويرجع ذلك إلى أن أغلب المجلات تشترط سياسات النشر وتضع تعليمات صارمة لإنجاز البحث تحت طائلة الرفض مثل"أسلوب البحث، وتقسيماته، وطريقة كتابة المراجع، واستخدام نظام معيّن لتوثيق المصادر". وعلى هذا الأساس يتوقف اختيار المجلة على طبيعة البحث، وطريقة تنظيمه وعرضه، وقد يُرفض البحث في مجلة معينة ويُقبل من مجلة أخرى أكثر أهمية منها، فقط على الباحث هنا أن يختار المجلة ذات المكانة والمصنفة والمعتمدة من قبل الوزارة، وتعترف بها الجامعة التي ينتسب إليها لغرض الترقية والتثبيت أو المناقشة، خاصة وأن البحث العلمي يحتل نسبة عالية من شروط الترقية في الجامعة الجزائرية (بوشتة وبوعموشة، 2018، صفحة 159).

المطلب الثاني: الصعوبات الإدارية والاقتصادية

حتى وإن استطاع الباحث تجاوز العراقيل العلمية والتقنية، وكان جديرا بالتحلي بصفات الباحث العلمي المثالي، فإنه قد تعترضه صعوبات خارجة عن نطاقه، وأهم هذه الصعوبات هي الصعوبات الإدارية والاقتصادية، ويمكن شرح ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: الصعوبات الإدارية

تتم إجراءات النشر بقيام الباحث بمراسلة إحدى الدوريات العلمية المحكّمة في مجال تخصصه بعد فراغه من إنجاز بحثه، وتستقبل المجلة العلمية البحوث المرسلة إليها وتحيلها إلى المحكّمين لتقييم العمل وتأهيله للنشر، فيقوم كل محكّم في ظرف زمني محدد بتقييم البحث وكتابة تقرير منفرد عنه يوضّح فيه رأيه في قيمته العلمية وطريقة عرضه وجودة وأصالة مضمونه، ثم تعاد التقارير إلى رئيس التحرير ليتخذ قرارا بقبول نشر البحث أو رفضه، وقد يُقبل البحث مع بعض التحفّظات التي تفرض على الباحث أن يقوم بكل التعديلات المطلوبة منه تحت طائلة الرفض النهائي للنشر(زكي، صفحة 06).

يعتبر التحكيم العلمي أساس النشر العلمي، إلّا أنّ عملية التحكيم قد تتخلّلها بعض المشكلات التي تؤثّر سلباً على سير البحث العلمي، مثل: تأخّر المُحكّمين في مراجعة البحوث العلمية، أو تقديم بعضهم تقييم غير مفيد أو غير محايد، أو إجبار الباحثين على إجراء تجارب إضافية أو تغييرات غير ضرورية.

وتختلف سياسة التحكيم من دورية إلى أخرى، حيث تقوم بعض الدوريات بإخفاء شخصية المرسل تحرّيا للشفافية والنزاهة، بينما تقوم دوريات أخرى بإطلاع المحكّمين على شخصية الباحث مرسل المقال، وهذا ما يفتح الباب أمام المحسوبية التي تعتمد على معيار القرابة والمصلحة والمجاملة في نشر الأبحاث حتى دون تحكيمها أو تقييمها، وهذا ما ينافي تماما ما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي.

كما تختلف معايير القبول من مجلّة لأخرى، من حيث الطبيعة والشدّة، حيث تعتمد بعض المجلات معايير علمية تتعلق بأصالة البحث وجودته، بينما تأخذ مجلات أخرى بعين الاعتبار والأولوية مدى مطابقة البحث لأيديولوجية القائمين على المجلة وتوجهاتهم الفكرية والسياسية وحتى العقائدية، ضاربين بذلك مبدأ موضوعية البحث العلمي عرض الحائط، وهذا ما يعاني منه الكثير من الباحثين في الوطن العربي، خاصة المتخصصين في العلوم الإنسانية والشرعية والاجتماعية، أين يكون لشخصية الباحث وتوجهه الفكري والعقائدي أثر مهم في دراسته(عيسى، 2009، صفحة 10).

وفي ظل هذه الظروف لجأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إنشاء بوابة للمجلات العلمية المحكّمة في الجزائر، والتي تتيح للباحث فرصة الولوج للمجلات العلمية المحكمة والمعتمدة من طرف الوزارة والاطلاع على شروط النشر، كما يسمح التسجيل بهذه البوابة حصول الباحث على حساب يمكّنه من إرسال مقاله لأي مجلة ويتابع مراحل التحكيم والتعديل إلى حين نشر المقال أو رفضه(بوشتة وبوعموشة، 2018، صفحة 160).

ومن الصعوبات الإدارية والتنظيمية أيضا طول مدّة التحكيم، بل إن الكثير من الباحثين يشتكون عن عدم تلقيهم للرد حول وصول أبحاثهم وإجراءات التحكيم ورفض أو قبول المقال للنشر،كما أن الكثير من المقالات تُرفض لأسباب غير منطقية، وفي أغل الحالات لا يكون الرفض معللا، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الوزارة الوصية قامت بتحديد المجلات المصنفة المقبولة للمناقشة والترقية، وحصرها في عدد معين من المجلات دون غيرها(قرار رقم 586، 2018)، مما شكّل تضخّما كبيرا في عدد الأبحاث المرسلة للمجلّة المصنفة، مما يحول دون القدرة على تقييم جميع الأعمال وفقا للمعايير العلمية في آجال معقولة، وبالتالي يكون الرفض عشوائيا دون تسبيب أو تعليل.

الفرع الثاني: الصعوبات الاقتصادية

يواجه الباحثون غالباً صعوبةً في تأمين التمويل اللازم للأبحاث العلمية وضمان استدامتها، خاصةً وأنّ بعض الأبحاث تتطلّب ميزانيات تكاد تكون ضخمة، ويزداد تفاقم هذه المشكلة مع ازدياد عدد المشاركين في البحث العلمي وانخفاض ميزانيات الدول المُخصَّصة للإنفاق على البحث العلمي،والمعروف أن أوضاع الباحث الاقتصادية في العالم العربي غالبا لا تمكنه من التفرغ للبحث العلمي الدقيق والمعمق والذي يستطيع من خلاله الإدلاء بدلوه في مسار التطور العلمي بأفكار جديدة وأطروحات قد تفوق أو تضاهي الأطروحات لأمثاله في الدول المتطورة، وحتى ابتكار وإبداع في مجال تخصصه بشيء جديد، حيث تجد الباحث في العالم العربي يعاني من أزمة السكن والأجر الزهيد، بما يحول أحيانا دون قدرته على دفع تكاليف المراجع والمصادر المدفوعة،وبالتالي تتسبب كل هذه العوامل في ركوده العلمي وتؤثر سلبا على انتاجه الفكري.

المبحث الثاني: سبل تجاوز صعوبات النشر العلمي

لازال الباحث إلى يومنا هذا تعترضه عدّ عراقيل في عملية نشر أبحاثه العلمية في المجلات المحكّمة، سواء تلك التي تتعلق بالمعايير الثابتة لإنجاز البحوث العلمية،أو تلك التي تتعلق بعدم التحلي بالأمانة العلمية

وتفشي ظاهرة النشر عن طريق التزكية والموالاة، وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الباحثين، مما يؤدي الي تدني المستوى العلمي في مختلف أقطار العالم العربي خصوصا.

إن هذه الصعوبات جعلت من المختصين في مجال البحث العلمي يجتهدون في إيجاد واقتراح مجموعة من الحلول كسبيل لمعالجة العراقيل التي سبق التطرق إليها، حيث نأمل في المستقبل القريب تجاوزها وتحسين مستوى البحث العلمي في العالم العربي وهذا ما سيتم تبيانه في المطلبين أدناه.

المطلب الأول: الأطر الخاصة المعالجة لعوائق النشر في المجلات العلمية

من خلال العراقيل التي تم تبيانها سابقا والتي تواجه النشر العلمي في ميدان البحوث العلمية، هناك جملة من الحلول التي يمكن أن تعالج بعض العوائق وتدفع عجلة النشر رغم المعوقات الكثيرة والتي أرهقت كاهل الباحثين، اذ لابد من إتباع استراتيجيات تعاونية لدفع عجلة النشر وزيادة معدلاته، باتباع نهج الدول المتقدمة والتي تضع العلم والنشر العلمي في مقدمة خططها، فالنشر العلمي مؤشر على مدى قوة البلد علميا(مريم، صفحة 59)، اذ من بين أهم الحلول المقترحة ما يلي:

الفرع الأول: الحلول العلمية

يهدف البحث العلمي الي زيادة النشاط العلمي ونضج الإنتاج الفكري، إذ أضحى الاهتمام بثقافة البحث العلمي أمرا مهما وذلك لتحقيق الجودة، ومن هذا المنطلق هناك مجموعة من الصفات التي لابد من أن تتوفر في الباحث(بوعموشة، 2018، صفحة 152) تتمثل خصوصا في الأمانة العلمية حيث تعتبر من أكبر العوائق التي تحول دون تقدم البحث وجودته إذ هي وسيلة للتدليل على أصالة البحث وجودته، وبها يتمكن القارئ من الرجوع الي الأصل لمعرفة نص الكلام(بوزناد، صفحة 02)، فتجاهل الباحثين لأخلاقيات البحث العلمي يسحب الصفة العلمية والقيمية عن عمله البحثي، وبذلك لابد للباحث احترام أخلاقيات البحث العلمي والضوابط العلمية المتبعة في الأبحاث العلمية والعمل على رفع مستوى الأبحاث المقدمة للنشر من خلال الابتعاد عن السرقات العلمية والسطحية والعموميات(ذويب، 2016) والتحلي بالشفافية والمصداقية والجدية والجدة في الطرح عند نشر البحوث العلمية.

ضف الي ذلك يواجه الباحثون تحدى آخر في النشر العلمي وهو من العراقيل التي تحول دون النشر في المجلات وخصوصا خارج البلدان العربية، يتمثل هذا التحدي في "**اللغة**" أي الكتابة بلغة أجنبية، اذ يمكن أن تكون الطلاقة في اللغة الأجنبية صعبة بالنسبة لمعظم الأكاديميين فلابد قبل التقدم للنشر التأكد من سلامة اللغة الأجنبية لأن نقص المهارات اللغوية قد يعيق الفهم الذي يؤدي الي الفهم الخاطئ للأفكار المطروحة (Hidayat, 2019, p. 57) وبذلك لابد على الباحثين القيام بفحص اللغة قبل إرسال المقال من قبل ذوي تأهيل مهني وإلمام باللغة الأجنبية.

الفرع الثاني: الحلول المنهجية

هناك عدة معوقات تتعلق بالجانب المنهجي للبحث العلمي، ومن بين أهم هذه المعوقات عدم التزام الباحثين بقواعد النشر التي نصت عليها أو أوصت بها هيئة التحرير في المجلة المراد النشر فيها (مريم، صفحة 04)، إذ لابد على الباحث قبل إرسال المقال للنشر أن يتأكد من مدى مطابقة قالب المجلة للمقال والحرص على إدخاله بالشكل السليم حتى لا يتعرض للرفض، والحرص الشديد على عدم تقديم البحث لأكثر من مجلة لأنها تدخل في صميم أخلاقيات الباحث.

ضف الي ذلك لابد من توحيد المعايير بين الجامعات لإخراج العمل العلمي، حيث من الملاحظ أن كل جامعة تنفرد ببعض المعايير الخاصة والتي تختلف عن مثيلاتها(تبينة، 2015، صفحة 163)، وهذا يصطدم مع عامل التكنولوجيا فمن المعلوم أن بعض الباحثين العرب يعانون من الأمية التكنولوجية وعدم قدرتهم على استخدام الحاسوب والانترنت بفعالية وهذا راجع لعدم امتلاك المهارات اللازمة(مريم، صفحة 03)، وأحيانا يجد الباحث صعوبة في مطابقة بحثه العلمي مع القالب وهذا راجع للشروط المعقدة التي تطلبها المجلة.

ولابد أيضا أن تعمل المجلة على نشر شروطها الجديدة والتي عملت على تحيينها حتى يتسنى للباحثين الإلمام بها حتى لا يقع في عدم مطابقة المقال للقالب، حيث أن تغيير شروط النشر في فترات قصيرة ينقص من مصداقية المجلة، لذلك لابد من توحيد قوالب المجلات وأن تكون موافقة لبعض المعايير حتى لا يقع الباحث في الأخطاء خصوصا طلبة الدكتوراه المقبلين على المناقشة فهم من أكثر الفئات التي تعاني من سوء تنظيم بعض المجلات.

المطلب الثاني: الأطر العامة المعالجة لعوائق النشر في المجلات العلمية

تخلق العراقيل في إطارها العام فجوة بين الباحثين والمجلات العلمية، إذ لابد من العمل على معرفة الخلل الواقع ومحاولة إيجاد حلول تعمل على تحريك عجلة النشر العلمي والتقليص من فرض الرفض، تتمثل مجمل العراقيل العامة في الممارسات السياسية والتوجهات الأيديولوجية لبعض المسئولين وكذا تدني الأوضاع بالنسبة للباحثين التي لا تمكنه من التفرغ للبحث العلمي، فالنظر بموضوعية في هذه العراقيل يمكننا من إيجاد حلول يمكن تبنيها اذ نبينها كالتالي:

الفرع الأول: الحلول التنظيمية

من بين الحلول التنظيمية التي لابد من تسريع وتيرة العمل بها هي تدريس أو دمج طرق النشر في المجلات العلمية مع الإلمام بكل خباياها وتنظيم دورات تكوينية وتدريبية حول كيفية نشر مقال علمي، وكذا طريقة إدخال المقال في المنصة أو المجلة المراد نشر البحث فيها، وهذا يكون موازاة مع ضرورة محاربة كل أشكال الأمية التكنولوجية، وهذا كله لا يكون إلا بتبني استراتيجيات ممنهجة مدعومة بخارطة طريق للرقي بمجال البحث العلمي.

ومن بين أسباب الركود في مجال البحث العلمي هو عدم تغيير البرامج والمناهج في العالم العربي لأنها تعتمد فقط على مجرد التلقين، وهذا يؤدي حتما الي قتل روح الإبداع والابتكار للباحثين، حيث أن الهدف الأساسي للبحث العلمي هو الإبداع والابتكار والجدة وجودة البحث العلمي.

ولابد أيضا من إعادة رزنامة آجال التحكيم،وتقسيف آجال الرد، فكما نلاحظ أن معظم المجلات العلمية تقر صراحة ومن خلال موقعها الرسمي أن عملية التحكيم تكون خلال مدة زمنية معينة،إلا ان الواقع العملي يثبت عكس ذلك تماما،حيث تصل آجال التحكيم في بعض الأحيان إلى أكثر من سنة أو سنتين، وهذا يعد إجحافا في حق الباحث الذي ينتظر بفارغ الصبر قبول المقال.

الفرع الثاني: الحلول الإدارية والاقتصادية

يتمثل أكبر هاجس يعترض طريق الباحثين هو تفشي ظاهرة النشر عن طريق التزكية والولاء وهذا ما خلق نوع من اللاتوازن بين الباحثين وبحسبه الي نتيجة واحدة وهو اعتماد بحوث علمية لا تتسم بالجودة ولا بالجدة ولا حتى بالمصداقية.

إذ من بين الحلول المقترحة المطالبة بالتحرر من مختلف أشكال البيروقراطية في التعامل مع الباحثين ومعاملة كل الباحثين سواسية مما يدفع بهم لإنتاج الأبحاث العلمية المتميزة وخلق روح الإبداع والابتكار مما يساهم في رقي وجودة البحث العلمي.

إضافة الي ذلك لابد من دحض كل أشكال الأيديولوجية والتوجهات الفكرية والسياسية وحتى العقائدية لمختلف المسئولين، حيث لابد من النظر الي البحث العلمي دون تحيز أو حياد وهذا سيخلق بالضرورة نوع من الحماس والمنافسة الشريفة بين الباحثين لنشر المزيد من الأبحاث العلمية والتي تتسم حتما بالرصانة والجدية في الطرح.

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فكما هو معلوم أن الباحث في العالم العربي يسعى الي كسب لقمة عيشه وباستمرار وهذا راجع الي تدني مستوى المعيشة والأجور الزهيدة مقارنة مع الدول المتقدمة، فهمه الوحيد هو كسب المال، إذ من المفروض على المؤسسات الجامعية أن تدعم الباحثين عن طريق التمويلات والتي تساعدهم على البحث العلمي والتفرغ له، حيث أن التمويلات تساهم بشكل كبير وتساند الأجور المتدنية مما يخلق في نفس الباحث نوعا من الارتياح والطمأنينة ما يجعله يجد في بحثه العلمي والذي في الأخير يدر بالمنفعة سواء عليه أو على المجتمع العلمي.

خاتمة

لا يمكن إنكار أن نشر البحث العلمي له دور بارز في رقي وتقدم الجامعات ودخولها التصنيفات العالمية من أوسع أبوابها، لكن قد تتخلل هذه العملية مجموعة من المعوقات التي تحول دون جودة البحث العلمي مما يؤدي إلى تدني مستويات النشر، لكن بالنظر الي هذه المعوقات يمكن إعطاء حلول ولو بنظرة مستقبلية وهذا من أجل رفع والنهوض بالعلم والنشر العلمي لأنه مؤشر قوي على مدى قوة البلد علميا، حيث استخلص الباحثين من خلال هذه الدراسة نتائج تتمثل مجملها فيما يلي:

- قد ترجع الصعوبات التي تعترض الباحث في طريق نشره لأبحاثه إلى أسباب تكمن في شخص الباحث نفسه، سواء من حيث ضعف مكتسباته العلمية، أو من حيث عجزه عن مواكبة المتطلبات التكنولوجية.
- المحاباة والمحسوبية والتسهيلات الممنوحة لباحث دون آخر في عملية النشر تجاوزا للأسس الموضوعية من أكثر العراقيل التي يواجهها الباحثون في الوطن العربي.
- العجز اللغوي من شأنه أن يحرم الباحث من الانفتاح على مصادر المعلومات العالمية، وفي المقابل القدرة على تعلم اللغات الأجنبية تفتح آفاق الدخول إلى النشر الدولي من أوسع أبوابه.

ولتجاوز هذه العراقيل وتحسين مستوى البحث العلمي نقترح مجموعة من التوصيات نذكر مجملها فيما يلي:

- ضرورة تحلي الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي عند كتابة المقالات العلمية لأنها تعكس شخصيتهم كباحثين متصفين بالأمانة العلمية.
- ضرورة التكوين المستمر في مجالات الإعلام والتكنولوجيا الحديثة مما يساعد على محاربة الأمية التكنولوجية.
- إعداد برامج تكوينية ودورات تدريبية للباحثين عموما وطلبة الدكتوراه على وجه الخصوص تتضمن:

* كيفية كتابة الورقة البحثية وفقا للمعايير الوطنية والدولية.
* كيفية التوثيق والإحالة والاقتباس وفقا للمعايير الوطنية والدولية
* كيفية استخدام البرامج الحديثة في تجميع وتنظيم وإدارة المراجع وإجراء التوثيق.

- ضرورة التكوين المستمر في مجال اللغات الأجنبية أو الاستعانة بذوي الخبرة حتى لا يقع الباحثون في فخ الترجمة الحرفية للمقال.
- توحيد قوالب المجلات، والإعلان المسبق عن تغيير القوالب ووضعها في الموقع الرسمي لها.
- العمل على إعادة النظر في المناهج المتبعة في المؤسسات الجامعية، وإلغاء أسلوب التلقين حتى تخلق لدى الباحثين روح الإبداع والابتكار، وهذا كله ينصب في منحنى رقي وجودة البحث العلمي.
- محاربة كل أشكال البيروقراطية، وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص بين الباحثين، وهذا سيؤدي حتما إلى تنشيط عجلة النشر العلمي والرقي به إلى أعلى المستويات.

قائمة المراجع

1. إبراهيم عيسى. (2009). آثار التخلف في البحث العلمي. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
2. بلالي عبد المالك/ أبرادشة مريم. (بلا تاريخ). معيقات النشر العلمي في الوطن العربي. مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية(54)، 59.
3. حنان ونعيم بوشتة وبوعموشة. (2018). البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والممارسة الأكاديمية. مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع(01)، 177-145.
4. قاسم زكي. (بلا تاريخ). النشر العلمي، صوائب ومصائب. منظمة المجتمع العربي.
5. قرار رقم 586. (21 06, 2018). قرار مؤرخ في 21 جوان 2018 يحدد المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج". الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
6. نجاة ذويب. (31 12, 2016). معوقات النشر المجلات العلمية المحكمة وسبل تجاوزها. تم الاسترداد من شبكة ضياء: https://diae.net/38868/
7. نورالدين حفيظي/ راوية تبينة. (2015). النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية. ملتقي تمتين أدبيات البحث العلمي، (صفحة 163). الجزائر .
8. هاجر بوزناد. (بلا تاريخ). الأمانة في البحث العلمي بين الواقع والمأمول. مؤتمر مسار البحث العلمي: التحديات والمعوقات (صفحة 2). باتنة: جامعة باتنة 2.
9. Hidayat, M. D. (2019). A Framework strategy To Overcome Barriers in Writing for Publication. 2nd International Confrence on Islam, Science and Technology (p. 57). Advances in social science, e

دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي

The role of sober scientific research in academic progress

د. أمل محمد عبد الله البدو

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانه كأداة للدراسة، تكونت عينة الدراسة من (88) باحثا في الجامعات الأردنية، وكانت نتائج الدراسة: معرفة عينة الدراسة بمحور معايير اختيار المجلة العلمية الصالحة للنشر عالية جدا ثم يليها محور العقبات التي تواجه الباحث بعملية النشر حيث أكدت العينة وجود عقبات كثيرة أمام الباحث، ثم محور معايير كتابة الأبحاث العلمية حيث كانت إجابات عينة الدراسة على هذا المحور مرتفعة، ثم محور معايير النشر الصحيحة وكانت أيضا مرتفعة، وأكدت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستجابة أفراد العينة حول دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي، تعزى للمتغيرات؛ النوع الاجتماعي، المؤهل الأكاديمي.

الكلمات المفتاحية: البحوث العلمية الرصينة، التقدم الأكاديمي، نشر الأبحاث والأوراق العلمية.

Abstract : The study aims to identify the role of sober scientific research in academic progress. The study followed the descriptive and analytical approach, and the questionnaire was used as the study tool. The sample of the study consisted of (88) researchers in Jordanian universities. The results of the study were: The study sample's knowledge of the criteria for selecting a scientific journal suitable for publication is very high. Then it was followed by the aspect of obstacles facing the researcher in the publishing process, where the sample confirmed the existence of many obstacles to a researcher. Moreover, it focused on the criteria for writing scientific researches, where the answers of the study sample on this aspect were high. In addition to that the aspect of the correct publishing standards was also high. The results confirmed that there are no statistically significant differences at the level of significance (α = 0.05) to the response of the sample members about the role of sober scientific research in academic progress, due to the variables. Gender, academic qualification.

Key Words: Sober Scientific Research, Academic Progress, Publication of Research Papers and Scientific Papers.

المقدمة:

مشكلة النشر للباحثين وطلبة الدراسات العليا وأساتذة الجامعات قد أخذت أبعادها ليس في ظل الزمن المعاصر بل هي مشكلة قديمة قدم بدايات النشر العلمي وفقا للشروط والمعايير وقد كان موضوع التشتت قائما على حد سواء لجميع المناطق العربية، وبعد الانفتاح العلمي خلال القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين. ومع استخدامات علوم التكنولوجيا ونظم المعلومات والتوسع في مشاريع الاتصالات، إلا أن المشكلة توسعت بمقدار توسع الطلب على النشر مع وجود كثير من المحاولات لدى الجامعات من إصدار المجلات التي تعتمد على معايير محلية أو دولية إلا أن هناك جوانب اخرى في المشكلة لازالت معلقة منها ما يتعلق بالباحث أو بالتحكيم أو المعايير أو ارتفاع تكاليف النشر أو تأخرها، مع ضعف وجود دليلا موحدا وقاطعا للنشر العلمي العربي كدليل للمؤلفين الباحثين عن النشر في المجلات العلمية.من جانب آخر للمشكلة بعدا آخر في التخطيط للامتثال الأخلاقي بغض النظر عن نوع المقالة، يجب أن يبدأ الاهتمام بالمسائل الأخلاقية قبل وقت طويل من تقديم أي مخطوطة للنشر، وهذا ما لا نجده بقوة في البحوث والمقالات، ومن بين القضايا التي يجب أخذها في الاعتبار بعناية أثناء البحث في مراحل التخطيط هي تلك المتعلقة بالموافقة المؤسسية، والموافقة للجهات المستفيدة، وبذلك كانت من المشاكل المعاصرة أن تتطلب المجلات من المؤلفين تقديم نماذج تؤكد امتثالهم للمعايير الأخلاقية للبحث والنشر.

مشكلة الدراسة:

يعد النشر في المجلات العلمية المحكمة من الوسائل المهمة في ترصين البحث العلمي والرقي بالتدريسيين إلى درجات علمية متقدمة، لكن هذا الموضوع تكتنفه الكثير من المشاكل والصعوبات فكلنا يعلم أن الجانب النظري شيء والجوانب العملية والتطبيقية والواقعية شيء آخر، ففي المجلات العلمية المحكمة هناك قوانين وأنظمة وتعليمات تؤطر عملها وتهدف إلى الرقي بها وتطويرها، لكننا وعلى ارض الواقع نجد أن هناك مشاكل ومعوقات تعترض الباحث العلمي عند النشر وحتى إدارة هذه المجلات نتيجة لأمور هي خارجة عن إرادتها. لذا جاء هذا البحث ليوضح دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الحالي إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1)- ما هي درجة معرفة عينة الدراسة بمعايير كتابة الأبحاث العلمية ؟

2)- ما هي درجة معرفة عينة الدراسة بمعايير اختيار المجلة العلمية الصالحة للنشر ؟

3)- ما هي درجة معرفة عينة الدراسة بمعايير النشر الصحيحة ؟

4)- ما هي درجة معرفة عينة الدراسة بالعقبات التي تواجه الباحث بعملية النشر ؟

مصطلحات الدراسة:

يعرف البحث العلمي:

هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث حدد أجل تقصى الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة عينة تسمى موضوع البحث بإتباع طريقة عليمة منظمة تسمى (منهج البحث) بهدف الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث. تختلف الطرق المستخدمة في البحوث باختلاف أنواعها ومجالاتها وأهدافها إلا أنها تشترك في أسلوب علمي له خصائص معينة مثل الصحة والدقة وضبط المتغيرات المؤثرة في البحث ونتائجه(البياتي، 2018).

مفهوم نشر الأبحاث والأوراق العلمية:

يعرف نشر الأبحاث والأوراق الأكاديمية: على أنه عملية تبادل الخبرات والمعرفة الأكاديمية بين الباحثين المتخصصين من جميع أنحاء العالم، وبتنوع المجالات التي يقوم الباحثون بالكتابة فيها، حيث يقوم الباحثون بكتابة الأبحاث والأوراق الأكاديمية ليتم تأصيل العلوم المختلفة ومتابعة وتدوين الاكتشافات العلمية الحديثة، حيث تقوم الأبحاث والأوراق الأكاديمية باستخدام الأسس العلمية الصحيحة والدقيقة بتقديم الحلول العلمية والعملية والتفسيرات الدقيقة للمشاكل العملية والظواهر التي تواجه الإنسان بشكل يومي في حياته سواء المهنية أو الشخصية، ويقوم الباحثون بالاستعانة بالمجلات العلمية ليتم من خلالها نشر ما يقومون بكتابته من أبحاث وأوراق علمية ليتم تعميمها وإيصالها لكل من يتابع التطورات العلمية في المجال الذي يعمل فيه أو في المجالات الحياتية التي تخص الحياة اليومية لكل إنسان. وهناك العديد من المجلات العلمية المشهورة التي يتم متابعتها من قبل المتخصصين في كل أنحاء العالم والتي يتم من خلالها نشر الأبحاث والأوراق الأكاديمية المهمة التي من شأنها أن تساهم في حل المشكلات العلمية بصورة إبداعية.

التقدم الأكاديمي:

المسار الأكاديمي (الماجستير والدكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه) هي مسارات تُعنى بالدرجة الأولى بتطوير المجال نفسه وليس تطوير صاحب المجال مهنيا. وهو مقياس مهم لتقدم الأمم لكنه في المقابل لا ينتج دائما محترفين قادرين على القيام بالمهمات المطلوبة منهم بشكل احترافي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: طلبة الدراسات العليا، والاساتذه في الجامعات الأردنية.

الجدود الزمانية:2020

المنهج: الوصفي التحليلي.

الأدب النظري:

أنواع المجلات العلمية والتي تنقسم إلى:

1)- المجلات العلمية الثقافية: وفي المجلات العلمية الثقافية أو كما يُطلق عليها مجلات علمية صحفية أيضًا يمكن الاطلاع الاختراعات الجديدة من جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى آخر أخبار العلوم أيضًا، والجدير بالذكر أن المجلات العلمية الثقافية ليس عليها لجنة تحكيم؛ أي أنها لا تحتوي على استشاريين لمراجعة الأبحاث العلمية التي يتم نشرها، أو آخر الأخبار العلمية أيضًا، وبهذا نستطيع أن نقول أن كل ما ينشر في المجلات العلمية الثقافية لا يجب أن نأخذها على محمل اليقين.

2)- المجلات العلمية المحكمة: والنوع الثاني من أنواع المجلات العلمية هي المجلات العلمية المحكمة، ويُنشر في هذا النوع من المجلات أيضًا الكثير من الأبحاث العلمية ويُنشر أيضًا آخر أخبار العلم في جميع أنحاء العالم، أي أنها تشبه إلى حد كبير المحتوى الموجود في المجلات العلمية الثقافية، ولكن المجلات العلمية المحكمة ما يُميزها أن بها لجان للتحكيم، تستطيع النظر بأكثر من وجه وأكثر من طريقة إلى ما يتقدم إليها من أبحاث علمية، وبهذا نستطيع أن نقول أن المجلات العلمية المحكمة هي أكثر ثقة من النوع الأول، وتستطيع أن تقوم بنشر الأبحاث العلمية بها.

أسماء المجلات العلمية المحكمة:

وهناك أكثر من مجلة علمية محكمة سواء مجلات أجنبية دولية عالمية أو مجلات عربية أيضًا، بالإضافة إلى أن هناك مجلات علمية محكمة قد تم إصدارها من خلال الكثير من المؤسسات العلمية المعتمدة وعلى رأسها الجامعات أو الأكاديميات، وهناك مجلات علمية محكمة قد تم إصدارها من خلال المؤسسات التجارية ولكنها مؤسسات تهتم بالعلم ونشر العلوم والمعارف، ومن بين أشهر أسماء المجلات العلمية المحكمة:

مجلة ساينس SCIENCE: وهي من أشهر المجلات العلمية المحكمة الأمريكية التي تم إنشائها عام 1880 وتصدر أسبوعيًا.

مجلة نيو ساينتست NEW SCIENTIST: تصدر أيضًا أسبوعًا باللغة الإنجليزية، ولها موقع إلكتروني رسمي.

مجلة بوبيولار ساينس POPULAR SCIENCE: تصدر المجلة كل شهرين فقط، وهي من المجلات التي تهتم بالأبحاث التكنولوجية.

مجلة ساينتفيك أمريكان SCIENTIFIC AMERICAN: تصدر المجلة باللغة العربية واللغة الإنجليزية ولها موقع إلكتروني عبر الإنترنت، وتصدر شهريًا.

يوجد حاليا العديد من دور النشر العالمية التي يغلب عليها ظاهريا النشر العلمي ولكن في الواقع أنها تضع في أولوياتها الأغراض التجارية مما يبعدها عن الرصانة العلمية المطلوبة، وتستدرج هذه الجهات ومجالتها العلمية الباحثين في الكثير من البلدان للنشر فيها، ولعدم وضع الرصانة العلمية ضمن أولويات النشر فإن هذه الدور تنشر البحوث بدون تقييم أو بتقييم ضعيف المستوى مما يقلل من الفائدة العلمية لهذه البحوث وبالتالي يؤثر على رصانتها العلمية. وتقوم هذه المجالات بالنشر الإلكتروني في شبكة المعلومات الدولية وتدعي النشر المتاح وتحمل الباحث أجور نشر باهظة وقد تكون مجانية تعمد إلى سرقة أفكار الباحثين وتطويرها في مؤسساتهم العلمية.

خصائص المجلات العلمية الرصينة(محمد وآخرون، 2015):

- مجلة لها تاريخ طويل في النشر بدون انقطاع.
- لها قاعدة واسعة من المشتركين ضمن الاختصاص الدقيق سواء من الباحثين أو المؤسسات العلمية.
- نسبة قبول البحوث العلمية المرسلة إليها للنشر قليلة لا تتجاوز 30%-40%
- لا يقع تخصص المجلة في حدود ضيقة من التخصص العلمي الدقيق.
- مجلة ذات طابع عملي وتقني وتجلب انتباه قطاع واسع من الباحثين.
- رئيس تحرير المجلة و هيأة تحريرها أو مستشاريها من المعروفين عالمياً في الأروقة العلمية والأكاديمية، وينتمون إلى مؤسسات علمية وجامعات معروفة ورصينة.
- للمجلة صدى واسع في قواعد البيانات، وتدرج في الكشافات العالمية المتخصصة.
- للمجلة عامل تأثير عالٍ صادر من شركة تومسون رويترز أو لها SJR من SCIMago.
- المجلة تعتمد على برامجيات رصينة ذات قاعدة بيانات كبيرة لفحص الأستدلال مثل مثل (Turnitin) و (IThenticate) قبلا لبدء بإجراءات عملية التقييم.
- المجلة محكمة وتعتمد على عملية تقييم البحوث المرسلة للنشر من قبل مقيمين اثنين في الأقل من ذوي الاختصاص.
- تنشر المجلة البحوث ضمن الوقت المحدد، وتتابع عمليات التقييم أول بأول.

- توضح المجلة حقوق النشر وهل تعود لها أم للباحث.
- مالك المجلة أو ناشرها جهة معروفة بجديتها ورصانتها.

كيفية اختيار المجلة العلمية الصحيحة:

على الباحث أن يقوم بمراجعة المجلات العلمية لتحديد ما يأتي :

* أهداف ومجالات المجلة العلمية .
* أشكال المقالات التي يتم قبولها.
* الاتجاهات المعاصرة ذات الأهمية وذلك من خلال:
* تصفح ملخصات لمنشورات حديثة.
* أن يكون لها معامل تأثير عالي: والجهات التي تمنح ذلك Scopus يمنح معامل تأثير يسمى CiteScore ممنوح ل 21500 مجلة، Thomsn Routers يمنح معامل تاثير ممنوح ل 11000 مجلة

عامل التأثير:

عامل التأثير هو مؤشر مبني على تكرار استخدام بحوث مجلة ما في منشورات علمية أخرى، وهو قد يعكس جودة هذه المجلة. ويتم حساب عامل التأثير للمجلة، يتم بحساب عدد المرات التي استخدمت فيها البحوث المنشورة في المجلة لعامين سابقين، والبحوث والتي استخدمت في بحوث نشرت في مجلات مؤشرة ضمن قاعدة بيانات تومسون رويترز لسنه الحالية.

معامل التأثير العربي:

قد بات أمراً ضرورياً وجودُ جهة علمية تتولى تصنيف ووضع معايير للحكم على الإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية أسوة بمعامل التأثير العالمي الذي يقتصر على أوعية النشر المنشورة باللغة الانجليزية دون العربية من خلال إنشاء وحدة لعدد من المؤشرات الإحصائية ودراسات تحليل الاستشهادات (الاقتباسات) المرجعية Citation Analysis للدوريات العلمية الصادرة باللغة العربية أسوة بقريناتها الأجنبية ونشر التقارير السنوية التي يمكن اعتمادها لمكافأة الباحثين وتقييم المؤسسات العلمية والتعليمية والبحثية وفق إنتاجية العاملين بها ونسبة الاستشهاد بأعمالهم المنشورة على المستويين العالمي والعربي، وهو ما عرف بمعامل التأثير العربي، باعتباره منصة عالمية لتصنيف وتقييم المجلات المحكمة التي تنشر باللغة العربية.

أسباب فكرة معامل التأثير العربي(عبد المعطي، 2019):

* كسر احتكار مؤسسات النشر العالمية واقتصارها على البحوث المنشورة باللغات غير العربية، ووضع مجموعة من الشروط المجحفة لأوعية النشر باللغة العربية، والتي قد لا يكون لها علاقة بجودة النشر العلمي.
* افتقار المجلات التي تنشر باللغة العربية، وغالبيتها العظمى تنتمي للحقول الاجتماعية والتربوية والإنسانيات، لجهة تصنيفية موحدة لتحديد معاملات تأثير لها، والذي يعد من أهم مشاكل المحتوى العربي المنشور.
* الحاجة الملحة إلى تعزيز مكانة اللغة العربية، والمساهمة في خدمة المؤسسات البحثية والمراكز، والمجالس والهيئات العلمية والعربية والدولية، التي تفتقد حالياً للآليات الموضوعية اللازمة لتقويم الأبحاث والأوراق العلمية المنشورة باللغة العربية.

* تأكيد أهمية الاعتزاز بهويتنا العربية وتسجيل مجهود الباحثين في الوطن العربي في محتوى عربي يعود على أمتنا العربية بالنفع، وحان الوقت أن ندعم النشر باللغة العربية إلى جانب النشر باللغة الإنجليزية، فمعامل التأثير العربي منصة عربية بأدوات عالمية لنشر أبحاث علمية رصينة بلغة المنطقة.
* تشجيع العلماء والباحثين على خوض غمار البحوث ذات الصبغة المحلية والإقليمية، والتي ربما لا تروق للدوريات الإنجليزية عالية التأثير، بما أخرج كثيراً من العلماء عن خدمة القضايا العلمية الوطنية لبلادهم.
* إن وجود تلك الجهة التقيمية "معامل التأثير العربي" سينتج عنه إمكانية تصنيفه للدوريات، والمجلات العربية، ذلك التصنيف الذي سيؤثر على اعتبارها حجة قوية داعمة في منح الدرجات العلمية عند ترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، بناء على نشر بحوثهم في الدوريات ذات التصنيفات المعتمدة من قبلها.
* الاستجابة لتطلعات الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والبحثية عبر العالم الرامية إلى وجود جهود علمية وتقنية تستهدف إدراج، وتصنيف الإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية، لاسيما في ظل الفراغ الناشئ عن عدم وجود مبادرات عربية أو أجنبية في هذا المجال.
* الإسهام في دعم المحتوى العربي على الإنترنت، بما يستجيب للمبادرات الداعية لإثراء المحتوى العربي على الإنترنت، إلى جانب دور هذه المبادرات في دعم صناعة البرمجيات التي تدعم اللغة العربية.
* رفع كفاءة الأبحاث المكتوبة باللغة العربية، وما يتصل بهما من علوم، حيث سيعمل المشروع على تصنيف المجلات العلمية بناء على معاملات تأثيرها Impact Factors في الإنتاج العلمي في التخصص، إلى جانب تصنيف الباحثين بحسب تأثير إنتاجهم العلمي في الإنتاج العلمي للباحثين الآخرين.

أنواع المجلات العالمية للنشر العلمي:

☒ مجلات الاشتراك:

- النشر فيها مجاناً. عدا بعضها تتطلب تكاليف رمزية.
- البحث لا يكون متاح للجميع مما يؤدي لقلة الأستشهادات له.

☒ مجلات الوصول الحر:

- البحوث المنشورة فيها متاحة للجميع.
- التحميل والقراءة فيها مجانا
- الحصول على أكبر عدد من المشاهدات للبحث
- تحمل الباحث تكاليف باهضة للنشر في بعضها

☒ مجلات الوصول الحر المدعومة:

- أغلبها مدعومة من مراكز الابحاث أو الجامعات أو جهات حكومية
- الوصول والتحميل للأبحاث متاح للكل
- النشر فيها مجاناً
- الحصول على أكبر قدر من الإستشهادات
- نسبة قبول الأبحاث فيها منخفضة جداً

☒ مجلات الوصول الحر الأخضر:

النشر فيها مجاناً السنوات الأولى فقط
غير قابل التحميل فيها مجانا، لكن بعد سنوات يكون مجاناً ويكون النوعين:

1)- الطريق الذهبي (لا يهدف إلى ربح مادي)
2)- الطريق الأخضر(قائمة على الربح المادي)

التحكيم العلمي وما مهامه و أساليبه(شبكة النخبة للنشر العلمي، د.ت):

التحكيم في المجلات العلمية هو عملية دراسة و فحص دقيقة و مفصلة للأوراق البحثية لمعرفة فيما إذا كانت هذه الأبحاث صالحة للنشر أم لا، و يمكننا القول أن أكثر ما يهم هو تحكيم مدى أصالة البحث المقدم و مدى تأثير نتائجه و جودته و أهميته في جميع مجالات الحياة العلمية والتطبيقية أي "إعطاء الشرعية للبحث العلمي ".

- كثير من الخبراء يتفقون أن التحكيم يحقق العديد من المهام التي تقوم عليها المجلات العلمية منها :
- بناء قاعدة بيانات لإيصال نتائج الاكتشافات و البحوث العلمية الحديثة إلى المجتمع الدولي.
- أن تكون المجلة أرشيفاً موثّقا للأبحاث المنشورة .
- فسح المجال أمام العلماء لتوثيق آخر الدراسات و الاكتشافات العلمية .
- التأكيد على أهمية جودة البحث العلمي .

اعتبارات التحكيم :

- التحكيم في المجلات العلمية المحكمة عامل رئيسي في الاعتراف بالأعمال العلمية .
- تقديم المعرفة للمجتمع العلمي .
- تقديم الترقية و إعلاء البحوث ذات الجوانب المتطورة .
- تقدم عملية التحكيم قاعدة لدراسات مستقبلية متطورة .

الأساليب المستخدمة في التحكيم العلمي

تتم عملة التحكيم في المجلات العلمية من قبل خبراء محترفين في الاختصاص التي تقدم الدراسة من خلاله فيه وقد يقوم رئيس الحرير بمسؤولية التحكيم أو يكون رئيس لجنة التحكيم، وغالباً يتم الاعتماد على مجموعة من المحكّمين العلميين من خارج المجلة، يمكن أن يكونوا أساتذة أو دكاترة جامعات و الذين يعملون على اختيار البحث الأجدر للنشر في المجلات، تختلف سير عملية التحكيم من مجلة إلى أخرى ببعض النقاط مثل عدد المحكّمين و سياسة الخصوصية المدة المتوقعة للنشر وهي في العموم :

- دراسة البحث المقدم من قبل هيئة التحرير للتأكد من صلاحيته وإعطاء موافقة مبدأيه من خلال مقارنته بالأبحاثالأخرى في نفس المجال للتأكد من صلتها بالاختصاصات المتوفرة في المجلةوأن هذه الأبحاث ذات جودة عالية .
- يجب المحافظة على سرية المعلومات الشخصية للباحث عند عملية التحكيم لتجنب المحسوبيات و عدم تدخّل العلاقات الشخصية والمعارف في عملية التحكيم .
- يقوم رئيس التحرير في المجلة باختيار المحكمين لمراجعة وتقييم ما تم الموافقة عليه في التحكيم الأولي ، يتم اختيار محكّمين اثنين على الأقل لمراجعة البحث، حيث يعتمد اختيارهم بناءً على عدة أسس منها :
- أن يكون المحكّمين مختصين في مجالات الدراسة التي تختص فيها المجلة .
- أن يتميز المحكّمين بمسموعية وأخلاق عالية إضافة إلى الأمانة والسرية والتقيد بأخلاقيات النشر في المجلة.
- مهارات تحكيم ذات جودة جيدة .
- الوقت المطلوب لعملية التحكيم .

- المعرفة العالية و الإلمام الكبير بمواضيع الأبحاث .
- إذا تم الاتفاق على صلاحية البحث، يرسل قرار موافقة اللجنة إلى هيئة التحير التي تباشر الإعداد لنشره .
- يمكن أن يكون قرار الموافقة مصحوباً ببعض الملاحظات على نقاط مطلوب تعديلها فتعيد هيئة التحرير ملف الدراسة للباحث لإجراء التعديلات و إعادة إرساله للمجلة حيث تقوم المجلة بعرضه على هيئة التحكيم للموافقة على التعديلات الجديدة والنشر في حال القبول .
-عادةً تأخذ عملية التحكيم فترة طويلة من أيام إلى شهور و تصل أحيانا لحوالي سنة حسب كل المجلة .

المعايير التي يأخذ بها المحكمين في تقييم الدراسات :

1)- مدى أصالة الأفكار التي يقدمها الباحث والفوائد التي تعود على المجتمع .
2)- مدى ملائمة منهج البحث و أساليبه .
3)- مدى تنسيق البحث وجودة العرض .
4)- التزام الباحث بالقواعد النحوية والإملائية وضرورة التدقيق اللغوي .
5)- مدى توافق تصميم البحث مع الضوابط المفروضة والتي تختلف حسب بكل مجلة .
6)- مدى علاقة موضوع البحث المقدم باختصاص المجلة .
7)- موضوعية الدراسة وقيمة النتائج و دقتها.
8)- مدى الاقتباس من الدراسات الأخرى .

أسباب رفض نشر الأبحاث والأوراق العلمية(المنارة، 2020):

1)- هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى رفض الأبحاث والأوراق الأكاديمية التي يتم تقديمها للنشر في المجلات والمواقع المختلفة ومن أبرز الأسباب التي يتم من أجلها رفض نشر الأبحاث والأوراق الأكاديمية:
2)- ألا يكون الموضوع الذي قام الباحث بالكتابة عنه موضوعاً جديداً وذو أهمية في المجال الذي يتخصص فيه الباحث.
3)- ألا يكون الموضوع من ضمن المجالات التي تقوم المجلة أو الموقع بالنشر فيه.
4)- أن تكون الأبحاث أو الأوراق الأكاديمية تحتوي في أحد أو أغلب أجراءها على أخطاء علمية أما في أسلوب الكتابة أو المعلومات أو أن تكون المعلومات قديمة ولا تعبر عن الواقع.
5)- استخدام الباحث لأسلوب علمي غير مناسب أو استخدامه لأداة غير مناسبة لطبيعة البحث في جمع البيانات.
6)- احتواء الأبحاث أو الأوراق الأكاديمية على سرقات علمية.

العقبات التي تواجه الباحث في النشر العلمي(ذويب، 2016):

- كثرة متطلّبات قواعد النشر بهذه المجلاّت العلميّة وتأخر المجلات بالردّ على الباحث بنتيجة تحكيم بحثه وعدم تبرير رفض الأبحاث المقدّمة للنشر.
- اعتماد بعض المجلّات على سياسة الرسوم في النشر في تنفير الباحث من التعامل مع هذا النوع من المجلاّت التي وإن كانت محكّمة فإنّها أحيانا تغلّب الجانب التجاري على الجانب العلمي.
- تعقيد قبول البحث في المجلات المحكمة. ضف إلى ذلك تفشي ظاهرة النشر عن طريق التزكية والولاء وهو ما يخلّ بتكافؤ الفرص بين الباحثين، الأمر الذي ساهم في تدنّي المستوى العلمي في مختلف أقطار العالم العربي.

- -عدم التزام الباحثين بقواعد النشر التي تنصّ عليها هيئة التحرير في المجلة المعنية وهو ما يحيل دون النظر في بحثه المقدّم للنشر وعرضه على لجنة التحكيم. وكذلك يساهم اجترار نفس المحاور المطروحة التي لا تفضي إلى نتائج طريفة في تعطيل نشر البحث في المجلاّت العلمية المحكمة التي تنشد التميّز والجدّة والطرافة في الأبحاث.

حلول لمشكلة رفض البحوث:

- ضرورة التزام الباحث بقواعد النشر في المجلات المحكمة بما في ذلك احترام تخصص المجلة
- -عدم التقدم بالنشر إلى أكثر من مجلة وبأكثر من لغة في الوقت نفسه.
- -على الباحث احترام أخلاقيات البحث العلمي والضوابط العلمية المتبعة في الأبحاث العلمية والعمل على رفع مستوى الأبحاث المقدمة للنشر من خلال الابتعاد عن السطحيّة والعموميات وخلق الطرافة.
- ضرورة تسويق المجلات لنفسها حتى يتعرف إليها الباحث العربي في كل مكان.
- يتوجّب على الساهرين على هذه المجلات العلمية المحكمة الالتفات إلى أعمال الباحثين والتعامل معها بموضوعية والابتعاد عن اتباع سياسة النشر بالولاء والمحسوبية.
- التشجيع على البحوث الجماعيّة للتشجيع على التعاون بين الباحثين
- ضرورة الالتزام بالتحكيم العلمي الرصين في انتقاء المقالات المعروضة للنشر والابتعاد عن المعيار الذوقي والأهواء في اختيار الأعمال المقدمة للنشر.

الهيكل العام للبحث الرصين:

1)- عنوان البحث

* المحدودية ولا يتسم بالعمومية.
*- إختيار مفرداته بدقة متناهية
*- عنوان رئيس وعنوان فرعي
*- يجب أن يحتوي العنوان على دلالة منهجية مثال (أثر ، دور، أهمية، فاعلية، بناء برنامج، أهمية، ....)
*- عدد الكلمات المسموح بها بحدود 15-17 كلمة مع الفرعي.
*- لغة الكتابة

2)- المقدمة

*فكرة عامة ومبسطة ومفيدة عن الموضوع.
*الطرق والوسائل التي أتبعها الباحث.
*التدرج في الدخول للتخصص.

مزايا المقدمـــــة:

*لا تبدأ المقدمة بإقتباس.
*بداية بمقدمة تمهيدية للموضوع.
* ذكر الهدف من البحث.
*ذكر أقسام البحث الرئيسية.
*ذكر الصعوبات.
*تهيئ القارئ في وقت قصير للتفاعل مع البحث

*استخدام مفردات ومصطلحات علمية معبرة بدقة ، ولغة الكتابةٍ تكون سليمة.

3)- مشكلة البحث: وتكون من خلال إجابة الباحث عن هذه الأسئلة.

* من أين نبدأ في موضوع مشكلة البحث ؟
* كيف نفرق بين المشكلة والأهمية ؟
* هل الأسباب التي تدفع الباحث في اختيار المشكلة كافية للبحث ؟
* هل المشكلة ضمن تخصصك الدقيق ؟
* أين يمكن أن تجد بيانات مساعدة أو دراسات أو إحصائيات من واقع مشكلة للبحث ؟
* هل المشكلة قابلة للبحث ؟
* هل هي ضمن حدود إمكانياتك الشخصية ؟
* هل الموضوع بحث سابقا ؟ خاصة للدكتوراه وما هي إضافاتك للموضوع ؟
* هل تعتقد إنك استوعبت المشكلة ؟
* هل يمكن أن تعمم نتائج بحثك على مجتمع مشابه ؟
* هل للبحث جوانب تطبيقية تستفيد منها المؤسسة لمجتمع بحث ؟
* هل استوعبت البيانات والمصطلحات المعاصرة التي لها ببناء بحثك إبتداء من المشكلة ؟
* هل حددت تساؤل البحث ووضعته في فكرك محورا رئيسيا للمشكلة ؟

4)- الأهداف:

أنواع الأهداف:

البحث الأساسي: هدفه تنمية المعرفة وتطوير الفكر العلمي.

البحث التطبيقي: هدفه تقديم حل علمي لمشكلة البحث.

مؤشرات دلالة الأهداف(البياتي، 2018):

❖ ماذا تريد أن تحقق من بحثك ؟

ماذ تستفيد من متغيرات العنوان في صياغة الأهداف ؟

هل هي ضمن محاور ومتغيرات العنوان ام يمكن الخروج عنه ؟

الإهتمام بالصياغة اللغوية

هل أنت ملزم للتحقق من كل هدف تكتبه ؟

ما هو عدد الأهداف للبحث ؟

هل يمكن أن يكون لديك هدف رئيسي وأهداف فرعية ؟

ماذا تحقق لك فرعيات الأسئلة ؟

متى يمكن التكرار بصيغة الهدف ؟

هل تأكدت أن الأهداف بمجملها قد حققت أغراض البحث ؟ وكيف ؟

ماذا يمكن أن تستفيد من الأهداف غير التحقق من المشكلة ؟

هل أن وجود هدف خطأ يمكن تعديله بعد انتهاء الإجراءات ؟ وكيف ؟

هل يمكن أن أضيف هدف خلال عمليات الإجراءات ؟

هل أن جميع البحوث تحتاج الى أهدف ؟

5)- أنواع أسئلة البحث وصياغتها:

عبارة عن مجموعة استفسارات خاصة تؤدي إلى تضييق مشكلة البحث، والأسئلة تجيب عن مإذا يبحث الباحث ؟ أقول ما... ثم قلت معرفة.... هي إجابة على سؤال مإذا السؤال الرئيسي في البحث وهو مرتبط بمشكلة البحث، أجزأ وأقسمها إلى أجزاء وإلى أسئلة فرعية مرتبطه بالمشكلة من الناحية النظرية وأيضا من الناحية العملية، وأفكر كيف سوف أحل المشكلة من الناحيتين النظرية والعملية. والأسئلة في المشكلة، تلخيص لمشكلة الدراسة على شكل أسئلة يضعها الباحث. أما أسئلة الدراسة، هي الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها عبر الباحث وباستخدام وسائل وأدوات ومنهجية معينة.

معايير صياغة أسئلة البحث:

* يحدد السؤال الرئيس بلغة علمية دقيقة، وتحدد الأسئلة الفرعية أن وجدت وذلك بلغة علمية دقيقة أيضا بحيث تتضح العلاقتها بمشكلة البحث وبالتالي بالسؤال الرئيس للبحث.

* تمثيلها المباشر لمشكلة البحث وأهدافه وفرضياته وأنواع البيانات المطلوبة منه، وأن تكون واضحة ومحدده لا تحتاج لأي تفسير إضافي لما تعنيه.

* قابلة للإجابة في ضوء المعرفة الإنسانية والإمكانيات العلمية والمادية والبشرية المتوفرة،وقابلة للقياس ليمكن تبرير إجاباتها والدفاع عن صحتها منطقيا وصفيا أو إحصائيا.

* أن لا يكون السؤال مركب مثل (ما أثر التغذية الراجعة والاتجاه نحو المادة والميول على تعلم وتفكير التلاميذ)، وأن لا يكون السؤال إجرائي مثل (كيف يتم التدريس باستخدام الاستقصاء ؟ أو كيف يتم بناء برنامج للتطور المهني)، وأن لا تكون الأسئلة أجوبتها نعم أو لا (هل تؤثر طريقة الاستقصاء على تعلم الطلبة لماده العلوم).

* أن توضح العلاقة بين السؤال البحثي والتصميم، الباحث يريد الإجابة عن السؤال البحثي هذا يستدعي الى وضع تصميم بحثي محدد لجمع البيانات، وتتسم بالصدق والثبات وبحيث تمكن الباحث من الإجابة على أسئلة البحث، ويجب أن يسال الباحث نفسه كيف تجمع هذه البيانات، ممن تجمع هذا البيانات .

6)- الفرضيات:

الفرضيات هي أجوبه افتراضية مبدئية مقترحه ومؤقتة تحتاج إلى إثبات أو حل محتمل لمشكلة البحث، وهي علاقة بين متغيرات، ويحاول الباحث اختبار مدى صحة وجود هذه العلاقة. وتصاغ في الدراسات التجريبية التي تستهدف وصف أو اختبار العلاقات السببية وهذا يكون غالبا في التخصصات التي تحتوي على رصيد معرفي مثل تخصص علم الاجتماع. وبعض دراسات التنبؤ أما الدراسات الوصفية فنستخدم فيها الأسئلة

أنواع الفروض:

- حسب طريقة الاشتقاق. (الفروض الاستنباطية، الفروض الاستقرائية). فالطريقة الاستقرائية، يقوم الباحث بملاحظة السلوك ويحاول تحديد العلاقات المحتملة ثم يفترض تفسيراً لهذا السلوك. أما الطريقة الاستنباطية، يقوم الباحث بوضع الفروض من خلال النظريات أو نتائج البحوث السابقة.

- حسب الطريقة الإحصائية (الفروض الموجهة، الفروض غير الموجهة، الفرض الصفري).

- هل الفرض ضروري لجميع أنواع البحوث ؟ الإجابة بالنفي لأن هناك أنواع من البحوث لا يستخدم فيها الفرض منها :الدراسات الاستطلاعية، دراسة الحالة، الدراسات المسحية. وأيضا البحوث التي تشمل جميع مفردات المجتمع ولا تستخدم عينة فقط، في هذه الدراسات لا يحتاج الباحث إلي فروض، وإنما يكتفي بوضع تساؤلات يحاول أن يجيب عنها من خلال البحث.

7)- أهمية البحث:

تكمن في الاستفادة من نتائج البحث وأدواته. نذ كر الأهمية في البحوث التربوية مثلا، بالنسبة إلى المعلمين ماذا تضيف لهم، ماذا تضيف إلى ألطلبه، بالنسبة إلى المسئولين عن المناهج ماذا سوف تضيف لهم، بالنسبة إلى الباحثين.

الأهمية النظرية: تشير إلى ما سوف يضيفه هذا البحث من معلومات جديدة إلى الظاهرة المبحوثه، بحيث يكون لها أثر فاعل في توضيح بعض الظواهر التي لم يتم توضيحها من خلال البحوث التي تم دراستها في نفس المجال، بمعنى آخر فالأهمية النظرية للبحث تكمن في التوصل إلى تعميمات جديدة لم يتم التوصل إليها من قبل، مع الأخذ في الاعتبار أن تُصبح هذه التعميمات الجديدة إضافة إلى المجال المعرفي بشكل عام.

الأهمية التطبيقية: تجيب عن تساؤل هام وهو ما هي الفائدة العملية التي سوف يحصل عليها الباحث من إجراء البحث؟ وهل يمكن تطبيق نتائج البحث في الحياة العملية؟ وعلى هذا تصبح الأهمية التطبيقية للبحث هي المبرر لإجراء الدراسة أو البحث(أبو راضى، 2004).

8)- التعريف:

التعريف يبين ماهية الشيء وخصائصه التي تبين جنسه ونوعه، وهو بهذا يرسخ ادراكا معروف المكونات في ذهن من يتلقى، والعلم له أركان هي اللغه والمنهج والأدوات. والعلوم تزدهر عندما تكون المصطلحات أو التعريفات فيها موحده، والتعريف مهمه دقيقه يسبقها تحليل المفهوم لتحديد ما يفهم منه، وبعد ذلك يصاغ التعريف. ويوضع التعريف بالاشاره الى الشيء الذي تدل عليه الكلمة أو بالصوره المألوفه بمخزون المتلقي الثقافي، لأن التعريف لو كان متعارض مع مخزون المتلقي الثقافي قد يفهم منه مفهوم آخر غير ما اردنا أن نعرفه. عندما أعرف التعريفات في الرسالة العلمية ينبغي أن أعرف التعريف اللغوي أو المعجمي، والتعريف المنطقي الذي يبين ماهية الشيء، والتعريف الاصطلاحي الذي اصطلح عليه المتخصصون في مجال محدد. أعرف هذه التعريفات الثلاثة وأنتهي الى التعريف الاجرائي.

تعريف المصطلح:

لفظ يصطلح عليه أهل العلم المتخصصون للتفاهم والتواصل فيما بينهم والمصطلح العلمي العربي المتخصص هو دعامة اللغة العلمية العربية الموحده.

أهمية المصطلح:

يساعد على نمو العلم وتطويره، يساعد على تطوير قواعد المعلومات، وأيضا ييسر التواصل عبر الحواجز اللغوية والثقافية، وأخيرا يساعد على ازدهار التجاره الالكترونية والصناعة لما تحتاجه هذه الميادين من تصنيف وفهرسه.

شروط صياغة المصطلح: ينبغي أن يخصص لكل مفهوم أو أي شيء علمي مصطلح مستقل، وألا يكون لأي مفهوم وأي شيء أكثر من مصطلح، والانتباه أن التعريف في المنطق هو لتوضيح معاني الأشياء وتحديدها في الذهن ويوضع بلفظ آخر أوضح منه أو بذكر أمثله أو بذكر الصفات الذاتية للشيء المعرف التي تميزه عن غيره. التعريف المنطقي يبين ماهية الشيء بكل أبعاده حتى يكون واضح في ذهن المتلقي هو لا يكتفي بالدلالة المعجمية هو يضيف الماهية الثابته.

التعريف الإجرائي:

هو التعريف الذي يعتمد على ذكر الملاحظات التي يصدق عليها المفهوم أو المصطلح أو المتغير والإجراءات التي اتبعت للحصول على هذه الملاحظات على مقاييسها. أهمية التعريف الإجرائي في بيان متغيراته، فهو يساعد على فهم فروض البحث وحدوده ومنهجه، ويتضمن وصف الإجراءات التي تسمح بقياس السلوك أو صناعته أو ببساطه لتميزه عما سواه. ويعد التعريف فلسفة وليس وسيلة، فبعد التعريف اللغوي يأتي التعريف المنطقي ثم التعرف الاصطلاحي ثم التعريف الإجرائي لا يخالف بأي حال من الأحوال التعريفات الثلاثه، هو يتفق معها بالمدلول ولكن يضيف اليها إجراءات بحثية أي يضيف المتغيرات التي يخضعها الى الملاحظة والدراسه ويضيف أيضا أدوات القياس إذا كان مطلوب منه إذا كان البحث تجريبي أو غير تجريبي. وهنا لابد من التفريق بين التعريف والمصطلح، لأن هذا التفريق ناتج عن التفريق بين المنهج الذي يوضع به المصطلح والتعريف اللغوي له. اللغويون يبحثون عن المعنى الدلالي المناطقه يبحثون عن الماهيه الثابته. أهمية المصطلح بأنه يعكس كل فكر الباحث ويبين المتغيرات التي سوف يخضعها الى البحث ويخضعها الى القياس أو التجريب هذا يعني أن هذه الابعاد يجب أن تضح؛ وينبغي أن تكون مذكوره في الإطار النظري، لأن الإطار النظري هو الذي يوجه البحث ومنهج البحث واختيار الأدوات. هناك علاقة قوية بين الإطار النظري والمصطلحات وباي حال من الاحوال الأبعاد المذكوره في المصطلح يجب أن تكون مذكوره بالتفصيل بالإطار النظري وأهمية البحث فيها. وتجدر الأشاره أن التعريف الإجرائي لا يشتق من الإطار النظري بينما هو الذي يوجه الإطار النظري وحدود، والإطار النظري يساعد الباحث على صياغة الفروض والأسئلة والمنهج. لذلك ياخذ جهد كبير من الباحث في تحديد الظاهره التي يبحث فيها وكيف يبحث فيها هنا يتضح بالصياغة الإجرائية. وهو ناتج عن إجراءات وتجارب ودراسات قام بها الباحثون وأثبتوا المعنى الإجرائي لها(بادي، 2007).

9)- قصور البحث أو محدودية تعميم النتائج:

المقصود بقصور البحث عدم القطع بدلالة النتائج في بحوثنا الإنسانية بل ايضا في البحوث الطبيعية. عدم الجزم بدلالة قطعية النتائج. إذا جزم الباحث فأنه يوافق أن هناك متغير كائن ما كان أخل بمصداقية النتائج، لابد أن يعترف الباحث بقصور نتائجه أو التجربه.

10)- حدود البحث:

الحدود سواء كانت موضوعية أو مكانية أو زمانية معناها المنهجي، البعد الموضوعي والبعد المكاني والبعد الزماني لتعميم النتائج. إذا عرفنا هذا المفهوم استطعنا أن نربط الحدود بالبحث ونكون دقيقين فيه بشكل صحيح.

11)- الإطار النظري:

يشير ليستر بأن الإطار النظري للبحث التربوي يمثل البناء أو الهيكل للفكره أي الظاهره المراد بحثها . فهو يشرح أو يحدد التداخلات والعلاقات ذات الصله بالفكره أو الظاهره.

مجالات (أنواع) الاطر النظرية : الإطار النظري، الإطار العملي (الإجرائي)، الإطار المفاهيمي .

أهمية الإطار النظري: يقود أنشطة البحث بالإعتماد على نظرية قائمة، وتصاغ أسئلة البحث في ضوء هذه النظرية، جمع البيانات، النتائج تستخدم لدعم، أو توسيع أو تعديل هذه النظرية، عند استخدام الباحث النظرية فهو يقرر أن يتبع البرامج البحثية لهذه النظرية. والدلالة المنهجية الى الإطار هي المرجعية التي تشتق

منها مشكلة البحث وتتحدد الإجراءات وتصاغ الأدوات تقع تحت دائرة هذا الإطار. ومن عيوب استخدام الإطار النظري، الالتزام الشديد بالنظرية يجعل الباحث يتجاهل أو يلغي معلومات مهمه، صعوبة الاستخدام لتأسيس معايير معينه في مجالات وظيفية خارج مجالها.

الإطار العملي: اقترح سكرفن الإطار العملي كإطار بديل للإطار النظري. فهو يقود أنشطة البحث ما عمل من تجارب سابقة، لايقوم البحث على نظرية ولكن على الممارسات المعرفية المتراكمه، ونتائج البحوث السابقة، الأسئلة البحثية تقوم على الأساس المعرفي، والنتائج تستخدم لدعم أو توسيع أو تعيل الممارسه. ومن عيوب استخدام الإطار العملي، أنه يميل إلى تقييد موضوع الدراسه وجمع البيانات والنتائج المستقاه، يعتمد على وجهة النظر الداخلية.

الإطار المفاهيمي: يذكر آزنهرت أن الإطار المفاهيمي بناء هيكلي للتبرير وليس للتفسير. فهو مستمد من مفاهيم محددة وليس نظريات قائمة ويتم تطبيقه على الدراسة.

* الإطار المفاهيمي يتضمن من وجهات نظر مختلفة، والمفاهيم المختاره للبحث يجب أن تكون مناسبة ومفيده لمشكلة البحث تحت الدراسة.

* تقود أنشطة البحث الدراسات السابقة ولكن تبني من خلال مجموعة مصادر واسعة النطاق، ويمكن أن تكون نظريات مختلفه، ويمكن أن تكون معرفة وتجارب الممارسين.

* الإطار المفاهيمي يستوعب وجهات النظر الداخلية والخارجية.

الفرق بين الإطار النظري والإطار المفاهيمي:

- الإطار المفاهيمي يعبر عنه في داخل البحث بالمخططات والرسومات التي تعبر عن مكونات وهيكلية كل فصل من فصول البحث .
- الإطار النظري يقوم على نظريات قائمة لذا مجاله أوسع من التطبيق على مشكلة بحثية واحدة.
- الإطار النظري والإطار المفاهيمي كالعدسة التي يرى الباحث من خلالها مشكلة البحث، كما أنهما يضعان حدود لما يمكن أن يراه الباحث (عبيدات، 2005).

12)- الدراسات السابقة ومناقشتها:

تتحدد الدراسات السابقة بثلاثة أمور، توضح المنهجية التي يسير عليها الباحث في بحثه، ففي الدراسات السابقة يراجع الباحث النظريات التي اتبعها والمنهجيات المستخدمه فيها.

- ✓ هل الدراسة استكشافية أو تفسيرية. الدراسة التفسيرية، لدى الباحث ادبيات سابقة ويريد أن تفسر ما وصل اليه الآخرون عن طريق أو بناء على تطبيقة في واقع معين. اما الدراسة الإستكشافية، فإن الأدبيات المتاحه عن مشكلة البحث قليلة، ويريد الباحث أن يستكشف الآن، يريد أن يضيف قيمة الى الأدبيات السابقة، وممكن أن تؤدي الدراسات الاستكشافية الى لاشي .
- ✓ توضح طبيعة مشكلة البحث.
- ✓ يرجع الباحث الى الدراسات السابقة، للتاكد من أن المشكلة لم يتم بحثها من قبل. أي أن الباحث بدأ مما إنتهى اليه غيره من الباحثين. ثم تحديد مشكلة البحث، أيضا التبصر في طرق البحث، وتجنب النمطية في البحوث، وأخيرا الاستفاده من توصيات الباحث.

- ✓ يقسم الباحث الدراسات السابقه الى محاور الدراسه أو متغيرات الدراسه، ثم يقسمها الى دراسات عربية ودراسات اجنبية، ثم يعرض الدراسات من القديم الى الحديث. ويحرص على كتابة الاسماء والتواريخ باللغة العربية أو الأجنبية ثم يقوم بنهاية كل محور من المحاور بالتعليق قبل أن يقوم بالتعليق النهائي على كل الدراسات. ويوضح الباحث مدى استفادته من الدراسات السابقة سواء في الإطار النظري أو إعداد الأدوات ويوضح مدى الإختلاف والأتفاق بين دراسة الباحث والدراسات السابقة. ثم عرض مقارنات بين الدراسات السابقة من حيث: المجتمع الذي طبقت عليه، العينه- الأدوات- الأساليب الإحصائية- المتغيرات- نتائج الدراسات. وأخيرا توضيح الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. ثم اقناع القارئ بجدوى عمل الدراسه الحالية وعدم تكرارها. مع ملاحظة أن النقاش يكون صحيحا عندما المقدمات مفضية الى نتيجة صحيحة. والنقاش يكون رصين، إذا كان النقاش صحيح وإذا كانت المقدمات صحيحة في البحث العلمي، إذا وجد نقاش مخادع أو ساذج ويحاول أن يوحي أن نتائجه صحيحة، ويجب التأكد أن النقاش كان صحيح أو رصين وأن النقاش كان استقرائي أو استنباطي. وايضا التركيز على النقد: قد يشتمل على مصادر القوة وجوانب الضعف. النقد اظهار الجانب الايجابي والسلبي على حد سواء.
- ✓ في هذه المرحلة يبدأ الباحث ببناء مخطط مراجعة الأدبيات، وذلك عن طريق القراءة المكثفه والواعية، ثم الرجوع للمصادر الأولية والحديثة. والحرص على تنوع المصادر بواسطة رسائل علمية، أو بحوث منشوره في مجلات، أو كتب متخصصة، ونظريات، ومنهجية تنظم جمع المصادر، وأخيرا تنظيم جمع وكتابة الملاحظات. ثم بعدها يقوم ببناء مخطط كتابة مراجعة الأدبيات وذلك أولا بناء جدلية أو مقارنه، وكيف يجيب على فجوة الأدبيات. ثم تحديد المحاور، وتنظيم الإرتباط الموضوعي بين الأفكار المحورية داخل كل محور. ثم إعادة تنظيم جمع وتدوين الملاحظات بناء على المحاور والأفكار المحورية.
- ✓ حتى يستطيع الباحث التميز والربط بين الدراسات السابقة، وأفضل طريقة أن يكون الباحث جدول ويكتب فيه الامور التالية: عنوان الدراسة، والسنه والمؤلف، ثم المشكله والأسئلة، ثم ملخص ماذا استفاد الباحث من الدراسه، ثم الدراسه هل هي تطبيقية ام نظرية، ثم النظريات التي استند الباحث عليها، ثم هل هناك بعض المقتبسات المهمه من الدراسة، ثم ماهي مواطن القوة والنقد الايجابي، وأخيرا ماهي مواطن الضعف والنقد السلبي.
- ✓ ويستفيد الباحث من الفصل الثاني من كيفية عمل البحوث الأخرى، وكيف قام الباحثين الآخرين بهدا العمل وكيف تم استخدام المنهج والعينات والأدوات، وهذا كله يعطي للباحث القدرة على تكملة بحثه بكل سهولة. يجب أن ينتهي الإطار النظري بمسالة البحث، ومسألة البحث تنتهي بالمتغير المستقل، والمتغير المستقل يبدأ من تحديد نوع العينه وبالتالي جمع البيانات. هذا هو التسلسل المنطقي الى البحث. ثم يأتي الفصل الإجرائي هو أهم الفصول في الدراسة، ويشمل على كيفية جمع البيانات وتحليها والاحصائيات والمنهج والمجتع والعينة، وإظهار طريقة الباحث في فروضه وأهدافه وهو الفصل المفصلي.

مراجعة الأدبيات السابقة:

فهي تؤهل الباحث أن يمتلك معلومات يبني عليها بحثه وتكوينه. ثم تحديد أسئلة البحث، فهي التي توجه الباحث الى المعايير التي يبحث عنها، وتساعد الباحث على تضييق دائرة البحث، وجوجل سكورم مفيد جدا في هذه المرحله من البحث. والتركيز على الكلمات المفتاحية فهي البراميتر التي يبحث عنها الباحث في البحث، وهي التي تدله على محاور البحث، أو يحصل الباحث منها على دراسات سابقة، ثم يقوم الباحث بواسطتها بتقييم الدراسات السابقة. ويجب على الباحث فهم الفلسفة التي سينطلق منها ومناهج البحث التي سوف يعتمد عليها. ويقصد في مناهج البحث العلمي طريقة التفكير في معالجة التحليل، كيف سوف يحلل بياناته التي يحصل عليها، ما هي طريقة التفكير التي سوف يحلل فيها بياناته حتى يصل إلى الهدف الذي يريده من هذا البحث العلمي.

13)- تصميم البحث: هو حصيلة المراحل السابقة، تصميم البحث العلمي ربط مكوناته بطريقة منطقية من أجل أن يعمل الباحث عليها، كيف سوف يعمل على بحثه، يعني ربط المنهج مع الادبيات السابقة مع تشكيل وصياغة فكره البحث وكيف يجمع البيانات وكيف يحللها.

إجراءات البحث: هي مجموعه من الأصول الواجب اتباعها في تحقيق الاهداف. وتتبع الخطوات التالية.

* تحديد التصميم البحثي المناسب: اي قدرة التصميم على الإجابة على الأسئلة البحثية، وكم المعلومات التي يحصل عليها الباحث، ثم كم يتمتع التصميم بدرجه من الصدق الداخلي ودرجه من التعميم.
* تحديد أداة البحث: وهي الوسيلة التي يجمع بها الباحث بياناته، والاداة هي طريقة جمع البيانات من الأشخاص المرتبطين بموضوع البحث، لأخذ وجهة نظرهم أو معرفة آرائهم وسلوكياتهم وميولهم، الاداة يجب أن تستخدم مع العينات، ويجب أن تجمع من خلالها المعلومات ويجب أن تحلل وتستخرج منها نتائج، ثم يتم اختيار اداة البحث على حسب العينة والمجتمع والاهداف، ومن هذه الأدوات الملاحظة، الاستبانه، الاختبارات، المقابلة.
* إختيار المجتمع والعينة
* مرحلة بناء الأداه وفق المعايير.
* التأكد من الخصائص السكومترية لاداة الدراسة
* مرحلة التطبق.
* مرحلة تحليل النتائج ومناقشتها.

الدراسات السابقة:

في دراسة للقيسي وآخرون(2019)، هدفت الدراسة الى معرفة مدى تقييم التدريسيين للنشر في المجلات العلمية المحكمة، ولصعوبة حصر آراء جميع التدريسيين ولكافة الجامعات العراقية فقد تم اخذ جامعة واسط مثالا على هذا الموضوع . البحث ميداني وتضمن الآتي: استمارة استبيان مؤلفة من 15 سؤال توزعت حول ثلاثة محاور هي المحور التنظيمي والمحور العلمي والمحور الفني . تكونت عينة البحث من (100) تدريسي بمختلف الألقاب العلمية (أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس، مدرس مساعد) وموزعون بالتساوي على الكليات العلمية والإنسانية، علما أن النسبة المئوية للذين استطلعت آراؤهم إلى العدد الكلي لتدريسي جامعة واسط والبالغ (804) تدريسي هي: 5، 12% تقريبا، وخرج البحث بتصور واضح حول مجمل المشاكل والمعوقات التي تعترض النشر الاكاديمي في الجامعات – جامعة واسط مثال.

وفي دراسة لمولوج(2018) هدفت الدراسة الى تحديد الأهمية النسبية لمعوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية، ولتحقق ذلك تم الاعتماد على عينة ميسرة من 65 مفردة من باحثي التربية في مختلف الجامعات الجزائرية، كماتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أشارت النتائج إلى أن أكثر المعوقات هي المعوقات المنهجية وذلك بأهمية نسبية بلغت 84.41%، تليها المعوقات التمويليه، وأخيرا المعوقات التنظيمية، كما تبين عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في الأهمية النسبية لطبيعة معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية تعزى للمتغيرات الوسيطية: الرتبة العلمية، عدد سنوات الخبرة.

دراسة(الدهشان، 2015) هدفت لإلقاء نظرة نقدية لواقع البحث التربوي العربي، من خلال دراسة نظرية استخدم فيها الباحث المنهج التحليلي، أشارت النتائج إلى غياب الخريطة البحثية وعدم وجود سياسة واضحة المعالم، ضعف الأصالة والإبداع، معظم البحوث التربوية غير مرتبطة بمدرسة فكرية معينة وينقصها العمق، العديد من البحوث تخلو من دراسة مشكلات تربوية حقيقة وواقعية، التركيز على البحوث التربوية الكمية وغياب البحوث الكيفية أو النوعية، نشر الأبحاث لأغراض الترقية وليس لأغراض التنمية والحاجة المجتمعية إليها، قلة البحوث الجماعية والتعاون بين الباحثين، المبالغة في استخدام الأرقام والوسائل الإحصائية، ضعف التكوين العلمي للباحث في العلوم التربوية .

واستنتجت الباحثة على تأكيد جميع الدراسات السابقة على دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي. اتفقت معظم الدراسات السابقة على وجود معوقات مادية وبشرية تحول دون النشر العلمي في المجلات العلمية.

منهجية البحث: بناءً على الأهداف التي سعت لتحقيقها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً كما توجد في الواقع وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والآثار التي تحدثها (البياتي، 2018)

عينة الدراسة:

تم اختيار عدد (88) باحثاً علمساً ليكونوا عينة الدراسة، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية، حيث تعتبر هذه الطريقة من أفضل أنواع العينات وأكثرها دقة في تمثيل المجتمع الإحصائي غير المتجانس والتي يكون لبعضها أهمية خاصة من حيث النوع والمؤهل والخبرة والمجال الوظيفي، وعن طريقها نحصل على تقدير متوسطات لا تكون منحازة لفئة من فئات عينة الدراسة، والجدول رقم (...) يبين الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الديموغرافية للدراسة

نوع المتغير	المستويات	التكرارات	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	35	%39.8
	أنثى	53	%60.2
	المجموع	88	%100
متغير الأكاديمي	ماجستير	3	%3.4
	دكتوراه	66	%75
	أستاذ جامعي	19	%21.6
	المجموع	88	%100

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على (الاستبانة) كأداة لهذه الدراسة، وتكونت أداة الدراسة من أربعة محاور هي، معايير كتابة الأبحاث العلمية، و معايير اختيار المجلة العلمية الصالحة للنشر، و معايير النشر الصحيحة. ومعيار العقبات التي تواجه الباحث بعملية النشر وتم تصميم الاستبانة للمحاور الأربعة وفق مقياس ليكرت الخماسي حيث تُعطى فيه الإجابات أوزان رقمية تمثل درجة الإجابة على العبارة.

الخصائص السكومترية لأداة الدراسة:

صدق المحكمين:

تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة بلغ عددهم (7)، وذلك لقياس مدى صدق مفردات الاستبانة، ومدى قدرتها على قياس الهدف التي وضعت من أجله، والتأكد من وضوح كل عبارة من عباراتها، من حيث دقة صياغتها اللغوية وارتباطها بالمحور الذي تنتمي إليه، وموائمتها لبيئة العمل في مراكز البحث والجامعات، وبناءً على ذلك تم اختيار العبارات التي أجمع المحكمون عليها، كما قام الباحث بتعديل العبارات التي اقترحوا تعديلها أو إعادة صياغتها، وبعد إجراء جميع التعديلات المقترحة تم إخراجها في صورتها النهائية.

الاتساق الداخلي:

يقصد بالاتساق الداخلي أن كل فقرة من فقرات أداة الدراسة تهدف إلى قياس ذات الوظيفة التي تقيسها الفقرات الأخرى، حيث يتحدد ارتباط كل فقرة من فقرات الأداة بالدرجة الكلية لمجموع الفقرات التي تتكون منها الأداة. والجدول رقم (2) يبين النتائج.

جدول (2) معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	0,63**	11	0,76**
2	0,55**	12	0,86**
3	0,37*	13	0,60**
4	0,39*	14	0,91**
5	0,76**	15	0,92**
6	0,49*	16	0,35*
7	0,66**	17	0,68**
8	0,84**	18	0,94**
9	0,87**	19	0,55**
10	0,78**	20	0,68**

الثبات:

تم حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لمجالات الدراسة مع الدرجة الكلية، بالإضافة إلى معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للأداة ككل، وذلك على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (20) باحثاً. والجدول رقم (3) يبين قيم معاملات الثبات.

جدول رقم (3) معاملات ثبات الاستبانة

محاور الدراسة	الفا كرونباخ	التجزئة النصفية
معايير كتابة الأبحاث العلمية	0,84	0,87
معايير اختيار المجلة العلمية الصالحة للنشر	0,90	0,89
معايير النشر الصحيحة	0,85	0,91
العقبات التي تواجه الباحث بعملية النشر	0.86	0.88
الدرجة الكلية	0.87	0.90

النتائج:

للإجابة على أسئلة الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي حسب مجالات الدراسة والأداة ككل.

جدول رقم (4): ملخص أراء عينة الدراسة حول محاور الدراسة الأربعة

محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الترتيب
معايير كتابة الأبحاث العلمية	4.2264	0.54250	موافق بشدة	3
معايير اختيار المجلة العلمية الصالحة للنشر	4.4372	0.44370	موافق بشدة	1
معايير النشر الصحيحة	3.8527	0.87218	موافق	4
العقبات التي تواجه الباحث بعملية النشر	4.2698	0.57911	موافق بشدة	2
الدرجة الكلية	4.2143	0.52471	موافق بشدة	-

يوضح جدول (4) متوسطات أراء أفراد العينة حول محاور الدراسة الخمسة حيث جاء في المرتبة الأولى (معايير اختيار المجلة العلمية الصالحة للنشر) بمتوسط حسابي (4.4372) من أصل (5) وانحراف معياري (0.443)، يليه في المرتبة الثانية(العقبات التي تواجه الباحث بعملية النشر)بمتوسط حسابي (4.2698) من أصل (5) وانحراف معياري (0.57911)، يليه في المرتبة الثالثة (معايير كتابة الأبحاث العلمية)بمتوسط حسابي (4.2264) من أصل (5) وانحراف معياري (0.54250)، يليه في المرتبة الرابعة (معايير النشر الصحيحة) بمتوسط حسابي (3.8527) من أصل (5) وانحراف معياري (0.87218).فيما جاء متوسط الاستبيان ككل بقيمة (4.2143) وانحراف معياري (0.52471) وهو ما نستنتج من خلاله اتفاق أفراد عينة الدراسة بشدة على الدور الكبير للبحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي. وتعزو الباحث هذه النتيجة لان الباحث يعرف أصول وقواعد وآلية النشر في المجلات العلمية، لأن المجلة العلمية واحدة من أهم الآليات التي يلجأ إليها الباحث العلمي من أجل نشر البحث العلمي الخاص به، أويتم فيها نشر آخر الأخبار العلمية، ويتم إصدار المجلات العلمية بشكل دوري يومي أو أسبوعي أو شهري حسب سياسة المجلة العلمية، كما أن هناك أنواع متنوعة للمجلات العلمية. وأغلب الباحثين عندما يرغبون في إثراء معلوماتهم وأفكارهم وثقافتهم فإنهم أول ما يبحثون عنه هو المجلات العلمية المنشور بها الأبحاث العلمية المفيدة التي تطور الأفكار كما أنها تُزيد من الثقافة والمعلومات، وليس هذا فقط بل إن أنواع المجلات العلمية أيضًا تعمل على إفادة الباحث العلمي المقبل على عمل بحث علمي في أي تخصص أو في أي فرع من الفروع العلمية. أيضا تعزو الباحثة النتائج السابقة إلى أن التقدم الأكاديمي مرتبط جدا بالتدريس، حيث أن الدراسة الجامعية وما بعد الجامعية تقوم في أساسها على تحفيز الطالب على التحصيل والبحث العلمي بدلا من تلقينه، لذا يكون أفضل من يستطيع

التحفيز على البحث والتحصيل هو باحث في المجال برغم أن التدريس كمهنة أيضا له متطلباته المهنية في عدد من المجالات التي تتطلب تطويرا مهنيا في مجال أساليب التدريس.

النتائج المتعلقة بالسؤال هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لاستجابة أفراد العينة حول دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي، تعزى للمتغيرات؛ النوع الاجتماعي، المؤهل الأكاديمي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل البيانات لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة حول دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي ومقارنة هذه المتوسطات باستخدام اختبار(T-Test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ للتحقق من دلالة الفروق التي تعزى للمتغيرات الآتية: (النوع الاجتماعي، المؤهل الدراسي) على النحو التالي:

أولاً: متغير النوع الاجتماعي:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار(T-Test) للعينة المستقلة لمعرفة أثر متغير النوع الاجتماعي(ذكر، أنثى)، والجدول التالي يوضح ذلك.

المجالات	النوع الاجتماعي	العدد 88	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
معايير كتابة الأبحاث العلمية	ذكر	35	3.43	1.13	.3600	0.721
	أنثى	53	3.51	0.74		
معايير اختيار المجلة العلمية الصالحة للنشر	ذكر	35	3.54	0.97	0.629	0.531
	أنثى	53	3.65	0.72		
معايير النشر الصحيحة	ذكر	35	2.94	0.84	0.881	0.381
	أنثى	53	3.11	0.89		
العقبات التي تواجه الباحث بعملية النشر	ذكر	35	2.70	0.61	0.042	0.966
	أنثى	53	2.70	0.79		

يلاحظ من الجدول السابق رقم (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة حول دور دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي حسب متغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى) في جميع المجالات.

ثانياً: متغير الأكاديمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي حسب متغير المؤهل الأكاديمي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (6) تحليل التباين لأثر متغير المؤهل الأكاديمي حول دور دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي

مجالات الدراسة	المصدر	مجموعالمربعات	درجات الحرية	متوسطالمربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
معايير كتابة الأبحاث العلمية	بين المجموعات	3.042	2	1.521	1.88	0.159
	داخل المجموعات	68.766	85	0.809		
	الكلي	71.808	87			
معايير اختيار المجلة العلمية الصالحة للنشر	بين المجموعات	1.602	2	0.801	1.195	0.308
	داخل المجموعات	56.964	85	0.67		
	الكلي	58.566	87			
معايير النشر الصحيحة	بين المجموعات	4.831	2	2.416	3.387	0.038
	داخل المجموعات	60.625	85	0.713		
	الكلي	65.456	87			
العقبات التي تواجه الباحث بعملية النشر	بين المجموعات	2.472	2	1.236	2.488	0.089
	داخل المجموعات	42.218	85	0.497		
	الكلي	44.69	87			

يلاحظ من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة حول دور البحوث العلمية الرصينة في التقدم الأكاديمي.

التوصيات:

- تبني فكرة تحسين جودة التعليم وطرائقهِ المختلفة والانتقال من التعليم النمطي الكلاسيكي إلى التعليم المعاصر التي يستثمر معطيات الثورة الرقمية ويجعل الطالب والمعلم محوري العملية التعليمية في التفكر الإبداعي والتحليلي ألاستنتاجي.
- الريادة في الأعمال واستشراف الآفاق المستقبلية، والسعي الحثيث لاستفادة القصوى من المعايير الدولية لتحسين جودة المنتج البشري والمعرفي وصولاً إلى الاعتماد الأكاديمي العالمي.
- تغيير مهام المؤسسات التعليمية وتنوعها بين التعليم والبحث العلمي وريادة وخدمة المجتمع وكذا تحولها من مؤسسة عالة على الناتج القومي إلى مؤسسة ريادية منتجة تسهم فيه،
- التعاون بين المنظمات العلمية العالمية المختصة بهذه المجالات والمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية بتقديم المشورة الناجعة ومتابعة تطبيقها.

المراجع:

-أبو راضى، فتحى عبد العزيز (2004). مبادئ الإحصاء الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية.
-بادي ، غسان خالد . (2007). تحليل مضمون حقوق الأنسان في مقرر التربية البدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا . بحث مقدم في ندوة المناهج الأسس والمنطلقات جامعة الملك سعود : الرياض
-البياتي، فارس رشيد (2018)، الحاوي في مناهج البحث العلمي، دار السواقي العلمية للنشر والتوزيع الأردن، عمان.
- عبد المعطي، محمود. (2019). **مُعامل التأثير العربي**. منظمة المجتمع العلمي العربي.https://arsco.org/home
-عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، عبد الحق، كايد.(2005). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. (ط9). عمان: دار الفكر.
- ذويب، نجاة. (2016). معوقات النشر في المجلات العلمية المحكمة وسبل تجاوزها. كلية الآداب والعلوم الانسانية. القيروان.
- شبكة النخبة للنشر العلمي. (دت). نظام التحكيم في المجلات العلمية. https://www.alno5ba.com/contact.php

- محمد، فؤاد قاسم، عبد المجيد، غسان حميد، العطراني، سعد سابط جابر، و محمد ، نصري صالح. (2015). رصانه المجلات العلمية والنشر. جمهورية العراق. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- أسباب رفض نشر الأبحاث والأوراق العلمية. (2020). المنارة للإستشارات البحثية. https://www.manaraa.com/
-مولوج، كمال و فريدة. (2018). معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية. 3(3).
- القيسي، محمد فهد، وأحمد، أحمد ياسين.(2019). تقييم التدريسيين للنشر في المجلات العلمية المحكمة – جامعة واسط مثالا. لارك، 1(24)، 45-48.

مفاهيم النشر العلمي ومعاييره

scientific publishing concepts and standards

رابع محمد عبد الله
الطالب الباحث بسلك الدكتوراه جامعة ولاية يوبي دماترو نيجيريا،

ملخص البحث:
يهدف البحث إلى التعرف على مفاهيم النشر العلمي ومعاييره وذلك من خلال التعرف على الإطار النظري على المفاهيم للنشر العلمي والتعرف على واقع معايير النشر العلمي المعتمدة عليها في معظم المؤسسات التعليمية واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بنوعيه الاستنباطي والاستقرائي وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن النشر العلمي له ضوابطه ومعاييره، وبتطبيقها والسير عليها يكون البحث جيدا ويزداد رونقا وجمالا بالإضافة إلى بعض التوصيات التي قد تسهم في تطوير النشر العلمي.
الكلمات المفتاحية: مفاهيم، النشر العلمي، معايير

Abstract:
The research aims to identify the concepts of scientific publishing and its criteria by identifying the theoretical framework on the concepts of scientific publishing and getting to know the reality of the scientific publishing standards adopted by most educational institutions. The research uses the descriptive and analytical approach, with its two types, deductive and inductive, and reached a set of results, the most important of which is that Scientific publishing has its own controls and standards, and by applying them and following them, the research becomes more beautiful and beautiful, in addition to some recommendations that may contribute to the development of scientific research
concepts,scientific publishing, standards :Keywords

المقدمة:
لقد تطورت الإنسانية تطورا لا يساويه أي تطور، وذلك بالاعتماد على النشر العلمي في جميع أنحاء الحياة، ويحتاج العلم إلى تراكم المعارف ومتابعة النتائج، ومساعد جهود العلماء والباحثين وتعاونهم للوصول إلى المنتج النهائي. والنشر العلمي ما هو إلا الوسيلة التي يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، أو اكتشاف الحقائق العلمية الجديدة عن طريق معلوماته جديدة.

محتويات البحث
ملخص
المقدمة
التعريف النشر العلمي لغة واصطلاحاً وأهميته
أنواع النشر العلمي
معايير النشر العلمي

النتائج والتوصيات
قائمة الهوامش المراجع

النشر في اللغة:

تأتي كلمة " نَشَرَ " بعدة معان في اللغة العربية منها : أذاع، فرق، طبع، نحت، وبسط وفي هذا الأخير قولهم نشر الثوب، إذا بسطه[1]

النشر العلمي في الاصطلاح :

النشر العلمي: هو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصال [(2)] ويعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلوم والمعارف، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية. كما يعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله [(3)] . ويُعرفه الباحث بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون في أغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه . وبما إن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة لذا فانه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وإفراد لذا فان أفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر لان درجة الإفادة من الشيء تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه فردا أو مؤسسات [(4)].

أهمية النشر العلمي:

تكمن أهمية النشر العلمي في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه كما ذكرناه سابقا لان كميته تكمن في وجود النشر الجيد حيث يتجلى ذلك من خلال الآتي[5] :

1- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الإطلاع على كل ما هو جديد .

2- تنشيط حركة البحث العلمي .

3- معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى

4- تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين افراد المجتمع على أوسع نطاق .

5- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك .

6- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين .

7- غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود .

8- المساعدة في تجنب تكرار أجراء البحوث نفسها .

ويعتقد الباحث إضافة لما تقدم إن أهمية البحث العلمي تكمن في ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة سابقا فضلا عن ما يكتسبه الباحث من خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه .

أنواع صناعة النشر:

يمكن أن نحدد أنواع صناعة النشر وحسب وجهة نظر الباحث بالاتي :

* **نشر تقليدي .**
* **نشر مكتبي .**

* نشر اليكتروني .

النشر التقليدي (T.p)(traditional publishing):

هو النشر الذي بدا باختراع الطباعة واستعمال الورق مجالا لذلك [6] .ومن الممكن أن يعرف بأنه مجموعة من العمليات التي يمر بها المطبوع ابتداء كونه مخطوطا حتى يصل للقارئ أو المستفيد، ويتحكم بهذه العملية مجموعة من الأطراف تبدأ بالكاتب والمطبعة والناشر الذي يقوم بإصدار وبيع وتوزيع المطبوعات عامة وقد يكون له دور في طبعها وليس من الضروري أن يكون الناشر هو نفسه الذي يقوم بالطبع أو التجليد وقد لا يقوم بعملية البيع والتوزيع حيث يتحمل الناشر مسالة التمويل إلى جانب تحمله لمخاطر النشر للمؤلفين وقد أثرت في عملية النشر التقليدي مجموعة من الأمور هي :[7]

* اختراع الكتابة .
* اختراع أدوات الكتابة وخاصة الورق على يد الصينيين .
* اختراع الطباعة بالحروف المتحركة على يد الألماني غوتنبرغ في منتصف القرن الخامس عشر .

النشر المكتبي(d.p)(desktop publishing):

هو نوع من النشر يكون اعتماده الكلي على تقنيات الحاسوب التي يستطيع الفرد من خلالها تجميع أكثر من خاصية في مستند واحد يتميز بجودة عالية مما أدى إلى طفرة هائلة في عالم الطباعة والنشر أدت إلى تقليص التكلفة والأموال الطائلة التي كانت تدفع إلى شركات الكرافيك فضلا عن تقليص الأيدي العاملة . ويتكون نظام النشر المكتبي الحديث من الأجزاء الآتية: [8]

* الحواسيب وملحقاتها.
* الطابعات الليزرية .
* جهاز المسح الضوئي (scanner) ومودم (modem) لتعديل الإشارات .
* الفاكس ملي . يسمح بإرسال المستندات عبر جهاز المودم .
* نظام صوتي يتيح الوصول إلى المصادر المسموعة .
* برامج النشر المكتبي .وتتكون من ثلاث مجموعات هي :

المجموعة الأولى : (page maker Ventura publisher) وهي جيدة للمشروعات ذات النطاق المحدود والتي يمكن انجازها على شكل صفحة صفحة .

المجموعة الثانية : برامج تطبيقية في مجال التصميم للذين ليس لديهم خبرة كبيرة بالحاسوب

المجموعة الثالثة : وهي تعتمد على القدرات الإبداعية في التصميم الفني .

النشر الاليكتروني(E.p)(electronic publishing):

إن النشر الاليكتروني هو مفهوم حديث ظهر في أواخر القرن العشرين ولم يحدد مفهومه بصورة دقيقة لحد الآن رغم المحاولات الكثيرة لذلك، ويمكن إيضاحه بأنه عملية إنتاج الكتب والدوريات والمطبوعات المختلفة والمتنوعة باستخدام التطبيقات الحديثة والتقنيات الجديدة والتي تتضمن (الحواسيب الآلية، البرامج الآلية المتنوعة، تقنيات التنضيد الآلي السريعة، استخدام أجهزة أخرى حديثة كالماسح الضوئي، برامج التعرف البصري على الحروف (ocr) (optical charcter recognition) فضلا عن استخدام المنافذ التي تتيح عمليات الإدخال والتعديل على الخط المباشر، وسائل التخزين المختلفة مثل الأقراص المرنة من أجهزة الحواسيب الشخصية، وسائل نقل النصوص والرسوم عن بعد عن طريق خطوط الهاتف وموجات

الميكروويف والأقمار الصناعية) [14] ويمكن أن نجمل أهم المكونات الأساسية للنشر الاليكتروني وبإيجاز كبير وعلى النحو الآتي [9]

* المؤلف .
* المعلومات .
* اختصاصي المعلومات .
* شبكة الانترنت .

أهداف النشر الاليكتروني:

يمكن إجمال أهم أهداف النشر الاليكتروني وعلى النحو الآتي:[10]

1. الاتصال العلمي بين أفراد المجتمع .
2. سهولة البحث العلمي في ضوء الزيادة الكبيرة في كم ونوع ما ينشر من معلومات .
3. العمل على مساعدة الناشرين التجاريين على توسيع نطاق النشر من خلال الإعلانات التفاعلية عما يصدر حديثا من جانب ناشر محدد على شبكة الانترنت .
4. إتاحة مصادر المعلومات لبعض دول العالم اليكترونيا من خلال تحويل مجموعات المكتبات التي تنتجها الشركات المختلفة .

معايير النشر العلمي:

لا يقتصر البحث العلمي على الحصول على نتائج جيدة. ولنما يجب أن تقدم هذه النتائج بقالب علمي مناسب موثق ودقيق للحصول على الموافقة على نشرها في مجلات علمية ذات سمعة مرموقة وذلك من خلال تحقيق مجموعة من المتطلبات الأساسية الآتية:

اختيار موضوع البحث وتنفيذه:

من الخطوات المهمة في النشر بالمجلات العلمية المرموقة؛ اختيار موضوع البحث بشكل جيد والوصول إلى نتائج جيدة لهذا البحث. ومن ثم إخراج النتائج والاستنتاجات المهمة التي ثم الوصول إليها وكتابتها في مقال علمي جيد.

أسس اختيار موضوع البحث:

يعد موضوع البحث المعيار الأهم في جودة البحث وهو النقطة الأولى التي يجري تقويمها ويمكن أن يَيْم أحياناً من قبل هيئة التحرير حتى قبل إرساله إلى المحكمين (المفوّمين).: وبالتالي فد لا يرسل البحث للتقويم إذا لم يكن الموضوع جيدا

إن اختيار موضوع جيد هو فن وموهبة وابتكار يأتي نتيجة فلخبرة المتراكمة. وعليه هناك مجموعة من المعايير التي تميز الموضوع الجيد للبحث:

* يجب أن يتناول البحث مشكلة علمية حقيقية ضمن اختصاص الباحث. ويجري تحديد هذه المشكلة من خلال التواصل مع الجهات ذات الصلة بالاختصاص سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي ومن خلال القراءة إذ تجب المواظبة على قراءة كل جديد بنشر باختصاص الباحث وذلك في المجلات العلمية العالمية. بحيث يستطيع هذا الباحث تضمين المشكلة التي اختارها ضمن محور عام مطروق حديثاً.

إن القراءة الكثيرة تلهم الباحث طرائق ومنهجيات جديدة ومبتكرة بحيث يستطيع الباحث تحديد موضوع البحث.

* لا يُنصح بتكرار أبحاث تمت في مناطق أخرى باستخدام نفس التقنيات والطرائق.
* أن يكون واضحاً لدى الباحث مواد وطرائق البحث التي سيستخدمها.
* أن يتأكد الباحث من توفر مواد وتجهيزات البحث النبي تتيح له تنفيذه حسب الطرائق التي سيعتمدها.
* عرض موضوع البحث على زملاء أو خبراء لهم سمعتهم المعروفة في المجال نفسه. والتأكد قبل الشروع في البحث من أن موضوع البحث جيد. " تنفيذ البحث وفق منهجية علمية دقيقه. وتوثيق النتائج[11].

طريقة كتابة البحث وتجهيزه:

إن عملية كتابة وصياغة بحث جيد تأتي من التمرين والخيرة حيث أن الباحث المعتاد على النشر يكتب بحثه بسهولة أكبر من الباحث الجديد.

تتم كتابة البحث بعد الانتهاء من تنفيذ البحث وتحليل البيانات وصياغة النتائج واستنباط الاستنتاجات من البحث. تختلف طريقة الكتابة وعدد الصفحات باختلاف المجلة العلمية التي سيتم النشر فيها ولكنها نتشابه في الإطار العام بين المجلات العلمية الرصينة ويضم للبحث النقاط الآتية عادةً:

عنوان البحث: يجب أن يكون العنوان واضحاً ومختصراً وجذاباً للباحثين وأن يعبر تعبيراً دقيقا عن مضمون البحث وأن يحتوي على المفردات العلمية النوعية التي تلفت انتباه للمهتمين بالموضوع.

المؤلفون: ينصح بكتابة أسماء جميع المؤلفين المشاركين بإعداد البحث بشكل واضح خاصة اسم العائلة الذي يستخدم بالعربية عادةً. ومن غير المحبذ إضافة مؤلفين أو حذف أحدهم بعد إرسال البحث للتقويم. يجب كتابة وظيفة وعنوان المؤلفين. وهناك الكثير من المجلات التي تطلب حالياً طبيعة ونسبة مساهمة كل منهم في كتابة المقال. كما يتوجب تحديد المؤلف المسئول عن المراسلة مع المجلة.[12]

الملخص:

يختلف حجم الملخص باختلاف المطة ولكن من المتفق عليه ألا يكون قصيراً بشكل كبير أو طويلاً بحيث يصبح مملا وتقوم الكثير من المجلات العلمية بتحديد عدد كلمات الملخص.

يجب أن يعكس الملخص مضمون البحث. وأن يمكن القارئ من أخذ فكرة واضحة عن البحث وأن يشّده لقراءة البحث بشكل كامل.

مهما اختلفت المجلات فإن أغلبها يطلب أن يحتوي الملخص على مقدمة بسيطة حول أهميه البحث وأهدافه. ثم مكان وزمان تنفيذه وأهم المواد والطرائق المستخدمة فيه. ثم عرض مختصر للنتائج مع بيان أهميتها وسبب هذه الأهمية ومن ثم أهم الاستنتاجات والمقترحات مع تحديد الإضافة التي قدمها البحث لهذا الموضوع بشكل واضح. يجب أن تكون الاستنتاجات واضحة مع تجنب وضع نتائج أو استنتاجات لم ترد ضمن المقال.

عند طلب المجلة لملخص بلغتين (الانكليزي وعربي مثلاً) يُنصح بتجنب الترجمة الحرفية لأحد الملخصين إلى اللغة الأخرى

الكلمات المفتاحية:

يجب أن يكون عدد الكلمات المفتاحية مناسبا (5 كلمات بالمتوسط): وأن تكون معبرة عن موضوع البحث بشكل يتيح الفرصة لأي مهتم بموضوع للبحث بالعثور عليه، ولا بأس من وجود بعض الكلمات المفتاحية ضمن العنوان [13].

المقدمة:

للمقدمة تحدد أغلب المجلات حجم المقدمة بحيث يكون طولها متناسباً مع موضوع البحث: ولكن بغض النظر عن الحجم فإن أغلب المجلات تطلب الأتي؛:

* أن تتضمن المقدمة السياق الذي كتب فيه البحث. مع عرض أهميه البحث ومشكلته ومبرراته وفرضياته بشكل واضح.

* أن تلص المقدمة ما كتب عالمياً في موضوع البحث. مع بيان المحطات الأساسية في تطور الأبحاث حول الموضوع وذكر وتوضيح للمصطلحات الأساسية المستخدمة في هذا الموضوع. ولهذا الغرض لا بد من إجراء قراءة موسعة للمقالات التي كتبت بنفس الموضوع في أهم المجلات العلمية؛ ومتابعة كل ما هو جديد في هذا الموضوع

.* أن تتناول المقدمة موضوع البحث نفسه وعدم التوسع في مواضيع جانبية غير مهمة.

* الكتابة مقدمه جيدة ينصح بمراجعة عدد كبير من المقالات العلمية القديم منها والحديث؛ وأن تكون نسبة المقالات الحديثة كافية (9075-70 عادة).

* توخي الدفة والحذر من الاستخدام الحرفي للجمل المستخدمة من قبل مؤلفين في مقالات أخرى عند توثيق المراجع. ما بمكن أن يشكل شكل من أشكال الانتحال التي تكشفها برامج خاصة في المجلات الرصينة. والتي يمكن أن تكون سبباً في رفض البحث حتى قبل تقويمه.

* الدقة في نسب المراجع للمؤلف فلذي ذكرها لأول مرة عند نقلها من قبل مؤلفين آخرين.

* بذكر هدف البحث بشكل واضح في نهاية المقدمة أو بذكر في فقرة مستظلة حسب شروط النشر في المجلة.[14]

مولد البحث وطرائقه :

يذكر الباحث فيها مكان تنفيذ البحث؛ ويعرض بشيء من التفصيل الواضح جميع الطرق الجديدة المستخدمة في تنفيذ البحث وجمع البيانات والأجهزة والأدوات النوعية المستخدمة في ذلك ومصدر هذه الأجهزة. ثم الطرائق المستخدمة في تصميم التجارب والتحليل الإحصائي المستخدم وطريقة تنفيذه بشكل واضح أيضا

يجب الانتباه إلى عدم ذكر طرق لم نُستخدم في البحث أو ذكر بعض الطرق في مثن البحث دون أن يتم وصفها في مواد البحث وطرائقه. كما يجب ذكر وحدات التباس تجميع البيانات المفقيسة وعند وجود خرائط يجب التأكد من وضع جهة الشمال ومقياس الرسم ومصدر الخريطة.[15]

النتائج والمناقشة:

تتعلق طريقة تقديم هذه الفقرة بموضوع البحث ونتائجه؛ فيمكن أن تقدم فقرة النتائج بشكل مستقل عن فقرة المناقشة؛ أو أن تدمج الفقرتين تجنباً لحصول تكرار في العرض. بغض النظر عن الطريقة المختارة يعرض هذه الفقرة لا بد من التأكيد على النقاط الآتية:

- يعرض الباحث فيها نتائجه باستخدام صيغة الماضي المبني للمجهول عادةً ويتم عرض النتائج بطريقة واحدة دون تكرار أي عدم استخدام جداول وأشكال بيانية لعرض نفس النتائج.
- يناقش الباحث نتائجه بشكل واف مدعما بما وصل إليه الآخرون في هذا المجال. مع توخي الدقة عند مقارنة نتائج البحث مع نتائج بحث آخر منشور سابقاً والتأكد من أن هذه المقارنة قد تمت مع ذلك البحث وليس مع بحث آخر قد ذكره هذا الباحث في بحثه.
- يجب أن يتمتع الباحث بروح النقد الايجابي لنتائجه. وعدم إعمال للنتائج التي لا تتوافق مع نتائج البحوث الأخرى.
- يجب ذكر معنوية الفروق بين متوسطات المعاملات المستخدمة وعدم الاكتفاء بذكر الفروق بين المتوسطات
- التأكد من ترقيم الجداول والأشكال بشكل صحيح ومن الإشارة إليها جميعاً في مثن النص. يُذكر رقم الشكل وعنوانه أسفل الشكل في حين يُذكر رقم الجدول وعنوانه فوق الجدول.

الاستنتاجات

- هناك فرق بين النتائج والاستنتاجات حيث يتوجب على الباحث ألا يكرر نتائجه هنا بل أن يذكر المغزى والاستنتاج العلمي الصحيح منها.
- يجب ذكر الاستنتاجات التي تستند على نتائج توصل إليها الباحث في البحث نفسه؛ وعدم افتراض استنتاجات شخصية أو لم تستند إلى بحث حقيقي مرتبط بالعمل ذاته.

التوصيات المقترحات:

يجب أن تفضي النتائج والاستنتاجات إلى اقتراحات تسمح باستكمال وتطوير البحث. أو بترميم بعض الثغرات فيه مع الانتباه إلى عدم تقديم مقترحات أو توصيات لا تستند على ما ثم انجازه في البحث.

المراجع:

يجب استخدام عدد كاف من للمراجع التي تتناول موضوع البحث وإن تكون نسبة كافية منها حديثة؛ والبعد عن استخدام الكتب التدريسية. ولا بد من توخي الدقة في توثيق المراجع والمطابقة بين ما ذكر في متن النص وفي القائمة النهائية وتوحيد طريقه كتابتها حسب ما تطلب المجلة التي سيتم النشر فيها مع إمكانية استخدام أحد برامج إدارة المراجع المنتشرة عالمياً
برامج إدارة المراجع المنتشرة عالمياً [16].

إن عدم الدقة في كتلية المراجع في النص أو في القائم النهائية يعطي انطباعا سيئا للمحكم بالرغم من جودة الموضوع والبحث أحيانا، ويمكن للباحث تجنبها بقليل من الجهد والدقة .

نتائج البحث:

توصل البحث في النهاية إلى :

- أن النشر العلمي ما هو إلا عملية إيصال النتاج الفكري وفق المعايير العلمية الموضوعة له
- أن النشر العلمي له قواعده وشروطه وبتطبيقها يكون البحث جيدا ويزداد رونقا وجمالا
- أن النشر العلمي يحتاج إلى بذل جهد وصبر، ووضع الأشياء في نصابه.

التوصيات :

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- هناك بعض المعايير البحث التي لم يتطرق إليها الباحث وذلك لضيق المقام، وللباقي التكملة قيام الأكاديميين البارعين من المؤسسات التعليمية بكتابة في هذا المجال يساعد في تسهيل وتخفيف أخطاء شائعة في النشر العلمي للمبتدئين.
- عمل على بناء المؤسسات الخيرية التي من دورها القيام بتعليم كيفية النشر العلمي، وعقد المؤتمرات والندوات وورشات عمل لنمو هذا الجانب.

قائمة الهوامش والمراجع

- معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط/1 ، سنة 2004، مكتبة الشروق الدولية مصر، ص: 977
- إحسان علي هلول، واقع النشر العلمي، رسالة الماستر، جامعة بابل سنة 2011 م، ص: 8
- واقع النشر العلمي، المصدر نفسه، ص: 14
- واقع النشر العلمي، المصدر نفسه، ص: [14]
- عبد الله يوسف، النشر العلمي في العراق دراسة نقدية للمجلات العلمية ، ط1، 195 ص [6]
- فريدة محمد أحمد الغوصي، صناع الثقافة العلمية واقع النشر العلمي في العالم العربي 2010زص:4
- عبد الله يوسف، المصدر السابق ص:7
عبد الله يوسف المصدر نفسه ص:11
- هبات نائل الدواف، النشر المكتبي في العراق تطوره وآفاقه المستقبلية المجلة العربية للمكتبات والمعلومات، 1996، ، ص:52
- ريحي مصطفى، المكتبات الإلكترونية والمكتبات الرقمي، ط/1 دار صفاء 2010، ص: 17 -16
- ريحي مصطفى ، المصدر نفسه، ص: 50-42
- ريحي مصطفى، المصدر السابق، ص: 58 -57
- زين عبد الهادي، النشر العلمي الالكتروني، 1999، ص:49
- زين عبد الهادي، المصدر نفسه: ص 32- 36
- إحسان علي هلول، وقع النشر العلمي في جامعة بابل، بحث التخرج مقدم إلى لجامعة بابل ماستر، 2011، ص30
- مركز ضمان الجودة، جامعة تشرين، دليل النشر العلمي في المجلات العلمية والمحلية والعالمية، 2017-2016، ص: 8
- مركز ضمان الجودة، المصدر نفسه، ص:9
- مركز ضمان الجود، المصدر نفسه، ص:9
- مركز ضمان الجود، المصدر نفسه، ص: 10
- مركز ضمان الجود، المصدر نفسه، ص: 11
- مركز ضمان الجود، المصدر نفسه، ص: 11
- مركز ضمان الجود، المصدر نفسه، ص: 12
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحيثن ، دار وائل عمان سنة 2001
- حسين عقيل حسين، خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة سنة 2003.

إسهام مجلة جامعة شندي في النشر العلمي

Contribution of -Shandi University Magazine- in Scientific Publishing

سارة شمو شاع الدين علي
أستاذ مساعد – المركز القومي للبحوث
امنة حامد محمد الفكي
باحث – المركز القومي للبحوث

ملخص:

تنقسم الدراسة إلي جانبين نظري وتحليلي حيث تستعرض في جانبها النظري النشر العلمي : (التعريف، النشأة التاريخية، الأهداف، الأنواع، القوالب، مؤسسات النشر، المشاكل والمعوقات) وتركز الدراسة على الدوريات العلمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المنشورة حيث تم تناول تعريفها، مميزاتها، أنواعها، أهميتها؛ بينما تستعرض الدراسة في جانبها التحليلي إسهامات جامعة شندي في النشر العلمي على وجه العموم لا سيما الإسهامات العلمية لمجلة جامعة شندي مع تحليل المحتوي العلمي المنشور فيها .

تهدف الدراسة إلي التعريف بالنشر العلمي مع تجربة جمهورية السودان من خلال تناول النشر العلمي في مجلة جامعة شندي للتعرف على إسهامات المجلة في البحث العلمي، حيث تحلل الدراسة (سياسات النشر ، أهداف المجلة، فترات الإصدار، فريق التحرير) وتحلل (المؤلفين، المواضيع المنشورة) .

اعتمدت الدراسة على مصادر المعلومات المنشورة سواء أكانت تقليدية أو إلكترونية على شبكة الإنترنت واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي شق دراسة حالة من خلال دراسة حالة النشر العلمي بمجلة جامعة شندي .

توصلت الدراسة إلي أن مجلة جامعة شندي لها إسهامات مقدرة فى النشر العلمي حيث قامت بنشر 16 عدد احتوت على 200 عنوان في مختلف ضروب العلوم ;، كما توصلت الدراسة إلى أن عدم انتظام فترة الإصدار قد يضعف مكانة المجلة في التصنيف العالمي للمجلات .

Abstract: The Study divided into two aspects: theoretical and practical, where in its theoretical aspect discussed the scientific publishing in terms of definition, historical origin, targets, types, templates, publishing houses, and obstacles. The study focused on scientific periodicals as on the most important sources of published information where discussed definition, features, types and importance. The study discussed in its analytical aspect contributions of Shandi University in scientific publishing at general, especially the scientific contributions of Shandi University Magazine with analyzing the published scientific content.

The study aims at defining scientific publishing with focusing on this experience in Sudan Republic through dealing with the scientific publishing in Shandi University Magazine to

get knowledge of its contributions in scientific research. The study shed light on publishing policy , magazine targets, issuance periods, editorial team, authors and published topics.

The study relied on sources of published information either traditional or electronic ones, using descriptive method.

The study concluded that Shandi University magazine presented considerable contributions in scientific publishing, where the magazine presented (18) issue that contained (200) title in different domains of science. The study concluded also that irregular issuance may weaken the magazine position in magazines international classification.

مقدمة الدراسة :

شهد العالم نمواً متزايداً في أعداد الجامعات ومن ثم تخريج الملايين من الطلبة من حملة الشهادات الجامعية والعليا في التخصصات العامة أو الدقيقة أدى هذا إلى زيادة الوعي العالمي بأهمية البحث العلمي وتسخير إمكانات ثورة المعلومات والاتصالات لبث ما أنتجته هذه الجامعات من نتاج فكري فتطور النشر العلمي وصار جمهوره أعرض من ذي قبل فعدد الباحثين ازداد وتشعبت التخصصات الموضوعية العامة والمتخصصة ودقيقة التخصص وازدادت وسائل النشر فإضافة إلى المصادر التقليدية ظهرت مصادر المعلومات الإلكترونية كما ازداد استخدام مصادر المعلومات المختلفة من كتب، دوريات، تقارير، ملتقيات علمية، ..الخ.

يعد النشر العلمي المحصلة والنتيجة النهائية للبحث العلمي فعبره يتم نشر العلوم وهو نواة البحث العلمي والدينمو المحرك له وهو وسيلة تبث فيها المعلومات العلمية الموثقة للأفراد والمجتمعات والمؤسسات التي تستطيع تسخيرها والاستفادة منها وتوظيفها لخدمة الإنسان وازدهار الحياة، وهو ثيرموتر علمي يقاس به نشاط الباحثين والمؤسسات البحثية على حد سواء فالترقية الوظيفية لا تتم للباحث والأستاذ الجامعي إلا عبر النشر العلمي المحكم كماً ونوعاً وهو من الأدوات التي يتم بها تقييم المؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمعاهد العليا .

أهمية الدراسة :تأتي أهمية الدراسة من :

* أهمية المحور الذي تتناوله وهو النشر العلمي الذي يمثل خلاصة نتائج البحوث العلمية والتي تزدهر بها الحياة.

* تقدم الدراسة تحليل كمي ونوعي وموضوعي لواحدة من المجلات العلمية المحكمة في السودان وهي مجلة جامعة شندي للخروج بنتائج عن إسهامات المجلة في النشر العلمي .

* ثبات المعلومات التي تقدمها الدراسة ف فقد توقف إصدار المجلة لذا فإن التحليل الذي قدمته الدراسة والنتائج التى تحصلت عليها نهائية .

أهداف الدراسة :

1- تهدف الدراسة إلي التعريف بالنشر العلمي ما يتعلق به .

2- إلقاء الضوء على تجربة جمهورية السودان في مجال النشر العلمي عبر دراسة حالة مجلة جامعة شندي .

3- التعرف على إسهامات مجلة جامعة شندي في النشر العلمي للبحوث .

حدود الدراسة :

* حد مكاني : جامعة شندي – جمهورية السودان .
* حد زماني : من تاريخ أصدار مجلة جامعة شندي 2004م وحتي أخر إصدار 2016م .
* حد موضوعي : النشر العلمي .
* حد بشري : العاملين بهيئة تحرير مجلة جامعة شندي ومؤلفي الأوراق المنشورة في المجلة .

النشر العلمي (جوانب نظرية) :

ظهر النشر مع ظهور الطباعة على الآلات وازدهر مع اختراع ورق الطباعة الصيني وظهر العلمي منه أول مرة في فرنسا فى العام 1965م بمجلة أسبوعية أعقبها ظهور الدوريات المتخصصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر .[1] وتم تعريفه عدة تعريفات ومنها الموسوعة العربية بأنه: عملية إعداد وتصنيع وتسويق الكتب والمجلات أو أي مطبوعات أخرى وعرفت في ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي بالجزائر 2015م بأنه المحصلة النهائية التي يقوم بها الباحث، لنشر ما أنجزه من أعمال وعلم ومعرفة، من أجل المساهمة في تنمية المجتمع من خلال تطوير أساليب العمل لدى المؤسسات والأفراد، أو من أجل تحقيق منافع مادية ومعنوية [2] ويهدف إلى تبادل العلوم وإتاحتها بتكامل وتضافر جهود العلماء والباحثين في مختلف التخصصات دون أي قيود أو حدود في المكان أو الزمان وتتم به دفع حركة البحث العلمي وضمان حقوق المؤلف .

ينقسم النشر العلمي الى عدة تقسيمات فحسب الشكل المادي ينقسم إلى : نشر ورقي مطبوع علي الورق ونشر إلكتروني عبر تقنيات الحاسوب المختلفة وحسب المؤسسات التى تقوم به ينقسم إلي نشر تجاري هدفه الربح المادي ونشر غير تجاري غير ربحي تقوم به المؤسسات المعنية بالبحث العلمي مثل مراكز البحوث والجامعات

للنشر قوالب عديدة فالنشر العلمي يكون في مختلف مصادر المعلومات كتب، مراجع، دوريات، ملتقيات علمية(مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، ..الخ) ، تقارير، ...الخ وقد أخذت الدوريات كعينة في هذه الدراسة لما لها من أهمية ومميزات تميزها عن مصادر المعلومات الأخرى بدءاً من تعريفها فهي مطبوعات يتم نشرها عبر فترات منتظمة أو غير منتظمة وللدورية عنوان واحد وتأخذ أعدادها ترقيم متسلسل وتمتاز المعلومات المنشورة علي الدوريات بالحداثة لأن النشر فيها يأخذ وقت أقل، والموضوعات التي تتناولها أكثر تخصصية لا سيما في الدوريات المتخصصة أما الدوريات العامة فتتناول مختلف ضروب المعرفة .

النشر العلمي : جوانب تحليلية مجلة جامعة شندي :

مجلة جامعة شندي مجلة علمية محكمة تصدر سنوياً أو نصف سنوية حسب الحاجة صدر أول عدد منها في العام 2004م بعد فترة من تأسيس الجامعة والذي كان في العام 1994م و أخذت الرقم المتسلسل للدوريات العلمية ردمد* وكان 1858-571x هدف الأساس للمجلة هو إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم في مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية وتتفرع منه أهداف هي : تطوير المعرفة وإثرائها وخدمة المختصين والمهتمين

---

[1] هلول. إحسان على(د.ت) . واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية.ماجستير جامعة بابل. متاح على الرابط *www.uobabylon.edu.iq/publication/bchc_edition2/civil2_12.doc*

[2] حفيظي. نورالدين& راوية تبينة. راوية(2015م) .النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي الملتقي العلمي الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية . الجزائر 29 ديسمبر 2015م. لبنان: مركز جيل البحث العلمي ص 153.

* ردمد أختصار لـ رقم دولي متسلسل للدوريات

بالمجال العلمي - توفير الفرص لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بصفة خاصة والمختصين وبصفة عامة لنشر بحوثهم العلمية- ربط الجامعة بالمجتمع المحلى والعالمي - المساهمة في دعم خطط التنمية والنهوض بالأنشطة في كافة المجالات، وذلك من خلال المعلومات والنتائج التي تقدمها .

للمجلة سياسة نشر مكتوبة تتضمن أساسيات عن أصالة البحث والمنهج العلمي السليم ولغة البحث وعدد صفحات البحث وإعدادات الصفحة الأولي والملخص واختارت للترقيم الأرقام العربية ووضعت طريقة معينة للهوامش والمراجع والملاحق، ولها فريق تحرير يضم 13 عضو : (المشرف العام : مدير جامعة شندي، رئيس تحرير، مدير تحرير، أعضاء هيئة التحرير وبها 7 من حاملي درجة الدكتوراه، 3 مساعدي هيئة التحرير) .

صورة رقم (1) الهيكل الإداري لمجلة جامعة شندي مأخوذ من
http://journals.ush.sd/shendi/?page_id=54

جدول رقم (1) أعداد الأوراق المنشورة في مجلة جامعة شندي

العدد	عدد الأوراق
الأول	13
الثاني	8
الثالث	16
الرابع	8
الخامس	7
السادس	8
السابع	8
الثامن	7
التاسع	8
العاشر	9
الحادي عشر	9
الثاني عشر	7
الثالث عشر	14
الرابع عشر	9
الخامس عشر	10
السادس عشر	9
المجموع	**150**

يبين الجدول أعلاه أعداد الأوراق المنشورة فى مجلة جامعة شندي أبتداءاً من العدد الأول وحتي أخر عدد وهو العدد السادس عشر وقد بلغ مجموع الأوراق المنشورة 150 ورقة وقد إحتوي العدد الثالث على أكبر

عدد من الأوراق فى المجلة وهو 16 ورقة وإحتوا العددان الخامس والثامن علي أقل عدد من الأوراق العلمية 7 أوراق .

جدول رقم (2) لغات الأوراق المنشورة في مجلة جامعة شندي

العدد	اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	لغات أخري
الأول	11	2	0
الثاني	8	0	0
الثالث	15	1	0
الرابع	7	1	0
الخامس	6	1	0
السادس	6	2	0
السابع	7	1	0
الثامن	5	2	0
التاسع	5	2	1 (اللغة الفرنسية)
العاشر	6	3	0
الحادي عشر	7	2	0
الثاني عشر	6	1	0
الثالث عشر	8	6	0
الرابع عشر	6	3	0
الخامس عشر	1	9	0
السادس عشر	7	2	0
المجموع	**111**	**38**	**1**
النسبة المئوية	**%74**	**%25.3**	**%0.7**

يوضح الجدول أعلاه لغات الأوراق المنشورة فى مجلة جامعة شندي وقد كانت اللغة العربية هي اللغة السائدة في الأوراق بنسبة 74% بينما بلغت نسبة الأوراق المنشورة باللغة الإنجليزية25.3% وهما اللغتان المعتمدتان في المجلة حسب سياستها المكتوبة إلا أنه تم نشر ورقة في العدد التاسع بلغة غيرهما وكانت باللغة الفرنسية، وقد احتوت أعداد المجلة على أوراق منشورة باللغة العربية والإنجليزية في كل الأعداد ما عدا العدد الثاني الذي انحصرت لغة أوراقه في العربية.

جدول رقم (3) تاريخ النشر في أعداد مجلة جامعة شندي

العدد	عدد الأوراق
الأول	يناير 2004م
الثاني	يناير 2005م
الثالث	يونيو 2006م
الرابع	يناير 2007م
الخامس	يناير 2008م
السادس	يناير 2009م
السابع	يوليو 2009م
الثامن	يناير 2010م
التاسع	يوليو 2010م
العاشر	يناير 2011م
الحادي عشر	يوليو 2011م

الثاني عشر	يناير 2012م
الثالث عشر	يوليو 2012م
الرابع عشر	يناير 2015م
الخامس عشر	يناير 2016م
السادس عشر	يوليو 2016م

يعرض الجدول تاريخ نشر أعداد مجلة جامعة شندي وقد صدر أول عدد منها في يناير 2004م وتوالى صدورها حتى يوليو 2016م وتاريخ الصدور سنوي أو نصف سنوي وقد كان سنوي في الأعوام 2004م، 2005م، 2006م، 2007م، 2008م وكان نصف سنوي في الأعوام التالية 2009م، 2010م، 2011م، 2012م، 2016م ولم تصدر أعداد في الأعوام 2013م، 2014م .

جدول رقم (4) عدد مؤلفي الأوراق المنشورة في أعداد مجلة جامعة شندي

العدد	عدد الأوراق ذات المؤلف الواحد	عدد الأوراق ذات أكثر من مؤلف			أعداد المؤلفين
		مؤلفين	3مؤلفين	4مؤلفين	
الأول	10	3			16
الثاني	4	4			12
الثالث	6	9	1		27
الرابع	7	1			9
الخامس	5	1		1	11
السادس	7	1			9
السابع	7	1			9
الثامن	6	1			8
التاسع	7		1		10
العاشر	8	1			10
الحادي عشر	8	1			10
الثاني عشر	5	2			9
الثالث عشر	9	5			19
الرابع عشر	8	1			10
الخامس عشر	3	4	2	1	21
السادس عشر	8	1			10
المجموع	**105**	**36**	**4**	**2**	**200**
النسبة المئوية	**%72**	**%28**			-

من خلال الجدول نصل إلي أن عدد المؤلفين الناشرين فى مجلة جامعة شندي 200 مؤلف وكان التأليف الفردي هو الغالب على الأوراق المنشورة بنسبة 72% وبلغت نسبة التأليف المشترك 28% وتفاصيلها كالتالي : مؤلفين 24%، 3 مؤلفين 2.7%، 4 مؤلفين 1.3% .

جدول رقم (5) مؤلفي الأوراق المنشورة في أعداد مجلة جامعة شندي بناءاً علي النوع

العدد	ذكر	أنثي	ملحوظات خاصة بتأليف الآناث
الأول	15	1	
الثاني	11	1	
الثالث	24	3	جميعها أوراق مشتركة بين النوعين

الرابع	9	0	
الخامس	10	1	
السادس	7	2	
السابع	7	2	بها ورقة مشتركة بين النوعين
الثامن	8	0	
التاسع	9	1	
العاشر	9	1	
الحادي عشر	9	1	
الثاني عشر	8	1	مشتركة بين النوعين
الثالث عشر	16	3	
الرابع عشر	8	2	
الخامس عشر	18	3	بها ورقتان مشتركتان بسن النوعين
السادس عشر	9	1	
المجموع	**177**	**23**	
النسبة المئوية	**%88.5**	**%11.5**	

أظهر الجدول النوع لمؤلفي الأوراق العلمية بمجلة جامعة شندي وفيه نجد أن نشر الذكور في المجلة كان أكثر من الإناث بنسبة 88.5% للذكور مقابل 11.5% للإناث؛ وأن الأعداد الرابع والثامن انفردتا بتأليف الذكور.

و هناك أوراق شارك في تأليفها النوعين كما مبين ذلك فى عمود الملحوظات وهذا يؤكد أنه لا فرق بين النوعين في أحقية النشر العلمي وأنه هناك تعاون بين النوعين علي التأليف المشترك فلا يوجد قيود اجتماعية تمنع من المشاركة .

جدول رقم (6) الأوراق المنشورة في أعداد مجلة جامعة شندي بناءاً علي التخصص الموضوعي وفق خطة ديوي العشري*

العدد	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900	المجموع
الأول			1	5	2		1		1	3	13
الثاني				4	1		2			1	8
الثالث			1	6	1		5		1	2	16
الرابع			2	3			2			1	8
الخامس				4		1	1		1		7
السادس	1			3	1	1	1		1		8
السابع				6			1			1	8
الثامن	1		1	4				1			7
التاسع			2	1		1	1		2	1	8
العاشر				3		4	1		1		9
الحادي عشر				5		1	1		1	1	9
الثاني عشر			1	4			1			1	7
الثالث عشر	1		2	4	1		5		1		14
الرابع عشر			3	4			1			1	9

* نظام تصنيف المكتبات الأكثر إستخداماً يقوم على تقسيم المعرفة البشرية إلى عشرة أقسام رئيسية هى : 000 المعارف العامة، 100 الفلسفة وعلم النفس، 200 الأديان، 300 العلوم الإجتماعية، 400 اللغات، 500 العلوم البحتة، 600 العلوم التطبيقية، 700 الفنون، 800 الأداب، 900 التاريخ

الخامس عشر	1			2			1	6		10
السادس عشر				7	1				1	9
المجموع	**4**	**0**	**65**	**14**	**6**	**9**	**29**	**1**	**9**	**150**
النسبة المئوية	**%2.7**	**%0**	**%43.3**	**%9.3**	**%4**	**%6**	**%19.3**	**%0.7**	**%6**	**%8.7**	

يبرز الجدول التخصص الموضوعي للأوراق المنشورة في مجلة جامعة شندي وفيه نجد أن موضوع العلوم الاجتماعية هو الأكثر تناولاً في الأوراق تليه علي التوالي العلوم التطبيقية، الأديان، التاريخ، الآداب، العلوم البحتة، اللغات، المعارف العامة، الفنون بينما لم يتم نشر أي ورقة تخص الفلسفة وعلم النفس.

انحصرت مواضيع المعارف العامة في تكنولوجيا المعلومات، مكتبات ومعلومات والأديان في الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية في التربية وتعليم، الاقتصاد، القانون، الاجتماع، المحاسبة، السياسة، العلوم المالية والمصرفية، التجارة، والعلوم البحتة في علم الحيوان، علوم الأرض، الرياضيات، الهندسة، المياه والعلوم التطبيقية في النبات، الأحياء، الأمراض، العلوم الأساسية، الزراعة، الري، الصحة العامة، الكيمياء والتاريخ في التاريخ والجغرافيا والآداب في آداب اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغات في اللغة العربية والنوبية والفرنسية والفنون في الجمال .

ملحوظات عن الدراسة التحليلية :

توقف صدور مجلة جامعة شندي وتم استبدالها بثلاث مجلات علمية متخصصة هم : مجلة جامعة شندي للعلوم الإنسانية والاجتماعية وصدر منها 3 أعداد، مجلة جامعة شندي للعلوم التطبيقية وصدر منها 3 أعداد، مجلة الدراسات الشرعية والقانونية وقد أخذت كل مجلة من المجلات سابقة الذكر ترقيم دولي مختلف لذا لم تستطيع الباحثتين أدخلهم في الدراسة التحليلية للدراسة لذا فأن هناك اختلاف في عدد أعداد المجلة وعدد المؤلفين في المستخلص الأولي للدراسة والذي تم تعديله بعد الدراسة الميدانية .

النتائج :

1- مجلة جامعة شندي مجلة علمية محكمة ولها رقم دولي للدوريات .

2- ساهمت مجلة جامعة شندي بـ 16 عدد في الفترة من عام 2004م إلي عام 2016م إشتملت علي 150 موضوع منها 111 باللغة العربية و38 باللغة الإنجليزية وواحد باللغة الفرنسية .

3- صدرت مجلة جامعة شندي بشكل راتب سنوي أو نصف سنوي بينما لم تصدر في الأعوام 2013م و2014م .

4- غلب التأليف الفردي في الأوراق المنشورة بمجلة جامعة شندي على التأليف المشترك بنسبة 72% .

5- عدد المؤلفين الناشرين فى مجلة جامعة شندي 200 مولف.

6- غلب تأليف الذكور على تأليف الإناث بنسبة 88.5% للذكور مقابل 11.5% للإناث .

7- توزعت المواضيع المنشورة في مجلة جامعة شندي على مختلف أنواع العلوم حسب تصنيف ديوي العشري ما عدا الفلسفة وعلم النفس فليس بهما موضوع منشور .

التوصيات :

1- ضرورة اهتمام المجلات العلمية السودانية بفترات الإصدار المنتظمة حتي تتحصل على تصنيف أفضل في قائمة الدوريات العلمية .

2- ضرورة الاشتراك في دليل الوصول الحر للمعلومات دواج والذي يمكن الباحثين من الحصول على الموضوعات المنشورة في المجلات إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت وبه يتم حساب معدل الاستشهاد بالمجلة لتقييم المجلة عالمياً .

المراجع :

1. هلول. إحسان على(د.ت) . واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية.ماجستير جامعة بابل. متاح على الرابط www.uobabylon.edu.iq/publication/bchc_edition2/civil2_12.doc

2. حفيظي. نورالدين& راوية تبينة. راوية(2015م) .النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي الملتقي العلمي الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية . الجزائر 29 ديسمبر 2015م. لبنان: مركز جيل البحث العلمي ص 153.

النشر العلمي وتوجّهات الأساتذة الباحثين في التربية

ساندي فارس
دكتوراه في التربية

ملخص:

يتناول بحثنا موضوع النشر العلمي للأبحاث التربوية والكشف عن أبرز توجّهات الأساتذة الباحثين الناشرين في مجلة الأبحاث التربوية الصادرة عن كلية التربية في الجامعة اللبنانية منذ العام 2004 حتى العام 2017. لقد تمّ استخدام المنهج الوصفي المختلط بين النوعي والكمي باعتماد بطاقة تحليل محتوى الأبحاث المنشورة والتي يبلغ عددها 69 بحثاً منشوراً. توصّلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها : استحواذ الباحثات الإناث على الإنتاج البحثي، تفّوق الباحثين ذوي رتبة "أستاذ مساعد"، أغلبية الباحثين مختصون بتعليم العلوم والرياضيات، وغلبة الطابع الفردي على الأبحاث التربوية المنشورة. وأظهرت النتائج غلبة المنهج الوصفي والتوازي بين النوعين الكمي والكيفي، بروز الوظيفة التطبيقية، تمحور أغلبية الأبحاث حول إعداد المعلمين والمناهج التعليمية. كما بيّنت النتائج عدم التطرّق إلى موضوعات وقضايا معاصرة كالتكنولوجيا والتربية المختصّة، غياب استشهاد الباحثين في أبحاثهم لأبحاث تربوية منشورة في أعداد سابقة للمجلة أو خارجها. وقد أوصت الدراسة بالقيام بخطوة إلى الأمام للولوج إلى مجتمع المعرفة وهي العمل الجدي على تسويق المجلة ورقياً وإلكترونياً لتصبح بمتناول جميع الأساتذة والطلاب من داخل وخارج حرم كلية التربية، وهذا ما يساهم في تفعيل عملية تبادل المعارف واستشهاد الأبحاث ما سيمنح المجلة عامل تأثير يمكّنها من البروز في التصنيفات العربية والعالمية للمجلات.

الكلمات المفتاحية

البحث العلمي، النشر العلمي، توجّهات الأساتذة الباحثين، مجلة الأبحاث التربوية.

Abstract:

Our research studies publications of scientific researchers in the educational domain and examines publishers' orientations in the Journal of "Educational Research" of the Lebanese University, more specifically the Faculty of Education during the period 2004 — 2017. The mixed qualitative and quantitative descriptive approach was used via the content analysis tool to analyze publications of 69 researches. The results can be summarized as follow: the female gender dominates over research production, most of the researchers that published in the journal have the title of assistant professor and the majority is specialized in sciences and mathematics, articles with only one author are mostly present in the journal. Additionally, the descriptive approach is commonly used and the research is equally balanced between the quantitative and the qualitative type of analysis, the applied function of the research is dominant, the research topics focus the most on the lesson plans of teachers and educational curricula. Moreover, results show the lack of research in contemporary topics and issues such as technology and specialized education, plus there are no citations of articles that were previously published in the journal. The study recommends taking a step forward so that the journal be more recognized by marketing more seriously, and by making the journal accessible to all professors and students from inside and outside the Lebanese University - Faculty of Education through hard or soft copy, which will allow the exchange and transfer of knowledge and this will give more opportunity for the work of an individual to be cited. This will help the journal have a better impact ranking among Arabic and international journals.

المقدمة

كثرة المشاكل التي تهيمن على عالمنا وضرورة حلّها زادت من أهمية البحث العلمي؛ كونه عبارة عن نشاط إنساني يتّسم بإتباع قواعد واضحة ومنظمة ويهدف إلى حل مشكلة أو استقصاء عن وضع معيّن أو تصحيح فرضية أو التحقق من صحة نتائج توصّلت إليها دراسات سابقة والاستفادة منها. لدوران عجلة التطوّر المعرفي، يكمل الإنسان من النقطة التي وصل إليها الآخرون ويسعى إلى تطويرها بفتح آفاق جديدة، كذلك الأمر لدى الباحث منتج المعرفة ومطوّرها. فعند إعداد بحث علمي، يقوم الباحث بالإطّلاع على ما توصّل إليه الآخرون في دراساتهم السابقة. هذا الأمر تحقّقه عملية نشر الأبحاث ووضعها في متناول مجتمع المعرفة ما يساهم في دوران عجلة التطوّر المعرفي وإثراء المعرفة العلمية (الديب، 2016، ص3). لذلك ومهما كانت طبيعة البحث، هدفه، نتائجه، الحلول والإضافات التي يقدّمها، تبقى عملية نشره في مجتمع المعرفة بمثابة النقطة الأخيرة لإنهائه. فهي تحقّق العديد من الأهداف ومنها : المساهمة بإضافة معرفة جديدة إلى المعرفة الحالية، تكوين متميز في حقل الاختصاص، التدريب الأكاديمي والحرفي في كتابة البحوث، خلق روح التنافس الإيجابي بين الأساتذة الباحثين، الحصول على سيرة علمية مميزة، الترقية الأكاديمية والوظيفية، المحافظة على التواصل وتوثيقه مع مجتمع البحث، فرض النوعية بدلا من الكمية في مجال النشر، إحراز مراتب متقدّمة في تصنيف الجامعات العالمية (العبادي، 2014 و الملا، 2016).

الإشكالية

إنّ نشر النتائج العلمية مؤشر لوجود مجتمع علمي حيوي، وهذا بالتحديد ما تحتاج اليه المنطقة العربية ككلّ التي تعاني من تدنّي في الإنتاج المعرفي. إذ إنّ حصة الدول العربية في آسيا من المنشورات العلمية - نسبة لباقي دول العالم - متدنّية (تقرير اليونسكو، 2015 ص 21). في هذا الصدد أشار حنفي وأرفانيتس (2014، ص 68) إلى العوامل المؤثرة على تدنّي الإنتاج المعرفي العربي : ندرة المجلات العلمية التي تنشر باللغة العربية، عدم القدرة على مراجعة الأقران الموضوعية، عدم الاهتمام بالنشر في قضايا مجتمعية حساسة وملحة. لذلك، تعتبر عملية النشر أساسية وخاصة في الأبحاث التربوية إذ من الضروري وضع نتائجها في متناول جميع أفراد المجتمع من : أهل، معلّمين، إداريين تربويين، باحثين، وكل من هم بحاجة ماسّة للإطّلاع على الأبحاث الجديدة والمشاكل الطارئة والحلول المناسبة لها؛ وذلك يسمح باستثمار نتائج الأبحاث لحل مشاكلهم اليومية الروتينية. يمثّل الرسم التوضيحي رقم 1 أدناه (جابر، 2018) دورة النشر العلمي التي تتضمّن العديد من العناصر وسيتمّ في هذه الدراسة التركيز على عمليات التأليف، النشر وإعادة الاستخدام للأبحاث التربوية المنشورة في مجلة الأبحاث التربوية الصادرة عن كلية التربية في الجامعة اللبنانية. ومن هنا تُطرح أسئلة الدراسة : ما هي خصائص مؤلّفي الأبحاث التربوية؟ ما هي اتجاهات الأبحاث التربوية المنشورة؟ الى أي مدى تتمّ عملية الاستشهاد المرجعي في مجلة الأبحاث التربوية؟

رسم توضيحي رقم 1 : دورة النشر العلمي

1. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

* الكشف عن خصائص الباحثين التربويين الناشرين في مجلة الأبحاث التربوية
* دراسة مواصفات الأبحاث التربوية المنشورة
* حصر المواضيع والميادين المعالجة في الأبحاث التربوية المنشورة

2. حدود الدراسة

الحدود التي ألتزمتها لإعداد هذه الدراسة هي التالية :

الحدود المكانية : اقتصرت هذه الدراسة على مجلة الأبحاث التربوية باعتبارها مجلة علمية محكّمة تنشر أبحاثاً تربوية وصادرة عن كلية التربية في الجامعة اللبنانية.

الحدود الزمانية : ركّزت هذه الدراسة على الكشف عن عملية النشر في مجلّة الأبحاث التربوية منذ العام 2004 حتى العام 2017.

3. مصطلحات الدراسة

من بين أهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة :

البحث التربوي :

جزء لا يتجزأ من البحث العلمي يهتمّ بإنتاج المعرفة التربوية الموجهة لخدمة قضايا ومشكلات التربية والتعليم في الواقع التربوي (الصعيدي، 2007، ص 391).

النشر العلمي :

هو العملية التي يقوم من خلالها الباحث بنشر بحثه العلمي من أجل إطلاع الجمهور المختصّ على اكتشافاته الجديدة والفائدة التي قدمها بحثه العلمي لهم، التي قد تصبح مقتصرة فقط على صاحبها إذا لم يتمّ نشرها (أكاديمية BTS، 2020).

الأساتذة الباحثون :

في دراستنا، الأساتذة الباحثون هم الأساتذة الذين يقومون بوظيفة التدريس في كلية التربية في الجامعة اللبنانية إضافة غالى وظيفة البحث العلمي المستمرّ للوصول إلى نتائج علمية دقيقة حديثة.

مجلة الأبحاث التربوية :

هي مجلة أكاديمية دوريّة محكّمة تصدر عن كلية التربية في الجامعة اللبنانية منذ العام 1973. تتضمّن هذه المجلة أعمال الباحثين المساهمين في إنتاج المعرفة وتطويرها، أكان عن طريق الأبحاث الفردية أو من خلال أبحاث رسائل الماستر وأطارح الدكتوراه. هدفها الارتقاء بالمعرفة التربوية في لبنان من طور النقل والتقليد إلى طور الابتكار والتجديد، ما يسهم في رفع مستوى الإنتاج البحثي والتعليم الجامعي والتطوير المهني (خليل، 2016).

4. منهج الدراسة

نظراً إلى طبيعة دراستنا وموضوعها وأهدافها، تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وهو قائم على قاعدة عرض المعلومات وتحليل مضمون الأبحاث نوعياً وكمياً واستخراج المعطيات المفيدة للبحث (باهي، 2005، ص 82)، من خلال تحديد خصائص الباحثين وتوجّهات الأبحاث التربوية المنشورة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية خلال الفترة ما بين 2004- 2017.

5. نوع الدراسة

استخدمنا المزيج بين النوعين الكمّي والنوعي (Mixed Approach) وذلك من خلال الحصول على معلومات كمّية رقميّة وترتيبية تُرجمت إلى جداول إحصائية ورسوم بيانية وذلك من خلال بطاقة تحليل محتوى الأبحاث التربوية المنشورة.

6. أداة الدراسة

إتباع المنهج الوصفي القائم على تحليل المحتوى عكس ضرورة إعداد بطاقة تحليل محتوى سمحت بالحصول على قاعدة بيانات تحتوي خصائص الباحثين ومواصفة الأبحاث التربوية المنشورة والتي يبلغ عددها 69 بحثاً.

7. عرض النتائج ومناقشتها

معلومات خاصة بالباحثين

*** عدد الباحثين**

يبلغ عدد الباحثين في الأعداد الصادرة عن مجلة الأبحاث التربوية منذ العام 2004 حتى العام 2017: 85 باحثاً. عدد الأساتذة الذين ينتمون الى الكلية هو 59 ما يساوي نسبة 69.4%، أمّا الأساتذة من خارج الكلية فيبلغ عددهم 26 باحثا ما يساوي نسبة 30.5%

*** الجنس**

للتدقيق في توزّع جنس الباحثين بحسب سنوات نشر الأعداد، تمّ رسم الرسم البياني رقم 1 الذي يُظهر اختلاف عدد الذكور والإناث بين سنة وأخرى. في العام 2004، نلاحظ غياب الإنتاج البحثي من قبل الباحثات، أمّا في العامين 2008 و 2012 هناك تعادل في النسب بين الباحثين الذكور والإناث.

خلال الأعوام 2013 و 2017، يتضاعف عدد الباحثات (13) مقارنة بعدد الباحثين (6).

أظهرت النتائج تفوّق عدد الباحثات في الإنتاج البحثي التربوي إذ إنّ الغالبية العظمى للباحثين هم من الإناث (50 من أصل 85). ترتبط هذه النتيجة بنسبة الباحثات اللواتي تدرّسن في كلية التربية خلال هذه الفترة والتي تفوق ال50%. تتفّق هذه النتيجة مع الدراسات العربية كدراسة هاشم (2013) والدراسات الأجنبية كدراسة Randolph et al, (2012) و Yavuz (2016)تختلف هذه النتيجة مع بعض الدراسات العربية التي وجدت أنّ الذكور هم الأكثر إنتاجاً للأبحاث كدراسة عطاري (2004، أ) و قنديل (2011) و كداي (2013).

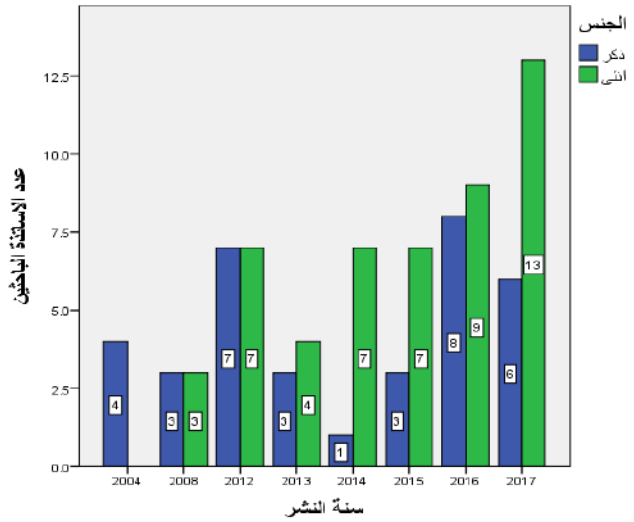

رسم بياني رقم 1: عدد الذكور والإناث بحسب سنوات نشر الأعداد

➢ المستوى العمري

كشفت النتائج أنّ أعلى نسبة من الباحثين تتراوح أعمارهم ما بين 40 و 50 عاماً. يلي هذا المستوى تراتبياً الباحثون ذات مستوى عمري ما بين 50 و 60 عاماً. أمّا الباحثون الذي يفوق عمرهم ال60 عاماً فبلغت نسبتهم 26% . وأقل نسبة هي للباحثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 40 عاماً.

* **الرتبة**

كشفت النتائج أنّ النسبة الأعلى تعود للأساتذة ذوي رتبة "أستاذ مساعد".

ولمعرفة بشكل تفصيلي إذا ما كان هناك من ارتباط بين عدد الأبحاث المنشورة ورتبة الباحث خلال سنة نشر البحث والرتبة الحالية تمّ جمع عدد الأبحاث العائدة لباحث واحد وتبيّن أن هناك عشرة أساتذة فقط نشروا أكثر من بحث كما يظهر في الجدول رقم 1 أدناه. كما أظهرت النتائج انخفاض نسبة الباحثين ذوي رتبة "أستاذ" الذين نشروا أكثر من بحث واحد مقابل ارتفاع عدد الباحثين ذوي رتبة "أستاذ مساعد" ويبلغ تسعة. بالنسبة للرتبة الحالية فمن هؤلاء التسعة، ثلاثة أساتذة أصبحت رتبتهم أستاذ، أمّا الباقون فهم بحاجة لنشر المزيد من الأبحاث في مجلة علمية محكّمة كمجلة الأبحاث التربوية للحصول على الرتبة الأعلى. تدلّ هذه الإشارات على توجّه بعض الباحثين لقيامهم بالأبحاث والنشر في مجلة كلية التربية لرغبتهم في الحصول على الترقية العلمية والانتقال من رتبة "أستاذ مساعد" الى رتبة "أستاذ" وهذا مشروط بنشر خمسة أبحاث بعد نيل شهادة الدكتوراه في مجلّة علمية محكّمة كمجلة الأبحاث التربوية. يؤكّد على هذا الربط بين الترقية والنشر ما ورد في ورشة عمل في جامعة هاواي، وفيها تمّت الإشارة الى إعداد الأبحاث ونشرها لثلاثة أهداف وهي : الترقية العلمية، الحصول على شهادة الدكتوراه و المكافآت المالية (Hun-wei Le, 2008, p. 7 & Raina, 2001, p. 121-122).

الباحث	عدد الأبحاث	القسم	الرتبة خلال سنة نشر البحث	الرتبة الحالية	المستوى العمري
1	3	علم النفس التربوي	استاذ مساعد	استاذ مساعد	60-50
2	2	العلوم والرياضيات	استاذ مساعد	استاذ	50-40
3	2	العلوم والرياضيات	استاذ مساعد	استاذ مساعد	40-30
4	2	اللغة العربية	استاذ مساعد	استاذ	+60
5	2	علم النفس التربوي	استاذ مساعد	استاذ مساعد	+60
6	2	اللغة الفرنسية	استاذ مساعد	استاذ مساعد	60-50
7	2	علم النفس التربوي	استاذ مساعد	استاذ مساعد	50-40
8	2	العلوم والرياضيات	استاذ مساعد	أستاذ	50-40
9	2	اللغة الفرنسية	استاذ مساعد	استاذ مساعد	+60
10	2	اللغة الفرنسية	استاذ	استاذ	+60

جدول رقم 1 : الرتبة والقسم وعدد الأبحاث الخاصة بالباحثين الذين يتفوّق عدد أبحاثهم الواحد

* **الاختصاص**

كشفت النتائج أنّ الباحثين المختصين بتعليم العلوم والرياضيات هم الأكثر عدداً في مجلة الأبحاث التربوية وبالمقابل الباحثين المختصين بتعليم اللغة الإنكليزية وبالتربية الفنية والرياضية هم الأقلّ نشراً للبحوث في المجلة.

وهنا تُطرح الأسئلة التالية : هل المعارف القائمة في العلوم والرياضيات قابلة للتطوير أكثر من غيرها؟هل يواجه الباحثون المختصّون في العلوم والرياضيات مشاكل في العملية التعليمية أكثر من باقي الباحثين ؟

وفقاً لدراسة الباحثين في جامعة دورهام البريطانية "Durham University" (2008). يواجه الطلاب الذين يدرسون مواد العلوم مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء صعوبةً في الحصول على علامات في الامتحانات مقارنةً بالمرشحين ذوي القدرة المماثلة في مواد أخرى مثل الدراسات الإعلامية وعلم النفس. وبعد استعراض الباحثين ل 28 دراسة مختلفة أجريت في المملكة المتحدة منذ عام 1970، وجدوا فروقاً ذات دلالة إحصائية في الصعوبة النسبية للامتحانات في مواد مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا أصعب بدرجة كاملة من باقي المواد. يعبر الباحثون عن قلقهم من أن الطلاب سوف يكونون أكثر عرضة لاختيار دراسة المواد الأسهل وسيتجنبون دراسة المواد العلمية التي يحتاج إليها أصحاب العمل بشدة في اقتصاد المعرفة.

كل هذه الصعوبات التي يواجهها الطلاب في المواد العلمية ربما تشكّل حافزاً لأساتذة قسم تعليم العلوم والرياضيات لإنتاج بحثي أكبر هادف لإيجاد حلول. تشهد الأبحاث التربوية المنشورة دراسات عن صعوبات يواجهها الطلاب وأساتذة قسم تعليم العلوم في الصفوف، صعوبات يواجهها التلاميذ في مادة الرياضيات منها التصورات الخاطئة بما يخصّ مفهوم المشتقة من الدالة المعرّفة، صعوبات في العملية الحسابية، مواقف وسلوكيات التلامذة المتصلة بالجنس، استعمال مفهوم المخروطي وأهمية التحول من تمثيل إلى آخر في حل المسائل، المعوّقات التكنولوجية التي تحول دون قدرة الأساتذة على استخدام ال GEOGEBRA في العملية التعليمية.

معلومات خاصة بالأبحاث

* **لغة البحث**

الأبحاث المنشورة في مجلة الأبحاث التربوية مكتوبة باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنكليزية وبفروقات ضئيلة لصالح اللغة الفرنسية التي كان لها حصة مرتفعة بشكل بسيط عن باقي اللغات (فرنسية : 26 بحثاً، عربية : 23 بحثاً ، وانكليزية : 20 بحثاً). يدلّ هذا التنوّع اللغوي في كتابة الأبحاث على انفتاح الباحث اللبناني التربوي على الثقافات والإنتاج العالمي. هذه النتيجة تختلف مع دراسة كداي (2013) التي بيّنت غلبة اللغة الأجنبية فرنسية كانت أو انكليزية على اللغة العربية ومع الدراسة التي أجراها أيوب (2008).

* **طاقم البحث**

من أصل 69 بحثاً تربوياً منشوراً في مجلة الأبحاث التربوية، 56 بحثاً هي بحوث قام بها أصحابها بشكل فردي مستقل، بالمقابل 10 بحوث أعدّها باحثان متعاونان و ثلاثة بحوث هي بحوث فريقية أعدّها طاقم معدّ من ثلاثة أعضاء لا أكثر. يُستفاد من هذه النتيجة لتبيان ميل الباحث اللبناني بشكل خاص للعمل بمفرده ولا يستعين بجهود الآخرين وقدراتهم. هذه النتيجة تتطابق مع ما توصّل إليه تقرير التنمية الإنسانية حول مجتمع المعرفة (2003) من جهة ضعف العمل الجماعي في العالم العربي وتوجّه الباحثين العرب للعمل بطريقة منفردة. تتشابه هذه الطريقة مع الذي كان يحصل سابقاً حيث كان يُطلق على الأبحاث أسماء الأفراد والعلماء الذين قاموا بإعدادها كأبحاث Madam Curie, Einstein... أمّا في الحاضر، فأصبح الباحثون يتكاتفون لإعداد الأبحاث اعتمادا على الشراكة والعمل الفريقي ونشرها باسم الفريق البحثي أو المختبر العلمي الذي ينتمون إليه. ميل الباحثين في مجلة الأبحاث التربوية للنشر الفردي نتيجة معاكسة لما يحصل في عالمنا المعاصر وهو بحسب رأينا مرتبط بالترقية إذ يقوم الأستاذ بنشر العدد اللازم من الأبحاث للترفيع من رتبة إلى أخرى وهذا ما تؤكّده نتيجة البحث حول رتبة الأستاذ حيث غلبت رتبة "أستاذ مساعد". وهذه النتيجة هي نفسها التي توصّلت إليها الدراسات السابقة الأجنبية كدراسة Hun-wei Le (2008) & Raina (2001). من جهة أخرى غلبة العمل المنفرد على الأبحاث التربوية دليل على عدم الاستفادة الباحث من خبرات زملائه وهذا بعيد كامل البعد عمّا يحصل في دول العالم المتقدّم المصنّفة بمجتمعات معرفية حيث يتمّ تشجيع العمل الجماعي واعتباره خطوة إلى الأمام للولوج في مجتمع المعرفة. وتتشابه هذه النتيجة بدورها مع نتيجة دراسة الجندي (2012) وأيوب (2008).

* **ميدان البحث**

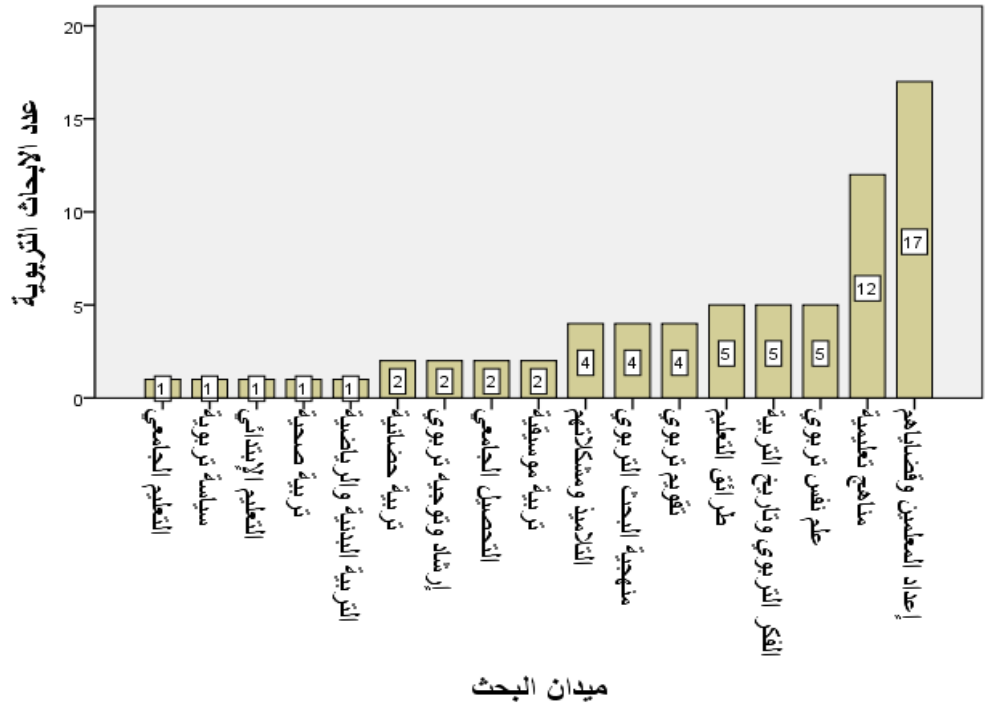

رسم بياني رقم 2 : توزيع عدد الأبحاث بحسب الميادين البحثية

يُبيّن الرسم البياني رقم 2 أنّ المعرفة المُنتجة في كلية التربية في الجامعة اللبنانية تغطّي مجموعة كبيرة من الميادين، حوالي 17 ميداناً ولكن بشكل متفاوت من حيث درجة تكرارها.

الميدان الأكثر اهتماماً من قبل الباحثين التربويين هو إعداد المعلمين وقضاياهم. أمّا الميدان الثاني الذي تركّز عليه الأبحاث التربوية فهو المناهج التعليمية. الميادين التي يمكن ترتيبها في المرتبة الثالثة متعدّدة وهي ثلاثة ميادين بمعدّل واحد : طرائق التعليم، الفكر التربوي وتاريخ التربية، علم نفس تربوي، يليها ميدان التلاميذ ومشكلاتهم، منهجية البحث التربوي، تقويم تربوي. أمّا الميادين الأقل تواتراً في الأبحاث فهي : التربية الحضانية، الإرشاد والتوجيه التربوي، التحصيل الجامعي والتربية الموسيقية ويأتي بعدها التعليم الجامعي، سياسة تربوية، التعليم الابتدائي، تربية صحية، التربية البدنية والرياضية.

*** موضوع البحث**

الموضوع الأكثر بحثاً في مجلة الأبحاث التربوية ضمن ميدان "منهجية البحث التربوي" يخصّ رسائل الماستر في كلية التربية في الجامعة اللبنانية وضرورة ارتباط نظريات البحث بتطبيقاته، والثغرات في تنفيذ وتطبيق الإجراءات التي يقترحها طلاب الماستر للمشكلة البحثية المطروحة. أكثر الموضوعات معالجةً ضمن ميدان "المناهج التعليمية" : منهج الجغرافيا، التربية الجنسية في لبنان وأهميتها في تنمية السلوك الجنسي الإيجابي، أهمية التربية الصحية وإدراجها في المنهج اللبناني. حصد موضوع الإعداد التربوي في برامج التربية في الجامعات اللبنانية الحصة الأكبر من ميدان " إعداد المعلمين وقضاياهم ".لا يقتصر تقييم الميادين والموضوعات المطروحة على إظهار المُعالج والمُكرّر منها فقط بل تبيان ما هي الميادين والموضوعات التي لم يتمّ بحثها من قبل الباحثين التربويين ومنها : تعليم الكبار ومحو الأمية، التربية المختصّة، المواطنة وقيم التسامح واحترام الآخر، اقتصاديات التربية، التنشئة الأخلاقية والدينية، الإعاقات التعلمية، طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، دور التعليم في محاربة التعصّب، التربية في ظل تحديات العولمة، الصعوبات التي

يواجهها الأساتذة الباحثين لإعداد بحث علمي، تكنولوجيا التربية والإدارة والقيادة التربوية. لا تحظى هذه الموضوعات باهتمام الباحثين رغم أنّها تصبّ في قضايا التربية المعاصرة واهتمامات البحث العلمي (أيوب، 2008، ص 45) وهذا ما ينبغي استدراكه في المستقبل. تجدر الإشارة إلى غياب الاهتمام بتكنولوجيا التربية والإدارة التربوية والتربية المختصّة رغم أنّ هذه الاختصاصات متوافرة في الكلية.

*** المنهج والنوع**

غالبية الأبحاث اتّبعت المنهج الوصفي كونه يلاءم الأبحاث التربوية من ناحية دراسة الظواهر كمياً وكيفياً. تتّفق هذه النتيجة مع عد كبير من الدراسات عطاري (2004، أ + ب) ، الشايع (2007) ، المعثم (2008)، أيوب (2008)، الجندي (2012)، هاشم (2013) الغريب (2014)، Yavuz (2016) والرميضي (2018).

فيما يخصّ النوع الأكثر استخداماً في الأبحاث التربوية المنشورة في مجلة الأبحاث التربوية، 37 بحثاً من أصل 69 هي أبحاث نوعية. هذا النوع من الأبحاث ليس المفضّل لدى الباحثين إذ يستدعي الكثير من الوقت وصعوبة في التطبيق وكثير من الجهد لربط النتائج بالنظريات المطروحة (Al Sabbah, 2015) .

التوازي بين الأبحاث الكمية والنوعية أمر ملفت في الأبحاث التربوية ومغاير لما يحصل في الدراسات الأجنبية والعربية كدراسة المعثم (2008)، Chaiyasook & Jaroongkhongdach (2014) ، الغريب (2014)، الأسطل (2015)، Al Sabbah (2015)، Yavuz (2016) ، Erdogan (2017) والرميضي (2018). وهذا خير دليل على قدرة الباحثين للتنويع في المناهج البحثية، وكسر الحاجز بين النوعي والكمي وعدم الخوف من استخدام النمط النوعي. التوجّه لاستخدام الأبحاث النوعية يعكس تحوّلاً من النموذج الموضوعي The Positivistic Paradigm الى النموذج التفسيري The Interpretive Paradigm والنقدي The Critical Paradigm.

*** وظيفة البحث**

بعد القيام بالعمليات الإحصائية المناسبة تبيّن أنّ أكثرية الأبحاث لها وظيفة عملية تطبيقية. إذ اهتمّ الباحثون في 48 بحثاً بالتطبيقات العملية وتحسين الواقع التربوي وإيجاد حلول لمشاكل معينة من خلال تطبيقات وتجارب. أمّا في باقي الأبحاث فكان الهدف إنتاج المعرفة أو تطوير المفاهيم البحثية والوصول إلى نظريات معرفية جديدة ما أضاف على وظيفتها الصفة النظرية. كما أظهرت النتائج أنّ النسبة الأكبر من الأبحاث التابعة لقسم تعليم العلوم وعلم النفس التربوي وأصول التربية تصبّ في صلب الوظيفة العملية التطبيقية. أمّا في باقي الأبحاث فكان الهدف إنتاج المعرفة أو تطوير المفاهيم البحثية والوصول إلى نظريات معرفية جديدة ما أضاف على وظيفتها الصفة النظرية، وهذه الأبحاث بأغلبها تابعة لقسم اللغات والآداب.

*** استشهادات البحث**

أمر غير متوقّع انعدام الاستشهادات في جميع أنواعها : استشهاد بحث منشور في عدد سابق للمجلة، استشهاد مقالات من إعداد باحثين ينتمون إلى كلية التربية ولم ينشروا في المجلة. نعتبر هذه الحلقة الأهم وهي العقبة الأولى في تطوّر البحث التربوي اللبناني وغيابه عن لائحة التصنيف العالمي. تعكس هذه النتيجة نقص في إطّلاع الباحثين المنتمين إلى كلية التربية على أبحاث زملائهم منشورة أو غير منشورة في مجلة الأبحاث التربوية؛ ما يقلّل من رسالة المجلة التي تتحوّل من كونها مرجعاً علمياً يعتمد عليه التربويون لإعداد أبحاث جديدة - استناداً لما توصّلت إليه الأبحاث التربوية السابقة - إلى مساحة داخلية محصورة في حرم كلية

التربية ينتفع منها الأساتذة فقط للنشر السهل والسريع. يمكن الاستنتاج أنّ هذه الثغرات تقلّل من مكانة المجلة إذ لا يتمّ التعامل معها كباقي المجلات العلمية المرموقة التي يقوم فيها الباحثون باستشهاد أبحاث لزملائهم منشورة في أعداد سابقة. تعزيز عملية الاستشهاد في مجلة الأبحاث التربوية يعكس رسالة المجلة العلمية المرموقة ويسمح بالتالي بتطبيق معامل التأثير على المجلة (Impact Factor) لتصبح مجلة مصنّفة محلياً، عربياً وعالمياً.

8. خلاصة

بالعودة إلى الأسئلة التي تمّ طرحها في بداية البحث والرسم التوضيحي رقم 1 الوارد في إشكالية البحث، وبعد استعراض النتائج التي تمّ الحصول عليها حول عملية نشر الأبحاث التربوية، تشهد الأبحاث التربوية المنشورة منذ العام 2004 لغاية العام 2017 تطوّراً على صعيد المنهجية والميادين المعالجة وطرق المعالجة النوعية وبروز الوظيفة التطبيقية... لكن لو تمّ تبادل هذه التطبيقات والمعارف الناتجة عن الأبحاث التربوية والتي هي أساس التنمية المستدامة لكان من الممكن تطبيق دورة النشر العلمي في مجتمعنا ما يسمح بتقدّم خطوة الى الأمام نحو مجتمع المعرفة. تبادل هذه المعارف يتطلّب عنصراً أساسياً لتكوين مجتمع المعرفة وهو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لذلك من الضروري إدراجها في عملية إعداد الأبحاث ونشرها. يتمثّل هذا الأمر بتحويل المجلة إلى مجلة إلكترونية ما يفتح المجال لجميع المهتمين للولوج لمصادر المعرفة والاطلاع على الأبحاث التربوية المنشورة فيها والاقتباس منها ما يرفع من متوسّط عدد الاستشهادات إلى عدد الباحثين. بيّنت نتائج الدراسة أنّ عملية الاستشهاد غائبة عن الأبحاث التربوية المنشورة ولكن توافرها ضروري وأساسي كونها عنصراً رئيسياً في الإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي ما يسمح بجعلها من المجلات التي تخضع لمعامل التأثير العربي وربما العالمي. وهنا تكون الأبحاث قد خرجت من حدود كلية التربية في الجامعة اللبنانية لترتبط بالبلد، بالعالم العربي وبالعالم أجمع وهذا خيط رفيع نحو العولمة العقلية يسمح للعالم أجمع بمعرفة قدرات الباحثين من أساتذة وطلاب في كلية التربية وما يقومون بتحقيقه لتطوير المعارف وحلّ المشاكل من خلال الأبحاث التربوية ما يفتح الأبواب للتعاون مع مراكز البحوث الأجنبية لتصدير وليس فقط الاكتفاء باستيراد المعرفة وتوظيفها.

المراجع

قائمة المراجع العربية

- الأسطل، ابراهيم. (2015). توجهات أبحاث المناهج وطرق التدريس في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية – تحليل ببليومتري لرسائل الماستر. **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، المجلد 10، العدد (1)، ص 75-104.
- الجندي، محمود. (2012). مناهج البحث في مقالات ودوريات المكتبات والمعلومات العربية : دراسة تحليلية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، 18(2).
- الديب، وائل. (2016). مهارات كتابة البحث العلمي، جامعة الملك فيصل : السعودية. تمّ استرجاعها بتاريخ 20 شباط، 2018 من https://sdl.edu.sa.
- الرميضي، أسماء. (2018). *اتجاهات البحث التربوي في رسائل الماستر في تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة الكويت*. رسالة ماستر، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، الكويت.
- الشايع، فهد بن سليمان. (2007). توجّهات وخصائص رسائل الماستر في التربية العلمية بجامعة الملك سعود. **مجلة كليات المعلمين-العلوم التربوية**، المجلد 7، العدد 2، ص 44-100، المملكة العربية السعودية.
- الصعيدي، عبدالله. (2007). التعليم والتنمية بعض المؤشرات المتعلقة بالكلفة والعائد. المؤتمر السنوي الثاني (التخطيط الاستراتيجي لنظم التعليم المفتوح والإلكتروني إطار للتميز). مركز التعليم المفتوح: جامعة عين شمس، 27-28 مايو.
- العبادي، نضال. (2014). أليات النشر في المجلات العلمية. العراق: جامعة الكوفة.

- الغريب، شبل بدران. (2014). توجهات البحث في أطروحات الماستر والدكتوراه في مجال أصول التربية بكلية التربية من 1965 الى 2014، **مجلة كلية التربية**، المجلد (24)، العدد (3)، ص 23- 67، الاسكندرية.
- المعثم، خالد. (2008). *توجّهات ابحاث تعليم الرياضيات والدراسات العليا بجامعات المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لرسائل الماستر والدكتوراه)*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة ، مكة المكرّمة.
- الملا، عماد. (2016). مجلات عامل التأثير (Impact Factor) وعامل الباحث العلمي (H-index)، جامعة الكوفة:العراق. تمّ استرجاعها بتاريخ 20 شباط، 2018 من www.uokufa.edu.iq/attdc/lectures
- أكاديمية BTS. (2020). *أهمية النشر العلمي*. تمّ استرجاعها بتاريخ 15 يناير، 2021 من bts-academy.com
- أيوب، فوزي. (2008). تقويم انتاج المعرفة التربوية في البلدان العربية : تطبيق على مضمون عينة من الأدبيات التربوية العربية الصادرة في العام 2007. لبنان : الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.
- باهي، مصطفى. (2005). الرسائل العلمية ومواصفاتها. **مجلة علم النفس العربي**، 1(2). ص 79-148.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003. الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية.
- جابر، جميلة. (2018). *انتشار حركة المرور الحر للنشر العلمي في البلدان العربية، دراسة فينومونولوجية*. رسالة دكتوراه. الجامعة اللبنانية، المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، لبنان.
- حنفي، ساري وأرفانيتس، ريجاس. (2014). الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية : مقترحات التغيير. بيروت : المجلس الوطني للبحث العلمي مركز الاسكوا للتكنولوجيا.
- خليل، ايمان. (2016). افتتاحية العدد. **مجلة الابحاث التربوية**، 26، ص6.
- عطاري، عارف. (2004، أ). اتجاهات البحث التربوي في سلطنة عمان من خلال تحليل رسائل الماستر والدكتوراه التي تتناول التعليم في السلطنة في الفترة 1970-2002، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد (44)، ص 161-196، الأردن.
- عطاري، عارف. (2004، ب). دراسة ببليومترية لادبيات الإشراف التربوي المنشورة في عدد من المجلات التربوية العربية المحكمة و"مجلة المناهج والإشراف" الأميركية، **مجلة العلوم التربوية**، العدد الخامس، ص 211-234، قطر.
- قنديل، أنيسة. (2011). اتجاهات البحث التربوي الأكاديمي بالجامعات الفلسطينية في مجال الإدارة المدرسية. ورقة مقدمة الى مؤتمر *البحث العلمي: مفاهيمه -أخلاقياته – توظيفه*، فلسطين : الجامعة الإسلامية.
- كداي، عبد اللطيف. (2013). اتجاهات البحث الاكاديمي في كلية علوم التربية بالرباط. ورقة مقدمة الى مؤتمر *الماستر والدكتوراه في التربية في الجامعات العربية الجودة والقيمة المضافة*، لبنان : الجامعة اللبنانية الأميركية.
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2015). تقرير *اليونسكو للعلوم حتى عام 2030*. فرنسا : منشورات اليونسكو.
- هاشم، رضا محمد. (2013). واقع البحث التربوي في رسائل الماستر والدكتوراه في مجال أصول التربية بكلية البنات جامعة عين شمس. **مجلة البحث العلمي في التربية**، المجلد (3)، العدد (14)، ص 469-510.

قائمة المراجع الأجنبية

Al Sabbah, Saher.(2015).The Applications of Qualitative and Quantitative Research among Academic Staff in Psychology and Education: A Review of Practice. *International Journal of Education and Research,3 (3).*

Chaiyasook, Walayaporn. Jaroongkhongdach, Worravut. (2014). A content analysis of Thai Master's theses in ELT from 2003 to 2011, Proceedings of the International conference : DRAL2/ILA 2014.

Durham University (2008). Achieving top grades in science subjects more difficult, proves research. Retrieved June 2019, from https://www.eurekalert.org

Erdogan, T. (2017). Whats Does Research Tell Us about Trends in Dissertations on PBL? *Universal Journal of Educational Research*, 5(6), p. 972-988.

Hun-wei Lee, Joseph. (2008). *How to Write a Good Paper for a Top International Journal*. Howai University : Elsevier Author Workshop.

Raina, V. K. (2001). Educational Research in India: An analytical study of a research journal, *Prospects,* Vol. XXXI, no, 1, pp. 121-122. Retrieved June, 2019, from https://link.springer.com/article/10.1007%2FBF03220054?LI=true.

Randolph, J.J., Gaiek, L.S., White, T.A., Slappey, L. A., Chastain, A., Prejean-Harris, R., & Hansard, C. (2012). A Quantitative Content Analysis of Mercer University Theses. *Georgia Educational Researcher*, 9(1), 81.

Yavuz, S. (2016). A content Analysis Related to Theses in Environmental Education : The Case of Turkey (2011-2015). *Journal of Education and Training Studies*, 4(10), p. 118-125.

الدور التنموي للجامعات وأثره في تقدم البحث العلمي.

The development role of universities and its impact on the progress of scientific research.

م. سجى سعد احمد - ماجستير آداب بغداد قسم الجغرافية التطبيقية.
كلية التربية للعلوم الإنسانية، بغداد

الملخص:

لتحقيق التنمية واهدافها يتطلب بذل الكثير من الجهود لصياغة البناء الحضاري الاجتماعي المتكامل .ومن مفهوم التنمية التي تقوم اساسا على التعاون والمشاركة الفعلية والجماعية تبرز الصورة الجلية بالأبعاد وتنظيم افراد المجتمع للعمل المشترك مع الجهات المسؤولة لتعم الفائدة في كل الموارد الطبيعية والبشرية . والتطور الحاصل في الوقت الحالي في جميع الدول المتقدمة والنامية تسعى الى تحقيق الاهداف التنموية وعلى كافة المستويات ، ولا يغيب عن البعض ما للجامعات من دور هام في تحريك التنمية باعتبارها اعلى المؤسسات التعليمية وذات دور اساسي في منظومة البحث والتطوير في اي بلد التي تسعى لتحقيق الرقي والتطور والتقدم . لقد اولت الجامعات العديد من الدول المتقدمة ببرامج البحث والتطوير اهتماما كبيرا وذلك بتوفير البيئة المناسبة التي يمكن ان تزدهر فيها البحوث العلمية وعلى اساس ذلك يتطلب توفير الاموال الازمة لتجهيز المختبرات والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثين بمختلف اختصاصاتهم. تعتبر اهمية الجامعة كدور بارز في اخراج البحوث العلمية من قبل الباحثين فبدون مخرجات البحوث والباحثين لأصبحت الجامعة مجرد مكان تعليمي وليس مركزا ابداعيا ، ومن الملاحظ عليه انه كلما زادت عدد البحوث العلمية تميزت الجامعة وارتقت فضلا عن كونها ستصبح جاذبة للباحثين والمختصين من مختلف المناطق. ومن اهداف الدراسة هي بحث وتطوير وظائف الجامعة ، والوقوف على المعوقات التي تقف بوجه الباحثين ، وغيرها. وهناك مفاهيم متعددة خاصة بمفهوم البحث العلمي منها كمفهوم خاص بالمجتمع وبالاقتصاد وغيرها. وهناك بعض المتغيرات التي توجه نحو مجتمع المعرفة وخاصة في القرن العشرين الذي شهد تطورات كبيرة في مجال المعرفة العلمية.

Abstract : The concept of development, which is based mainly on cooperation and active and collective participation, highlights the clear picture of dimensions and the organization of the members of society to work together with the responsible authorities to benefit all natural and human resources. The current development in all developed and developing countries seeks to achieve development goals and at all levels, and some universities do not lose sight of the important role of universities in moving development as the highest educational institutions and have a key role in the research and development system in any country that seeks to achieve progress, development and progress. Universities have paid great attention to research and development programs by providing the right environment in which scientific research can flourish and on the basis of that requires the provision of funds to equip laboratories and scientific equipment needed by researchers in their various

disciplines. The importance of the university as a prominent role in the production of scientific research by researchers without the results of research and researchers became the university became just an educational place and not a creative center, it is noticeable that the more scientific research the university is characterized and elevated as well as it will become attractive to researchers and specialists from different regions. One of the objectives of the study is to research and develop the functions of the university, and to identify the obstacles that stand in the way of researchers, among others. There are many concepts for the concept of scientific research, including one for society, economics and others. There are some variables that are directed towards the knowledge society, particularly in the twentieth century, which has witnessed significant developments in the field of scientific knowledge.

مقدمة:

للدور التنموي أهمية فعلية في تلبية متطلبات وحاجات المجتمع كما وتتعدد المجالات لمختلف الخدمات المقدمة سواء أكانت تنمية اجتماعية أو اقتصادية أو صناعية أو تجارية وغيرها، أما بخصوص الجامعات ففيها تختلف الوظائف وتتعدد المجالات فباختلاف النمط والتركيب والعلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها ولكن قدرتها على تحقيق الرسالة والأهداف لبناء مجتمع وتنميته يتوقف على مدى قابليتها وقدرتها لأداء وظائفه االمختلفة منها: إنتاج المعرفة ونقل المعرفة وتنمية المعرفة عن طريق المجتمع. وتعد العملية التعليمية مجالا واسعا لإثراء الباحث والبحث وبالتالي إعداد كوادر بشرية لتكون قادرة على تولي مسؤولية العمل في مختلف المجالات، فتسعى الجامعات بأدوارها إلى الإسهام في تنمية مجتمعية وحل المشكلات التعليمية خاصة . فالتعليم أصبح وسيلة رئيسية للحركة من قبل الأفراد والمجتمع وأصبحت عملية التقدم العلمي والدور التنموي تقاس بالإنجازات التي أنجزت من قبل المجتمعات والدول من تعليم وتثقيف لكافة أبنائها وعلى مختلف الأصعدة . وهناك السباب أدت لاهتمام الجامعات بالتنمية منها: التصدي للمتغيرات الحاصلة في المجتمع، وضع الحلول اللازمة ، امتلاك واستقطاب ذوي القدرات الفكرية والعلمية. وخلال القرن العشرين حدثت طفرة معرفية كبيرة وبات عصر النهضة والتقدم العلمي بارزا مقارنة بباقي العصور.

مشكلة البحث:

باتت المشكلات التي تواجه العملية التعليمة كثيرة ولتجنب تلك المشكلات علينا بإتباع الوسائل والأنظمة التي تهم الجامعات بغض النظر عن الأنظمة والمتغيرات الذي باتت تهيمن على مؤسسات التعليم في بعض الدول وهذا سينعكس سلبيا على العملية التعليمية ورسالتها العلمية .

هدف البحث:

الوقوف على المعوقات التي تحول دون النهوض بكفاءة التعليم، ومعرفة الدور الذي تلعبه الجامعات في عملية الاهتمام بالبحث العلمي.

أهمية الدراسة:

لبيان أهمية دور الجامعات في رفد الكفاءات العلمية وذوي العقول النيرة لمختلف الاختصاصات وبيان دورها في نتاج البحث العلمي.

المبحث الأول: دور الجامعات في التنمية.

اختلفت الأدوار التي تقوم بها الجامعات في طبيعة الحال باعتبارها المؤسسة الأكثر تطورا وانفتاحا فكريا وعلميا وذات تأثير كبير في حياة المجتمعات .حيث تقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتسعى إلى تطورها من خلال تقديم بحوث تناولت حل مشكلات أو وضعت حلول علمية لمختلف الاختصاصات ، كما وان بعض الأبحاث العلمية المقدمة من قبل الباحثين والمختصين لو أخذت بجدية (منصور، 2007)وبصورة صحيحة لأحدثت تغيرات كبيرة في عدة مجالات سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو خدمية وغيرها. وقد شهد العالم تحولات وتغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة طالت جوانب متعددة من الحياة وخاصة اذا ما تم الحديث عن الجامعات ودورها في التأثر بهذا الجانب وما تقع عليها من مسؤولية التصدي لمثل هذه المتغيرات وعليها المساهمة بوضع الحلول والمعالجات باعتبارها مؤسسة علمية راقية وذات تأثير كبير لشريحة مهمة في المجتمع .وكان للتزايد السكاني الكبير وازدياد معدلات النمو أثرا آخرا واجهته الحياة المعاصرة ومن سلبياته أن عدد سكان العالم تضاعف على فترات واثر في العدد المخصص للأفراد حين استيفاء (همام، 1990).

العمر لدخول الجامعة وبالتالي زاد الطلب على الجامعات وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة أيضا زاد الطلب في عدد الأفراد لدخولهم للجامعات فلذلك اضطرت الجامعات لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان، وقد تطلب هذا الأمر إعداد برامج جديدة واستخدام وسائل كالحقائب التعليمية والتلفزيون واستخدام الحاسوب والفيديو، وذلك لتنمية المجتمع وتحقيق تعليم مستمر.

وقد تعددت مجالات التنمية كالمجتمعية التي تخدم المجتمع وتنمية اقتصادية وزراعية وصناعية وغيرها، فالمجال التنموي متعدد ومتجدد وقد تمارس إحدى الجامعات كل الجوانب وغيرها تمارس بعضها كلا حسب ظروفها والحاجات التنموية ، فلو أخذنا الجانب الثقافي باعتبار أن الجامعة مؤسسة ثقافية قادرة على النهوض للمجتمع وتساهم في تثقيف مجموعة كبيرة من أبناء المجتمع وتعتبر كمصدر إشعاع علمي . كما وان البحوث التطبيقية ونتاجها توجه في خدمة المجتمع مثلا / في المجال الإنتاجي أو الخدمات أو المشكلات الاجتماعية ، وغالبا هناك أبحاث تسفر عن ابتكارات لحل المشكلات الاجتماعية وغيرها.(احمد ناس، 1999). وقد باتت اغلب البحوث تشكل مورد مالي تمول به أنشطة الجامعة كحصولها على منحة أو إجراء عقود لا نجاز بحوث معينة التي تحتاجها الجهة المنفذة لها، ومن الملاحظ بان كلما تميزت الجامعة ببحوثها العلمية تحسنت فرصة حصولها على الإسناد المالي من قبل الحكومة وأيضا القطاع الخاص ، وجانب آخر في جذب الباحثين والمختصين من داخل البلد وخارجه الأمر الذي يؤدي إلى تطوير أنشطتها العلمية المختلفة. والبحوث العلمية أصبحت جزءا لا يتجزأ لأعضاء الهيئة التعليمة والتدريسية وشرطا أساسيا في قبولهم للترقية العلمية وتوليهم مناصب مهمة ووظائف قيادية في الجامعات وغيرها من المؤسسات ،لذلك يبذل أعضاء الهيئة التدريسية قصارى جهدهم لإتمام بحوثهم على أتم واكلم وجه ويسعون لنشرها في المجلات العلمية المحكمة وفي مختلف الجامعات. وذلك أن عملهم مرتبط بنتاجهم البحثي إضافة إلى الواجب المهني. وقد بلغت أعلى نسبة في مجال الإنفاق على المراكز البحثية في الدول المتقدمة والدول الصناعية أكثر من غيرها كألمانيا مثلا وأمريكا وبريطانيا واليابان أكثر من باقي الدول ،كونت بذلك أفراد باحثين ومفكرين ومختصين في (adam, 1996).

مختلف الاختصاصات ،وفي مجال تزايد النشاط الجامعي في برامج التطوير فقد سعت الكثير من المؤسسات الإنتاجية إلى إقامة عمل مشترك مع الجامعات بعد أن بات في ناظرها أن الجامعة مركز الإشعاع والإبداع والتقدم بما يخدمها من تقدم في إنتاجها .

المبحث الثاني: المؤشرات والرؤى المستقبلية في دور الجامعة في تقدم البحث العلمي.

هناك العديد من المؤشرات التي يجب وضعها في نظر الاعتبار لتقدم البحث العلمي ألا وهي :

1- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالبحوث والدراسات واهم انجازات الجامعة والهيئات التعليمية والكوادر .

2- تنظيم ورش عمل مع إشراك المنظمات والدوائر المختصة والهيئات .

3- تسويق نتاج التطبيقات لتطور حركة التنمية وإضفاء دور التنافس والإبداع في البرامج.

4- الاهتمام بالإنفاق على أنشطة البحث العلمي وخاصة في قطاع الصناعة باعتباره قطاع خدمي ومنتج.

5- الاهتمام بالمشاريع البحثية والتعريف بأنشطة الجامعة من خلال وسائل الإعلام والإعلان وعمل حلقات نقاشية من قبل الهيئات العلمية.(مرسى، 1998)

ولا يخفى على الكثير منا أن هذا العصر يشهد تطورا كبيرا ومثيرا ومذهلا في كافة المجالات ، وفي ظل هذا التطور في التكنولوجيا وتذليل العقبات والصعوبات من اجل تحقيق السعادة والراحة للإنسان ، وهذا سوف يتطلب منا الاعتماد على الأنفس لرفع المستوى العلمي والتكنولوجي ولكافة الاختصاصات .ولابد أن تعمل الجامعة على تبني إستراتيجية لدفع عجلة التقدم والتنمية. ولابد أن تتوافق سياسة الدولة مع الأفكار التخطيطية وتوجيه الإمكانات المتاحة لكي تخدم التنمية . ولكي تقوم الجامعة بدورها فلا بد من خلق مجال مباشر وما بين المستفيد كمراكز الأبحاث وغيرها من المجالات. ولكي نضمن بأن يكون العمل بشكل منتظم وعملي وعلمي في كافة

الجامعات عليها مثلا/ ان يكون تعاون مع جهات ذات مصداقية التعامل وجلب خبراء إن أمكن وأتاحت الفرص من الدول الأجنبية من ذوي الخبرة والكفاءة وإقامة ودعم الجمعيات العلمية ومعرض للنشاط والابتكارات وعقد الدورات التدريبية التي تهدف إلى بناء كوادر علمية متخصصة ، وهناك بعض التحديات التي تواجه البحث العلمي والباحثين في كافة الجامعات :

1- اغلب معايير الترقية أصبحت تركز على البحوث الأكاديمية وبذلك أهملت العديد من البحوث التطبيقية .

2- اغلب العقول المتميزة قد هاجرت إلى دول أخرى .

3- التكاليف الباهظة لأعداد كفاءات علمية في كافة التخصصات.

4- اغلب المشاريع البحثية لا تمول ولم يوضع لها ميزانية خاصة.

5- انعدام التسويق للمشاريع البحثية.

ويعتقد أن القابلية على استقراء المستقبل عن طريق الوعي والفهم والدراسات والتحليلات العلمية ومعرفة التغيرات والمؤثرات ووضع الحلول والخطط وغيرها من أمور كثيرة كل هذه تعتبر السبيل للعبور إلى آفاق التقدم والتطور والتجدد والمهنية وفتح آفاق جديدة إما صانعي القرار .(عبد العزيز البدر، 1991).

والعلم والعلماء والبحث العلمي ليس هناك من تميز بين شعب وأخر أو دولة وأخرى إلا في امتلاك القدرات العقلية ولا تؤشر زيادة نسبة المبدعين عن بعض الشعوب إلى أنها تتميز بقدراتها العقلية، بل تعود أيضا وبصفة عامة إلى نظامها التعليمي فالنظام التعليمي الذي يعتمد على الحوار ويعطي فرصة إلى العقول المفكرة والباحثة والمبدعة ويعمل على رعايتها والاهتمام بها وتوفير البيئة النقية لها من أجل التطور والإبداع هو النظام القادر على أن يكون نظاماً قادراً على المساهمة في البناء والتطور.

إن البحث العلمي في يومنا هذا أصبح جزء رئيساً من حياة أية أمة تتطلع إلى الرقي والازدهار وهذا مما يدفع إلى التركيز على البحث العلمي من خلال كونه طريقة منظمة أو فحصاً استفسارياً منظماً لاكتشاف حقائق جديدة والتثبت من حقائق قديمة والعلاقات التي تربط فيما بينها، أو القوانين التي تحكمها.

ومفهوم البحث يقع ضمن إطار مفهوم العلم ويظن الكثيرون أن المقصود منه/ البحث العلمي ، أي أن البحث يتبع الطريقة العلمية او المنهج العلمي لغرض تحقيق أهداف العلم ونتيجة لتفرغ العلوم وظهور التخصصات المختلفة ، فأن نوع البحث يحدد بمجاله أو بموضوعه. وقد ظهرت عدة تعريفات للبحث لا حصر لها ومعظمها تتدفق حول فكرة واحدة وهي أن البحث هو وسيلة للاستفسار الدقيق والمنظم، يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق وعلاقات جديدة تساهم في حل مشكلة ما. وعلى الرغم من هذا التعدد في تعريف البحث العلمي وعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد بسبب تعدد أساليب البحث العلمي وعدم تحديد مفهوم العلم، فأنها جميعاً تشترك في عدة أمور وهي:

1- أيعتبر محاولة منظمة تتبع أسلوب ومنهجاً معيناً ولا يعتمد على الطرق غير العلمية.

2- يهدف إلى زيادة الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان وتوسيع دائرة معارف ليكون أكثر قدره على لتكيف مع بيئته والسيطرة عليها.

3- يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يعلنها إلا بعد فحصها والتأكد منها بالتجربة.

4- يمثل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها ويستخدم مجالات الحياة على حد سواء.

وللبحث العلمي دورا في إثراء التعليم العالي ومن الممكن أن تميز البحث العلمي أو النشاط العلمي المتخصص الذي يمارسه العلماء وأعضاء هيئة التدريسيين في مجال تخصصهم في حل مشكلات الإنسان في مجالات حياته المتعددة والبحث العلمي كما أسلفنا ذكره ليس تفكير العلماء وإنما تفكير يحتاجه الإنسان وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهمية البحث العلمي وخاصة لما للجامعة من اثر فعال في الأبحاث وهي كالآتي:

1- حب الاستطلاع والتعرف على الجديد واكتشاف الميول.

2- طريقة علمية منظمة في مواجهة المشكلات اليومية والعامة.

3- يزود المجتمع والناس بالوسائل العلمية الضرورية لتحسين أساليب المجتمع والناس.

4- يعمل على رفع كفاءة الباحث وإتقان العمل وزيادة الإنتاج.

5- يحقق طموحات والمنافع المادية والثقافية والعلمية لكافة الناس .

لذلك يعتبر البحث العلمي أحد العناصر الأساسية والمهمة في التعليم الجامعي والعمود الفقري لإنشاء الجامعات ومراكز البحث العلمي وكذلك العامل المهم في رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس في مجالات تخصصهم وفي إنجاح عملية التدريس، هذا بالإضافة إلى أنه الأساس الذي تستند عليه انطلاقة الجامعة نحو تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع. فلابد من العمل على تمكين البحث العلمي من أداء دوره في خدمة المجتمع وتطوير التعليم العالي وخاصة في المجالات التطويرية والتنموية بما يفرض على المؤسسات والأفراد ذات العلاقة أن تكون على قدر المسؤولية وتحقيق رسالة البحث العلمي. وهذا تم ذكره بشكل مبسط في بداية البحث الموسوم.

لم يعد البحث العلمي رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين للحصول على الترقية الأكاديمية فهو ضرورة حياتية تطلبها حركة التنمية النفسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمجتمعات وقد أدركت المجتمعات المتطورة عظم الدور الذي يلعبه البحث العلمي وهناك عدة عوامل يجب توفرها في الباحث وهي:

1.المؤهلات العلمية والشخصية للباحث.

2.توفر المناخ العلمي المناسب للباحث.
3.توفر المصادر وسهولة الحصول عليها.
4.توفر الوقت المناسب والتمويل الكافي.

إن نجاح التعليم العالي في القيام بدوره التنموي والتطويري يعتمد كليا على نجاح البحث العلمية وأنشطته المتنوعة التي تستدعي إدارة قادرة على إيصاله إلى المكانة الاجتماعية والثقافية لتجعل من الإنتاج الفكري احد أنماط الإنتاج المتطورة.

وكما أسلفنا ذكره ما للجامعات دورا أساسيا في خدمة البحث وانطلاقا من أن الجامعات ومؤسسات التعليم تمثل تعليم وبحوث ونشاطات ودراسات كلها مرتبطة بها.

تهتم الدول المتقدمة بالبحوث العلمية سواء كانت الأساسية أو التطبيقية وهذه هي مهمة الجامعات في القيام بهذه الأبحاث وهنا لابد من التنسيق بين مؤسسات الدولة والجامعات، كما أن نقل المعرفة وتطويرها لا يتم إلا على أيدي الباحثين ذوي الخبرة الواسعة في البحث والتجربة وأن من وظائف الجامعة الرئيسية هو تهيئة جو البحث العلمي وإيجاد الباحثين في مجالات اختصاص مختلفة ولا يقتصر البحث العلمي على أعضاء هيئة التدريس فحسب وإنما يتجاوز إلى الطلبة المتعلمين في الجامعة على تدريبهم وإعدادهم وهذا مقياس عراقة الجامعات بما رسخت من تقاليد علمية وأسس بحثية ثابتة.

استنتاجات:

1- الجامعات أصبحت بمثابة دورا للخبرات لمساعدة الباحثين وصانعي القرار.
2- هناك اهتمام بالمشاريع المتعددة التخصصات.
3- الإدارة الحديثة في ظل التطور والتقدم العلمي الواضح في كافة الدول.
4- التطور التكنولوجي الحاصل أدى إلى التعاون ما بين مختلف الجامعات والمراكز العلمية.

التوصيات:

1- أن يكون نمط وأساليب الإدارة الجامعية يتلاءم مع الإمكانات المتاحة لكي يصبح التقدم والتعاون واضح للعيان.
2- ضرورة وضع رؤى إستراتيجية لمنظومة التعليم العالي .
3- ضرورة توفر تدريب عملي بجانب النظري.
4- أن لا تقتصر عمل الجامعات على البحث والتدريس فقط وإنما في الإبداع ورفع اسم البلاد لأسمى المراتب بالبحث والتطور والتقدم والتعاون العلمي مع باقي الجامعات للارتقاء بالمستوى العلمي.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع

adam, k. (1996). ,the socil science encyclopeia.

امين منصور. (2007). اشكالية التدريس. تأليف امين منصور. الجيزة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

حسن احمد همام. (1990). *دور الجامعة في تنمية المجتمع*. مطبعة جامعة القاهرة: جامعة القاهرة.

حمود عبد العزيز البدر. (1991). واقع الثقافةالعربية ودور الجمعات وتنميتها. الاردن: مكتب اليونسكو للتربية.

سوسن مرسى. (1998). *تحليل اتجاهات القيادة الجامعية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة*. جامعة الازهر للبنات: القاهرة.

محمد احمد ناس. (1999). دور البحث العلمي في الجامعات . (صفحة 10). القاهرة: مطبعة القاهرة.

معايير قبول ورفض البحوث العلمية في المجلات والدوريات الجزائرية المحكمة
- مجلة عصور الجديدة أنموذجا-

Criteria for accepting and rejecting scientific research in Algerian classified journals and periodicals - Oussour al-jadida journal as a model-

د. رفيق تلي ، جامعة سعيدة، الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على معايير قبول البحوث العلمية في المجلات والدوريات الجزائرية المحكمة – مجلة عصور الجديدة أنموذجا- مع تبيان أسباب رفض الأوراق العلمية في المجلة ومن أهمها: عدم أهمية الموضوع، عدم أصالة الموضوع، الموضوع لا يقع ضمن اهتمامات المجلة، البيانات والمعلومات لا تتسم بالحداثة وغير وثيقة الصلة بموضوع البحث، النتائج مشكوك فيها، وغيرها من الأسباب التي طرحناها في بحثنا، وفي الأخير تم التوصل إلى العديد من الحلول والمقترحات للتغلب على هذه الصعوبات من أجل تسهيل النشر العلمي للبحوث العلمية سواء في المجلات العلمية المصنفة ضمن المنصة الوطنية للمجلات الجزائرية بصفة عامة أو في مجلة عصور الجديدة بصفة خاصة للنهوض والرقي بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:النشر المقال؛ المجلات الجزائرية؛ البحث العلمي؛ مجلة عصور الجديدة؛ القبول؛ الرفض.

Abstract :

The study aims to highlight the criteria for accepting scientific research in the Algerian classified journals -Oussoural-jadidajournal as a model - with explaining the reasons for rejecting scientific papers in the journal, the most important of which are: The subject is not important, the lack of originality of the subject, the subject does not fall within the interests of the journal, the data and information are not modern and unrelated to the subject matter of the research, the results are questionable, and other reasons that we have raised in our research. Finally, many solutions and proposals have been reached to overcome these difficulties in order to facilitate the scientific publication of scientific research, both in scientific journals classified within the national platform of Algerian journals in general and in Oussour al-jadida journal in particular for the advancement of scientific research at the Algerian University.

Key words:publication, essay, Algerian journals, scientific research, Oussoural-jadidajournal, acceptance criteria, rejection.

مقدمة:

يعتبر النشر العلمي أحد محددات البحث ومظهرا من مظاهر المعرفة التي تساعد على تتبع التطورات الحاصلة في العلوم كونه يعمل على دفع العلم إلى الارتقاء وتطوير البناء المعرفي. ولهذا تعددت مجالات النشر وخاصة بعد ظهور مجموع الموارد البشرية المتاحة والمجال التكنولوجي الذي أسهم في تعزيز عملية النشر العلمي.

إن عملية النشر العلمي تعبر عن محاولة الباحث الالتزام بمعايير النشر في المجلات المحكمة والتي تعكس أهمية البحث الجاد في مجالات علمية متعددة تسهم في إثراء البحوث الأكاديمية، كما تعتبر أحد مؤشرات تطور الجامعات ومخرجاتها التعليمية (كزيز، 2020، صفحة 252). ونحن في هذه الدراسة سنسلط الضوء على نشر البحوث العلمية في المجلات الجزائرية المحكمة، ولأجل توضيح موضوع" معايير قبول ورفض البحوث العلمية في المجلات والدوريات الجزائرية المحكمة – مجلة عصور الجديدة أنموذجا- " في " الملتقى الدولي الافتراضي النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة (العوائق والحلول)"حاولنا الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي معايير قبول البحوث العلمية في المجلات والدوريات الجزائرية المحكمة - مجلة عصور الجديدة أنموذجا-؟

2- ما هي أسباب رفض البحوث العلمية في مجلة عصور الجديدة ؟

3- ما هي الحلول المقترحة لقبول البحوث العلمية في مجلة عصور الجديدة بصفة خاصة والمجلات المصنفة ضمن المنصة الوطنية للمجلات العلمية الجزائرية بصفة عامة ؟

1- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

1-1-البحث العلمي:

هو منهاج حياة الباحث، وهو أداته، ووسيلته لغزو الحياة، والتعرف عليها أيا كانت محورها، وأيا كانت جوانبها، وأيا كانت عقباتها، فكل عقبة أو مشكلة هي بحث جديد يجب دراستها ومعرفة أسبابها وكيفية التوصل لحلول للقضاء عليها أو معالجتها وتعميم تلك النتائج كلما ظهرت المشكلة من جديد، ولكي يصبح البحث علميا على الباحث أن يلتزم بخطوات وأدوات وطرق المنهج العلمي في البحث حتى يصل إلى نتائج أكثر دقة وهذا الأسلوب يساعد على تركيز الجهد واختزال وقت الباحث وحصره في نطاق البحث المطلوب ويتيح له بالتالي مجالا أكبر للإبداع والابتكار(الخضيري، 1992، صفحة 10). ويقصد بالبحث العلمي كذلك الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى المعلومات أو معارف أو علاقات جيدة والتحقق من هذه المعلومات والمعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرق ومناهج موثوق في مصداقيتها، ولقد حرص الإنسان منذ أن خلقه الله على وجه الأرض منعما عليه مميزا له بنعمة العقل أن يحس ويدرك ويفكر ويتذكر ويعي ويفهم يسأل ويجيب ويفعل ويبحث، وفي ذلك كله استخدم الإنسان وسائل متنوعة وطرائق متعددة ومناهج شتى لاكتساب المعرفة واكتساب الحقائق، اختلفت في درجة دقتها وتباينت في مستوى جودتها وتعددت وتنوعت في مدى موضوعيتها ومصداقيتها(إبراهيم، 2000، صفحة 15).

ويعتبر البحث وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر والاتجاهات والمشاكل. وينطلق من فرضيات يمكن التأكد منها باتباع سبل تحقيق أهداف يمكن قياسها بقوانين طبيعية أواجتماعية يحتكم الناس إليها ويستهدف الوصول إلى نتائج تحقق رغبات الباحث سواءً كان البحث نظريا أو تفسيريا أو تحليليا، ومن مهمة الباحث أن يحدد أهدافه ومنهجه بوضوح لكي يصل إليها بأقصر الطرق(إبراهيم، 2000، صفحة 16).

1--2- النشر العلمي:

يعرّف النّشر لغة بأنّه إذاعة الخبر، وهو الحياة، وهو الريح الطيبة. ونشر الخبر، أي إذاعته حتى يصبح معلوما لدى أكبر فئة من الناس. ونشر الكتاب، أي أنّه يصبح معروفا لدى عدد معتبر من الجمهور القارئ(عبادة، 2005، صفحة 23).

النشر العلمي هو عبارة عن تثمين لنشاط الباحث وهو المخرجات الرسمية للباحث التي يستطيع بواسطتها إطلاع الجمهور المختص على اكتشافاته الجديدة التي قد تصبح أهميتها مقتصرة فقط على صاحبها إذا لم يتم نشرها. وهو أيضا التزام على الباحث أمام زملاءه الباحثين في وطنه وفي العالم كله. فهو يكتب من أجل أن يسهم في المعرفة الإنسانية، وينشر بحوثه لإعلام الجمهور المهتم بنتائجها. ويعتمد الباحث في نشره لنتائج بحوثه على الوسائل المتاحة، وهي في عصرنا هذا تتمثل في:

- الاتصالات الشفوية مثل: المحاضرات والندوات والمؤتمرات وغيرها.
- الاتصالات المكتوبة مثل: الكتاب والدّورية والأطروحة وغيرها.
- الاتصالات الإلكترونية مثل: الدورية الإلكترونية والكتاب الإلكتروني وغيرها(عبادة، 2005، الصفحات 23-24).

1-3- النشر الإلكتروني:

النشر الإلكتروني هو ممارسة حالية إذ خلال التسعينات نجد أنّ النشر الإلكتروني انتشر بشكل أوسع وسمح بالوصول إلى المعلومات من خلال أشكال جديدة لنشر المعلومات واسترجاعها، حيث لعبت التكنولوجيا دورا رئيسيا في التغيير، وكل هذا نتيجة الاتصال العلمي حيث لا يوجد جامعة بالعالم لا تعتمد على الحاسوب، فعدد الحاسبات يعادل مجموع عدد من الطلاب والموظفين في بعض الجامعات. والنشر الإلكتروني مركب من التكنولوجيا الإلكترونية + الحاسوب + تكنولوجيا النشر أي أنّه عملية إنتاج الوثائق تتضمن أحرف النص، الرسومات، والجداول والصور والمعادلات...الخ(أحسن، 2017، صفحة 06).

إذ يرى "نيجل سترودويك": "أنّ النشر هو أي وثيقة تصدر إلكترونيا ويتم عرضها على الجمهور مجانا أو بتكلفة، إذ يمكن أن يكون النشر على شبكة الأنترنيت، أو على وسائط متعدّدة". ويعرف "عارف رشاد":" النشر الإلكتروني يعني استخدام الأجهزة الإلكترونية في مختلف مجالات الحياة أو الإدارة أو التوزيع المعلوماتي على المستفيدين وهو يماثل النشر بالأساليب التقليدية فيما عدا أنّ المادة أو المعلومات المنشورة لا يتم طباعتها على الورق بغرض توزيعها بل توزع على وسائط ممغنطة كالأقراص المليزرة أو من خلال شبكة الأنترنيت.

وتعرف الموسوعة الإلكترونية النشر الإلكتروني كونه تطبيقات حاسوبية، ومصطلح النشر الإلكتروني يشير بمزيد من الدقة على التخزين واسترجاع المعلومات من خلال الاتصال الإلكتروني، كما يمكن أن تستخدم مجموعة من الأشكال والتكنولوجيات(أحسن، 2017، الصفحات 06-07).

1-4- المجلات أو الدوريات العلمية الإلكترونية:

هي دوريات علمية أو أكاديمية منشورة على الشبكة العنكبوتية تهدف إلى تقديم مادة علمية للبحث العلمي والدراسة العلمية، تشبه في طريقة اخراجها مقالات الدوريات الورقية المعتادة، حيث أنّ بعض الدوريات الإلكترونية لها شكل الكتروني فقط، والبعض الآخر لها نسخة ورقية ونسخة إلكترونية، وأصبحت

الدوريات العلمية المحكمة تميل للتحول إلى الشكل الإلكتروني(الجرف، 2012)، وتخضع لمعايير تضبطها، وتكون محررة بلغة معينة(المعبود، 2004، صفحة 08).

1-5- الأستاذ الباحث:

هو الذي يؤدي وظيفة التدريس في الجامعة، إضافة إلى وظيفة البحث العلمي المستمر للوصول إلى نتائج عملية دقيقة وحديثة.

2- التعريف بمجلة عصور الجديدة:

عصور الجديدة مجلة علمية محكمة يصدرها مختبر تاريخ الجزائر جامعة أحمد بن بلة 01 وهران منذ سنة 2011؛ تصدر مجلدا واحدا سنويا يضم 04 أعداد كما يلي: شهر مارس، شهر جوان، شهر سبتمبر، شهر ديسمبر، تهتم المجلة بنشر المقالات التاريخية –السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية- التي تتعلق بكل بلاد العالم، وفي كافة المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية (العصر القديم، الوسيط، والعصر الحديث والمعاصر) إضافة إلى المقالات المتعلقة بعلم الآثار وفلسفة التاريخ والكتابة في المجلة مفتوحة أمام كل الباحثين الأكاديميين المتخصصين في التاريخ، مع العلم أن المجلة تنشر باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، وتنشر بدون مقابل أي مجانا.

(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178).

كما يتم توزيع جميع الأعداد الصادرة عن المجلة على المكتبات الوطنية (المكتبة الوطنية، المكتبات الجامعية، المكتبات العمومية)، والمكتبات الدولية ومنها على سبيل المثال لا الحصر (المكتبة الوطنية التونسية، مكتبة الإسكندرية مصر، المكتبة الوطنية المغربية، مركز آل سعود للعلوم الإنسانية والاجتماعية الدار البيضاء (المغرب)، مكتبة المجلس الأعلى للأبحاث العلمية - في مدريد وغرناطة وغيرها من المكتبات الجامعية الأجنبية-.

وتستند المجلة على هيئة علمية تتكون من مدير المجلة: وهو الأستاذ الدكتور بوباية عبد القادر ومحررين مساعدين (أساتذة وأساتذة محاضرين في مختلف تخصصات التاريخ إضافة إلى أساتذة متخصصين في اللغات الأجنبية)، والهدف الرئيس الذي تسعى إليه هو إثراء البحث التاريخي والأثري والبحث في فلسفة التاريخ، وتبادل الأفكار بين الباحثين. وهي مجلة مصنفة في الصنف "ج" ضمن المنصة الوطنية للمجلات الجزائرية.

(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178).

3- التعريف بمنصة المجلات العلمية الجزائرية: Algerian Scientific Journal Platform

هي منصة إلكترونية تندرج في إطار نظام المعلومات العلمية والتقنية، وهي حماية للكتاب والأكاديميين من الوقوع في فخ المجلات الوهمية أو الناشرين المفترسين، وتعتبر طرفا ثالثا بين الكاتب والناشر. البوابة تدار من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني التابع لوزارة التعليم العالي، فتقوم هذه المنصة بتوثيق جميع المراحل حتى النشر).

ونظرا لقيمة الرصيد المعرفي الذي تتضمنه المجلات العلمية الجزائرية في مختلف التخصصات، وبغية التعريف به وضمان وصوله للجميع، سهر مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) على استغلال التكنولوجيا الحديثة من أجل إنشاء منصة إلكترونية خاصة بالمجلات العلمية، حيث أطلق سنة 2016 م أول منصة وطنية على الشبكة العنكبوتية تحت اسم المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، والتي يسعى من خلالها

إلى حصر الإنتاج الفكري لكل الجامعات الجزائرية داخل مستودع واحد، يتم من خلاله نشر المقالات والأعمال العلمية لمختلف الأغراض مع ضمان الوصول إليها من طرف الجميع دون أي عوائق (سدوس، ، 2018، صفحة 145).

وانطلاقا من سنة 2017م، وفي إطار مرئية الجامعة الرامي إلى ترقية الجامعات الجزائرية في التصنيفات العالمية، عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توحيد معايير نشر الأبحاث العلمية وفق ما هو معمول به في أغلب دور النشر العالمية. واتخذت من قاعدة البيانات العالمية **scopus**مرجعيةلهذه المعايير في مجال نشر الأبحاث العلمية ضمن البوابة الجزائرية ASJP باعتبارها بياناتللمجلات العلمية الجزائرية في كل التخصصات العلمية(زروقي، د.ت، صفحة 03).

وتشتمل هذه المنصة على 349 دورية في أكثر من 30 ميدان معرفي بعدد مقالات فاق 60 ألف مقال وأكثر من 80 ألف مؤلف(Algerian Scientific Journal Platform ASJP(Available at):http:)، والغرض من وضع هذه المنصة من طرف وزارة التعليم العالي هو الرقي بالمجلات الوطنية وفق المعايير العالمية، لذلك وُضعت منصة إلكترونية موحدة، حيث تكون المجلات الوطنية إلكترونية، وكل المنشورات العلمية تتم عبرها، وتصنف من خلالها المجلات العلمية إلى تصنيفات: مجلات صنف A، صنف+A ، صنف B، صنف C، صنف D، ولهذا فإنّ المنصة مفتوحة للتسجيل والاستفادة والاطلاع والتحميل والاستنساخ(peng, 2006).

وتجدر الإشارة إلى أنّه تم تحديد قائمة المجلات العلمية الوطنية من صنف C بقرار رقم 586 هذه القائمة تحتوي على 37 مجلة علمية محكمة وطنية في مختلف التخصصات(القرار، 2018)، مع أنّه يوجد أكثر من 552 مجلة علمية محكمة على المستوى الوطني تنتمي إلى مؤسسات جامعية ومراكز بحث ومؤسسات علمية، واعتمدت اللجنة هذا التصنيف وفقا لمعايير وشروط محددة يجب أن تتوفر في هذه المجلات لتصنيفها في الصنف C منها: أن تكون المجلة ضمن قائمة المجلات المقبولة من طرف اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية، ويجب أن تكون للمجلة أقدمية سنتان (02) وأربع (04) أعداد على الأقل، وتكون مجانية، لها نسخة ورقية أو الكترونية، مقالاتها قابلة للتحميل إفرادا أو إجمالا، لها صفة الدورية والانتظام في النشر، ويتضمن كل مقال في مجلة، اسم الهيئة المستخدمة للناشرين، تاريخ الإيداع، تاريخ المراجعة، تاريخ القبول، الملخص والكلمات المفتاحية(شويحة، 2019، الصفحات 89-90).

4- معايير قبول المقال العلمي المرسل إلى مجلة عصور الجديدة من أجل النشر:

4-1- الخطوات التقنية لإعداد وإرسال البحوث العلمية للنشر في مجلة عصور الجديدة ضمن منصة المجلات العلمية الجزائرية:

تعتبر استخدام التقنيات الحديثة إحدى الكيفيات الهامة التي يجب على الباحث أن يكون على دراية بها؛ قصد التمكن من نشر دراساته في مجلة عصور الجديدة والمتاحة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، إذ يكون تقديم المقال للمجلة عبر المنصة عن طريق نظام نشر تقني؛ يتيح للناشرين متابعة حركية مقالاتهم في المنصة خطوة بخطوة من لحظة إرسال المقال وإلى غاية نشره.

أ- **الخطوة الأولى:** الدخول إلى المنصة عن طريق الرابط المشار إليه سابقا. فإذا كان المؤلف مسجلا في المنصة عليه سوى إدخال حسابه الإلكتروني، وكلمة السر، ليتسنى له الدخول المباشر إليها، أما في حالة ما إذا كان غير مسجل؛ فإنّ الأمر يتطلب منه ضرورة التسجيل عن طريق الضغط على زر "تسجيل"، وملء

الخانات اللازمة بالبيانات المطلوبة منه، ومن تم الحصول على كلمة السر، وذلك بوصولها إلى البريد الإلكتروني، وكلمة السر يمكن تغييرها بطبيعة الحال فيما بعد(https://www.asjp.cerist.dz/).

ب- **الخطوة الثانية:** تتمثل في اختيار مجلة عصور الجديدة لإرسال المقال إليها؛ فإنه يستطيع الولوج إلى مساحتها المحجوزة في المنصة مباشرة عن طريق رابطها الموضح في السابق، أو عن طريق البحث عنها ضمن قائمة المجلات التي تظهر له بعد الضغط على زر "مجالات المجلة"(https://www.asjp.cerist.dz/).

ج- **الخطوة الثالثة:** وهي خطوة إعداد المقال؛ أي إعداد المقال حسب النموذج الخاص بالمجلة، وهذا باعتبار أنّ كل مجلة تضع قواعد وشروطا خاصة للنشر فيها، مع العلم أنّ هذه الشروط تختلف من مجلة إلى أخرى، وإنّ المنصة تحتوي على إجراء تقني للاطلاع على تفاصيل وأسس النشر الخاصة بكل مجلة، فعلى سبيل المثال يستطيع الباحث الذي يريد إرسال مقاله للنشر في "مجلة عصور الجديدة" أن يطلع على الأقسام الخاصة بالمؤلفين في صفحة المجلة؛ من خلال الضغط على أيقونة "تعليمات المؤلف" الموجودة على الجانب الأيمن من الشاشة، إذا وقع اختياره على اللغة الفرنسية للعمل في المنصة، أو الجانب الأيسر إذا اختار اللغة العربية؛ ليتسنى له تحميل ملف "تعليمات المؤلف" على صفحة الويب الخاصة بالمجلة، هذا الملف الذي يتوفر على القالب الخاص بالمقالات المرسلة لمجلة عصور الجديدة، وفيه يقرأ الباحث جملة من الأدلة الإرشادية التي توفرها المجلة قراءة متأنية ودقيقة، ومن ثم إعادة صياغة البحث وفقا لهذه الشروط المتمثلة بصفة خاصة في: نوع الخط، عدد الصفحات، عدد كلمات ملخص البحث بكل لغة، طريقة وأسلوب كتابة الجداول والأشكال وعرضها، أسلوب التوثيق وغيرها من التعليمات التي يجب على الباحث التقيد بها، وترحب المجلة بمشاركة الباحثين المتخصصين في تاريخ الجزائر خاصة وتاريخ العالم عامة في مختلف العصور، وعلم الآثار وتحقيق التاريخي المخطوط(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178).

وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المستوفية للشروط الأكاديمية التالية:

- أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره.
- أن يتبع الباحث الأصول العلمية المتعارف عليها، وبخاصة فيما يتعلق بتوثيق المصادر، مع إلحاق كشف المصادر والمراجع بالهوامش في آخر البحث، وضرورة كتابتها على الشكل التالي: المؤلف- عنوان الكتاب- المحقق- الطبعة- دار النشر - مكان النشر — تاريخ النشر — الجزء والصفحة.
- إرفاق المقال بسيرة ذاتية موجزة وعنوان البريد الإلكتروني.
- ترسل المقالات إلى موقع المجلة في البوابة الجزائرية للمجلات العلمية:
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178
- يتراوح عدد صفحات البحث ما بين 10 إلى 25 صفحة مكتوبة بخط *Sakkal Majalla* مقاس 15 وتباعد 1 وتكتب الهوامش بطريقة عادية في نهاية البحث، وبمقاس 10 وتباعد فردي، مع تقديم عنوان المقال والملخص- لا يقل عن 200 كلمة- والكلمات المفتاحية باللغة العربية وباللغة الإنجليزية بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية، أما بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغات الأجنبية (فرنسية- إنجليزية- إسبانية) تقديم ملخص بلغة المقال واللغة الإنجليزية واللغة العربية- لا يقل عن 200 كلمة- مع كلمات مفتاحية. كما نجد أيقونة دليل "المؤلف" ليحصل بذلك على توجيه يتضمن حقوق المؤلف الخاصة بالمجلة إضافة إلى خطاب تعهد يمضي عليه صاحب المقال لإثبات حق الملكية الفكرية للمجلة وحدها، وهو الخطاب الذي يلزم المؤلف

بتوقيعه في مرحلة متأخرة عن إرسال المقال؛ أي بعدما يصبح المقال مقبولا للنشر.(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178)

د- الخطوة الرابعة: التي تتعلق أساسا بإرسال المقال بعد إعداده وفق النموذج المطلوب والاطلاع على دليل المؤلف، بحيث يتم الضغط على أيقونة "إرسال المقال" لمتابعة عملية الإرسال عبر الحساب، فتظهر استمارة تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين: لغة المقال، الملخص، الكلمات المفتاحية، الاسم الكامل للمؤلف، مؤسسة الانتماء، الإيميل كما يمكن إضافة مؤلف ثان واقتراح مراجعين، وبعد ملء كل البيانات وتحميل ملف المقال بصفة *word* على المنصة، يتم الضغط على على أيقونة إرسال مقال الموجودة أسفل استمارة المعلومات، وفي حالة نجاح عملية إرسال المقال على المنصة تظهر رسالة على الشاشة تبين ذلك. وإذا تبيّن أن المقال لا يحترم قالب المجلة وشروط النشر فسيتم إشعار المؤلف برفض المقال.
.(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178)

هـ- الخطوة الخامسة: وهي المتعلقة بتقنية متابعة وضعية المقالات بعد الإرسال للنشر عبر المنصة، حيث تعمل المنصة بواسطة نظام إلكتروني يتيح لصاحب المقال إمكانية متابعة وضعية مقاله على المنصة منذ لحظة إرساله مرحلة بمرحلة، وهذا من خلال الضغط على أيقونة "المقالات" بعد الدخول إلى حسابه الشخصي، ثم الضغط على المقالات المرسلة؛ حيث يظهر للباحث جدول يوضح له كل التفاصيل المتعلقة بمقاله (العنوان، تاريخ الإرسال، اسم المجلة، ووضعية المقال) ومن خلال أيقونة المقالات يمكن أن يتابع مقالاته حيث يوجد أربع أيقونات (أيقونة قائمة المقالات في طور المعالجة، أيقونة المقالات المقبولة، أيقونة المقالات المقبولة بتحفظ، أيقونة المقالات المرفوضة)، وهذا بعد تحكيم المقال بطبيعة الحال(https://www.asjp.cerist.dz/).

4-2- عملية تقييم المقالات المرسلة:

أ- الخطوة الأولى:

يتم فحص المقال على مستوى لجنة التحرير للمجلة التي تجتمع بانتظام من أجل مراقبة المقالات المرسلة إلى المجلة مع شروط النشر الخاصة، وتقدم قرار بقابلية الأبحاث للتحكيم قبل إرسالها إلى المحررين المساعدين أو إلى المراجعين مباشرة، وإذا كان القرار بعدم قابلية المقال للنشر فسيتم رفض المقال على المنصة مع إعلام المؤلف بسبب الرفض، وتمنح للمؤلف فرصة إعادة النظر في مقاله وإرساله من جديد بعد الإلتزام بالتوصيات المقدمة إليه.

ب- الخطوة الثانية: في حالة قبول المقال من طرف لجنة التحرير في مرحلة التقييم الأولية يتم تحويله إلى صيغة *pdf* بعد إزالة اسم ولقب صاحب المقال والبيانات المرفقة به، ويرسل إما إلى:

1- محرر مساعد واحد من بين مجموعة من المحررين المساعدين للرئيس التحرير الذي سيحكم المقال إذا كان في اختصاصه أو يقوم بإرساله إلى مراجعين اثنين في شبكته في حالة ما إذا كان موضوع المقال في غير اختصاصه.

2- مراجعين اثنين من ضمن المراجعين الموجودين في شبكة رئيس التحرير مباشرة.

3- فترة تقييم المقالات: تمنح مدة 15 يوما لتقييم المقال، وقد تستغرق المدة أكثر من ذلك لإرسال نتائج التقييم إلى رئيس التحرير.

4- نتيجة تقييم المقال: في حالة حدوث تضارب في الرأي بين المراجعين (تقرير إيجابي وآخر سلبي) يعرض المقال على مراجع ثالث يكون رأيه هو الفيصل.

وبعد انتهاء عملية التحكيم تشرع هيئة التحرير في تنظيم المقالات لتنشر في العدد المعني بعد إعادتها إلى أصحابها للتصحيح في حالة ما إذا تضمنت أخطاء علمية أو لغوية أو منهجية بسيطة، أما إذا كانت المقالة غير مستوفية لشروط النشر الشكلية والعملية فإنها ترفض، وفي هذه الحالة لا ترد إلى أصحابها مع إعلامهم برأي لجنة التحكيم فيها.

(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178)

4-3- أخلاقيات النشر في المجلة:

تنشر مجلة عصور الجديدة المقالات العلمية الأصلية والمحكمة التي تلتزم بمبادئ أخلاقيات النشر، وهذا بالعمل بمعايير وقواعد دقيقة عند استقبال وتقييم ونشر المقالات، وتخص هذه القواعد الناشر والمحكم والمؤلف.

أ- **مسؤولية الناشر:** تحرص المجلة على تطبيق القواعد الخاصة بالجوانب التالية:

- قرار النشر: تنشر المقالات بعد التحقق من توفر شروط احترام حقوق الطبع والاقتباس واستعمال المعلومات ونتائج البحوث المنشورة أو غير المنشورة. ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بمحاربة التشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة. ويمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المقيمين في اتخاذ القرار حول الحالات المسجلة في هذا المقام.

- الالتزام بالنزاهة: تعمل المجلة على احترام عند قبول المقالات وتقييمها ونشرها وبدون التأثر باعتبارات غير علمية.

- الالتزام بالسرية: يلتزم رئيس التحرير ومساعديه بالسرية التامة في التعامل مع المقالات التي تصل إلى المجلة.(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178).

ب- **مسؤولية المحكم:** تشمل مسؤولية المحكم الجوانب التالية:

- المساهمة في قرار النشر: يساعد المحكم أو المقيم رئيس التحرير ومساعديه في البت في قرار النشر، وهذا بإفادتهم بمعلومات حول نتائج تقييمية. كما تتمثل مسؤوليته في مساعدة المؤلف على تحسين مقاله وتصويبه.

- التقيد بالآجال: على المحكم احترام الآجال المحددة من طرف المجلة لتقييم المقالات، وإذا تعذر عليه القيام بالتقييم بسبب عدم تطابق موضوع المقال مع تخصصه العلمي، فعليه إشعار رئيس التحرير أو مساعديه بالضغط على أيقونة رفض المقال، وعليه أن يقوم بذلك في الأيام الأولى لتلقيه المقال المعني بذلك.

- السرية: على المحكم الحرص على المحافظة على سرية المعلومات الواردة في المقالات.

- الموضوعية: على المحكم تبرير قرار تقييمه بالحجج والملاحظات الدقيقة لإقناع المؤلف بقراره بالرفض أو بإجراء التعديلات والتصحيحات الضرورية لقبول نشر مقاله.

.(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178)

ج- مسؤولية المؤلف: تتمثل مسؤولية المؤلف الذي يقدم مقاله للنشر بالمجلة في احترام القواعد العلمية والأخلاقية الخاصة بالنشر التالية:

- إعداد المقال: على المؤلف تقديم عمل أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق سواء من حيث اللغة، أو الشكل أو المضمون، وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، وذلك عن طريق: الإحالة الكاملة، ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة، وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.

- الأصالة والقرصنة: على المؤلف اثبات أصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فقرات أو كلمات الآخرين أو إحصائيات مستعملة يجب تهميشها بطريقة مناسبة وصحيحة وتدوينها بشكل دقيق وفقا للمعايير التي تعمل بها المجلة.

- إعادة النشر: لا يمكن للمؤلف تقديم المقال نفسه لأكثر من مجلة، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

- الحرص على ابلاغ المجلة بالأخطاء عند التنبه بوجودها بعد تقديم المقال للنشر سواء في محتوى المعلومات أو في تنظيم عرضها أو في ذكر مصادرها.

- إجراء التصحيحات والتعديلات على مقاله في حال طلب ذلك من طرف المحكم ألمقيم.

- الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع(https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178).

5- أسباب رفض نشر البحوث العلمية المقدمة لمجلة عصور الجديدة:

إن المصداقية والوثوقية التي تحظى بها المجلات العلمية المحكمة، تدفع هذه الأخيرة إلى انتهاج سبل الصرامة العلمية، واعتماد نظام تصفية متعدد المستويات والمعايير لقبول نشر الأوراق البحثية التي تتوصل بها من طرف الباحثين، وتجند لهذه الغاية لجانا متخصصة من أعلى المستويات العلمية، وسلامة اللغة، وغيرها من الأدوات التي تضمن جودة وأصالة ما ينشر على صفحاتها، ومن تم الحفاظ على سمعتها في الأوساط العلمية. ولما كانت الأوراق البحثية تتطلب الكثير من الوقت والجهد، ويضمّنها الباحث خلاصة مسلسل طويل من البحث العلمي، كان لزاما علينا التعرف على المعايير التي تعتمدها المجلات المحكمة(لطرش، 2020، صفحة 487)، وفيما يلي سأعرض أسباب رفض نشر البحوث العلمية في المجلات المحكمة بصفة عامة وفي مجلة عصور الجديدة بصفة خاصة من طرف لجان التحكيم:

أولا: الأسباب العامة:

- عدم أهمية الموضوع.
- عدم أصالة الموضوع.
- الموضوع لا يقع ضمن اهتمامات المجلة.
- البيانات والمعلومات لا تتسم بالحداثة ولذلك أصبحت غير وثيقة الصلة بموضوع البحث.
- النتائج مشكوك فيها.
- تضارب الاهتمامات والمصالح.

ثانيا: الأسباب العلمية:
- الفروض غير واضحة.
- استخدام مراجع لا تتسم بالحداثة(رجب، 2015، الصفحات 01-02).

ثالثا: عدم التزام الباحث بقواعد النشر التى تنصّ عليها هيئة التحرير فى المجلة، ولا بالأسلوب العلمى المميز لغرض إعجاب لجنة التحكيم مما يترتب عنه نتائج بالية غير مجدية لا تساهم في تطوير البحث وإشاعة نوره والاستفادة منه من قبل الآخرين.

رابعا: الأمية التكنولوجية حيث يعانى بعض الباحثين مسألة لأمية التكنولوجية، وعدم قدرتهم على استخدام الحاسوب والإنترنت بفعالية، وذلك لعدم امتلاك بعضهم للمهارات اللازمة في هذا المجال، لذلك يعتمد هؤلاء على زملاء لهم للقيام باسترجاع المعلومات المطلوبة أو على أمناء المكتبات.

خامسا: مقاومة التغيير، إذ يزال بعض الباحثين يفضلون الطرق التقليدية فى البحث عن المعلومات المطلوبة، مبررين ذلك بعد حاجتهم إلى المصادر الإلكترونية لتوافر هذه المعلومات في المصادر المطبوعة، مما يحرمهم من معلومات حديثة مهمة في المجال.

سادسا: ضعف معرفة الباحثين بقواعد البيانات المتاحة: يحتاج الباحثون فى الوقت الحاضر إلى قواعد بيانات أساسية وحديثة تمكنهم من متابعة ما يستجد من معلومات ومعارف متخصصة، وجدير بالذكر أن هناك آلاف من قواعد البيانات فى العالم والدول العربية، إلا أن غالبية الباحثين لا يعرفون عن هذه القواعد، ولا بطرق اختيارها، أو باستراتيجيات البحث فيها، أو بمحتوياتها، مما يجعل مسألة إنجاز بحوثهم بالمستوى المطلوب أمر مشكوك فيه (أبرادشة، 2019).

سابعا: صعوبات لغوية: إن كثيرا مما ينشر فى الوقت الحاضر فى الحقول الموضوعية المتخصصة، وبخاصة العلمية منها هو باللغة الإنجليزية وبلغات أجنبية أخرى، لذا تقتصر الفائدة منها على الباحثين الذين يتقنون هذه اللغات، مما ينعكس سلبا على هؤلاء الذين لا يتقنون سوى اللغة العربية في إنجاز بحوثهم واكتمال معلوماتها (همشري، 2015، الصفحات 03-04).

ثامنا: أسباب تتعلق بأخلاقيات البحث:الانتحال المباشر، التزوير، التلفيق، التقدم للنشر في أكثر من مجلة.

تاسعا: عدمتوافرمعايير ثابتة ومعترف بها لكتابة البحوث العلمية وهذا الأمر أخلط على الباحثين في الكيفية التي يكتب بها الورقة العلمية، إذ لم يتم الاتفاق لحد الآن على أنماط الاستشهاد المرجعي، وكيفية اقتباس المعلومات وطرق توثيقها. وضعف المخصصات المالية للبحث العلمي وخاصة مجال النشر الإلكتروني. وعدم وجود معايير موحدة بين الجامعات لإخراج الأعمال العلمية، فكل جامعة تتفرد بوضع بعض المعايير التي تختلف عن غيرها من الجامعات. إلى هذا هناك الكثير من البحوث التي تعاني طول المدة الزمنية لتقييمها (كاس، 2020، صفحة 434).

عاشرا: السرقات العلمية والتي يقصد بها استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، سواءً أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة، فهي تُمثّل انتهاكا خطيرا، وهو كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث

أو كل من يشارك في عمل تابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى (وزاري، 2016)، والسرقة العلمية في مجال الحقوق الفكرية أنواع عديدة لذلك تعدّدت تصنيفاتها فهناك من يصنفها إلى:

- السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق: وتكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداما حرفيا كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص والإشارة للمصدر.

- السرقة العلمية باستبدال الكلمات: وهي اقتباس لجملة من أحد المصادر، وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة.

- السرقة العلمية للأسلوب: وتكون بإتباع نفس طريقة كتابة المقالة الأصلية رغم أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه؛ وهي في الحقيقة سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله.

- السرقة العلمية باستخدام الاستعارة: وتستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة أو لتقديم شرح يلمس حسن القارئ ومشاعره، بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية؛ لذا فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته، ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين، شريطة رد مرجعيتها لأصحابها الأصليين.

- السرقة العلمية للأفكار: وذلك في حالة الاستعانة بفكرة أبدعها باحث ما، وهنا في هذه النقطة بالذات لا يجب الخلط بين الأفكار والمفاهيم الخاصة التي هي ملكية لصاحبها، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، والتي تندرج تحت المعارف العامة (أجعود، 2017، الصفحات 568-569). والدكتور عبد الفتاح خضر صنفها إلى: السرقة الشاملة، السرقة الجزئية، والسرقة عن طريق الترجمة (خضر، 1996، الصفحات 46-54).

الحادي عشر: يعاني النشر العلمي في الجزائر بالمجلات الجزائرية المصنّفة بصفة عامة ضمن المنصة الوطنية للمجلات العلمية الجزائرية من صعوبات تقنية وعراقيل كثيرة جعلت الجامعات الجزائرية تغيب عن مختلف التصنيفات العالمية للجامعات، إذ يشتكي العديد من طلبة الدكتوراه الباحثين والأساتذة المعنيين بالترقيات العلمية من مشاكل كبيرة في نشر أوراقهم البحثية، حيث انعكست هذه المعاناة العلمية على مسارهم العلمي. إن المنصة الوطنية كانت ايجابية لمراقبة عملية نشر الأوراق البحثية بكل شفافية، غير أن العدد القليل للمجلات المؤهلة والمصنفة في الصنف)cمن طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أحدث جدلا كبيرا في أوساط طلبة الدكتوراه، والأساتذة المعنيين بالترقية العلمية، إذ أصبح لا يمكن لأي طالب دكتوراه أن يناقش رسالته العلمية إلا إذا نشر بحثا في مجلة علمية محكمة ومصنّفة في الصنف)c، وهو نفس الشيء بالنسبة للأساتذة المعنيين بالتأهيل الجامعي أو الترقية إلى رتبة الأستاذية، وهو ما يعني في حالة عدم النشر، سينعكس عليهم سلبا في مسارهم العلمي والمهني، إذ يتأخر طلبة الدكتوراه عن مناقشة رسائلهم الجامعية، ويتأخر الأساتذة المعنيين بالترقية إلى دورات لاحقة أخرى، على خلاف ما كان عليه سابقا، حيث كانت عملية النشر العلمي سهلة جدا، قبل صدور القرار رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018 الذي يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف)c، ويلزم الباحثين المعنيين بالترقية النشر فيها، وزيادة على ذلك وأمام العدد القليل للمجلات العلمية المصنفة في المنصة، فقد وصل الأمر بعديد رؤساء المجلات المصنفة إلى توقيف استقبال الأبحاث والدراسات إلى أجل غير مسمى بسبب التراكم الهائل من المقالات التي وصلت إليهم.

وهذا قد أضاف مشكلة أخرى لطلبة الدكتوراه، ووضع رؤساء التحرير في حرج كبير أمام زملائهم الأساتذة الباحثين (شافو، 2020).

الثانى عشر:الورقة العلمية المقدمة لا تحمل الجديد كأن يكون البحث عبارة عن مراجعة لأبحاث سابقة أو أنها لا تأتى بفكرة جديدة. ويمكن قبول هذه الورقة العلمية لو تم تطوير الأمر مثلاً باستخدام طرق جديدة للتحليل أو الوصول لنتائج لم يصل لها أحد من قبل. المهم أن يكون هناك تجديد ولا يكون الأمر عبارة عن تكرار.

الثالث عشر: وجود كثير من الثغرات؛ من المهم جداً فى البحث العلمى وفى المقالات المقدمة للنشر عدم ترك أي ثغرة يمكن أن ينفذ من خلالها نقاد المقال أو المراجع، لذا يُنصح الباحث بقراءة بحثه قبل تسليمه ولكن يقرؤه بعين الناقد لا بعين الكاتب ويحاول أن يسد أي ثغرة ممكن أن ينفذ من خلالها القراء.

الرابع عشر: الموضوع قد تم نشره من قبل؛ قد يكون الموضوع إبداعياً ولكنه منشور من قبل سواءً في نفس المجلة أو في مجلة أخرى وهذا يؤدي لرفض المقال.

الخامس عشر:المصادر قليلة وقديمة وليست ذات قيمة علمية: فى كثير من الأحيان البحوث ترفض من طرف المجلة لأن مصادر البحث المعتمدة غير قيمة تفتقر إلى المعلومات التي تناسب وتوافق البحث وتكون عامة غير متخصصة.

6- الحلول المقترحة لقبول البحوث العلمية في مجلة عصور الجديدة:

رغم جملة المشاكل التي تواجه النشر العلمي في ميدان البحوث العلمية سواءً في المجلات العلمية المحكمة المصنفة في الجزائر بصفة عامة أو في مجلة عصور الجديدة بصفة خاصة، إلا أن هناك جملة من الحلول التي يمكن أن تساهم في دفع النشر رغم التحديات الموجودة ومن هذه الحلول نذكر ما يلي:

أولا: مراعاة اكتمال البحث وقوته لضمان إمكانية نشره: يجب على الباحث أن يقوم بكتابة بحث علمي كامل ويقدم فائدة جديدة للعلم.

ثانيا: ضرورة اختيار موضوع مناسب يتماشى والمجلة التي يريد النشر فيها مثلا: مجلة عصور الجديد مجالات اهتماماتها هو علم التاريخ وعلم الآثار وفلسفة التاريخ فيجب على المؤلف الباحث أن يكون موضوعه يصب ضمن اهتمامات المجلة، أو يجب على الباحث أن يختار مجلة علمية تتناسب وتتوافق مع نوع البحث العلمي الذي قام به.

ثالثا: مراعاة شروط وقواعد النشر الخاصة بالمجلة: يجب على الباحث أن يمتلك اطلاعا واسعا على كافة القواعد التي تطلب المجلة تحقيقها من أجل النشر فيها.

رابعا: التعديل والتدقيق الإملائي والنحوي: يجب أن يكون الباحث قادرا على تقديم بحث علمي خالي من الأخطاء اللغوية والإملائية، ويتم هذا الأمر من خلال تدقيق البحث، والتأكد من خلوه من الأخطاء الإملائية والنحوية.

خامسا: اعتماد النشر حسب نموذج المجلة الخاص بها: يجب على الباحث أن يقوم بإرسال البحث العلمي إلى المجلة حسب النموذج المطلوب، ومن تم متابعة مقاله، ومعرفة متى موعد نشره(سيدهم، 2020، صفحة 472).

سادسا:الورقة العلمية المقدمة يجب أن تحمل الجديد أو يجب تطويرها انطلاقا من ما وصل إليه ممن سبقوه في البحث، ولقبول هذه الورقة العلمية مثلاً يستخدم طرق جديدة للتحليل أو الوصول لنتائج لم يصل لها أحد من قبل. المهم أن يكون هناك تجديد ولا يكون الأمر عبارة عن تكرار.

سابعا: سد الثغرات الموجودة في البحث: من المهم جداً في البحث العلمي وفي المقالات المقدمة للنشر عدم ترك أي ثغرة يمكن أن ينفذ من خلالها نقاد المقال أو المراجع، لذا يُنصح الباحث بقراءة بحثه قبل تسليمه ولكن يقرؤه بعين الناقد لا بعين الكاتب ويحاول أن يسد أي ثغرة ممكن أن ينفذ من خلالها القراء.

ثامنا:الابتعاد عن البحوث العلمية المنشورة من طرف الباحث حتى لا يتعرض بحثه للرفض، مع مراعاة الباحث إثراء قائمة المصادر والراجع القيمة والهامة التي تناسب الموضوع وتتسم بالحداثة.

تاسعا: دعم دور النشر الجامعي والنظر إليه على أنّه نشاط رئيسي من أنشطة الجامعات مما يضفي على الجامعة سمعة طيبة في الوسط الأكاديمي.

عاشرا: ضرورة قيامالمطابع الجامعية باستثمار إمكانات التكنولوجيا الحديثة في مجال النشر الجامعية وخاصة النشر الإلكتروني، ودعم كل أنواع النشر الورقي والإلكتروني من خلال اتاحة أوعية المعلومات التي تصدرها في صورة ورقية والكترونية في الوقت نفسه.

الحادي عشر: ضرورة التحرر من الإجراءات البيروقراطية لإعطاء دفعة قوية للعمل والإنتاج الأفضل.

الثاني عشر: العمل على وضع تشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية، والاهتمام بحقوق المؤلفين في نشر بحوثهم، حتى لا يتم الاقتباس إلا في حدود النسبة المقررة من هذه البحوث(كاس، 2020، الصفحات 434-435).

الثالث عشر: ضرورة تصنيف كل المجلات العلمية المحكمة الموجودة على مستوى المنصة العلمية الإلكترونية (ASJP)، والمقدر عددها تقريبا بـ 602 مجلة في جميع التخصصات فنجد العديد من المجلات العلمية تستحق التصنيف خاصة تلك المجلات ذات الأقدمية، وذات سمعة عالمية، وتتوفر فيها جميع شروط التصنيف ومفهرسة في أكبر قواعد البيانات العالمية، غير أنها حرمت من التصنيف.

الرابع عشر: ضرورة اعتماد قوالب نشر موحدة لمختلف المجلات المصنفة، إذ أنه من أسباب رفض العديد من البحوث والدراسات المرسلة إلى مجلة عصور الجديدة بصفة خاصة والمجلات المصنفة بصفة عامة هو عدم احترام قالب النشر، وبناءً على ذلك يستوجب من الوزارة الوصية والمشرفين على المنصة الوطنية للمجلات الجزائرية توحيد قوالب وقواعد النشر، حتى لا يجد المترشح لإرسال مقاله أو بحثه صعوبة في النشر، ولا يتلقى رفضا بالنشر بسبب مخالفة قالب وقواعد النشر(شافو، 2020).

الخامس عشر: ضرورة تحيين رؤساء التحرير كل سنة لمحاربة بيروقراطية النشر، وحتى نكون منصفين هناك رؤساء تحرير مجلات يتميّزون بسمعة علمية ونظيفة في تسيير مجلاتهم. مع ضرورة تحيين المراجعين في مختلف المجلات كل ستة أشهر.

السادس عشر: ضرورة القيام بدورات تدريبية تكوينية لمساعدي التحرير وسكرتير المجلات، حيث نجد الكثير من المشرفين على المجلات المصنفة سواء كرؤساء تحرير أو كمساعدين تحرير أو كسكرتير ليس لهم خبرة تقنية في التعامل مع تكنولوجيا الاتصال، وهذا ما انعكس سلبا هو الآخر على الوقوع في الكثير من الأخطاء التقنية راح ضحيتها العديد من الباحثين(شافو، 2020).

خاتمة:

وفي الأخير وبعد دراستنا لموضوعمعايير قبول ورفض البحوث العلمية في المجلات والدوريات الجزائرية المحكمة - مجلة عصور الجديدة أنموذجا- نقول أنّ البحث العلمي يمثل ركنا أساسيا في حياة الأمم والشعوب، وجزءا رئيسيا من وظائف الجامعة، وهو ركيزة من ركائز المعرفة الإنسانية في كافة ميادين الحياة، إذ يمثل أحد مقاييس الرقي والحضارة في العالم، ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق نشر تلك الأبحاث والدراسات التي يقوم بها الباحثون في مجلات محكمة معترف بها، ومن هذه المجلات مجلة عصور الجديدة التي تتبع معايير قبول تلك الأوراق العلمية المقدمة لها وفق ضوابط وقواعد خاصة بها التي يجب على الباحث العمل بها لنشر بحثه، وعدم التقيد بها يؤدي به إلى رفض ورقته العلمية، وأمام المشاكل والعراقيل التي تقف حاجزا في نشر الباحث لبحثه توصلنا إلى مجموعة من الحلول ومنها: يجب على الباحث أن يقوم بكتابة بحث علمي كامل ويقدم فائدة جديدة للعلم، وغيرها من الحلول المقترحة التي طرحناها في دراستنا.

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرار الوزاري. (2018). رقم586 الصادر في 21 جوان 2018 عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. والقرار الوزاري. (2016). *يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها*. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

2- اليمين فالتة و رياض زروقي. (د.ت). *صعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات المحكمة وفق معايير البوابة الجزائريةASJP*. بيروت: ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي نظم المعلومات في التعليم العالي بين التطوير والتشخيص جامعة رفيق الحريري.

3- أمال كزيز ونسرين كزيز. (2020). أخلاقيات ومعايير النشر العلمي في المجلات المحكمة. *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد 03*، العدد01.

4- بن عطية كمال وصليحة لطرش. (2020). صعوبات النشر في المجلات العلمية الجزائرية. *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد03*، العدد01.

5- رضوان شافو. (2020). إشكالية النشر العلمي في المجلات الأكاديمية بالجزائر: عوائق وتحديات. *جريدة الجديد اليومي على الموقع الإلكتروني:https://eljadidelyawmi.com/2020/09/23* .

6- ريما سعد الجرف. (2012). الدوريات الإلكترونية. *المؤتمر الدولي الأول لتقنية المعلومات والاتصالات والمعلومات في التعليم*. تونس: متوفر على الموقع الإلكتروني تم الإضطلاع عليه بتارخ:21 جانفي 2021
https://www.researchgate.net/publication/299402885_aldwryat_alktrwnyt

7- سعاد أجعود. (2017). السرقة العلمية طرق مكافحتها. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني* (العدد08).

8- شهر زاد عبادة. (2005). *النشر العلمي وسلوك الأساتذة الباحثين في نشر أعمالهم البحثية، دراسة ميدانية في أقسام الفيزياء والكمياء والرياضيات بكلية العلوم جامعة منتوري قسنطينة*. الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم المكتبات.

9- عبد الجليل طواهير وبشير بن شويحة. (2019). أثر جودة البوابة الجزائرية للدوريات العلمية ASJP على رضا المستخدمين- باستخدام نموذج ديلون وماكلين - دراسة ميدانية لعينة من أعضاء هيئة التحرير للمجلات العلمية صنف ج بالجزائر-. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد06، العدد02*.

10- عبد الفتاح خضر. (1996). *أزمة البحث العلمي في الوطن العربي*. المملكة السعودية.

11- عبد المالك بلالي ومريم أبرادشة. (2019). معيقات النشر العلمي في الوطن العربي. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية* ، على الموقع الإلكتروني:https://jilrc.com/

12- عبد المالك بن السبتي ورميسة سدوس، (2018). *المنصة الجزائرية للمجلات العلميةASJP بين تطوير البحث العلمي وتجسيد التوجه نحو النفاذ الحر للمعلومات*. المغرب: المركز الوطني للوثائق الندوة الدولية الثالثة حول حرية النفاذ إلى العلم: الأسس، الرهانات والديناميكيات، سلسلة الكتاب الإلكتروني لعلوم المعلومات والاتصالات.

13- عمر أحمد همشري. (2015). *مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح)*. الرياض: ورقة مقدمة في المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العملي جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

14- فوزي رجب. (2015). *متطلبات وشروط النشر في المجلات العلمية المرموقة*. تم الاسترداد من موقع منظمة المجتمع العلمي العربي-https://arsco.org/article-detail-491

15- محمد عبد الغني بحوص ومحمد أحمد الخضيري. (1992). *الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجيستر والدكتوراه*. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية.

16- مروان عبد المجيد إبراهيم. (2000). *أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية*. عمان: مؤسسة الوراق.

17- مسعودي فاطمة الزهراء وعياد محمد سمير ومحمد سيدهم. (2020). صعوبة النشر في المجلات العلمية عبر البوابة الوطنية asjb. *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلد03* ، العدد01.

18- مهما أحمد إبراهيم محمد وعزة فاروق عبد المعبود. (2004). الدوريات العربية المتخصصة في مجال الأرشيف والوثائق –دراسة تحليلية لمقالات الدوريات للإنتاج الفكري الوثائقي. *مجلة المكتبات والمعلومات العربية* .

19- نبيلة عيساوة و وهيبة عيساوة و مريم كاس. (2020). الباحث والنشر العلمي: واقع النشر في المجلات العلمية المحكمة. *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية* .

21- *Algerian Scientific Journal Platform ASJP(Available at):http*

22- https://www.asjp.cerist.dz.

23- *https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178* .

24- peng, D. (2006). *Publication lag in biomedicaljournals varies due to the periodicals publishing model.* InScientometrics 2006 vol. 69; no.2.(Available at) link.Springer.com.www.sndl.arn.dz/content/pdf10.1007/%2Fs11192-006-0148-3pdf.(Accessed 25 juin 2018).

وظيفية المنظومة الافتراضية في تعزيز دينامية النشر العلمي العالمي
(مشكلات الواقع ورؤية مقترحة للحل)
The functionality of the virtual system Enhancing the dynamism of global scientific publishing
(Reality problems and a proposed vision for a solution)

د.عبد الفتاح سالم حسن
– مدير مركز البحوث والاستشارات التنموية –
الجامعة الوطنية – اليمن –
أ. ناصر أحمد الغيل

ملخص:
يهدف البحث الحالي إلى الوقوف على الوظيفية الدينامية للمنظومة التقنية في تسهيل التواصل العلمي العالمي وتحديد الفرص والمعوقات الحالية، بالإضافة إلى تقديم رؤية مقترحة للحد من المعوقات المتعلقة بالنشر العلمي.
وقد تمثلت مشكلة البحث في الوقوف على معوقات النشر العلمي والوصول للمحتويات العلمية في الدوريات العالمية بحثا ونشرا وتحديد دور المنظومة الافتراضية في النشر العلمي، اعتمد الباحث المنهج الكيفي، وتمثلت أداة البحث في توظيف تحليل المضمون لم اتم نشره من تعليقات من قبل المراجعين لمواقع الدوريات العلمية العالمية، وما تم تدوينه من قبلهم في تلك المواقع عن المشكلات التقنية والفنية التي واجهتهم أثناء طلب النشر أو الإطلاع ،بالإضافة إلى توجيه سؤال مفتوح لمرتادي المواقع الالكترونية لتلك الصفحات الخاصة بالدوريات العالمية حول تحديد وظيفية وسائط التواصل الاجتماعي في النشر العلمي وأهم الصعوبات في هذا السياق ،وكذا المواقع التي تهتم بالبحث العلمي .
وتمثلت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث تحديد مصفوفة من الصعوبات التي تمثل تحديات أمام الباحثين للنشر في الدوريات العلمية المحكمة وتمثلت صعوبة ارتفاع تكاليف النشر كأهم تحدي أمام الباحثين ممن شملهم البحث وجاءت بنسبة (93.40 وجاءت في نهاية مصفوفة التحديات : إهمال الرد على تساؤلات الباحثين ممن شملهم البحث وبنسبة (15.62%).وتمثلت نتائج الأداة الثانية للبحث والمحددة بالتساؤل المفتوح عن أهم صعوبات النشر ارتفاع تكاليف النشر، وطول مدة الرد على نتائج التحكيم والتعقيدات التقنية ،وختم البحث بتقديم رؤية لتذليل صعوبات النشر وتقديم توصيات في هذا الإطار.

Abstract :The current research aims to identify the dynamic function of the technical system in facilitating global scientific communication, identifying current opportunities and obstacles, in addition to presenting a proposed vision to reduce obstacles related to scientific publishing.
The research problem was represented in identifying obstacles to scientific publishing and access to scientific contents in international periodicals in search and publishing and defining the role of the virtual system in scientific publishing. The researcher adopted the qualitative approach, and the research tool was represented in employing content analysis

of what was published by the reviewers of the sites of international scientific journals, And what was written by them on those sites about the technical and technical problems they encountered while requesting publication orInforming, in addition to directing an open question to those who visit the websites of those pages of the international periodicals about determining the functionality of social media in scientific publishing and the most important difficulties in this context, as well as sites that are interested in scientific research.

The most important findings of the researcher were the identification of a matrix of difficulties that represent challenges for researchers to publish in scientific journals. The difficulty of high publishing costs was the most important challenge facing researchers who were included in the research, and it came at a rate of (93.40) and came at the end of the matrix of challenges: neglecting to answer the questions of researchers who were included Research, at a rate of (15.62%). The results of the second research tool, which are defined by the open questioning about the most important publishing difficulties, the high costs of publishing, the length of the response time to the results of the arbitration and the technical complications, and the research was concluded by providing a vision to overcome the difficulties of publishing and to make recommendations in this regard.

أولاً : المقدمة والإطار العام للبحث .

هذا العصر الموسوم بعصر الانفجار المعرفي تزايد فيه عوامل التقارب الرقمي من خلال وسائط تقنيات التواصل الاجتماعي التي أتاحت الفرص للجميع للإطلاع والنشر والبحث والتقصي العلمي ،وباتت أغلب الأوعية البحثية والعلمية متاحة في السياق الافتراضي ،وقد وفرت هذه السياقات الرقمية كثيرا من الجهود التي كانت في السابق –قبل المنظومة الرقمية – حيث كان التواصل العلمي يتطلب جهدا وإمكانات كبيرة قد تشكل تلك الإمكانات عوائق حقيقية للوصول لمصادر المحتوى العلمي

ففي الفترة من(2005م) وما تلاها شهدت عملية النشر العلمي الدولي توسعا كبيرا على المنحى الرأسي والأفقي وتزايدت بذلك وتائر التفاعل العلمي والأكاديمي بدينامية تفاعلية واسعة، أتاحت للباحثين والمهتمين التواصل العلمي والمعرفي مع كثير من المراكز البحثية العالمية، وبالتالي أسهمت تقنية الاتصالات الحديثة في تسهيل التواصل العلمي العالمي ومكنت كثير من الباحثين من التواصل العلمي على المستوى المحلي والعالمي .وعملت على إيجاد حراك علمي يتبادل الباحثون من خلالها الخبرات والقدرات العلمية ورسمت بذلك توجها يرتكز على العالمية ومتابعة المستجدات البحثية بسهولة ويسر .

أ - مشكلة البحث :

المتابع لواقع النشر العلمي للباحثين في الدوريات العالمية تكشف العديد من الدراسات كدراسة منيف (2019م) ،ودراسة الفريج (2019م) عن إسهام كبير للمنظومات الافتراضية الخاصة بالتواصل الاجتماعي العلمي وتسهيل عمليات الإطلاع والنشر والمتابعة العلمية .

كما كشفت الدراسات عن وجود مشكلات تقنية وأخرى فنية تواجه الباحثين في هذا السياق ، وشكلت تحديات حقيقية أمامهم ،فعلى الرأي السائد أن وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات المعلومات سهلت عمليات التبادل العلمي .

تتلخص مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية :

ما وظيفية الدور المتوقع لمنظومة التواصل الافتراضية في دينامية النشر العلمي العربي في الدوريات العلمية ؟

ما لمشكلات الفعلية التي تواجه الباحثين في النشر العلمي في الدوريات العالمية ؟

ما الرؤية المقترحة لتذليل سبل النشر العلمي للباحثين من الدول العربية في المجلات العالمية المحكمة ؟

ب- أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي للوقوف على وظيفية الدور المتوقع لمنظومة التواصل الاجتماعي الافتراضية في دينامية النشر العلمي العربي في الدوريات العالمية.

تحديد المشكلات التي تواجه الباحثين العرب في النشر العلمي العالمي .

تقديم رؤية مقترحة لتذليل سبل النشر العلمي العربي في الدوريات العالمية المحكمة .

ج- منهجية البحث:

المنهج البحثي :اعتمد الباحث المنهج الكيفي الذي يعد الأنسب لهذا البحث ،فالظواهر ذات البعد الاجتماعي السلوكي تتناسب بشكل أمثل مع هذا التوجه المنهجي .

أداة البحث : تختلف أدوات البحث الكيفي عن غيره من المناهج الأخرى من حيث التطبيق واحتساب الصدق والثبات .

حيث تمثلت أداة البحث الأولى في تحليل المضمون ،وتعد هذه الأداة من أنسب الأدوات الكيفية للإطلاع على آراء المهتمين بموضوع ما.

وتمثلت الأداة الثانية في سؤال مفتوح طرحه الباحث على متصفحي المواقع الإلكترونية المهتمة بالبحث العلمي للكشف عن وظيفية وسائط التواصل الاجتماعي في النشر العلمي وأهم الصعوبات التي يواجهونها في عملية النشر العلمي في المجلات والدوريات العلمية الدولية ، وتم احتساب ثبات الأداة وصدقها من خلال عرض التساؤل المفتوح على خبراء متخصصين وتطبيقه بشكل تجريبي على عينة غير عينة البحث الحالي ،للتأكد من مدى وضوحية الأداة لقياس ما وضعت من أجله .

صدق وثبات أداة البحث :

تختلف طرق الحصول على الصدق والثبات في البحث النوعي (الكيفي) عن غيره من التوجهات البحثية ،فبحرص الباحث على توخي الدقة والموضوعية والحيادية أثناء الوصف والتأويل (ستراوس،45، 1999)، والحرص على استجلاء العلاقة بين المتغيرات بدقة، كما أن تعدد الأدوات البحثية يسهم في تحقيق الصدق والثبات وتنويع العينة(1993,200WardSchofield,).

وأضاف الباحث طرقا أخرى لاحتساب الصدق والثبات تمثلت بعرضها على مجموعة من المتخصصين بعلوم الحاسوب لإبداء رأيهم في مناسبة الأداة لجمع آراء عينة البحث وكذا مجموعة من الخبراء في البحث العلمي ،حيث بلغت نسبة الموافقة على الأداة البحثية (83.7) وهي نسبة موافقة مرتفعة ، وتمثل صدق الأداة الثانية بتطبيقها على عينة تختلف عن عينة البحث الحالي والقيام برصد نتائج التحليل الاختباري لاستجابات العينة

الإختبارية، وكانت النتيجة وجود مؤشرات على دقة ما تم تحليله ويكشف بشكل جلي عما صممت الأداة من أجله .

مجتمع البحث :

تمثل مجتمع البحث الحالي للأداة البحثية الأولى بجميع تعليقات المهتمين على المواقع الالكترونية المهتمة بالبحث العلمي لعدد من المجلات العلمية والمواقع الالكترونية لمراكز بحثية متخصصة .

بينما تمثل مجتمع البحث للأداة الثانية والمتمثلة بالسؤال المفتوح حول تحديد وظيفية وسائط التواصل الاجتماعي في النشر العلمي وتحديد الصعوبات التي تواجه الناشرين في المجلات العلمية الدولية المحكمة فقد تحدد المجتمع بجميع مرتادي المواقع الالكترونية لتلك المجلات العلمية المتخصصة والتي تتبع جامعات أو مراكز بحثية وتهتم بنشر الأبحاث والدراسات المختلفة .

عينة البحث :

تمثلت عينة البحث في عينة عشوائية متاحة تم أخذها من العام 2018- 2020 م شهر أكتوبر .وهي عبارة عن تعليقات المهتمين والتي قاموا بتدوينها على موقع فيس بوك(facebook) في الصفحات الخاصة بالمجلات العلمية الدولية المحكمة سواء كانت باللغة العربية أو الإنجليزية . حيث قام الباحث بجمع وتحليل تلك التعليقات وقد بلغ حجم تلك التعليقات (288) تعليقا مدونا باللغتين العربية والإنجليزية وتم تجاهل تلك التعليقات المدونة بلغات أخرى غير هاتين اللغتين .

وتمثلت العينة الثانية وفقا للأداة البحثية الثانية في عينة متاحة ممن استجابوا للتساؤل المفتوح الذي قام الباحث بتدوينه على مواقع المجلات العلمية الدولية أو المراكز البحثية المهتمة بنشر الأبحاث والدراسات في تطبيق فيس بوك (facebook) والخاص بصفحات تلك المجلات والمراكز البحثية المتخصصة و التي بلغ حجمها (13) موقعا لعشر مجلات دولية محكمة ،وثلاثة مراكز بحثية متخصصة ، وتم الاستجابة للتساؤل المفتوح بعدد (132مستجيبا).وهي النتيجة التي جرى تحليلها واعتمادها في هذا البحث .

العنوان الكبير

ثانيا: وظيفية المنظومة الافتراضية في تعزيز دينامية النشر العلمي العالمي
(مشكلات الواقع ورؤية مقترحة للحل)

الكلمات المفتاحية :

الوظيفية - المنظومة الافتراضية – دينامية النشر العلمي– المجلات العالمية المحكمة

يقصد الباحث بالوظيفية بأنها المنهجية التوجهية المناطة بوسائط المنظومة الافتراضية في التواصل العلمي بين الباحثين والدوريات العلمية العالمية .

ويقصد **بالمنظومة** الافتراضية في هذا البحث بأنها تلك الوسائل التقنية المستخدمة كوسائط للاتصال بين الباحث وبين مجلات النشر العلمي العالمية والمتمثلة في الفيس بوك، والصفحات الخاصة بها.

كما يحدد الباحث مصطلح **دينامية** النشر العلمي بأنه تفاعل الباحثين مع إجراءات نشر نشاطه العلمي من بحوث ودراسات مع وسائط التواصل الاجتماعي المتاحة والخاصة بالمجلات العلمية المحكمة من خلال إرسال بحثه العلمي وانتظار الرد عليه من قبل المختصين والتجاوب مع شروطهم ومتطلباتهم الخاصة بالنشر.

المجلات العلمية العالمية : تعرف إجرائيا بأنها مجلات علمية عالمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية المختلفة بمعايير علمية وتحمل تصنيفات دولية من مراكز علمية متخصصة.

ثالثا :دراسات سابقة : هناك العديد من الدراسات السابقة في مجال تحديد دور وسائط التواصل الاجتماعي وتقنية المعلومات في تحفيز النشر العلمي في الدوريات العلمية العالمية ،كدراسة : منيف (2019) ودراسة الفريج (2020) ودراسة hensen(2020) والتي توصلت إلى تحديد الدور الحقيقي لوسائل التواصل الإجتماعي كالإيميل والصفحاتالرسمية للمجلات العلمية على الشبكة العنكبوتية في مساعدة الباحثين على نشر أبحاثهم والتزود بآخر مستجدات البحث العلمي في المجالات العلمية المختلفة ،اتبعت الدراستان الأوليتان المنهج الوصفي التحليلي بينما اعتمدت الدراسة الثالثة على المسح الإجتماعي ،واختلفت عينات الدراسات الثلاث ،فالأولى تمثلت عينتها بعينة عشوائية من الباحثين في الجامعات الفلسطينية ،والثانية في عينة مقصودة من الباحثين الذين قاموا باستخدام تقنيات المعلومات في الحصول على المعلومات بالجامعات المصرية ،بينما تمثلت عينة ادراسة الثالثة بمسح عينة من الإنتاج العلمي للباحثين في سنغافورة وتحديد دور تقنية المعلومات في النشر العلمي والحصول على المعلومات .

رابعاً : وظيفية وسائط التواصل الاجتماعي الافتراضية في النشر العلمي العربي عالميا :

إن أهم ما ميز القرن الحادي والعشرين، ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وما ترتب عنها من تطورات في جميع المجالات والميادين، ولعل المتتبع لها وما نتج عنها يجد أن أهم ما ميزها هو ظهور شبكة الانترنت التي فرضت على الجميع حياة من نوع خاص، لما تتميز به من خدمات سريعة وفعالة، وأصبح كل فرد لا يمكنه الاستغناء عنها، خاصة الباحثين منهم. فدائما ما يسعون للتواجد عبر هذا الفضاء الالكتروني والافتراضي وتعتبر الشبكة العنكبوتية أولى المنافذ التي تمكنهم من ولوجه، ومع تطور مواقع الويب وصولا إلى الجيل الثاني2.0 web المبنية على فكرة الشبكات الاجتماعية والتي أصبحت نبض الحياة في الانترنت وهو جيل حديث أكثر تفاعلا وأكثر تطبيقا يحتوي العديد من التقنيات الجديدة والمستحدثة مؤخرا، التي على الباحثين مواكبتها والاستفادة منها في مشاريعهم وبحوثهم المستقبلية، حيث تولد هذه الخدمات شبكة من الترابط القوي والتفاعلي للإبداع كل في مجاله، في ظل مجتمع يعتمد أساسا على المعلومات وكيفية الاستفادة منها بأقل جهد وتكلفة ممكنة(Buente&Robbin, 2008,26).

و نظراً للتطور الهائل لمعالجة البيانات والتوجه المتسارع نحو حوسبة معظم الأنشطة العامة والخاصة، كان لابد من إستخدام وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في مجال البحث العلمي والتي ساعدت في زيادة إنتاجيته وموثوقيته على الرغم من بعض العوائق المؤسساتية والسلوكية (ثابت& عبدالرحمن ،1، 2019).

حيث تتعدد أنماط الاتصال العلمي المكتوب وتتعلق أساسا بالمادة العلمية المرتبطة بالبحوث الأكاديمية أو التقارير التحريرية والفنية التي تسبق نشر المقال العلمي في الدوريات المحكمة والتي تزيد من جودته بعد الصقل والتنقية وإعادة القراءة، أو التي ترتبط بالرسائل الجامعية والأطروحات التي «تمثل أحد القنوات غير الرسمية الأساسية لبث المعلومات العلمية على أوسع نطاق، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك بعض الأنواع الأخرى ذات الطابع غير الرسمي تنتمي إلى ما يسمى الآداب الرمادية من براءات الاختراع وأعمال المؤتمرات وأطروحات ورسائل جامعية ووثائق قبل النشر وتقارير البحوث التي تنتجها هيئات خاصة أو عمومية (بركات ، 2006 ، 410).

فما يميز هذه الفترة من التاريخ هو الوسائل والأساليب الجديدة تماماً والتي يمكن تغيير المعلومات ومعالجتها ،والسرعات المتزايدة التي يتم التعامل معها واستخدامها ،وتسهيل تكاليف الحصول عليها ،وتبادلها ونشرها (جيتس ، 1998، 57) .

لذلك اتسعت درجة سرعة التغير في النسق العلمي والثقافي وبالتالي في منظومة النشر والتبادل العلمي في الدوريات والكتب والحوليات وكل ما يمت بصلة للبحث العلمي المكتوب المتناول من طرف الخبراء والباحثين حسب كل تخصصه، ولن يتحقق ذلك إلا عبر المرور بهياكل معتمدة تتيح فرص الاتصال المتنوعة ولعل أبرزها:« مؤسسات إنتاج المعلومات في الجامعات ومراكز البحوث والأجهزة الحكومية والمكاتب الاستشارية فضلا عن الباحثين أنفسهم... إضافة إلى الجمعيات العلمية ودور النشر التجارية وقد أضيفت إليها مؤخرا الشركات المتخصصة في إضافة المحتوى الإلكتروني على الإنترنت...المؤسسات التي تعمل على تيسير الإفادة من المعلومات مثل المكتبات ومراكز المعلومات عل اختلاف أنماطها،وما قدمه أبحاث الذكاء الاصطناعي ، والأنظمة الخبيرة وغيرها (J-M.Auriac ,2002,93) .

والملاحظ أن البحث العلمي يتطور بتطور الوسائط وحلقات الاتصال بفعل تأثرها بالتطورات الجارية في تقنيات المعلومات في البيئتين المادية والالكتروني، والتي ساعدت في التبادل المعرفي والإنتاجيات العلمية .

لكن في المقابل لابد من الإشارة إلى أن نتائج كثير من البحوث التطويرية التي تتعلق بكثير من التطبيقات العلمية والتي تمولها الشركات الصناعية الكبرى بهدف تطوير منتجاتها تقوم بحجب كثير من المعلومات الدقيقة ولاتتيح الاطلاع والاستفادة منه من قبل باحثين آخرين ،وبالتالي شكل ذلك صعوبة كبيرة في التبادل العلمي من خلال الواقع الافتراضي أو الخائلي ،الأمر الذي جعل كثير من الباحثين تكرار كثير من التجارب العلمية وتأخير النتائج ،وتقليل نسب الاستفادة من الجهود العلمية في كثير من البلدان وبالذات بلدان العالم الثالث .(جون& ديكنسون ، 209، 2018).

هنا لابد من الإشارة إلى أن تقنية المعلومات بوسائطها المختلفة في توفير كثير من المراجع العلمية المعاصرة في كثير من العلوم،حيث عمل بعض خبراء التقنية على كسر حضر الوصول لكثير من المواقع العلمية وجعله متاحاً للجميع وقد تحوي هذه المواقع الآلاف من المرجعيات العلمية الجديدة وفي شتى العلوم والمعارف كالموقع الروسي (https:scihub.se) حيث يحوي الموقع أعدادا ضخمة من المراجع والدراسات المتنوعة والكتب القيمة .

كما عملت وسائط التواصل الاجتماعي على مساعدة الباحثين للتحدث عن أعمالهم العلمية قبل إنجازها وقبل تحريرها ويتم ذلك عن طريق الاتصال الشفوي مع الأساتذة الباحثين المتخصصين، وذلك في إطار ملتقيات ولقاءات علمية افتراضية كمنتديات الدوريات التي تنظم بأحد مراكز البحوث أو الجامعات أو الأقسام ذات الأهمية المشتركة ،الحلقات الدراسية التي تنظم من طرف الهيئات الأكاديمية ومراكز البحوث الصناعية وتتم عبر الواقع الخائلي.

و أسهمت اللجان العلمية في نظام الاتصال العلمي الافتراضي في إحداث دينامية تفاعلية بين الباحثين بمختلف مستوياتهم لمناقشة مشاريعهم البحثية مع النخب العلمية المتاحة والمشاركة في الملتقيات العلمية

هذا بالإضافة إلى اللقاءات المحلية الوطنية والمغاربية والدولية التي تشكل أولوية لكثير من العلماء والباحثين لعرض أهم ما توصلوا إليه من نتائج وتوصيات في بحوثهم العلمي(شاهين ، 2002، 23).

*** قنوات الاتصال العلمي الافتراضية:**

يتسم العصر الذي نعيش فيه بالقرية الكونية الواحدة التي تقاربت فيه المسافات وتخطت حدود الواقع بتحدياته المختلفة، حيث ساهمت تكنولوجيا المعلومات بتطبيقاتها المختلفة على تقريب وإلغاء الحواجز والقفز على الخصوصية وبالتالي تداخل الوضعيات العلمية والفكرية، فعصر المعلوماتية هو وليد للواقع

الافتراضي الذي نشأ عن ارتفاع منسوب التواصل العلمي المتاح عبر التقنيات المختلفة (سلمان ، 2009 :53-54).

هنا يمكن الإشارة إلى عدة أسباب لاستخدام التكنولوجيا في البحث العلمي منها:

- تخطي أساليب البحث القديمة والتي كانت تقتصر على الكتب الكبيرة، والتي تحتاج لوقت وجهد وتكلفة.
-مساعدة الباحث على إدراك مفاهيم جديدة بطرق سهلة تتناسب مع ذكاء وقدرات كل باحث.
-تحقيق معيار عالي من الجودة في الأبحاث العلمية نظرا لتعددية المصادر والاحتكاك العلمي الحاصل.
-نشر الدراسات بين فئة أكبر من الناس عبر وسائل التواصل الحديثة.
-ارتفاع نسب الإنجاز بين الباحثين، وزيادة عدد دراساتهم.
-تنوع مصادر المعلومات الإلكترونية المتخصصة والدقيقة و قواعد بيانات داخلية وخارجية (محمد ، 304، 2007).

دواعي استخدام المعلومات الالكترونية :

أصبح استعمال واستخدام المعلومات الالكترونية في العصر الحاضر، ضرورة ذات حيوية للأسباب الآتية :

- مشاكل النشر التقليدي الورقي والمتمثلة في زيادة تكاليف إنتاج وصناعة الورق، قلة المواد الأولية في صناعة الورق وآثارها السلبية على البيئة والمشاكل التخزينية والمكانية للورق، والقابلية للتلف والتمزق.
- متطلبات الباحث المعاصر في سرعة الحصول على المعلومات، بغرض إنجاز أعماله البحثية، التي لم تعد تحتمل التأخير.
- تقلل مصادر المعلومات المحسوبة من الجهود المبذولة من قبل الباحثين ومن قبل الأشخاص الذين يهيئون لهم المعلومات المطلوبة حيث أن الوصول إلى المصادر التقليدية، والمعلومات الموجودة في المصادر التقليدية، يحتاج إلى الكثير من الجهود والإجراءات بعكس المصادر المحوسبة التي تختصر كثيراً من مثل تلك الجهود والمعاناة
- تساعد الحواسيب والأجهزة والمعدات الملحقة بها، على السيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات وتخزينها ومعالجتها بشكل يسهل استرجاعها (قنديلجي، ٢٠٠٧م، ٣١٥.).

خامسا: نتائج البحث

1: نتائج الإجابة عن تساؤلات البحث

للإجابة عن السؤال الأول قام الباحث بالرجوع للمصادر والمراجع العلمية للوقوف على وظيفية وسائط التواصل الاجتماعي في دينامية النشر العلمي العربي فمن خلال التحليل والإطلاع توصل الباحث إلى تحديد هذه الوظيفية في تحقيق دينامية النشر العلمي العربي على مستوى الدوريات العلمية العالمية، حيث كشف البحث عن وجود دور فعال لوسائط التواصل العلمي عربيا وعالميا من خلال تخطي عوائق الزمن والسرعة في التواصل العلمي، كما أسهمت البيئة الافتراضية للتواصل في إيجاد تواصل علمي من خلال المنتديات العلمية واللقاءات والمؤتمرات الافتراضية، ووجود حلقات نقاش وتواصل علمي، بالإضافة إلى تسهيل متابعة كل جديد في مضمار العلوم المختلفة، حيث توصل البحث من خلال تحليل المراجع العلمية أن نسبة الانتشار العلمي للمستجدات العلمية خلال الفترة من 2009- 2019 م بلغت نسبة (297%) مقارنة بما كان في الفترة من

(1990م – 2000م) ويعد هذا مؤشر كبير على الدور الكبير الذي لعبته تقنية المعلومات ووسائط التفاعل الاجتماعي في إحداث دينامية علمية وحراك تفاعلي علمي كبير .

كما كشف استقراء الواقع أن وسائط التواصل الاجتماعي ذللت كثير من الصعوبات أمام الحصول على المصادر العلمية الجديدة ، والوقوف على آخر ما توصل إليه العلم بيد أن هناك صعوبات تتخلل ذلك .

من خلال الإجراءات البحثية التي اتبعها الباحث وبناء على تساؤلات البحث فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

السؤال الثاني الذي نص على ما المشكلات التي تواجه الباحثين في نشر أبحاثهم في المجلات الدولية المحكمة من وجهة نظرهم ؟

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث بتحليل مضمون تعليقات المهتمين من الباحثين على مواقع هذه المجلات والمراكز البحثية على تطبيق فيس بوك من خلال تصميم استمارة خاصة بالتحليل وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (1) يبين نتائج تحليل استجابات العينة على الأداة الأولى للبحث

م	محتوى الاستجابة	التكرار	النسبة	الترتيب
1	رابط لاينفتح وغير متاح.	98	%34	الخامس
2	شروطكم تعجيزية .	112	%38.88	الثالث
3	لماذا يتم الاقتصار على بعض التخصصات فقط.	65	%22.56	الثامن
4	لماذا لاتتاح اللغات الأخرى للنشر .	132	%45.83	الثاني
5	أسعار تكاليف النشر غالية جداً..	269	%93.40	الأول
6	نتقدم بطلب ولايتم الرد عليه .	45	%15.62	الحادي عشر
7	في الأخير هي مجلات استثمارية لبيع خدمات .	109	%37.84	الرابع
8	مجلات تسعى لأخذ تصنيفات من جهات لأجل التسويق للمجلة	49	%17.01	العاشر
9	تعقيد كبير للباحثين .	87	%30.20	السادس
10	كيف نتأكد من الرابط قبل ارسال رسوم النشر .	59	%20.48	التاسع
11	هل هناك ضمانات حقيقية بأن هذا الرابط ليس قرصنة	67	%23.26	السابع

يتضح من الجدول السابق أن صعوبة التكاليف المرتفعة جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة (93.40%) وهذا يعد دليلا على حجم التكاليف الخاصة بنشر الأبحاث العلمية في الدوريات العلمية المحكمة في خارج إطار بلد الباحث ، بينما جاءت في المرتبة الثانية من تحديد مصفوفة الصعوبات اللغة وبنسبة (45.83%) حيث أن لغة الباحث الأصلية كالعربية لا يتاح استخدامها في تلك الدوريات ، مما يشكل صعوبة في نشر الأبحاث باللغة العربية أو اللغات المشابهة لها.

بينما جاءت صعوبة تجاهل الرد من قبل القائمين على تلك الدوريات المشمولة بالبحث على تساؤلات الباحثين ممن يرغبون في نشر أبحاثهم في تلك الدوريات في نهاية مصفوفة الصعوبات وبنسبة بلغت (15.62%).

وتمثلت نتائج الإجابة عن التساؤل المفتوح الذي نشره الباحث على مواقع بعض الدوريات العلمية والمنتديات العلمية والذي نص على (ماوظيفية وسائط التواصل الاجتماعي في تحريك النشر العلمي للباحث العربي في الدوريات العالمية ؟وما الصعوبات التي قد تواجهكم في ذلك ؟

أجاب عن التساؤل المفتوح (132) فرداً وتراوحت إجاباتهم بين مؤيد بشدة لهذه الوظيفية ومعترض ،ومن جمع بين إثبات الوظيفية مع وجود صعوبات ،وفيما يلي استعراض لنتائج التحليل

جدول رقم (2) يبين أراء المستجيبين على التساؤل المفتوح

م	الاستجابات	التكرار	النسبة
1	عملت وسائط التواصل على مساعدة الباحثين في التواصل العلمي مع الغير	117	%88.63
2	ساهمت وسائط التواصل الاجتماعي على ايجاد مراجع علمية للباحثين	129	%97.72
3	وسائط التواصل الاجتماعي شخصية الاستخدام ولا تفيد علميا .	69	%56.97
4	أسهمت في الحراك العلمي	108	%87.80
5	غلبة الطابع الشخصي لمحتوى وسائط التواصل الاجتماعي	56	%45.52
6	عملت وسائط التواصل الاجتماعي على تنويع اهتمامات الباحثين العلمية.	41	%33.33
7	أتاحت مواقع التواصل للسرقات العلمية بشكل متزايد .	12	%9.75
8	المعلومات المتاحة على وسائط التواصل أغلبها عديمة الجدوى علميا .	59	%47.96
9	أتاحت وسائط التواصل مجالات لنشر الأبحاث والمشاريع العلمية للباحثين العرب.	106	%86.17
10	مكنت وسائط التواصل الاجتماعي الباحثين العرب من التعرف على أوعية النشر العلمي العالمية بسهولة .	99	%80.48
11	مكنت وسائط التواصل الاجتماعي الكثير من الباحثين من الشهرة العالمية علميا .	68	%55.28
12	عملت وسائط التواصل الاجتماعي على التبادل الثقافي بين العلماء العرب وغيرهم	41	%33.33
13	تلعب اللغة دورا في تعقيد التواصل العلمي العالمي .	49	%39.83
14	كثير من الدوريات العالمية لا تسمح بالوصول الحر .	111	%90.24
15	وجود عمليات نصب واحتيال على طالب النشر.	68	%55.28
16	كثير من الدوريات تهتم بالجانب المالي المتمثل في التكاليف المرتفعة للنشر.	109	%88.61
17	التعقيدات التقنية تحد من التواصل العلمي .	39	%31.70

- ملاحظة :تم استبعاد التعليقات التي تتضمن إساءة وسخرية .

يتضح من الجدول رقم (2) عن وجود تباين في استجابات أفراد العينة حول تحديد وظيفية وسائط التواصل الاجتماعي في تحقيق دينامية النشر العلمي للباحثين العرب، حيث كشفت النتائج عن وجود اتفاق كبير بين المستجيبين على هذا الدور الوظيفي لوسائط التواصل الاجتماعي حيث احتلت الاستجابات حول الموافقة على ذلك الترتيب الأول بنسبة (97.72%) والملاحظ أن هذا الاتفاق يبدو متراوحا بين الموافقة الشديدة والموافقة المتوسطة، حيث تلى هذا الاتفاق تأكيد المستجيبين على دور وسائط التواصل الاجتماعي في مساعدة الباحثين في التواصل العلمي مع الغير وبنسبة اتفاق بلغت (88.63%) وهي نسبة مرتفعة .بينما حصلت استجابة أتاحت مواقع التواصل للسرقات العلمية بشكل متزايد على أدنى استجابة بنسبة (9.75%)

.وتراوحت بقية الاستجابات على وجود موافقة كمتوسطة على دور وسائط التواصل في مساعدة الباحثين في التواصل العلمي .

والملاحظ أن هناك تناقض في الاستجابات أحيانا يتفق المستجيبون على وجود وظيفية كبيرة لوسائط التواصل الاجتماعي وبنسب مرتفعة وفي المقابل يتفقون بنسب مرتفعة لما يتناقض مع ما تم الاتفاق عليه فمثلا وجود عمليات نصب واحتيال على طالب النشر بلغت نسبة اتفاق المستجيبين (55.28%) ويمكن إرجاع ذلك على وجود صعوبات في التمييز بين المواقع الوهمية ،وتلك الإعلانية بسبب ضعف اللغة الأجنبية لدى الباحثين العرب ،بالإضافة على ضعف مهارات البحث والتحري الرقمي لديهم ،بالإضافة إلى أن النسبة الأكبر من الباحثين العرب في المجالات الإنسانية التي غالبا لا تتاح نشر الأبحاث في الدوريات العلمية العالمية المشهورة .

كما كشف البحث عن وجود اتفاق كبير في نتائج أداتي البحث التي اعتمدها الباحث (تحليل ردود أفعال المتصفحين لمواقع الدوريات العالمية والمراكز البحثية وبين استجابات المستجيبين على التساؤل المفتوح ،فقد أكدت نتائج الأداتين عن اتفاق في تحديد مشكلات تواجه الباحثين في النشر العلمي العالمي منها : ارتفاع التكاليف المالية للتحكيم والنشر- وصعوبات اللغة — والمواقع الوهمية .

كما كشفت استجابات المستجيبين على وجود مشكلات ضمن استخدام وسائط التواصل العلمي الخارجي من أهمها : ارتفاع كلفة النشر، والصعوبات الغوية وبالذات لمن لا يجيدون اللغة الانجليزية أو الروسية أو اليابانية، ووجود مشكلات تتعلق بالروابط والمواقع الوهمية التي تسبب أرقا كبيرا للباحثين .

ثانياً : الرؤية المقترحة لتذليل سبل النشر العلمي في الدوريات العلمية العالمية

منطلقات الرؤية :

تنطلق هذه الرؤية من جملة من المنطلقات التي تمثل قاعدة أساسية للرؤية وهي :

* العلم خدمة متاحة ومجانية كحق إنساني مكتسب .
* اللغة تمثل هوية الإنسان وبالتالي فلغة الباحث تعد هويته ولا تمثل تحديا علميا له .
* الدوريات عبارة عن أوعية علمية ينبغي أن تكون متاحة أمام الجميع .
* تدخل الدول والحكومات في رعاية أوعية النشر العلمي العالمي .

أهداف الرؤية المقترحة :

تهدف الرؤية المقترحة لتذليل سبل النشر العلمي العالمي في الدوريات العالمية إلى :

1- تقديم حلول لمعوقات النشر العلمي العالمي في الدوريات العالمية .
2- زيادة مجالات التعاون العلمي وديناميةالتفاعل البشري .
3- تحديد سياسات للنشر العلمي العالمي في الدوريات المحكمة .

مجالات الرؤية المقترحة :

تتحدد مجالات الرؤية المقترحة وفقا للشكل التالي :

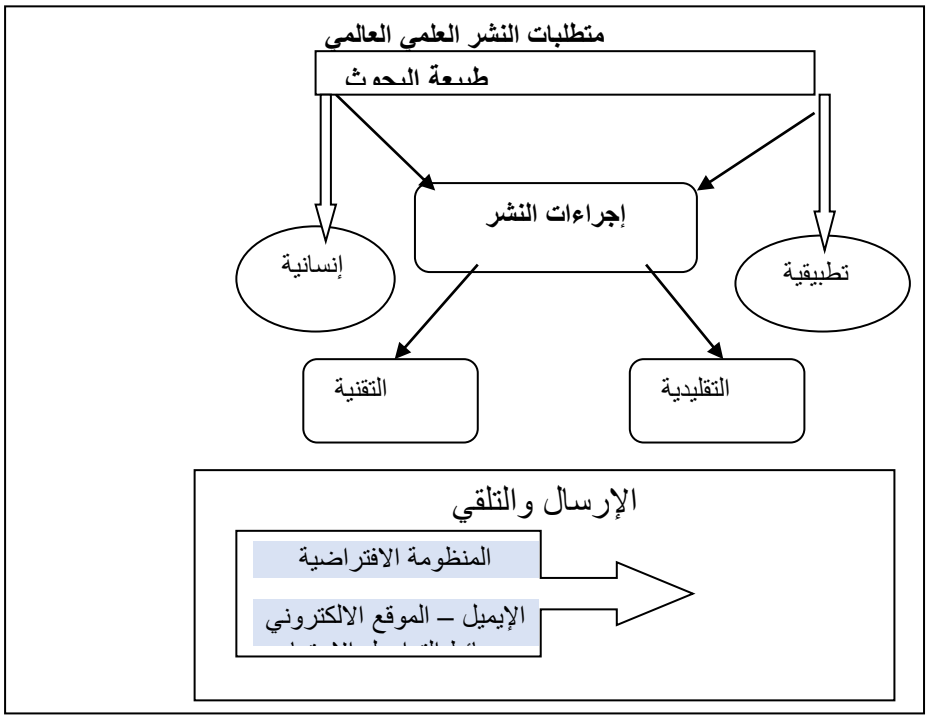

شكل رقم (1) يبين مجالات الرؤية المقترحة لتذليل سبل التواصل العلمي – من تصميم الباحث

إجراءات مقترحة للنشر العلمي العالمي وفقا للمنظومة الافتراضية :

أولا : السياسات العامة للنشر

يقترح الباحث بناء على النتائج التي توصل إليها تحديد سياسات واضحة وإجراءات تتسم بالسهولة واليسر في عملية البحث عن وعاء علمي للنشر من خلال روابط ذات موثوقية عالية لا تسمح بنشر الإعلانات الترويجية التي تسبب تشويشا للباحث وتحد من عملية تواصله العلمي .

* تجاوز اللغة الخاصة بسياسات المجلة العلمية بحيث تراعي اللغات الأخرى المعتمدة في الأمم المتحدة كلغات رسمية للعلم .
* تخصيص أوعية نشر للعلوم التطبيقية وأوعية أخرى للعلوم الإنسانية
* اتقتصر معامل التأثير للمجلات بحجم الاقتباسات العلمية منها بقدر ما ينبغب أن تطور هذه المعايير من خلال نتائج البحث ومدى إضافتها للحصيلة العلمية العالمية .
* تبني سياسة تقليل كلفة التحكيم والنشر العلمي والابتعاد عن تسليع عملية النشر وجعله استثمارا تجاريا .
* وضع معايير خاصة بتأثير الدوريات تختلف عن المعايير المعمول بها حاليا .

ثانيا : إجراءات النشر

* تسعى الرؤية المقترحة للعمل على تيسير التواصل العلمي العالمي من خلال الإجراءات المتعلقة بالنشر والتبادل العلمي وذلك على النحو التالي :
* تخفيض رسوم وتكاليف النشر المالية من خلال توفير بدائل أخرى لهذه التكاليف وبالذات في الدول التي تشهد مستوى اقتصادي ضعيف من خلال تبني إشراك القطاع الخاص والعام في توفير دعم مادي لدور النشر الخاصة بالمجلات والدوريات العلمية العالمية .

* وضع إجراءات عملية مبسطة تعتمد اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة كلغات علمية معتمدة للنشر العلمي وإيجاد خدمة الترجمة العلمية وتنويع لغات المجلات والدوريات العلمية على الأقل اعتماد الترجمة للمجلدات الخاصة بتلك الدوريات العالمية .
* العمل على وضع إرشادات متعددة اللغات لتوضيح إجراءات النشر العلمي .
* العمل على إيجاد شراكات وتوأمة بين المجلات العلمية المحلية في بلدان الباحثين وبين مجلات عالمية ذات معامل تأثير مرتفعة .
* تطوير احتساب معامل التأثير للدوريات العلمية ووضع معايير علمية دقيقة لا تكتفي باحتساب درجات الاقتباس منها أو الزيارات لمواقعها الالكترونية فقط.
* إيجاد نسخ إلكترونية متاحة للدوريات العالمية في روابط دقيقة يسهل الوصول إليها .
* تطوير أوعية النشر العربية وتصنيفها بناء على معايير علمية ترتبط بالمحتوى وجديته وتطبيقه ودوره في التنمية الشاملة ،وليس بمدى انتشار الدورية ومتابعيها .
* تدريب الباحثين العرب على معايير النشر العلمي العالمي افتراضيا وتسهيل سبل التواصل البيني والغيري .

التوصيات والمقترحات :

* بناء على النتائج التي توصل إليها الباحث يوصي بالتالي :
* العمل على التدريب التقني للباحثين العرب في مجال التواصل العلمي
* بناء علاقات وشراكة علمية بين الجامعات العربية ومراكز الأبحاث فيها وبين الدوريات العلمية العالمية وفق أسس ومنطلقات تسهل الوصول الحر للمعلومات ،وتبادل فرص النشر والتحكيم العلمي للأعمال العلمية .
* تنمية مهارات البحث للباحث العربي من خلال التبادل العلمي .التقني
* إنشاء شبكات تواصل رسمية بين الباحثين العرب ضمن أطر جامعية، أو من خلال المجلات والدوريات العلمية العربية لتسهيل تطوير مهارات الباحثين في التقصي العلمي الافتراضي .
* بناء إستراتيجية عربية لتأسيس بنك العلوم تتبناه الجامعات وتدعمه الجهات الحكومية والقطاع الخاص ويشرف عليه اتحاد الجامعات العربية.
* إجراء دراسات لتقييم تجارب الباحثين حول النشر العلمي العالمي .

قائمة المراجع والمصادر :

1- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات، الشروق، 2008 .
2- ميدوز جاك، آفاق الإتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا، ترجمة حشمت قاسم، مكتبة غريب، القاهرة، 1979.
3- رؤوف عبد الحفيظ هلال: تسويق الكتاب العربي، دراسة للواقع واستشراف المستقبل، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر العربي الأول الموسوم بمستقبل صناعة الكتاب العربي في القاهرة، المنعقد يومي 8-12 مايو 2005.
4- نبيل، علي (2001) الثقافة العربية وعصر المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ،دولة الكويت .
5- جيتس، بيل (1998) المعلومات بعد الإنترنت ،ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ،دولة الكويت.
6- سلمان، جمال داود ،" اقتصاد المعرفة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
7- منيف ،أحمد قادر(2020) أثر تقنية المعلومات على فاعلية التواصل العلمي دراسة تطبيقية على جامعة القدس المفتوحة ،مجلة دراسات ،العدد (17) نسخة الكترونية.

8- محمد، عزالدين مالك الطيب ، (2007): دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية - جمهورية السودان
9- النوايسة ، غالب عوض (2002) خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع .
10- الفريج ، عامر محمد(2020) دور وسائط التواصل الاجتماعي في تعزيز النشر العلمي للباحثين بالجامعات المصرية ، بحث منشور في مجلة جامعة المنامة العدد(غ.م) .
11-قنديلجي، عامر (٢٠٠٧م)، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
12- ثابت ، حسان ثابت، عبدالرحمن ، عمر توفيق (2019) دور تقنيات المعلومات في تعزيز كفاءة البحث العلمي، بحث منشور على الرابط Thabit, Thabit, دور تقنيات المعلومات فى تعزيز كفاءة البحث العلمى (The Role of IT in Enhancing theEfficiency of ScientificResearch) (February 25, 2019). Availableat SSRN: https://ssrn.com/abstract=3547701
تاريخ الاسترجاع :2021/2/27م
13- أحمد أنور بدر، الجديد في الاتصال العلمي (2003) ، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية.
14- شاهين، كامل شريف (2000) مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات ، الدرار المصرية اللبنانية مصر د.ط.
15-TURNER, William A., DE GUTHTENEIRE, P., VAN METER, K. Merit review, digital library design and cooperative cognition.Solaris,.3, 1996. [en ligne]. http://www.info.unicaen.fr/bnum/jelec/solaris/index.html.
.Attih, Okokon B., and Adams, David Akpabio (2014) The Role of Information Technology in Marketing Research in Nigeria, Scientific Research Journal (SCIRJ), Volume II, Issu.
16-J-M.Auriac(,2002) A/Cavagnol et autre ; Economied'entreprise
17-Ward-Schofield, J. (1993). "Increasingthe Generalisability of Qualitative Research". In M. Hammersley (Ed.), Social Research: Philosophy, Politics&Practice (pp. 200-225).London: Open UniversitySage.
15-Hensen,(2020)Aubert. Les technologies de l'information et l'organisation Montréal,Paris,Casablanca:Gaetan Morin.

(الملاحق)

ملحق (1)

نموذج تحليل استجابات العينة على موقع الفيس بوك صفحات المجلات العالمية وبعض مراكز البحث العلمي

م	الاستجابة	التكرار	النسبة

ملحق (2)

نموذج السؤال المفتوح وتفريغ الاستجابات

ما دور وسائط التواصل الافتراضية في النشر العلمي ؟وما أهم الصعوبات التي تواجهك في ذلك ؟

م	الاستجابة	التكرار	النسبة

معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية
من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار

أ/عبدالملك محمد أحمد العفاري
أ/ ندى أحمد صالح الصباري
إدارة وتخطيط تربوي - كلية التربية – جامعة ذمارإدارة أعمال - كلية العلوم الإدارية – جامعة ذمار

الملخص:
هدف البحث إلى التعرف على معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار، والكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة العينة حول تلك المعوقات تعزى لمتغيرات (الدرجة العلمية، التخصص، سنوات الخبرة)، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوبيه التحليلي والمسحي، وتكونت عينة البحث من (166) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لحدة معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية جاء عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لحدة المعوقات ككل (2.35) ونسبة مئوية بلغت (78.44%)، وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية على مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير الدرجة العلمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغير التخصص ولصالح فئة التخصص الإنساني، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
لكلمات المفتاحية: النشر العلمي، البحث العلمي، المجلات العلمية.

ABSTRACT:
The aim of the research is to identify the obstacles to publishing research in scientific journals from the point of view of faculty members at Dhamar University, and to reveal whether there are statistically significant differences between the estimates of the sample members about those obstacles due to variables (academic degree, specialization, years of experience), To achieve the objectives of the research, the descriptive method was used in its analytical and survey methods, and the research sample consisted of (166) faculty members, and the study concluded that the total degree of the severity of the obstacles to publishing research in scientific journals was high, as the total arithmetic average of the severity of the obstacles as a whole was (2.35) and the percentage A percentage of (78.44%), and the results also showed that there were no statistically significant differences between the estimates of the research sample individuals about the obstacles to publishing research in scientific journals at the level of the tool as a whole due to a variable The academic degree, and the presence of statistically significant differences between the estimates of the sample members due to the variable of specialization and in favor of the category of human specialization, and the absence of statistically significant differences between the estimates of the sample members due to the variable of years of experience .

مقدمة:
نهضة المجتمعات تقوم على أساس الأبحاث العلمية المقدمة ودرجة تقدمها تقاس بالأبحاث التي يتم نشرها والتي هي دليل على مستوى الفكر والإبداع في عقلية الباحثين، لذلك كان الاهتمام في النشر العلمي موضوع المراكز البحثية والجامعات المتقدمة التي شجعت باحثيها على زيادة أعمالهم البحثية وهيئت الفرص وسهلت الأمر عليهم.

يعد النشر العلمي مظهرا من مظاهر التقييم للمؤسسات والأشخاص والعلوم أيضا ويساعد في تتبع التطورات الحاصلة في العلوم وهو الذي يدفع بالعلم إلى الأمام. لقد تعددت مجالات النشر وخاصة بعد أن أظهرت تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في تطور الحواسيب ووسائل الاتصال وتقنيات الطباعة والنشر. إذ إن التطور في أشكال ووسائل النشر جاء نتيجة الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات العلمية المسئولة عن هذا الجانب. (عبدالرزاق، وآخرون، 2013، 112)

ويعتبر النشر العلمي الجامعي من الأهداف المهمة في حركة التأليف والبحث العلمي في الجامعات والدور الذي يلعبه في إيصال الجهد البشري الرصين إلى من يعنيه الأمر ألا وهم الطبقة الجامعية المثقفة والمشاركة في بلورة هذا الوسط ، لذا تتضافر جهود التدريسيين في نشر بحوثهم العلمية ضمن الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى من خلال تحقيق الغايات التي يصبون لها في الحصول على اللقب العلمي وخدمة المجتمع. (هلول، 2011، 147)

يمثل عضو هيئة التدريس عصب المنظومة التعليمية والتربوية في الجامعات، ويتمثل دوره الأساسي في التدريس وإعداد البحوث والدراسات ومواكبة لتخصصه العلمي من خلال حضور المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالعملية التعليمية، كما يعمل على إعداد الطاقات البشري وتزويدهم بأحدث المعارف والخبرات والثقافات وربط مناهج التعليم والتدريب باحتياجات المجتمع. (قنبر، والخالدي، 2018، 27)

وكون البحث العلمي يعتبر وظيفة أساسية من وظائف الجامعات ويعتبر من الوسائل المهمة في تطوير كفاءة أداء أعضاء الهيئة التدريسية كونها تساهم في قيام المدرسين بمواكبة التطورات الحديثة التي تطرأ في سوق العمل. (عيد، 2007، 173)

إلا أن هناك العديد من المعوقات التي يواجهها الباحثون وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات تتعلق بنشر أبحاثهم في المجلات العلمية وهو ما أشارت إليه الكثير من الدراسات ومنها: دراسة (عبدالعال، 2019)؛ ودراسة (فالته، وزروقي، 2019)؛ ودراسة (مولوج، 2018)؛ ودراسة (الأمارة، 2017)؛ ودراسة (كاظم، 2017)، ومن أبرز تلك المعوقات:تأخر المدة الزمنية لنشر البحوث لغرض الترقية العلمية، وعدم تقديم التسهيلات المرجوة من قبل كادر المجلة، والتعقيد في الجانب الفني من حيث حجم الخط وعدد الأسطر والصفحات، تحكيم الأبحاث من قبل محكمين غير متخصصين، عدم وجود جهة مركزية لتمويل البحث العلمي، ضعف التفاعل والتواصل بين المجلات العلمية، عدم موضوعية قرارات بعض المحكمين للأبحاث، طول فترة التحكيم للأبحاث في بعض المجلات.

كما أن تكاليف النشر تعتبر كبيرة بالنسبة للباحثين والأكاديميين، لذلك تلجأ المراكز العلمية لتمويلهم عادةً لتغطية تكاليف النشر، إلا أن ضعف التمويل يقف أيضا عائق في وجه البحث والنشر العلمي، وهذا الشيء واضح بشدة في واقعنا العربي مقارنة مع الدعم المقدم للباحثين في الدول الكبرى في أوربا وأمريكا, والتي وصلت لما هي عليه الآن بسبب اهتمامها بالباحثين وتطوير أفق البحث العلمي، فالتخاذل في موضوع البحث العلمي يقع على عاتق الفساد وتواطؤ المسؤوليات العلمية ضمن الأنظمة السياسية الفاسدة.

وبالرغم أن البلدان العربية تحاول الاهتمام بمجال التعليم العالي وخاصة النشر العلمي وإنتاج المعرفة العلمية، إلا أن حدود مساهمتها تظل متدنية وهو ما يجعلنا دائما نتساءل عن المعوقات التي تتمثل في قلة الاهتمام الجدي بهذا الجانب المتعلق بالبحث والنشر العلمي، والمعوقات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس والباحثين في نشر الأبحاث العلمية. (بلال، 2019، 53)

كما تعتبر الأبحاث والأوراق العلمية من أهم الأدوات التي يوظفها الباحث العلمي لإيصال أفكاره ونظرياته واكتشافاته في مجال من مجالات المعرفة، وتقاسمها مع الباحثين في نفس المجال، كما أن جزءا كبيرا من المسار العلمي والمهني لعضو هيئة التدريس يؤسس من خلال إنتاجاته العلمية، والتي تعتبر الأبحاث والأوراق العلمية إحدى ركائزها خصوصا التي تحظى منها بموافقة النشر في المجلات العلمية المحكمة. (لطرش، وكمال، 2019، 487)

وتعد المجلة العلمية من المصادر الأساسية للمعرفة العلمية فهي الأسلوب الوحيد والمقبول لتأسيس أسبقية الكشف العلمي وبراءة الاختراع والأداة الأساسية لإيصال نتاج البحوث العلمية إلى المجتمع للتعرف على أحدث ما تم التوصل إليه من معارف والسعي إلى تطويره كما تعد مستودعاً لحفظ المعرفة المتراكمة من الإنتاج العلمي، وآلية مقبولة للاعتراف بالأعمال العلمية. (الجبرية، وآخرون، 2017، 14)

ومما لا شك فيه أن النشر في المجلات العلمية يعتبر أكثر التحديات التي تواجه الأساتذة الجامعيين والباحثين على حد سواء بسبب معوقات كثيرة منها منهجية ومعرفية وتنظيمية وإدارية وما تفرضه من شروط وضوابط قد تعجز الباحث وتعوقه عن النشر والترقية العلمية. (زنقوني، وقريد، 2019، 501)

والباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الدول النامية بالوطن العربي بشكل عام وفي اليمن بشكل خاص يواجهون الكثير من المعوقات في نشر أبحاثهم في المجلات العلمية، لذا يسعى البحث الحالي إلى محاولة الكشف عن تلك المعوقات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار في نشر الأبحاث في المجلات العلمية.

مشكلة البحث:

يواجه الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في اليمن عدة صعوبات في البحث العلمي قد تشكل تهديداً مستمراً لمساره العلمي وحتى العملي، ومن أهم هذه الصعوبات والمعوقات ما يخص عملية النشر العلمي، فقد أصبح الباحث وعضو هيئة التدريس يعاني أشد المعاناة من أجل نشر بحث أو مقال علمي في ظل العدد القليل للمجلات العلمية في بلادنا.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

ما معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار؟

ويتفرع منه السؤالين الفرعيين الآتيين:

- ما درجة حدة معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية؟
- هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.05) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة حدة معوقات نشر الأبحاث العلمية تعزى لمتغيرات (الدرجة العلمية، التخصص، سنوات الخبرة)؟

أهداف البحث:

- يهدف البحث الحالي إلى تحديد أهم معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار، وذلك من تحقيق الآتي:
- التعرف إلى درجة حدة معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية؟
- الكشف عما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(0.05) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة حدة معوقات نشر الأبحاث العلمية تعزى لمتغيرات (الدرجة العلمية، التخصص، سنوات الخبرة).

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث الحالي في الآتي:

* تأتي أهمية هذا البحث من أهمية النشر العلمي في الجامعات والمؤسسات التعليمية كونه الطريق العلمي والفاعل لإيصال المعرفة الرصينة إلى من يحتاجها لذا فان الاهتمام بهذا الجانب من الأولويات الرئيسية التي تقع على عاتق الجهات العليا وذات العلاقة للنهوض به وتذليل الصعوبات والمعوقات التي من شانها عرقلة مسيرة النشر العلمي في اليمن.

* قد يساعد في إثراء المعرفي للمكتبة العربية بشكل عام والمكتبة اليمنية بشكل خاص، وتكون بداية ودعم لعمل دراسات وأبحاث أخرى في مجال البحث ومتغيرات أخرى ذات علاقة.

* يوجه المسئولين والقائمين على إدارة التعليم الجامعي بالمجتمع اليمني إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المعوقات، التي تحد من نشر أعضاء هيئة التدريس للأبحاث في المجلات العلمية.

حدود البحث:

تقتصر حدود البحث الحالي في الآتي:

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على تحديد معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية.

الحدودالمكانية:اقتصر البحث على جامعة ذمار.

الحدود الزمنية:تم التطبيق الميداني في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2020/2019م.

الحدود البشرية: اقتصر على جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة ذمار.

مصطلحات البحث:

المعوقات: مجموعة من العوامل والظروف التي يؤدي وجودها إلى التأثير سلباً على نشر الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ذمار لأبحاثهم في المجلات العلمية المختلفة.

النشر العلمي: هو العلمية التي يقوم من خلالها الباحث أو عضو هيئة التدريس بنشر بحثه العلمي من أجل إيصال فكرته وبحثه للمحيطين به والمهتمين في مجال البحث العلمي، من أجل أن يقدم لهم معلومات مفيدة تساعدهم على فهم تطور البحث العلمي، والفائدة التي قدمها بحثه لهم.

البحث العلمي: هو عملية منظمة يقوم بها الباحث أو عضو هيئة التدريس تعمل على حل مشكلة بحثية معينة أو تفسير ظاهرة معينة بأسلوب علمي دقيق للوصول إلى حلول ومعلومات وحقائق جديدة.

المجلات العلمية: هي دوريات علمية تعمل على نشر عدد من الأبحاث في عدة مجالات مختلفة ولكن يتم نشرها بعد أن تُعرض على عدد من المتخصصين في هذه الأبحاث، هذه المجلات عبارة عن الخيار الأول بالنسبة للمتخصصين لنشر أخر ما توصلوا له أبحاث .

عضو هيئة التدريس: هو الأستاذ الجامعي الذي يحمل درجة الدكتوراه في حقل من حقول المعرفة، ويقوم بالتدريس في كليات جامعة ذمار والذي استجاب لأداة البحث.

الخلفية النظرية:

مفهوم النشر العلمي:

هو عملية يتم من خلالها تقديم خلاصة ما أنجزه الباحث من عمل ومعارف وما توصل إليه من نتائج إلى المعنيين والمهتمين من أجل المساهمة في تطوير المجتمع وحل مشكلاته. (عباس، 2019، 286)

النشر العلمي وهو العلمية التي يقوم من خلالها الباحث بنشر بحثه العلمي من أجل إيصال فكرته وبحثه العلمي للمحيطين به والمهتمين في مجال البحث العلمي، من أجل أن يقدم لهم معلومات مفيدة تساعدهم على فهم تطور البحث العلمي، والفائدة التي قدمها بحثه العلمي لهم. (الخشاب، والوردي، 1995، 23)

كما يعني نقل الأفكار العلمية والأبحاث بشكل مقصود ومرتب على أسس نظريات الاتصال والاستقبال الفكري، من أجل يكون بحثه العلمي ممهدا للباحثين الآخرين، ومقدما لمعلومات مهمة ومفيدة تساعدهم على إكمال أبحاثهم العلمية بنجاح.(عباس، 2019، 17)

ويعرفه (الأمارة، وجابر، 2017، 133) بأنه وسيلّة فاعلة لإيصّال النتاج الفكري الرصينّ عبر قنوات خاصة تكون في أغلبها محكمة ومعترف بها لكي تغطي الحمايةّ الفكريةّ والخصوصيةّ لهذا النتاج ومن ثم الفائدة العلميةّ المرجوة منه.

مفهوم الأبحاث العلمية:

يعرف البحث العلمي بأنه هو جميع الإجراءات المنظمة والمصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة المصنفة كافة، والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون المستجدات البيئية الكلية الحالية والممكنة واتجاهاتها. (عبيدات وزملاؤه، 1999) كما يعرف بأنه: هو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر. (عليان، 2000، 19)

ويعرف أيضاً بأنه هو عملية منظمة تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات محددة أو إجابة عن تساؤلات معينة باستخدام أساليب علمية محددة يمكن أن تؤدي إلى معرفة علمية جديدة. (ملحم، 2000، 47) ويعرف أيضاً بأنه:هو الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات أو معارف أو علاقات جيدة والتحقق من هذه المعلومات والمعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها. (إبراهيم، 2000، 15)

ويعرفه (صابر وخفاجة، 2002، 25) هو دراسة علمية منظمة لمشكلة معينة يحاول الباحث من خلالها إتباع المنهج العلمي لتفسيرها والوصول إلى حقائق جديدة، كما يعرفه (دياب، 2003، 19) بأنه: نشاط منظم يهدف إلى حل مشكلة قائمة أو لتفسير ظاهر معينة أو تطوير لممارسة ما.

مفهوم المجلات العلمية:

كلمة مجلة تدل على مصنف ورقي أو كتاب يحمل بين دفتيه عدة أبحاث أو مقالات وتضم عدة موضوعات وقضايا علمية وثقافية لمجموعة من الكتاب والباحثين، أما كلمة العلمية فهي مصدر صناعي لكلمة علم وفي سياقها العام تعني العلم، والمعرفة، والأبحاث، والدراسات العقلية، والتجريبية، والشفاهية، والمكتوبة الكلية، والجزئية القديمة والجديدة، المتوقعة واللامتوقعة. (خذير، 2019، 88)

وتعرف المجلة العلمية بأنها هي الوسيلة أو الدعامة الأكاديمية لنشر الأبحاث وإثراء النقاش بين الباحثين. (Mehrzi, 2010, 12)

كما تعرف بأنها أحد أهم وسائل الاتصال الأكاديمي التي تسهم في دعم حركة البحث العلمي وتسريع عجلته، وتوفير البحوث الجديدة وإيصالها إلى طالبيها في أسرع وقت ممكن. (الخثعمي، 2012، 98)

أهمية النشر العلمي:

تكمن أهمية النشر العلمي في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه لأن كميته تكمن في وجود النشر الجيد حيث يتجلى ذلك من خلال الآتي:(الخشاب، والوردي، 1995، 11-13)

- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد.
- تنشيط حركة البحث العلمي.
- معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى
- تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.
- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك.
- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين.
- غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود.
- المساعدة في تجنب تكرار أجراء البحوث نفسها.

مراحل نشر المجلات العلمية المحكمة:

إن عملية نشر المجلة العلمية تمر بمجموعة من الخطوات أو المراحل التي يمكن للباحث أن يحددها ويتناولها وفق وجهة نظره التي بناها على طبيعة النشر المكتبي وما استشفه من المجلات العلمية قيد الدراسة وكالاتي: (هلول، 2011، 153-154)

1- **مرحلة التأليف:** وتبدأ من تحديد الباحث الذي يروم كتابة بحث معين لموضوع بحثه أو المشكلة التي يحاول الكتابة فيها فضلا عن أمور أخرى متعلقة بذلك كالبحث عن المصادر وتحديد وكتابة الإطار العام للدراسة وجمع المعلومات والبيانات بأدوات البحث المعروفة والتحليل والتنظيم والتي تشمل أيضا الجداول والمخططات البيانية وما إلى ذلك وبعدها النتائج والتوصيات وكتابة الهوامش حسب ورودها في المتن. وأخيرا يقوم الباحث بكتابة مسودة البحث ومن ثم الطباعة النهائية وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة.

2- **مرحلة التقويم:** في هذه المرحلة يقوم الباحث بتسليم بحثه المنجز وبأكثر من نسخة وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة والشائع يكون تقديم البحوث بثلاث نسخ اثنان يرسلا إلى مقومين وفي حالة ضرب البحث من احدهم ترسل النسخة الثالثة إلى المقوم الثالث ويكون ذلك كله وفق استمارة معدة لذلك يقيم البحث وفقها ليتسنى للمجلة قبول البحث أو رفضه.

3- **مرحلة التعديلات:** بعد أن يقوم المقومون بتثبيت ملاحظاتهم حول البحث يرجع إلى المجلة حتى يتم إشعار الباحث بذلك، وقد لاحظ الباحث إن عملية الإشعار هذه تكاد تكون غير مفعلة وإنما تكون العملية من خلال المراجعة المتناوبة للباحثين وسؤالهم عن ذلك. أما التعديلات المقترحة فهي وعلى النحو الآتي:

* قبول البحث بصيغته الحالية وبدون تعديلات.
* قبول البحث مع تعديلات طفيفة.
* قبول البحث مع تعديلات كبيرة.
* قبول البحث مع تعديلات كبيرة، مع شرط المقوم بإرجاع البحث إليه في حالة إكمال التعديلات.
* رفض البحث نهائيا.

4- مرحلة قبول النشر: بعد أن يقوم الباحث بالتعديلات المطلوبة يقوم باستنساخ قرص ليزري بالبحث فضلا عن نسخة ورقية وتقديمها للمجلة التي تقوم بدورها بدراسة قبول البحث على ضوء التعديلات السابقة لغرض منحه قبول النشر وتحديد المجلد والعدد والتاريخ لذلك.

5- مرحلة النشر: في هذه المرحلة يتم نشر البحوث المقبولة للنشر مسبقا والمحدد تاريخ نشرها وإخراج المجلة بصيغتها وشكلها النهائي ووفق العمليات الفنية الآتية:

- التجميع والتعديل والتنضيد للبحوث المقبولة للنشر والمحددة مسبقا بتاريخ معين مع تعديلات بسيطة للبحوث التي تحتاج إلى ذلك.
- العمل على إضافة البيانات الخاصة بالمجلة وحسب سياسة المجلة وتعليمات النشر فيها ومنها صفحة العنوان وتعليمات النشر وأسماء الهيئات المسئولة عن المجلة ورقم المجلد والعدد وسنة النشر وغيرها.
- طباعة الأغلفة الملونة الخاصة بالمجلة.
- استنساخ الكمية المطلوبة والمحددة من عدد المجلة.
- الفرز والتجميع للإعداد المستنسخة.
- كبس المجلة وإخراجها بشكلها المألوف.
- التوزيع.

معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية:

أكدت العديد من الدراسات والأبحاث على أن هناك معوقات يواجهها الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في نشر الأبحاث في المجلات العلمية، نلخصها في الآتي: (عبدالعال، 2019، 56)؛ (فالته، وزروقي، 2019، 16)؛ (مولوج، 2018، 683)؛ (الأمارة، 2017، 7)؛ (كاظم، 2017، 21)

- ضعف الدعم المادي والمعنوي للباحثين والمجلات العلمية.
- قلة المجلات العلمية المتخصصة في بعض المجالات.
- قلة الحصول على مصادر المعلومات.
- البيروقراطية في إدارة المجلات أو إجراءات الجامعة أو مراكز الأبحاث.
- انتشار الاعتماد على الوساطة في نشر وقبول الأبحاث في بعض المجلات.
- ضعف المتابعة والتنسيق للأبحاث المحكمة.
- عدم الواقعية في تحكيم الأبحاث العلمية.
- عدم تشجيع ومكافأة الأبحاث المتميزة.
- عدم تشجيع الأبحاث الجماعية.
- عدم وجود الوقت الكافي والانشغال بأنشطة أخرى غير بحثية (كالتدريس والإدارة.. وغيرها).
- عدم أصالة العناوين والمواضيع للأبحاث المقدمة للنشر
- التكلفة الكبيرة لإعداد البحث ونشره.
- قلة المجلات العلمية المناسبة وذات معامل التأثير المرتفع.
- تأخر المدة الزمنية لنشر البحوث لغرض الترقية العلمية.
- عدم تقديم التسهيلات المرجوة من قبل كادر المجلة.
- التعقيد في الجانب الفني من حيث حجم الخط وعدد الأسطر والصفحات.
- تحكيم الأبحاث من قبل محكمين غير متخصصين.

- عدم وجود جهة مركزية لتمويل البحث العلمي.
- ضعف التفاعل والتواصل بين المجلات العلمية.
- عدم موضوعية قرارات بعض المحكمين للأبحاث.
- طول فترة التحكيم للأبحاث في بعض المجلات.
- تفاوت المبالغ المالية المطلوبة للنشر في المجلات.
- قلة وجود المختبرات والمراكز العلمية المناسبة للبحوث العلمية.
- عدم وجود معايير ثابتة وموحدة لكتابة ونشر الأبحاث في المجلات العلمية.
- ضعف إمكانيات وخبرات الباحثين والمجلات العلمية.

دراسات وأبحاث سابقة:

دراسة (زنقوني، وقريد، 2019):

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات النشر في المجلات العلمية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من المعوقات أهمها: تأخر الرد بنتيجة تحكيم الأبحاث، والتكلفة المرتفعة لنشر الأبحاث في المجلات، وتفشي ظاهرة البيروقراطية والمحاباة والولاءات التي تكرس الرداءة وتشجع الفساد الأكاديمي والسرقة العلمية.

دراسة (المغذوي، 2019):

هدفت الدراسة بشكل رئيس للكشف عن معوقات النشر في isi من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لتحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج والتي من أبرزها:غياب الحوافز التشجيعية للأبحاث المتميزة والمبدعة،وغياب التعريف بالأبحاث المنشورة بالمجلات التابعة لقاعدة بيانات isi في المجتمع لتحقيق أقصى استفادة منها، وصعوبة تحقيق الشروط والمعايير الفنية للنشر في المجلات التابعة لقاعدة بياناتisi، وضيق الفترة الزمنية المحددة لإجراء تعديلات المحكمين من قبل هيئة النشر بالمجلات التابعة لقاعدة بيانات isi.

دراسة (عبدالعال، 2019):

هدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على النشر الأكاديمي في بعض دول العالم، وتوضيح الدور العربي في البحث العلمي والنشر العلمي الدولي وعلاقته بتصنيف الجامعات العربية، إلى جانب إبراز دور جامعة بنها وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في النشر العلمي الدولي، وإظهار أهم معوقات النشر المحلى والدولي لديهم والخروج ببعض الحلول التي تساعد في التغلب على هذه المعوقات، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن المعوق الرئيسي للنشر المحلى بالنسبة للكليات العملية هو قلة المجلات ذات معامل التأثير المرتفع، وبالنسبة للكليات النظرية تمثل في تكلفة النشر، وأن المعوق الرئيسي للنشر الدولي للكليات العملية عينة الدراسة متشابه مع الكليات النظرية وهو تكلفة إعداد البحث ونشره.

دراسة (هواري، وآخرون، 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة صعوبات النشر في المجلات العلمية المحكمة والمصنفة والمشاكل والعراقيل التي تواجه طلبة الدكتوراه لمعاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية خلال عملية نشر مقالات مناقشتهم وتخرجهم و للوصول إلى هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى: معظم الطلبة الدكتوراه للتخصصات المختلفة للتربية البدنية والرياضية يجدون صعوبات في النشر العلمي،

جل الطلبة الدكتوراه للتخصصات المختلفة للتربية البدنية والرياضية لم ينشروا مقالات تخرجهم بعد، وهناك انعدام تام للمجلات المصنفة في الصنف المتخصصة في النشاطات البدنية والرياضية، وهناك بيروقراطية وعراقيل كبيرة في عملية النشر للقضاء على هده الصعوبات في عملية النشر العلمي.

دراسة (سليم، 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع النشر الالكتروني في جامعة البلقاء التطبيقية ومعيقاته موجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت نتائج الدراسة بأن واقع النشر الالكتروني يعاني من بعض المشكلات والعقبات التي تعترض مسيرة النشر الالكتروني، وكان من أبرزها: معاناة الباحثين من عدم قبول بعض اللجان الأكاديمية لأبحاثهم المنشورة الكترونيا كمواد بحثية شرعية في الجامعات والخاصة بالترقيات، وتسلل بعض الباحثين إلى مواقع الناشرين والنسخ غير القانوني وتهديد حقوق الملكية الفكرية دون علم أصحابها، ومشكلة إتقان بعض المدرسين لمهارات اللغة الانجليزية وترجمتها. وتبين من نتائج فحص الفرضيات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس حول معيقات النشر الالكتروني، وحسب متغيري الرتبة الأكاديمية والتخصص، فجاءت لصالح رتبة (أستاذ مشارك)، ولتخصص (العلوم التطبيقية).

دراسة (مولوج، 2018):

هدفت الدراسة الحالية لتحديد الأهمية النسبية لمعوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت النتائج إلى أن أكثر المعوقات هي المعوقات المنهجية وذلك بأهمية نسبية بلغت 84.41%، تليها المعوقات الشخصية بـ80.71%، ثم المعوقات التمويلية بـ80.35% وأخيرا المعوقات التنظيمية والإدارية بـ76.87%، كما تبين عدم وجود فروقات دلالة إحصائيا في الأهمية النسبية لطبيعة معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية تعزى لمتغيرات الدراسة.

دراسة (ملحم، 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات النشر العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وتأثير المتغيرات الديموغرافية (الرتبة الأكاديمية، التخصص العلمي، سنوات الخبرة) على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحوها؛ ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة الموافقة على كافة بنود الاستبانة المتعلقة بمعوقات النشر الإلكتروني، وكذلك أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عن بنود الاستبانة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية رتبة أستاذ، وكذلك أظهرت عدد من النتائج ومن أبرزها خوف أعضاء هيئة التدريس من عدم اعتراف لجان الترقية بأبحاثهم العلمية المنشورة إلكترونيًا، كما أظهرت النتائج أن أفراد العينة يؤيدون فكرة النشر العلمي الإلكتروني وأن 61% من أفراد العينة لديهم أبحاث علمية منشورة إلكترونيًا.

دراسة (Vrana,2012):

هدفت إلى وجود مجموعة من المشاكل التي يواجهها الناشرون؛ كعدم كفاية الدعم المالي للمجلة، وتدني جودة المخطوطات، وعدم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتصال مع المؤلفين، كما ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال غير مستخدمة لجعل الانتقال من الطباعة إلى النشر الإلكتروني ممكنا. وتواجه معظم المجلات في البحوث مشاكل مالية، وتعاني من نقص في عدد الموظفين، في حين أن المحرر ينمثقلونب أعباء أخرى.

تعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت أغلب الدراسات السابقة التي عرضها سابقاً على وجود معوقات وصعوبات حقيقية تعيق الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من نشر أبحاثهم في المجلات العلمية في معظم البلدان العربية، إلا أنه وفي حدود علم الباحثان لم تتناول أي دراسة في الجامعات اليمنية بصفة عامة أو في جامعة ذمار بصفة خاصة معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية، وعلى هذا الأساس يحاول البحث الحالي سد هذه الفجوة.

دراسة (الرماحي، 2011):

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تعترض سبيل الأستاذ الجامعي عند انجازه للبحث العلمي وحتى حصوله على الترقية وكذلك الواجبات والوظائف الملقاة على عاتقه والتي بدورها قد تؤدي إلى عرقلة انجازه العلمي، وقد انتهج الباحث منهج دراسة الحالة، وكانت من أهم النتائج الآتي:أن أهم معوقات النشر في ضيق الوقت والانشغال بالأمور الإدارية والتدريسية، وكذلك طول مدة الفترة الزمنية لقبول النشر، وعدم الموضوعية والانحياز في تحكيم الأبحاث، توزعت معاناة الأستاذ الجامعي على الأمور الآتية: انجاز البحث العلمي (24%)، قبول النشر (11%) ، انتظار نتيجة الاستلال (2%)، الحصول على الترقية (54%)، الاعتراض عند ضرب احد البحوث (7%)، أخرى (15%).

المنهجية والإجراءات

أولاً: منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي بأسلوبيه التحليلي والمسحي، لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته.

ثانياً: مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث في جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة ذمار للعام الجامعي (2020/2019م)، والبالغ عددهم (307) عضو هيئة تدريس حسب إحصائية من نيابة رئاسة الجامعة الشؤون الأكاديمية.

ثالثاً: عينة البحث:

تمثلت العينة في جميع أفراد المجتمع، حيث تم عمل مسح شامل لكافة أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار غير أنه لم يستجب منهم سوى (166) عضواً، موزعين كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول(1)توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	98	59.0
	أستاذ مشارك	51	30.7
	أستاذ	17	10.2
	الكلي	166	100
التخصص	انساني	96	57.8
	تطبيقي	70	42.2
	الكلي	166	100
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	55	33.1
	6- 10سنوات	62	37.3

	أكثر من 10 سنوات	49	29.5
	الكلي	166	100

رابعاً: أداة البحث:

اعتمد الباحثان على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة وذلك بعد الاطلاع على الأدب النظري والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، حيث تم بناء الأداة بصورتها الأولية لعرضها على المحكمين.

صدق الأداة:

أ) صدق المحكمين:

تم عرض الأداة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الخبراء المحكمين المتخصصين لغرض تحكيمها وتحديد مدى دقتها ومناسبتها وصلاحيتها لقياس ما وضعت من أجله، والتي تكونت من (26) فقرة بصورتها الأولية، وبعد عرضها على المحكمين تم الأخذ بملاحظاتهم وعمل التعديلات الملائمة بتعديل صياغة بعض الفقرات للأداة وحذف بعضها وتكونت بصورتها النهائية من (20) فقرة.

ب) الصدق البنائي:

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة مدى ارتباط كل فقرة من الفقرات بالأداة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (2) معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	0.479	11	0.538
2	0.625	12	0.771
3	0.461	13	0.562
4	0.632	14	0.644
5	0.595	15	0.756
6	0.764	16	0.577
7	0.526	17	0.662
8	0.644	18	0.489
9	0.782	19	0.599
10	0.812	20	0.611

ثبات الأداة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات الأداة ككل، والذي بلغ (0.734) وهي قيمة مقبولة ومناسبة لتحقيق ثبات الأداة، كما تم استخدام طريقة أخرى لحساب ثبات الأداة وهي طريقة التجزئة النصفية حيث قسمت فقراتها إلى مجموعتين متساويتين وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بينها، وتصحيحها باستخدام اختبار سيبرمان- براون للرتب Spearman-Brown، حيث بلغت قيمته للأداة ككل (0.812) مما يدل على توفر مستوى مناسب من الثبات للأداة.

خامساً الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)وباستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

* التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص عينة البحث وفقاً لمتغيراته المستقلة.
* معامل ارتباط بيرسون ومعامل ألفا كرونباخ لحساب صدق وثبات الأداة.
* المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لحساب تقديرات أفراد العينة.
* اختبار مان وتني Mann-Whitney لمعرفة الفروق ودلالتها الإحصائية بين تقديرات أفراد العينة حول معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية تبعاً لمتغير التخصص.
* اختبار كروسكال واليس Kruskal Wallis Test لمعرفة الفروق ودلالتها الإحصائية بين تقديرات أفراد العينة حول معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية تبعاً لمتغيرات (الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة).

المعيار الإحصائي:

اعتمد الباحثان على المقياس الثلاثي (موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق)، ولتفسير تقديرات أفراد عينة البحث حول أهم معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي:

- **منخفضة**: وتأخذ المدى (1-1.66) أي أن حدة المعوق منخفضة.
- **متوسطة**: وتأخذ المدى (1.67 إلى 2.33) أي أن حدة المعوق متوسطة.
- **عالية**: وتأخذ المدى (2.34 - 3) أي أن حدة المعوق مرتفعة.

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الفرعي الأول:

ما درجة حدة معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار؟

للإجابة على هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لجميع الفقرات وللأداة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (3) معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية

رقم الفقرة	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة حدة المعوق
5	ضعف تشجيع ومكافأة الأبحاث العلمية المتميزة	الأولى	2.78	0.5258	92.97	عالية
17	ضعف وجود جهة مركزية لتمويل البحث العلمي في اليمن	الثانية	2.77	0.4846	92.57	عالية
4	ضعف تشجيع الأبحاث الجماعية	الثالثة	2.74	0.4394	91.36	عالية
10	ضعف الدعم المادي والمعنوي للباحثين والمجلات العلمية	الرابعة	2.74	0.4759	91.56	عالية
13	قلة المراكز العلمية المناسبة للأبحاث العلمية	الخامسة	2.47	0.7604	82.53	عالية
14	طول فترة التحكيم للأبحاث المقدمة في بعض المجلات العلمية	السادسة	2.47	0.536	82.53	عالية
8	ضعف تقديم التسهيلات المرجوة من قبل كادر المجلة العلمية	السابعة	2.45	0.5779	81.72	عالية

رقم الفقرة	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة حدة المعوق
16	ضعف التفاعل والتواصل بين الباحثين والمجلات العلمية في اليمن	الثامنة	2.42	0.5531	80.72	عالية
1	تأخر المدة الزمنية لنشر الأبحاث المقدمة للمجلات العلمية	التاسعة	2.38	0.6481	79.51	عالية
3	الانشغال بأنشطة أخرى غير بحثية (كالتدريس، والإدارة، ...وغيرها)	العاشرة	2.36	0.749	78.91	عالية
15	ضعف موضوعية قرارات بعض المحكمين للأبحاث العلمية	الحادية عشر	2.36	0.6158	78.91	عالية
2	ارتفاع تكلفة نشر الابحاث في المجلات العلمية	الثانية عشر	2.33	0.4868	77.91	متوسطة
20	قلة توافر الكتب والمراجع والأبحاث والدراسات السابقة	الثالثة عشر	2.32	0.7403	77.51	متوسطة
6	ضعف الواقعية في تحكيم الأبحاث العلمية	الرابعة عشر	2.2	0.7094	73.49	متوسطة
11	ضعف امكانيات وخبرات الباحثين والمجلات العلمية	الخامسة عشر	2.2	0.618	73.49	متوسطة
9	قلة المجلات العلمية المتخصصة في بعض المجلات	السادسة عشر	2.13	0.7347	71.08	متوسطة
18	تحكيم الأبحاث العلمية من قبل محكمين غير متخصصين	السابعة عشر	2.07	0.8846	69.07	متوسطة
12	ضعف وجود معايير ثابتة وموحدة لكتابة ونشر الأبحاث في المجلات العلمية	الثامنة عشر	2.06	0.7478	68.87	متوسطة
19	التعقيد في الجانب الفني من حيث (حجم الخط، وعدد الأسطر، والصفحات)	التاسعة عشر	2.02	0.7045	67.47	متوسطة
7	الاعتماد في الغالب على الواسطة في نشر وقبول الأبحاث في بعض المجلات العلمية	العشرون	1.69	0.7975	56.62	متوسطة
الكلي			2.35	0.6395	78.44	عالية

من خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- أن الدرجة الكلية لحدة معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار جاءت عالية، حيث بلغ المتوسط العام لحدة المعوقات ككل (2.35) بانحراف معياري بلغ (0.6395) ونسبة مئوية بلغت (78.44%).
- أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الأداة تراوح بين (1.69 – 2.78)، بينما تراوحت النسبة المئوية بين (56.62% – 92.97%)، في حين تراوح مدى حدة المعوقات بين (متوسطة – كبيرة).
- أن المعوق الذي حصل على المرتبة الأولى كأعلى حدة من بين جميع معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية هو الفقرة رقم (5) والتي تنص على: "ضعف تشجيع ومكافأة الأبحاث العلمية المتميزة"، والتي حصلت على متوسط حسابي وقدره (2.78)، ونسبة مئوية بلغت (92.97%).
- أن المعوق الذي حصل على المرتبة العشرون والأخيرة كأدنى حدة من بين جميع معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية هو الفقرة رقم (7) والتي تنص على: "الاعتماد في الغالب على الواسطة في نشر وقبول الأبحاث في بعض المجلات العلمية"، والتي حصلت على متوسط حسابي وقدره (1.69)، ونسبة مئوية بلغت (56.62%).
- أن معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية التي حصلت على حدة "عالية"هي الفقرات (5، 17، 4، 10، 13، 14، 8، 16، 1، 3، 15) والتي حصلت على متوسط حسابي تراوح بين (2.36-2.78)، ونسبة مئوية تراوحت بين (78.91%-92.97%)، وهذه الفقرات هي:
- ضعف تشجيع ومكافأة الأبحاث العلمية المتميزة.

- ضعف وجود جهة مركزية لتمويل البحث العلمي في اليمن.
- ضعف تشجيع الأبحاث الجماعية.
- ضعف الدعم المادي والمعنوي للباحثين والمجلات العلمية.
- قلة المراكز العلمية المناسبة للأبحاث العلمية.
- طول فترة التحكيم للأبحاث المقدمة في بعض المجلات العلمية.
- ضعف تقديم التسهيلات المرجوة من قبل كادر المجلة العلمية.
- ضعف التفاعل والتواصل بين الباحثين والمجلات العلمية في اليمن.
- تأخر المدة الزمنية لنشر الأبحاث المقدمة للمجلات العلمية.
- الانشغال بأنشطة أخرى غير بحثية (كالتدريس، والإدارة، ... وغيرها).
- ضعف موضوعية قرارات بعض المحكمين للأبحاث العلمية.
- أن معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية التي حصلت على حدة "متوسطة" هي الفقرات (2، 20، 11، 6، 9، 18، 12، 19، 7) والتي حصلت على متوسط حسابي تراوح بين (1.69-2.33)، ونسبة مئوية تراوحت بين (56.62%-77.91%)، وهذه الفقرات هي:
- ارتفاع تكلفة نشر الأبحاث في المجلات العلمية.
- قلة توافر الكتب والمراجع والأبحاث والدراسات السابقة.
- ضعف الواقعية في تحكيم الأبحاث العلمية.
- ضعف إمكانيات وخبرات الباحثين والمجلات العلمية.
- قلة المجلات العلمية المتخصصة في بعض المجلات.
- تحكيم الأبحاث العلمية من قبل محكمين غير متخصصين.
- ضعف وجود معايير ثابتة وموحدة لكتابة ونشر الأبحاث في المجلات العلمية.
- التعقيد في الجانب الفني من حيث (حجم الخط، وعدد الأسطر، والصفحات).
- الاعتماد في الغالب على الواسطة في نشر وقبول الأبحاث في بعض المجلات العلمية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الفرعي الثاني:

والذي ينص على: **(هل توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05), في تقديرات أفراد عينة البحث معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية تعزى إلى متغير: (الدرجة العلمية، التخصص، سنوات الخبرة)؟**

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحثان باستخدام الاختبارات اللامعلمية المناسبة لكل متغير من المتغيرات على حدة، وذلك على النحو الآتي:

أ) النتائج المتعلقة باختبار الفروق تبعاً لمتغير الدرجة العلمية:

ولحساب الفروق الإحصائية لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ مساعد/أستاذ مشارك/أستاذ) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومتوسطات الرتب ومجموعها لكل فئة من فئات المتغير، وتم استخدام اختبار كروسكال واليس Kruskal Wallis Testلمعرفة نتائج الفروق بين العينتين على مستوى كل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (4) نتائج اختبار كورسكال واليس لدلالة الفروق تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

المتغير	الفئات	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي Chi-Square	درجة الحرية df	مستوى الدلالة
الكلي للأداة	أستاذ مساعد	98	80.36	1.364	2	0.560
	أستاذ مشارك	51	86.08			
	أستاذ	17	93.85			

- **قيمة مستوى الدلالة عند (0.05).**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.560) وهي قيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية على مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

ويعزو الباحثان السبب في ذلك إلى كون جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة ذمار يقومون بتقديم أبحاث للمجلات العلمية لغرض نشرها دون تمييز بين الدرجات العلمية فيما بينهم وبالتالي يتعرضون لنفس المعوقات في نشر تلك الأبحاث، كما أن الدرجات العلمية لم تعد تعكس مهارات بحثية وأصبحت تحصيل حاصل ولا ترتبط فعلياً بالنشاط البحثي.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (مولوج، 2018) التي أكدت عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أفراد عينة الدراسة حول معوقات نشر الأبحاث تعزى لمتغير الرتبة العلمية. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (سليم، 2018) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد العينة حول معوقات النشر تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية ولصالح رتبة أستاذ مشارك.

ب) النتائج المتعلقة باختبار الفروق تبعاً لمتغير التخصص:

ولحساب الفروق الإحصائية لمتغير التخصص (إنساني/تطبيقي) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومتوسطات الرتب ومجموعها لكل فئة من فئات المتغير، وتم استخدام اختبار مان وتني Mann-Whitney لمعرفة نتائج الفروق بين العينتين على مستوى كل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (5) نتائج اختبار مان وتني لدلالة الفروق تبعاً لمتغير التخصص

المتغير	الفئات	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	Mann-Whitney U	Z	مستوى الدلالة
الكلي للأداة	أنساني	96	90.96	8732.00	2644.000	-2.350-	0.019
	تطبيقي	70	73.27	5129.00			

- **قيمة مستوى الدلالة عند (0.05).**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.019)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية على مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير التخصص ولصالح فئة التخصص الإنساني.

ويعزو الباحثان السبب في ذلك كون أغلب المجلات المتوفرة في اليمن تخصصاتها إنسانية لذا فأغلب الأبحاث المنشورة ذات تخصص إنساني.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (سليم، 2018) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول معوقات النشر تعزى لمتغير التخصص ولصالح التخصص التطبيقي.

ج) النتائج المتعلقة بدلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة:

ولحساب الفروق الإحصائية لمتغير سنوات الخبرة (أربع سنوات فأقل- من 5 إلى 8 سنوات- أكثر من 8 سنوات) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومتوسطات الرتب لكل فئة من فئات المتغير، وتم استخدام اختبار كروسكال واليس Kruskal Wallis Testلمعرفة نتائج الفروق بين الفئات على مستوى كل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي

جدول (6) نتائج اختبار كروسكال واليس لدلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كاي Chi-Square	درجة الحرية df	مستوى الدلالة
الكلي للأداة	5 سنوات فأقل	55	83.13	2.580	2	0.275
	سنوات 6 – 10	62	77.20			
	أكثر من 10 سنوات	49	91.89			

- **قيمة مستوى الدلالة عند (0.05).**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.275) وهي قيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة البحث حول معوقات نشر الأبحاث في المجلات العلمية على مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ويعزو الباحثان السبب في ذلك إلى كون هدف أغلب أعضاء هيئة التدريس بجامعة ذمار من تقديم أبحاث للمجلات العلمية لغرض نشرها هو لغرض الترقية فقط وكذلك ضعف التشجيع والحافز لعمل الأبحاث وبالتالي فإن أصحاب الخبرة القصيرة والمتوسطة والطويلة يعانون نفس المعوقات في نشر الأبحاث.

واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة (مولوج، 2018) التي أظهرت وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول معوقات نشر الأبحاث تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحثان بالآتي:

- ضرورة أخذ الجهات المختصة والمسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفي الجامعة المعوقات التي توصل إليها البحث الحالي بعين الاعتبار ووضع الحلول المناسبة لها.
- العمل على تقديم وتخصيص الجوائز المادية والمعنوية للأبحاث المتميزة المنشورة في مختلف المجلات العلمية باليمن.
- تشجيع وتحفيز الباحثين وأعضاء هيئة التدريس على عمل الابحاث ونشرها في مختلف المجلات العلمية، وتقديم الدعم المادي والمعنوي وكافة التسهيلات لهم.
- توفير وحدة أو جهة مركزية لتمويل البحث العلمي والباحثين، وتخصيص الميزانيات الملائمة لها.
- العمل على تشجيع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات اليمنية على عمل الأبحاث الجماعية المشتركة.
- توفير وانشاء المراكز العلمية المناسبة لتطبيق وإجراء الأبحاث العلمية في مختلف التخصصات العلمية.

- العمل على بناء مؤسسات ومطابع داخل الجامعات تعنى بالنشر العلمي من حيث استقطاب الدعم المادي والمعنوي وكحلقة وصل بين المجلات والجهات العليا، بما يساعد على تخفيف تكلفة النشر للباحثين والمجلات العلمية.
- انشاء قنوات اتصال فاعلةوتشجيع التواصل بين الباحثين والمجلات العلمية المختلفة في اليمن.

المقترحات:

يقترح الباحثان إجراء البحوث المستقبلية الآتية:

- اجراء دراسة لوضع حلول وأساليب مقترحة لمعوقات نشر الابحاث في المجلات العلمية.
- اجراء دراسة لوضع تصور مقترح لتعزيز النشر العلمي في المجلات العلمية بالجامعات اليمنية.
- إجراء دراسة لتحديد مهارات نشر الابحاث في المجلات العلمية.

المراجع:

1- إبراهيم، مروان عبد الحميد، (2000)، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- الأمارة، إبراهيم فنجان، وجابر، علاء كاظم، (2017)، مقترحات ورؤى لتطوير واقع المجلات العلمية المحكمة، بحث منشور، **وقائع المؤتمر العلمي الثالث السنوي** لكلية الآداب/ جامعة واسط المنعقد تحت شعار (حركة النشر وتطوير الدراسات الإنسانية للمدة (30 /تشرين الثاني-1كانون الأول)، الجزء الأول، العدد (24).

3- الأمارة، أسعد شريف، (2017)، صعوبات النشر الأكاديمي (المحلي والعربي والدولي)، بحث منشور، **وقائع المؤتمر العلمي الثالث السنوي** لكلية الآداب/ جامعة واسط المنعقد تحت شعار (حركة النشر وتطوير الدراسات الإنسانية للمدة (30تشرين الثاني-1كانون الأول)، الجزء الأول، العدد (24).

4- بلال، دحماني، (2019)، النشر العلمي ومعايير تقييم المجلات العلمية في قواعد البيانات العالمية، بحث منشور، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية**، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، 13-14 نوفمبر، ص44-54.

5- الجبرية، حليمة بدر، والحراصي، نبهان بن حارث، وكلو، صباح محمد، (2017)، المجلات العلمية المحكمة في سلطنة عمان: واقعها والتسهيلات المقدمة إليها، بحث منشور، **المجلة العراقية للمعلومات**، المجلد (18)، العد (1، 2).

6- الخثعمي، مسفرة، (2012)، المجلات العلمية للجامعات السعودية على شبكة الأنترنت ودورها في إثراء المحتوى الرقمي العربي "دراسة تقويمية"، بحث منشور، **مجلة العلم**، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، العدد (11)، ص91-119.

7- الخشاب، عبدا لله،والوردي، زكي، (1995)، النشر العلمي الجامعي في العراق: دراسة نقدية للمجلات العلمية، بحث منشور، **المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات**، المجلد (1)، العدد (1).

8- خذير، عبد الرحمن، (2019)، الدعائم العلمية والأكاديمية في النشر العلمي لدى المجلات المحكمة "بين المتطلبات البيداغوجيا والحاجيات الثقافية والعلمية"، بحث منشور، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية**، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، 13-14 نوفمبر، ص87-97.

9- دياب، سهيل رزق، (2003)، **مناهج البحث العلمي**، مركز التطوير التربوي، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

10- الرماحي، إحسان علي هلول، (2011)، خارطة الحصول على اللقب العلمي، بحث منشور، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، مجلد (14)، العدد (4)، ص219-248.

11- زنقوني، فوزية، وقريد، سمير، (2019)، معوقات النشر في المجلات العلمية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين — دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة قالمة، بحث منشور، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية**، المجلد (3)، العدد (5)، ص501-514.

12- سليم، تيسير اندوراس، (2018)، النشر الإلكتروني في جامعة البلقاء التطبيقية ومعيقاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بحث منشور، **مجلة دراسات**،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد (8)، ص9-56.

13- صابر، فاطمة عوض وخفاجة، ميرفت علي، (2002)، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطابع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.
14- عباس، ياسر ميمون، (2019)، الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي للبحوث التربوية:أصول التربية نموذجا، بحث منشور، **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، المجلد (2)، العدد (3)، ص277-322.
15- عبدالعال، سهير، (2019)، دور أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها في النشر الأكاديمي الدولي الواقع والمعوقات والحلول، بحث منشور، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**، المجلد (5)، العدد (4).
16- عبيدات، محمد وأبو نصار، محمد ومبيضين، عقله، (1999)، **منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات"**،الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17- عليان، ربحي مصطفى، وغنيم عثمان محمد، (2000)، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18- عيد، فريد مجيد، (2007)، **واقع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في العراق وإستراتيجية تطويره**، بغداد، العراق.
19- فالته، اليمين، وزروقي، رياض، (2019)، صعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات المحكمة وفق معايير البوابة الجزائرية ASJP، بحث منشور، **مؤتمر نظم التعليم العالي في الوطن العربي بين التشخيص والتطوير**،محورالبحث العلمي (التحديات والمعيقات التي تواجه النشر العلمي في الوطن العربي)، جامعة رفيق الحريري، بيروت، لبنان.
20- قنبر، هدى، والخالدي، منصور، (2018)، الباحث العلمي Google Scholar والأصالة العلمية للأستاذ الجامعي "دراسة تحليلية"، بحث منشور، **المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات**، المجلد (8)، العدد (2).
21- كاظم، أمل مهدي، (2017)، معيقات النشر الاكاديمي في المجلات العلمية المحكمةوسبل تجاوزها "مجلة دراسات تربوية أنموذجا"، بحث منشور، **وقائع المؤتمر العلمي الثالث السنوي** لكلية الآداب/ جامعة واسط المنعقد تحت شعار (حركة النشر وتطوير الدراسات الانسانية) للمدة (30تشرين الثاني-1كانون الأول)، الجزء الأول، العدد (24).
22- لطرش، صليحة، وكمال، بن عطيه، (2019)، صعوبات النشر في المجلات العلمية الجزائرية، بحث منشور، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية**، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، 13-14 نوفمبر.
23- ملحم، سامي، (2000)، **مناهجالبحثفيالتربيةوعلمالنفس**،دارالمسيرةللنشروالتوزيعوالطباعة، عمان، الأردن.
24- ملحم، عصام، (2015)، معوقات النشر العلمي الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بحث منشور، **المجلة العربية الدولية للمعلوماتية**، المجلد (3)، العدد (7).
25- هلول، إحسان علي، (2011)، واقع النشر العلمي في جامعة بابل : دراسة تقويمية، بحث منشور، **مجلة مركز بابل**، العدد (2)، كانون الأول.
26- هواري، سعايدية، والعربي، طوبال، ومحمد، بوغربي، (2019)، صعوبات النشر في المجلات العلمية لدىطلبة الدكتوراه لمعاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، بحث منشور، **مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية**، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، 13-14 نوفمبر.
27. Mehrzi, Moncef. (2010). Les revues électroniquesscientifiques: strategyeditorials et mediation de information. **theses de Doctoralpurlieu** (en science de home etSociety),University Michel de Montaigne: France.
28. Vrana, Radovan, (2012).Journal publishing challenges: A case of STM scientific journals in Croatia,**The International Information & Library Review**, Volume 44, Issue 3, P 147-154

النشاط العلمي للمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020
ودوره في إثراء النشر العلمي

The scientific activity of the Arab Democratic Center during the year 2020 and its role in enriching scientific publishing

د. ناجية سليمان عبد الله
ط. د. كريم عايش
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين

المستخلص

تهدف الدراسة للكشف عن النشاطات العلمية للمركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين خلال العام 2020، وبيان مدى مساهمته في إثراء النشر العلمي، وكيف تمكن المركز من تفعيلها إبان جائحة كورونا؟ وللوقوف على ذلك عملت الدراسة على رصد النشاطات المتنوعة التي قام المركز بتنظيمها من مؤتمرات افتراضية دولية وندوات وورش عمل، وما نشر من كتب ومجلات لباحثين من دول مختلفة. ومن ابرز النتائج التي تم التوصل لها أنه رغم انتشار جائحة كورونا وما رافقها من حجر إلا أنه تزايدت الأنشطة العلمية للمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020 رغم توقفها بالعديد من المؤسسات الأكاديمية المختلفة وذلك عبر أتباع العمل الافتراضي.

الكلمات المفتاحية:
المركز الديمقراطي- الأنشطة العلمية — النشر العلمي.

Abstract:

The study aims to reveal the scientific activities of the Arab Democratic Center during the year 2020, and the extent of its contribution to the enrichment of scientific publishing, and how the center managed to activate it during the Corona pandemic? To find out, the study has monitored the various activities that the Center has organized, including virtual international conferences, seminars, workshops, and published books and magazines for researchers from different countries. Among the most prominent results that were reached is that despite the spread of the Corona pandemic and the stone that accompanied it, the scientific activities of the Arab Democratic Center increased during the year 2020, despite its suspension in many different academic institutions, through followers of hypothetical work.

key words: Democratic Center - Scientific Activities - Scientific Publishing

مقدمة.

تنتشر المراكز البحثية في كثير من البلدان حول العالم، وتتسم بأنها مراكز لإنتاج أو إدارة المعرفة البحثية، بعضها يكون متخصص في مجالات معينة،وبعضها يكون شاملا لمختلف التخصصات، وهي مؤسسات تقوم بدراسات متخصصة وتتضمن توجهيات وتوصيات حول القضايا التي تتناولها بالدراسة، وكذلك تضع لها الرؤى المستقبلية سواء كانت مراكز خاصة أو حكومية، والذي يميز الأولى أنها لا تخضع في إدارتها وسلطتها لسلطة حكومية، وهو ما يجعل أعمالها غير موجهة من طرف معين. وتلك الدراسات التي تُقدم من أساتذة وباحثين لا يمكن الاستفادة منها والعمل بتوصياتها إلا بعد نشرها بطرق النشر المختلفة.

والمركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ألمانيا- برلين من المراكز المتخصصة غير الموجهة من جهة ما، يساهم من خلال نشاطاته العلمية في أعمال النشر العلمي لجهود الباحثين من جميع الدول، ويقدم خدمات للبحث العلمي من دورات تدريبية وورش علمية ومحاضرات.

هذه الأعمال كانت ميسرة ومتاحة قبل العام 2020، ولكن مع دخول العالم في حالة عزلة بانتشار فيروس كورونا، وفرض عديد الإجراءات الاحترازية لمنع الإصابة بوباء كوفيد19 والتي كان أهمها التباعد الاجتماعي توقفت الكثير من النشاطات العلمية وألغيت المؤتمرات الحضورية التي كان مبرمجا لها.

ولكن المركز الديمقراطي وانطلاقا من دوره في مجال البحث العلمي وحتى لا تقف أنشطته العلمية ويستمر في خدمة الباحثين، ويستمر النشر العلمي نظم مؤتمرات دولية على نطاق أوسع شمل بعضها مواضيع تعنى الجائحة وأثارها ومنها ما تناول مواضيع أخرى.

لذلك تخوض هذه الدراسة في مدى مساهمة المركز الديمقراطي من خلال نشاطاته العلمية بالعام 2020 في إثراء النشر العلمي محاولة الإجابة عن سؤال رئيس وهو: **كيف ساهمت النشاطات العلمية للمركز الديمقراطي خلال العام 2020 في إثراء النشر العلمي ؟**

وتندرج عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

* ما الإطار العلمي الذي يعمل في خضمه المركز الديمقراطي العربي ؟
* ما هي الأهداف التي يسعى المركز الديمقراطي العربي لتحقيقها ؟
* كيف كانت النشاطات العلمية للمركز الديمقراطي العربي خلال 2020 ؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة للكشف عن مدى مساهمة المركز الديمقراطي العربي بنشاطاته العلمية خلال العام 2020 في إثراء النشر العلمي معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي من خلال الملاحظة والمقابلة وتحليل المضمون.

أهمية الدراسة:

تعود أهميتها بأنها الدراسة الأولى التي تتناول النشاطات العلمية للمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020 وبيان مساهمته في النشر العلمي، كما يمكن من خلالها تقديم نموذج للأسلوب المعتمد من المركز الديمقراطي لاستمرار النشاطات العلمية للنشر العلمي يمكن العمل وفقه إبان الأزمات.

الحدود الزمنية للدراسة تتمثل في العام 2020 وهو العام الذي انتشر به فيروس كورونا بالعالم، أما مجتمع الدراسة فهو المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين متمثلا في أنشطته العلمية، وتشمل عينة الدراسة إصدارات المركز المنشورة خلال العام من مؤتمرات وكتب ومجلات .

ولبيان ذلك تتناول الدراسة المباحث الآتية:

المبحث الأول: مراكز الدراسات والنشر العلمي.

المبحث الثاني: التعريف بالمركز الديمقراطي العربي وأهدافه.

المبحث الثالث: الأنشطة العلمية للمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020.

المبحث الرابع: النتائج المترتبة عن النشاطات العلمية للمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020.

المبحث الأول: مراكز الدراسات والنشر العلمي

أولا: مفهوم مراكز الدراسات وأهدافها

تتسم معظم مراكز الدراسات بأنها مؤسسات غير ربحية، ومنتجها هو الأبحاث والدراسات التي تنجزها أو تستقبلها لتعمل على نشرها وتعميمها، وهدفها الأساسي هو توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس.[1]

وتكتسب المراكز أهميتها من خلال[2]:

* استخدامها البحوث العلمية لخدمة القضايا التنموية.
* تأهيل الكوادر عملياً كباحثين ومساعدين باحثين مع استقطاب النخبة من الباحثين من مختلف التخصصات.
* مد جسور التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية لأجل تشكيل عقود استشارية بحثية وخدمات فنية.

وتهدف مراكز الدراسات من خلال نشاطاتها إلى[3]:

* إنشاء وتطوير البنية التحتية للبحث العلمي بما يفي بمتطلبات البحث العلمي، ويسهم في التطوير والتحسين المستمر لجهود البحث العلمي، وتوطين التقنية الحديثة والبيئة المناسبة.
* تشجيع البحث العلمي، وتنمية ملكة الإبداع والابتكار لدى الكوادر الأكاديمية بها، وتحفيزهم على إجراء البحوث المتميزة لخدمة المجتمع.
* مساعدة الباحثين وفتح الأفاق أمامهم من خلال نشر دراساتهم العلمية مقدمة ضمن نشاطات المراكز ما يسهم في خدمة البحث العلمي.
* تحديد موضوعات واستراتيجيات المركز ومجالات البحث العلمي في ضوء الاحتياجات التنموية للمجتمع، وربطها بالمؤسسات بما يسهم في تطويرها وحل مشكلاتها.

ثانيا: النشر العلمي (المفهوم والأهمية والفوائد)

مفهوم النشر العلمي:

هو العلمية التي يقوم من خلالها الباحث بنشر بحثه العلمي من أجل إيصال فكرته للمهتمين بالمجال الذي يبحث به، من أجل أن يقدم معلومات مفيدة تساعد على فهم تطور البحث العلمي، وإبراز الفائدة التي يقدمها. كما يعني نقل الأفكار العلمية والأبحاث بشكل مقصود ومرتب من المرسل إلى المستقبل على أسس نظريات الاتصال والاستقبال الفكري، من أجل أن يكون بحثه العلمي ممهدا للباحثين الآخرين، ومقدما لمعلومات مهمة ومفيدة تساعدهم على إكمال أبحاثهم العلمية بنجاح كما يعد المحصلة النهائية للبحوث العلمية ويعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم.[4]

---

[1]. "خالد وليد محمود، مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(www.dohainstitute.org.)

[2]عادل عوض وآخر: البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1998 م.

[3]لطيفة عمر البرق، دور المراكز البحثية في إثراء المعرفة والبحث العلمي دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة سرت، ورقة منشورة ، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 67، ص49.

[4]فريدة محمد أحمد العوضي، صناع الثقافة العلمية، واقع النشر العلمي في العالم العربي، 2010، على الرابط http//laamkan.maktoobblog.com

وتتمثل أهمية النشر العلمي في أنه[5] :

* يساعد في تقديم صورة حسنة للمؤسسة الناشرة ما ينتج عنها علاقة متبادلة ذات فائدة بين الباحث والمؤسسة.
* يساهم النشر العلمي بعلو مستوى وقيمة المؤسسة العلمية والجامعة الأكاديمية التي ينتمي إليها الباحث.
* توضع الأبحاث العلمية والأعمال المنشورة من ضمن إنجازات المؤسسة التعليمية أو الجهة الناشرة.
* يُمكن النشر العلمي من جنى المال والربح إذا كانت المؤسسة والجهة الناشرة تهدف إلى ربح مالي.

وعملية النشر تعود بالفائدة على الأساتذة والباحثين حيث تساهم في:

* الحفاظ على نصيبهم من الحصول على الوظائف التي تعلن عنها الجامعات أو المؤسسات التعليمية على مستوى أعلى.
* يساعدهم في الحصول على ترقيات إلى مكانة أعلي وبالتالي تحسن الوضع الاقتصادي له مما يحقق انتعاش الوضع الاقتصادي في البلد ولو بنسبة بسيطة جداً.
* يُمكن من تقديم دعم للأبحاث والمشاريع العلمية من قبل ممولين، وحصول أصحاب الأبحاث المميزة على جوائز دولية.
* النشر المستمر من قبل الأساتذة تعطيهم الخبرة الكبيرة في مجال دراستهم.
* يساعد النشر العلمي بانفتاح مجالات جديدة في العلم المعرفي والفكري والعلمي.
* رفع المستوى الثقافي للباحثين، وإمكانية تقديمهم للبعثات الخارجية.
* يساعد النشر العلمي على نشر أفكار الباحثين وبعضها يمكن أن يتم تحويلها إلى مشاريع جديدة.
* زيادة أعداد الدراسات السابقة التي تأخذ حيز في إعداد البحث العلمي وبالتالي حداثة الدراسات العلمية، فهنالك علاقة وثيقة تربط الدراسات السابقة والأبحاث العلمية المنتشرة.
* في حال نشر الأبحاث العلمية التي تحتوي على دراسات جديدة تم إجرائها واستخلاص نتائج علمية جديدة فيها، فنشرها يعتبر اكتشاف علمي جديد.

المبحث الثاني: التعريف بالمركز الديمقراطي العربي وأهدافه

المركز الديمقراطي العربي هو مركز أكاديمي متخصص في الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تأسس في العام 2007 بجمهورية مصر العربية ثم انتقل بنشاطه إلى ألمانيا وأصبح اسمه مقترن بها فصار يعرف بالمركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين. أما كلمة الديمقراطي فهي مأخوذة من المبدأ الذي يعمل به المركز، وهو فتح المجال أمام الباحثين لنشر أفكارهم وأرائهم دون قيود تكريسا للديمقراطية، ويتبنى المركز نهجا علميا في دراساته وأبحاثه العلمية التي قوامها النقد البناء الموضوعي،ففي تناوله للمعلومات والقضايا والأفكار ينطلق من العمل على البناء والتنمية والمساهمة في تقديم الحلول للقضايا الراهنة، ورصد الرؤى التي تساهم في تسوية الصراعات وإبرازها، وليس تسليط الضوء على السلبيات وتضخيمها، وهذا عائد لقناعته أن المعرفة العلمية هي الوسيلة لتقديم الحلول للمشاكل وليس تعقيدها[6].

[5] مجموعة باحثين، مركز ضمان الجودة، جامعة تشرين،الجمهورية العربية السورية، 2016-2017، ص6. وسماح زكريا احمد محمد، النشر العلمي، كلية التربية جامعة قناة السويس، على الموقع https://www.slideshare.net/guest3fc33ccb/ss-3760853

[6] حوار مع الأستاذ عمار شرعان مدير عام المركز الديمقراطي العربي، في لقاء خاص، يناير 2021.

من خلال هذه المنهجية وضع المركز خطوات عمله التي تنوعت مجالاته ما بين المؤتمرات الدولية وورش العمل والحلقات النقاشية حول القضايا الآنية الإقليمية والدولية، وأيضا عمل على خدمة البحث العلمي وأدواته وذلك من خلال الدورات العلمية والمحاضرات المتنوعة التخصصات.

أولا: أهداف المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين ورؤيته

ويهدف المركز الديمقراطي العربي من خلال العمل بهذه الطريقة إلى:

* نشر الوعي والبحث العلمي في مجال العلوم السياسية والقانون وعلوم الاجتماع والاقتصاد والأعلام بالدول العربية، وذلك من خلال مجموعة الدراسات النظرية والمعرفية التي يقوم بها، وتعتبر دراسات مؤسسة يتم من خلالها تقديم الثقافة الديمقراطية الحقيقية من خلال المفاهيم التي تتناسب مع الوضعية العربية الثقافية والاجتماعية والسياسية.

* نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية تمكن من توضيح المشهد السياسي من خلال تحليلات عميقة وحيادية.

* تنوير الرأي العام العربي بقضاياه المصيرية وتقديم كافة المعلومات عنها، وذلك من خلال إعداد التقارير الإستراتيجية في مختلف المناحي السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وهي تقارير تعد بطرق محايدة تعرض المعلومات وتقدم التحليل من خلال الأساليب العلمية المنهجية.

ثانياً: مجالات البحث والدراسة للمركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين

لأجل تحقيق المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين أهدافه في مجال النشر والبحث العلمي فانه يسعى لتنوع الدراسات التي تختلف مجالاتها وتتمثل في:

* دراسات متخصصة في الشؤون العربية وهذه الدراسات تكون في اتجاهين، الاتجاه الأول هو دراسة قضايا كل دولة عربية على المستوى الداخلي من جهة،ومن جهة أخرى دراسة القضايا التي يفرضها نمط العلاقة الثنائية بين كل دولة وأخرى ومدى التفاعل بينهما ومدى تأثير هذه القضايا على العلاقات سلبا أو إيجابا.

* دراسات دولية تتضمن دراسة القضايا التي تنشأ عن نمط العلاقات المتبادلة بين الدول العربية ودول العالم المختلفة،وتستدعى هذه الدراسات تحديد شكل هذه العلاقة ومدى تأثيرها على القضايا المشتركة.

* دراسات للأحداث الجارية التي تقع في العالم وتكون في حاجة إلى إجراء دراسات وأبحاث واستطلاعات رأى عنها لمعرفة أسبابها ودوافعها والنتائج التي يمكن أن تترتب عليها،وهذا النوع من الدراسات مهم للغاية حيث يساعد صانع القرار في مسئولياته المختلفة على اتخاذ القرار السليم.

* دراسات تتناول الشأن الدولي بكل جوانبه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

المبحث الثالث: الأنشطة العلمية للمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020.

شهد العالم منذ نوفمبر 2019 وضعاً استثنائياً مع ظهور فيروس كورونا وانتشار وباء كوفيد 19، هذا الوباء الذي جعل كل العالم يقف مكانه ويحترس من الإصابة به، واتخذت جميع الدول إجراءات احترازية لمنع انتشاره أو لأجل مواجهة تداعياته الاجتماعية والاقتصادية، فكانت إجراءات تكاد تكون واحدة في معظم دول العالم، ولعل الاختلاف فيها كان في عملية الالتزام والتقيد بتلك الإجراءات والتي كان منها:[7] - إعلان

[7] ناجية سليمان عبدالله، ليبيا ومواجهة فيروس كورونا خلال الفترة 14-24 مارس 2020 الإجراءات والرؤية المستقبلية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية العجيلات، أبريل 2020 .

الدول الحجر الصحي للجميع دون استثناء، إلا لمن أجبرتهم الظروف للخروج مع منع التجمعات أو المخالطة الاجتماعية والتي ترتب عنها: إيقاف الدراسة بجميع مراحلها على الرغم من أن العام الدراسي لم ينتهي حينها في الكثير من دول العالم- وتخفيض نسب العاملين بالقطاعات العامة والخاصة إلى أقل الأعداد- مع استبدال الحضور الشخصي بالعمل عن بعد ونفذ هذا الإجراء حتى بشركات الدول الكبرى التي لا يحتم عملها الحضور الميداني- قفل المحال التجارية الكبرى والمطاعم ومعاقبة المخالفين- إيقاف النشاطات الرياضية وما يأتي في سياقها حتى تجاوز الأزمة- الدعوة لمنع المناسبات الاجتماعية بمختلف أنواعها، ومنع التجمعات الثقافية بمختلف أشكالها من مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية.

لذلك سعى المركز الديمقراطي العربي حتى لا تتوقف نشاطاته فعمد على وضع خطة علمية بديلة منظمة يتواصل فيها النشاط العلمي للمركز فجاءت فكرة الافتراضي عبر منصات التواصل المختلفة، وكانت منصة zoom هي جسر التواصل بين المركز الديمقراطي والعالم الآخر.

استطاع المركز ربط أواصر الاتصال مع جامعات ومراكز عربية في الشرق العربي وغربه، وأتاح من خلالها الفرصة لكثير الباحثين لنشر أفكارهم ونقل تصوراتهم للغير، بمشاركات مجانية وكلا من بلاده فلم يعد لا العائق المادي ولا السفر يقف حائلا بينهم وبين نشر أعمالهم.

لقد تنوعت الأنشطة العلمية ما بين مؤتمرات افتراضية، وكتب منشورة ، ومجلات علمية محكمة كان لها عديد
الإصدارات.

أولا: المؤتمرات الدولية الافتراضية

المؤتمرات هي اجتماعات نقاشية كبيرة يتم فيها عرض ونشر الأعمال العلمية التي قام بها مؤلفين وتدور حول أكثر من موضوع محدد، وتعد من أكثر الأساليب المنتشرة والمهمة لنشر الأعمال والأبحاث العلمية بعد النشر بواسطة المجلات العلمية المحكمة التي تصدر عن المراكز.[8] وهي من أهم الأحداث الرئيسية في جدول أعمال العلماء لما لها من غرض مهم في تقديم أعمالهم الجديدة إلى زملائهم بهدف تلقي ردود الفعل في مرحلة مبكرة من أبحاثهم، وتمكن الباحثين من الحصول على فرص تساعدهم في تطوير عملهم وتوضيحه وتنقيحه بعد تحكيمهما يحقق لهم فرصة النشر النهائي. وأيضا تتيح لهم الاستماع إلى ما يبحثه الآخرون في مجالهم وفي التخصصات ذات الصلة، والالتقاء مع الزملاء من مؤسسات مختلفة حول العالم، والتعرف على الأبحاث والأدوات والتقنيات الجديدة التي قد تكون ذات صلة بعملهم. وبعض المؤتمرات صغيرة وتركز بشكل ضيق على موضوع معين، في حين أن البعض الآخر يهدف إلى جمع عدة آلاف من العلماء معًا سنويًا بغض النظر عن حجم الاجتماع، فإن الهدف الرئيسي هو جمع مجتمع من العلماء معًا وتوفير الفرص لهم للتفاعل، ومع توقف انعقاد المؤتمرات العلمية الحضورية في جميع أنحاء العالم، وتوقف السفر بين الدول وجد كثير الباحثين أنهم أمام معضلة نشر أوراقهم العلمية فما البديل لذلك ؟

نظم المركز الديمقراطي العربي ولانجاز الخطة السنوية للعام 2020 وبخطة بديلة عدد من المؤتمرات الافتراضية عبر منصة التحاضر المرئي الزووم، وبلغ عددها أربعة عشر مؤتمرا بمشاركة باحثين من مختلف دول العالم، ومنحت فرصة المشاركة أمام الكثيرين كان الحضور هو ما يعيق اشتراكهم في المؤتمرات، وكانت

[8] ما هي أهمية النشر العلمي ؟ وما هي وسائل النشر ؟ المنارة للاستشارات على الموقع https://www.manaraa.com/post/6002/

المؤتمرات ذات تنوع معظمها جاء مواكبا للأزمة الآنية التي يمر بها العالم وبعضها كان قد وضع برنامجه قبل ظهور الأزمة والجدول رقم (1) يعرض هذه المؤتمرات وتفاصيلها.[9]

الجدول رقم (1) يبين المؤتمرات التي نظمت خلال العام 2020

ر.م	عنوان المؤتمر	المنظمين	تاريخ الانعقاد
1	المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية— المغرب	28_27 مارس 2020
2	الألعاب الإلكترونيَّة وتأثيراتها على الطفل في ظلّ جائحة فيروسcovid-19	المركز الديمقراطي العربي المانيا	08-07 يونيو 2020
3	جودة حياة المرأة العربية : المكتسبات والتحديات	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع مخبر اللهجات ومعالجة الكلام لقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والفنون، جامعة أحمد بن بلة- وهران1- الجزائر	13-12 يوليو2020
4	اللغة العربية تحديات العصر وآفاق المستقبل	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع مخبر اللهجات ومعالجة الكلام لقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والفنون، جامعة أحمد بن بلة- وهران1- الجزائر	15- 14 يوليو 2020
5	أطروحات التعايش والصراع ما بين الحضارات ومستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع مخبر الدراسات القانونية ومسؤولية المهنيين جامعة طاهري محمد بشار- الجزائر — مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات -ألمانيا — برلين	20-19 أغسطس 2020
6	جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع المركز الجامعي مغنية — الجزائر	13-12 يوليو 2020
7	دور المؤسسات فى تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي MALOGEA، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان، المغرب ومخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، الجزائر	16-15 يوليو 2020
8	تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19) على الأسرة والتعليم رؤى وحلول	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع جامعة أيدن بإسطنبول — تركيا-قسم علم الاجتماع	07 اغسطس 2020
9	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي الأوبئة : تحديات الحاضر وآفاق المستقبل	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية ليبيا والمركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط — المغرب	16-15 سبتمبر 2020
10	جائحة كورونا تحد جديد للقانون	يومي المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع جامعة فلسطين الأهلية- بيت لحم _ فلسطين. وفريق البحث حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن_ كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية السويسي_ جامعة محمد الخامس_ الرباط_ المملكة المغربية.	19-18 سبتمبر 2020
11	إشكاليه الأمن الغذائى فى الدول المغاربية نحو إستراتيجية فى ظل الأزمات والأوبئة الحالة الليبية نموذجا	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع جامعة صبراتة — ليبيا ومركز البحوث والاستشارات — جامعة صبراتة — ليبيا والمركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط —	23-22 سبتمبر 2020

[9] حوار مع الأستاذ عمار شرعان مدير عام المركز الديمقراطي العربي، في لقاء خاص، يناير 2021.

		المغرب	
12	دور الوسائل التكنولوجية في التعليم الجامعي والبحث الأكاديميين	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب	15-16 اكتوبر 2020
13	أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع جامعة الجفرة	15-16 نوفمبر 2020
14	الإعمار المستدام في الشرق الأوسط: إعادة الإعمار والتأهيل في المناطق المستنزفة	المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية ليبيا	نوفمبر 29-30 2020

الجدول من إعداد الباحثان

شكل (1) الرسم البياني للمؤتمرات التي نظمها المركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020 مع جامعات ومراكز دولية

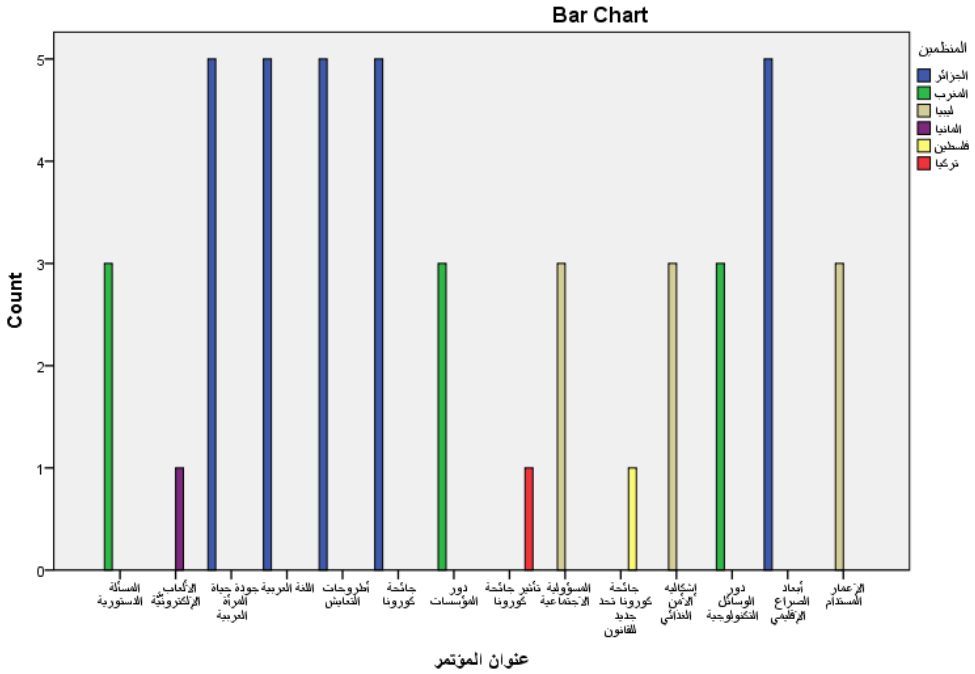

ثانياً: الكتب المنشورة بالمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020

ساهم المركز بنشر عدد 56 عنوانا من الكتب تنوعت ما بين سياسة، قانون، اقتصاد، اجتماع، أدب، علوم، وإعلام نرصدها في الإحصائية الآتية:

1- الاجتهاد في الشريعة والقانون.

2- الحكامة الإعلامية : بين التنظير الاصطلاحي والقانوني وواقع التضليل.

3- تضمين المفاهيم الوطنية والديمقراطية في مناهج الدراسات الاجتماعية للحلقة الثالثة من التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية.

4- مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل).

5- الدليل المنهجي لإعداد البحوث ومذكرات التخرج.

6- أزمة الشرعية : الصراع بين الثورة والنظام السياسي.

7- المشاركة السياسية – الأهمية، الأنماط، الأبعاد.

8- دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر – دراسة قانونية واقتصادية مقارنة.
9- تطبيق القضاء الداخلي لأحكام القانون الدولي دراسة تطبيقية الجمهورية اليمنية وجمهورية مصر العربية.
10- أثر الوعي الصوتي في تعلُّم مهارة القراءة بقسم اللغة العربية – المستويان الثاني والثالث ابتدائي أنموذجا.
11- فرنسا : من " ثورة الجياع " إلى لعبة الأمم.
12- تصور مقترح لتطبيق معايير الحوكمة في كليات المجتمع اليمنية.
13- المجالات الاستهلاكية وإنتاج التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري.
14- مقاربات في الخطاب الشعري الجزائري المعاصر.
15- الحماية الجنائية للحيوان وفقا لقانون العقوبات الجزائري.
16- دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها منذ عام 2002.
17- الإحصاء الوصفي والاستدلالي.
18- تهديدات الأمن الإنساني في الدول العربية – تجارة المخدرات نموذجا.
19- رؤية تنموية مستدامة للاقتصاد الأزرق حالة دراسة تصميم مجمع اقتصادي بحري مستدام بقطاع غزة – فلسطين.
20- تطور الجماعات الجهادية في سوريا والقضية الفلسطينية.
21- الجماعات المسلحة في سيناء وتداعياتها على الموقف المصري من القضية الفلسطينية 2004 – 2014.
22- نحو فكر سياسي إسلامي مؤسس للتعاقد الاختياري الحر.
23- علاقة القيادة التحويلية بالولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء.
24- الإهداء – دراسة في خطاب العتبات النصية.
25- واقع الإدارة الإستراتيجية في الجامعات اليمنية الحكومية وسبل تطويرها.
26- الصحة والمرض في المجتمع الجزائري بين الممارسة التقليدية والممارسة الحديثة.
27- طرق تدريس الدرس الفلسفي، بالسلك الثانوي التأهيلي مقاربة تشخيصية تقويمية، لأساتذة ومفتشي مادة الفلسفة " الثانية باكالوريا آداب أنموذجا.
28- الأَمل ضد الهزيمة أسئلة المواطنة والهوية الوطنية في المجتمع العربي الأردن : دراسة حالة.
29- الحاكم وكتابة صفحات التاريخ.
30- العدالة الانتقالية بين مطامح التّشريع ووُعورة الطريق.
31- الثقافة التربوية بين الفعل الاجتماعي والممارسة التربوية.
32- الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية.
33- الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة حالة الجهاز الحكومي اليمني.
34- انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني : دراسة تحليلية لتقرير جولدستون.
35- مدى فاعلية المحكمة الاتحادية العليا العراقية في حماية الحقوق والحريات العامة.
36- الاستيطان، التسوية ومستقبل الدولة الفلسطينية : من المفاوضات العاثرة إلى اطروحات الحل المتباينة.
37- تصور مقترح لإنشاء حاضنات أعمال بالجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العالمية.
38- المتطرفون : التطرف الفكري نشأته، وأسبابه، وآثاره، وطرق علاجه.
39- الإسلام السياسي بين الخطاب العقائدي ورهان السلطة مع التركيز على تونس.

40- درجة ممارسة القيادات الأكاديمية في جامعة صنعاء للقيادة الموزعة وعلاقتها بمستوى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرار.
41- سلوك الدولة تجاه الصراعات الخارجية بالتطبيق علي السلوك المصري تجاه الصراع في سوريا (2011-2018).
42- التنافس الأمريكي – الصيني على الطاقة في أفريقيا.
43- تصور مقترح لتطوير الأداء الإداري في مدارس التعليم العام بمحافظة صنعاء في ضوء أسلوب الإدارة بالتجوال.
44- الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة.
45- العلاقات الأمريكية السعودية في فترة الرئيس أوباما 2008 – 2016.
46- حركة الثقافة الجديدة في الصين : نافذة على التطورات السياسية والثقافية 1911 – 1921.
47- التنافس الدولي في السياسة العالمية – دراسة في منطقة الساحل الإفريقي
دراسات إدارية باللغة الإنجليزية.
48- العلاقات الأمريكية – السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية (2011 – 2016م).
49- الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق خلال الفترة (2008-2016).
50- التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ.
51- تطوير الإدارة المدرسية في الجمهورية اليمنية في ضوء الإدارة بالنتائج.
52- التهديد السيبراني الإيراني الملف المضاف إلى برنامجها النووي ودوره المحتمل في تأجيج صراع من نمط جديد.
53- الدبلوماسية الشعبية الرقمية دراسة في الدبلوماسية الشعبية الرقمية الفلسطينية حملة "اهبد194" نموذجاً.
54- الفن في حوار الأديان الأزلي.
55- القوانين التنظيمية في الهندسة الدستورية لدستور 2011 دراسة تحليلية قانونية سوسيو قضائية وفق التشريعات المقارنة لنماذج بعض القوانين التنظيمية.
56-Health System Crisis and Disaster Preparedness among Non Governmental Hospitals in Gaza Strip

ثالثا: المجلات العلمية المنشورة بالمركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين خلال العام 2020

يساهم المركز الديمقراطي وفى إطار خدمة الباحثين وتطوير النشر العلمى بعدد ثمانية عشر مجلة علمية مختلفة التخصصات مقدمة من الأساتذة الجامعين وطلاب الدكتوراه، وهذه المنشورات تساهم فى خدمة الناشرين وخدمة المجتمع فمن حيث الناشرين فإنهم يتمكنون من خلالها من تحقيق متطلبات تقديمهم للترقيات العلمية أو لمتطلبات برامجهم الدراسية ، وبالنسبة للمجتمع فأنها وضعت أمام المسئولين عديد الدراسات التى تعالج قضايا مهمة وتضع توصيات إن تم توظيفها فأنها تحل كثير من القضايا والأزمات.

وهذه المجلات هى: التخطيط العمرانى- الدراسات الإستراتيجية العسكرية- الدراسات الإفريقية وحوض النيل- الدراسات الثقافية واللغوية والفنية- العلوم الاجتماعية- العلوم السياسية والقانون- القانون الدستوري والعلوم الإدارية- القانون الدولى للدراسات الإستراتيجية- المؤتمرات العلمية الدولية- تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث- قضايا أسيوية- التطرف والجماعات المسلحة- مدارات إيرانية- الدولية للدراسات

الاقتصادية- الدراسات الإعلامية- الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص- Journal of afro-asian studies

جدول رقم (3) توزيع المجلات العلمية للمركز خلال العام 2020

م	الشهر	المجلات الصادرة	الاعداد الصادرة	النسبة %
.1	يناير	الدراسات الإفريقية وحوض النيل-الدراسات الثقافية واللغوية والفنية - العلوم السياسية والقانون- القانون الدستوري والعلوم الإدارية- تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث- قضايا أسيوية- الدولية للدراسات الاقتصادية- الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص-Journal of afro-asian studies	09	%13.04
.2	فبراير	الدراسات الإعلامية.	01	%1.44
.3	مارس	التخطيط العمراني- الدراسات الإستراتيجية العسكرية- الدراسات الثقافية واللغوية والفنية - العلوم السياسية والقانون-القانون الدستوري والعلوم الإدارية - القانون الدولي للدراسات الإستراتيجية- مدارات إيرانية- الدولية للدراسات الاقتصادية- اتجاهات سياسية.	09	%13.04
.4	أبريل	الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص--Journal of afro-asian studies- تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث- قضايا أسيوية	04	%5.79
.5	مايو	الدراسات الإفريقية وحوض النيل-الدراسات الثقافية واللغوية والفنية- العلوم السياسية والقانون- التطرف والجماعات المسلحة- الدولية للدراسات الاقتصادية- الدراسات الإعلامية.	06	%8.69
.6	يونيو	التخطيط العمراني- الدراسات الإستراتيجية العسكرية- مدارات إيرانية- اتجاهات سياسية.	04	%5.79
.7	يوليو	العلوم السياسية والقانون- القانون الدولي للدراسات الإستراتيجية- المؤتمرات العلمية الدولية- تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث- قضايا أسيوية- الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص- Journal of afro-asian studies	07	%10.14
.8	أغسطس	الدراسات الثقافية واللغوية والفنية- الدولية للدراسات الاقتصادية- الدراسات الإعلامية.	03	%4.34
.9	سبتمبر	اتجاهات سياسية- مدارات إيرانية- التخطيط العمراني- الدراسات الاستراتيجية العسكرية- الدراسات الإفريقية وحوض النيل	05	%7.24
.10	أكتوبر	المؤتمرات العلمية الدولية- تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث- قضايا أسيوية- الدراسات الثقافية واللغوية والفنية - العلوم السياسية والقانون.	05	%7.24
.11	نوفمبر	الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص--Journal of afro-asian studies- الدولية للدراسات الاقتصادية- الدراسات الإعلامية- التطرف والجماعات المسلحة- العلوم السياسية والقانون- القانون الدولي للدراسات الإستراتيجية- المؤتمرات العلمية الدولية.	08	%11.59
.12	ديسمبر	التخطيط العمراني- الدراسات الإستراتيجية العسكرية- الدراسات الثقافية واللغوية والفنية - العلوم السياسية والقانون- العلوم الاجتماعية- القانون الدستوري والعلوم الإدارية- مدارات إيرانية- اتجاهات سياسية.	08	%11.59
إجمالي		18	69	%100

الجدول من إعداد الباحثان

شكل(2) بياني يوضح الاعداد الصادرة للمجلة لعام 2020

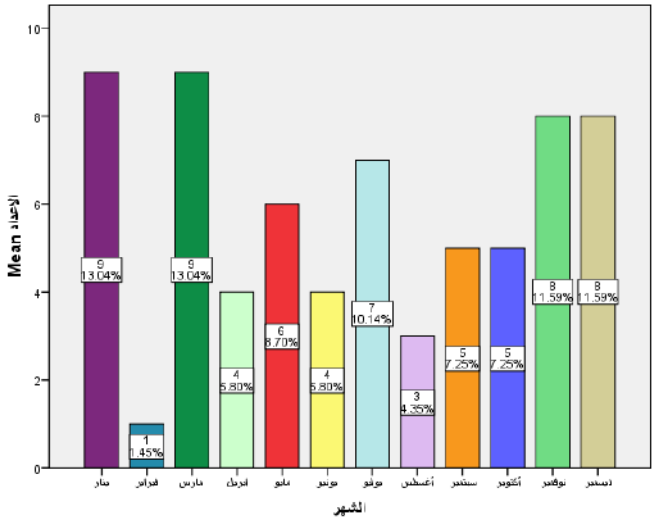

بعد استقراء البيانات المستوحاة من موقع المركز العربي الديمقراطي ومصادر البحث، وبعد تحليلها تبين وجود عدد من الأنشطة العلمية التي نفذها المركز خلال العام 2020، يمكن استعراضها بصورة عامة على النحو الأتي:

جدول رقم (3): توزيع الأنشطة بصورة عامة

النشاط / المتغير	العدد	النسبة%
المؤتمرات	14	%15.909
الكتب	56	%63.636
المجلات	18	%20.454
إجمالي الأنشطة	88	%100

شكل بياني (3) يوضح الأنشطة العلمية للمركز للعام 2020

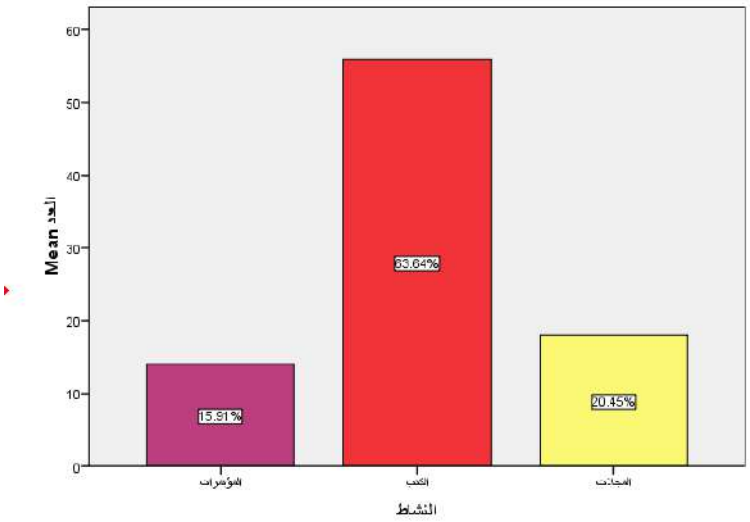

المبحث الرابع: النتائج التي ترتبت على الأنشطة الافتراضية للمركز الديمقراطي العربي

تنظيم المركز الديمقراطي العربي ألمانيا –برلين لعديد الأنشطة العلمية في فترة أحجمت فيها عديد الجهات عن النشاط بمختلف أنواعه وخاصة المؤتمرات والندوات والورش الافتراضية ترتب عنها النتائج الآتية:

أولاً: معالجة المواضيع ذات الارتباط بجائحة كورونا ومحاولة تحليلها ووضع الرؤى المستقبلية لها مثل : موضوع التعليم الالكتروني ، المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، الألعاب الالكترونية، الأمن الغذائي، تأثيرات جائحة كورونا على الأسرة، الأمن الإنساني.

ثانياً: خروج المؤتمرات بمجموعة من التوصيات ووضعها أمام جهات ذات الاختصاص لمحاولة تنفيذها على ارض الواقع.

ثالثاً: انبثاق أفكار ومقترحات جديدة عن المؤتمرات العلمية الافتراضية والسعي لتفعيلها كمقترح تأسيس الجمعية العربية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة الذي قدمه الدكتور خليل الخطيب المنبثق عن مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي الأوبئة : تحديات الحاضر وآفاق المستقبل.

رابعاً: نشر أكثر من 250 بحثاً علمياً في عديد التخصصات وحصول الباحثين على شهادات مشاركة عن كل مؤتمر.

خامساً: مشاركة عديد الباحثين في أكثر من مؤتمر افتراضي مما نظمها المركز الديمقراطي العربي المانيا وهو ما سهل عليهم المشاركة في ملتقيات تالية.

سادساً: إقبال الباحثين على المشاركة في المؤتمرات الافتراضية منح الفرصة أكثر أمام الباحثين للتعارف والتواصل وذلك من خلال تأسيس مجموعة تواصل عبر منصات التواصل المختلفة التي استخدمت للترتيب للمؤتمرات بين اللجان المشرفة والمشاركين وبقائها نقطة تواصل بينهم.

سابعاً: إصدار كتب الكترونية للمؤتمرات الافتراضية التي تم تنظيمها وهي كتب تحمل مشاركات الباحثين، سجلت هذه الكتب برابط خاص بالمكتبة الألمانية الالكترونية.

ثامناً: إصدار مجلة المؤتمرات العلمية الدولية والتي خصت بالإضافة لكتب المؤتمرات التي عنيت بنشر أعمال الباحثين والتي اختيرت لها الأبحاث المميزة بالمؤتمر، وهي تعد وسيلة للتنافس ليس للمشاركة بالمؤتمر فقط بل للسعي للتميز.

النتائج والتوصيات

في ختام هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- المركز الديمقراطي العربي هو مركز أكاديمي يعنى بالبحث العلمي والنشر.

2- تزايد الأنشطة العلمية للمركز الديمقراطي العربي خلال العام 2020 رغم توقفها بالعديد من المؤسسات الأكاديمية المختلفة.

3- المركز الديمقراطي العربي من أول المنظمين للمؤتمرات الافتراضية حيث كان أول مؤتمر إفتراضي له في شهر مارس 2020.

4- تمكن المركز الديمقراطي العربي من خلال تنظيم المؤتمرات الافتراضية من نشر أكثر من 250 بحثاً وأصدر عدد من الكتب والمجلات والتي وصل عددها 56 كتابا و73 إصدار من مجلات المركز.

كما توصي الدراسة بالاتي:

1- إنشاء فروع للمركز الديمقراطي العربي في بعض الدول .

2- الاستمرار في فتح قنوات الاتصال المختلفة بين المركز والباحثين للمساهمة في إثراء البحث العلمي.
3- الاستمرار في عقد المؤتمرات والندوات والدورات الافتراضية وذلك لما تحققه من إفادة للباحثين والبحث العلمي وذلك بخروجها من النسق التقليدي والذي يجد كثير من الباحثين صعوبة في المشاركة بها.
4- التقنين في اختيار الأوراق العلمية المقدمة للمؤتمرات الافتراضية أو الحضورية وللنشر بالمجلات ما يضفي على منشورات المركز التميز والرقي.

المراجع:

1. "خالد وليد محمود، مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات www.dohainstitute.org.)
2. سماح زكريا احمد محمد، النشر العلمي، كلية التربية جامعة قناة السويس، على الموقع https://www.slideshare.net/guest3fc33ccb/ss-3760853
3. عادل عوض وآخر: البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1998 م.
4. فريدة محمد أحمد العوضي، صناع الثقافة العلمية، واقع النشر العلمي في العالم العربي، 2010، على الرابط http//laamkan.maktoobblog.com
5. لطيفة عمر البرق، دور المراكز البحثية في إثراء المعرفة والبحث العلميدراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة سرت، ورقة منشورة ، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 67، ص49.
6. مجموعة باحثين، مركز ضمان الجودة، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2016-2017،
7. حوار مع الأستاذ عمار شرعان مدير عام المركز الديمقراطي العربي، في لقاء خاص، يناير 2021.
8. المركز الديمقراطي العربي المانيا-برلين على الموقع https://democraticac.de/?page_id=31
9. ناجية سليمان عبدالله، ليبيا ومواجهة فيروس كورونا خلال الفترة 14-24 مارس 2020 الإجراءات والرؤية المستقبلية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية العجيلات، أبريل 2020.
10.ما هي أهمية النشر العلمي؟ وما هي وسائل النشر؟ المنارة للاستشارات على الموقع https://www.manaraa.com/post/6002/

أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه

Reasons behind rejecting articles in the classified journals in Algeria from the viewpoint of doctoral students –

د. كلثوم قاجة/جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف- الجزائر
د. جميلة بن عمور/ جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف- الجزائر

ملخص:
هدفت الدراسة التعرف على أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه، على عينة مكونة من 105 طالبا وطالبة من مختلف الجامعات الجزائرية، وبتخصصات متعددة لميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم بناء استبيان من طرف الباحثتان لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد جمع البيانات وإخضاعها للتحليل الإحصائي من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي، والمتوسط النظري، والوزن النسبي، واختبار "ت"، تمت معالجة هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن نسبة المقالات المرفوضة 31.18% وكانت أكثر الأسباب شيوعا لرفض المقالات هي الأسباب المنهجية بوزن نسبي 67.81% في حين كان الوزن النسبي للأسباب الشكلية 32.18%، كما أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أسباب رفض المقالات تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وقد أوصت الدراسة بإجراء دورات تكوينية للطبة في المنهجية وفي نشر البحوث من طرف متخصصين في هذا المجال.
الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، النشر العلمي، المقالات، المجلات العلمية المصنفة، طلبة الدكتوراه.

Abstract : The study aimed to identify the reasons behind rejecting articles in the classified journals in Algeria from the viewpoint of doctoral students, on a sample consisting of 105 students from various universities in Algeria, and in various disciplines in human and social sciences fields. The study was based on the descriptive approach, and a questionnaire was constructed by the two researchers to achieve the objectives of the study, and after collecting data and subjecting them to statistical analysis through the use of statistical methods represented by the arithmetic average, theoretical average, relative weight, and the "T" test, these data were processed using the statistical program (SPSS).The study reached the following results: The percentage of rejected articles 31.18%, and the most common reasons for rejection were the systematic reasons with a relative weight of 67.81%, while the relative weight of the formal reasons was 32.18%, and the study also showed that there are no statistically significant differences in the reasons for rejection due to the gender variable. Training for students in methodology and in disseminating research by specialists in this field.
Key words: scientific research, scientific publishing, articles, classified scientific journals, doctoral students.

مقدمة.

تعتبر الحاجة للبحث العلمي في الوقت الحالي أكثر مما كانت عليه سابقا نظرا لما تقدمه البحوث من حلول لمشكلات الحياة، وما تسهم به في التطور المعرفي، وقد يقتضي إنجاز البحوث العلمية إتباع خطوات منهجية علمية سليمة تعتمد عليها منظومة النشر العلمي في العالم ككل.

يتفق كل من (الدهشان، 2015، 2019، 2020؛ عباس، 2019)أن الاهتمام بالبحث العلمي، والاعتمادعلى نتائج البحوث العلمية المنشورة في شتى ميادين التنمية له دور أساسي في تقدم الدول وتطورها، فلا قيمة للعلم ما لم يتم نشره وإتاحته لخدمة البشرية، ويعتبر النشر العلمي أحد أهم المقاييس المستخدمة لتقدير مستوى الإنتاج العلمي.

أشار مصطفى (2016) أن النشر العلمي يعد من أهم الأنشطة الأكاديمية التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، بل وصل الأمر في عديد من الأوساط الأكاديمية في دول العالم إلى اعتبار النشر العلمي أحد أهم المحكات التي قد يتوقف عليها الإبقاء على الأكاديميين في وظائفهم، أو الاستغناء عنهم؛ لتظهر عبارة مشهورة في الجامعات المتقدمة مضمونها "النشر أو الهلاك" (Publish or Perish)" (عباس، 2019، ص 285)

يشير الدهشان (2019) إلى أن معايير تصنيف الجامعات أصبحت تعتمد في معظمها على مساهمات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة ومقدار أثر تلك المنشورات ومدى الاستشهاد بها من قبل الباحثين في مختلف دول العالم، لذلك تهتم الجامعات ومراكز البحوث بنشر نتائج أبحاثهم العلمية في أوعية النشر المحكمة والتي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة أو كتب أعمال المؤتمرات من أجل تبادل المعرفة والنتائج لكي تستمر الأبحاث وتتكامل نتائجها وأهدافها.

تعتبر المجلات العلمية أحد أهم أوعية النشر التي يلجأ إليها الباحثون لنشر بحوثهم العلمية، وتتنوع هذه المجلات بتنوع تخصصاتها وكذا تصنيفاتها في مواقع الفهرسة العالمية التي تعتمد على نوعية البحوث ونسبة الاستشهادات.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى ترقية البحث العلمي ونشره،وقد شهدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بالإصلاح والتغيير في طريقة نشر البحوث في المجلات، لأجل ذلك أنشأت منصة موحدة تضم كل المجلات الجزائرية، وحددت شروطا للانخراط فيها،كما وحدت معايير تحكيم البحوث من طرف المراجعين،ووضعت شروطا حتى تدرج المجلات ضمن التصنيف.

تشترط وزارة التعليم العالي على طلبة الدكتوراه المقبلين على مناقشة رسائلهم نشر مقال واحد على الأقل يكون له علاقة برسالة الدكتوراه كشرط أساسي لمناقشة رسالته مع بعض الشروط الأخرى على أن يكون النشر في مجلة علمية مصنفةمعتمدة من طرف الوزارة في القوائم التي تدرجها وتسعى لتحديثها كلما استدعى الأمر لذلك.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير البحث العلمي وآلية نشره إلا أن الطلبة والباحثين يعانون من صعوبة نشر مقالاتهمفي مجلات علمية محكمة ومصنفةخاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، والذي بسببه قد تتأخر مناقشة طالب الدكتوراه لرسالته، وهذا ما التمسناه من شكاوى الطلبة سواء كان ذلك في الجامعات أو في مواقع التواصل الاجتماعي لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

تساؤلات الدراسة:

- ما نسبة المقالات المرفوضة في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه بالجامعات الجزائرية ؟
- ما أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه بالجامعات الجزائرية ؟
- هل توجد فروق في أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه تبعا لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور-إناث)؟

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة الحالية أهمية بالغة كونها تعطي فكرة للمسئولين عن الصعوبات التي يعانيها الطلبة في نشر مقالاتهم لإيجاد الحلول المناسبة لذلك.

- محاولة التعرف على الأسباب الأكثر شيوعا في رفض المقالات حتى تتخذ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التدابير المناسبة لمعالجتها.
- تكشف لنا هذه الدراسة جانبا من تقييم برامج طلبة الدكتوراه في المنهجية حيث تحدد جوانب القوة لتعزيزها، وجوانب الضعف لمعالجتها.

أهداف الدراسة:

- التعرف على نسبة المقالات المرفوضة في المجلات الجزائرية المصنفة.
- التعرف على أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة.
- التعرف على الفروق في أسباب رفض المقالات تبعا لمتغير النوع الاجتماعي.

حدود الدراسة:

- حدود بشرية: تمثلت في عينة يقدر حجمها بـ105 طالب وطالبة دكتوراه
- حدود مكانية: تحددت هذه الدراسة بمختلف الجامعات الجزائرية.
- حدود زمنية:تحددت هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2020/ 2021.

التعريف الإجرائي لمتغير الدراسة:

أسباب رفض المقالات العلمية في المجلات الجزائرية المصنفة:هي الكشف عن الأسباب الشكلية، والأسباب المنهجية التي تحول دون نشر طلبة الدكتوراه لمقالاتهم في المجلات الجزائرية المصنفة ويتم رفضها، وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها طلبة الدكتوراه في المقياس الذي أعدته الباحثتين.

بعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة

البحث العلمي:

تعريف كيرلنجر (Kerlinger, 1976):البحث العلمي هو "استقصاء منظم، ومضبوط، واختياري، وناقد لقضايا فرضية عن العلاقات المفترضة بين الظواهر الطبيعية. (كنعان، 2001، ص 13)

تعريف عبيدات وآخرون (1999): البحث العلمي يتضمن جميع الإجراءات المنظمة والمصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة المصنفة كافة، والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون المستجدات البيئية الكلية الحالية والممكنة واتجاهها (ص 5).

الدوريات العلمية:

الدوريات هي عمل منشور يصدر بشكل دوري، وتشمل المجلات العلمية المتخصصة journals، والمجلات الثقافية العامة magazines، والصحف newspapers، والنشرات الإخبارية newsletters، والمدونات blogs، ومنصات أخرى لنشر المقالات عبر الإنترنت (مجاور، 2020، ص 28).

المجلات العلمية:

تعريف الدهشان (2020): المجلات العلمية المحكمة هي مجلات يتم فيها مراجعة البحث أو تقييمه من قبل محكمين متخصصين peer-reviewers(ص 63).

المقال العلمي:

تعرف سيدهم (2015): المقال العلمي هو "كل إعادة، أو تنظيم، أو تأليف وابتكار وإبداع وتجديد، أو جمع متفرق أو دراسة وتحليل، أو تحقيق معلومة مجهولة" (مولاي، 2019، ص 252).

النشر العلمي:

تعريف عباس (2019):النشر العلمي هو عملية يتم من خلالها تقديم خلاصة ما أنجزه الباحث من عمل ومعارف وما توصل إليه من نتائج إلى المعنيين والمهتمين من أجل المساهمة في تطوير المجتمع وحل مشكلاته (ص 286)

المنصة الجزائرية للمجلات العلمية(ASJP) AlgerianScientific Journals Platform:

"هي عبارة عن منصة إلكترونية للمجلات العلمية الوطنية من إشراف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) تهدف إلى تمكين الباحثين الراغبين في نشر أبحاثهم ومقالاتهم العلمية مع اختيار المجلة العلمية المناسبة لاهتماماتهم العلمية والبحثية" (سدوس وبن السبتي، 2020، ص 244 نقلا عن غزال، بورحلي، 2018)، وهي تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويمكن لأي مجلة حديثة الانضمام للمنصة (ASJP) بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها، وقد توصلت دراسة سدوس وبن السبتي (2020) أن المنصة الجزائرية العلمية ASJPجاءت كوسيلة لدعم النشر العلمي في الجامعات الجزائرية والتخفيف من مشاكله.

المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج":

تعتمد اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية على معايير وشروط محددة يجب أن تتوفر في المجلات لتصنيفها في الصنف "ج" منها: يجب أن تكون للمجلة أقدمية سنتان (02) وأربع (04) أعداد على الأقل، مجانية، لها نسخة إلكترونية ومقالاتها قابلة للتحميل إفرادا أو إجمالا، لها صفة الدورية والانتظام في النشر، يتضمن كل مقال في مجلة اسم الهيئة المستخدمة للناشرين، تاريخ الإيداع، تاريخ المراجعة، تاريخ القبول، الملخص، والكلمات المفتاحية. (طواهير وبن شويحة، 2019، ص 90)

بناء على نتائج أعمال اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية تم تحديد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج" حسب القرار رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018 الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، واحتوت القائمة على 37 مجلة فقط على الرغم من وجود أكثر من 552 مجلة، ثم جاء القرار رقم 1432 المؤرخ في 13 أوت 2019 الذي يعدل القرار السابق، وعليه احتوت القائمة على 89 مجلة، في انتظار التحديث الجديد لقائمة المجلات.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الدراسة التي تبحث في أسباب رفض المقالات في المجلات العلمية المصنفة في الجزائر من وجهة نظر الطلبة الجزائريين استخدمنا المنهج الوصفي.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من طلبة الدكتوراه بالجزائر بميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، أما العينة فقد تكونت من (105) طالب وطالبة دكتوراه من تخصصات مختلفة لميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية مقسمين إلى فئتين حسب النوع الاجتماعي (ذكور–إناث).

جدول رقم (01):خصائص عينة الدراسة

الجنس	ذكور	إناث
التكرارات	52	53
النسبة المئوية	%49.5	%50.5

– يتضح من خلال الجدول أن نسبة الإناث50.5%تكاد تتساوى مع نسبة الذكور المقدرة بـ49.5%.

أداة جمع البيانات:

تم تصميم استبيان إلكتروني من طرف الباحثتان حول أسباب رفض المقال في المجلات العلمية المصنفة في الجزائر من وجهة نظر طلبة الدكتوراه الجزائريين وهو مكون من(30)عبارة مقسمة لمحورين هما: الأسباب الشكلية (9) عبارات، والأسباب المنهجية(21)، يتم الإجابة عليها وفق سلم ليكارت الخماسي(موافق بشدة-موافق-محايد-غير موافق- غير موافق بشدة)، أوزانها كالتالي حسب الترتيب السابق(5 درجات- 4 درجات-3 درجات- درجتين- درجة واحدة)

- الخصائص السيكومترية للأداة:

1- الصدق:تم تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية قدرت بـ 30 طالب وطالبة دكتوراه وتم ترتيب درجاتهم تنازليا واختيار 27% من طرفي المجموعة وحساب دلالة الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا باستخدام اختبار(t.test) بين متوسطي درجات المجموعة العليا والمجموعة الدنيا، كما يوضح والجدول التالي:

جدول رقم(2): الصدق التميزي لاستبيان أسباب رفض المقالات في المجلات العلمية المصنفة بالجزائر

الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
العليا	8	123.5	5.34	7	19.45	0.000	دالة عند 0.01
الدنيا	8	76	11.25				

يتضح من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي للفئة العليا يساوي 123.5 بانحراف معياري 5.34 وهو أعلى من متوسط الفئة الدنيا المساوي لـ 76بانحراف معياري 11.25، وكانت قيمة "ت" (19.45)،والقيمة الاحتمالية 0.000 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) ودرجة الحرية (7)، وعليه فإن الاستبيان له القدرة على التمييز بين المجموعتين المتطرفتين ويتميز بدرجة عالية من الصدق.

2- الثبات:

بعد تطبيق الاستبيان على العينة الاستطلاعية السابقة والمقدر عددها بـ30 طالبا وطالبة دكتوراه، وتفريغ البيانات تم حساب الثبات بمعامل ألفا كرونباخو معادلة جوتمان وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم(3): ثبات استبيان أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة

	معامل ألفا كرونباخ	جوتمان
استبانة أسباب رفض البحوث العلمية في المجلات الجزائرية المصنفة	0.94	0.92

من خلال الجدول يتضح لنا أن معامل ألفا كرونباخ، ومعادلة جوتمان حيث بلغت قيمتهما على التوالي (0.94)، و(0.92) وهي قيم دالة إحصائيا ونستدل من هذه النتائج على تمتع الاستبيان بدرجة عالية من الثبات، وعلى صلاحيته للتطبيق في الدراسة الحالية والوثوق في النتائج.

الأساليب الإحصائية:

المتوسطات الحسابية، المتوسطات النظرية، الانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، واختبار "ت" لدلالة الفروق.

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

عرض وتحليل ومناقشة نتائج التساؤل الأول:

ينص التساؤل الأول على "ما نسبة رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه ؟ للإجابة على هذا التساؤل استخدمنا التكرارات والنسب المئوية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(4): نسبة رفض المقال في المجلات العلمية المصنفة بالجزائر

الإحصاءات	المقالات المرسلة	المقالات دون رد	المقالات المقبولة	المقالات المرفوضة
التكرارات	590	298	107	184
النسبة المئوية	--	50.50	18.13	31.18

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المقالات المرسلة 590 مقالا، منها 298 مقالا بنسبة 50.50%، مازالت في انتظار المعالجة من طرف رئيس التحرير، أما الجزء المتبقي من المقالات التي تم الرد عليها تندرج ضمن حالتين:الحالة الأولى أن المقالات مقبولة للنشر وكان عددها 107 بنسبة 18.13 %، الحالة الثانية: أن المقالات مرفوضة وكان عددها 184 بنسبة 31.18%، وعليه نستنتج أن نسبة المقالات المرفوضة كانت الأعلى نسبة مقارنة بالمقالات المقبولة للنشر.

إن العدد الكبير الذي مازال في قائمة الانتظار والمقدر بأعلى نسبة 50.50%والتي لم يتم الرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول يشير إلى أن رئيس التحرير لم يرسل المقال للمراجعين،وعليه قد تزيد نسبة المقالات المرفوضة إذا ما تم الرد على المقالات التي مازالت قيد الانتظار، وهذا ما يؤكد أن طلبة الدكتوراه بالفعل يعانون من صعوبة نشر مقالاتهم في المجلات الجزائرية المصنفة وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة حمدان والعناسوة (2011) التي أشارت إلى أن من معوقات البحث العلمي في الوطن العربي نقص البيانات، ومعوقات تتعلق بجهة العمل وأخرى بجهات النشر العلمي" (حمدان، 2015، ص 74)، كما تتفق نتائج دراستنا مع دراسة فلتة وزروقي (2019)التي هدفت الوقوف على صعوبات النشر التي يواجهها الباحث سواء كان أستاذا باحثا أو طالب دكتوراه من أجل نشر أبحاثهم عبر ASJP.حيث توصلت الدراسة أن نسبة معتبرة من الباحثين 56.5% لم تقبل بحوثهم للنشر (طواهير وبن شويحة، 2019، ص 87).

وهذه النسبة المرتفعة من رفض المقالات لهو مؤشر خطير له انعكاساته وآثاره على طلبة الدكتوراه حيث بسببه قد تتأخر مناقشة رسالة الدكتوراه للطالب لسنة أو أكثر، وقد لا ينهي رسالته ويتخلى عنها نهائيا،أو قد يؤدي بالطالب إلى تأثيرات أخرى نفسية قد تدخله في حالة من الاكتئاب، أو أن يفكر في الهجرة إلى بلد آخر كل هذا يوقع الدولة في الهدر التعليمي، فالدولة الجزائرية قد أنفقت أموالا طائلة ليصل الطالب الجامعي إلى هذه المرحلة من خلال توفير الإقامة، والإعاشة، والنقل مجانا، وكل هذا قد يذهب هباء بسبب عدم نشر مقاله.

عرض وتحليل ومناقشة التساؤل الثاني:

ينص التساؤل الثاني على: ما أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه بالجامعات الجزائرية ؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية، والمتوسطات النظرية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبة لإستجابات طلبة الدكتوراه كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(5): أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه.

	المتوسط الحسابي	المتوسط النظري	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
الأسباب المنهجية	65.30	63	16.17	%67.81
الأسباب الشكلية	29.51	27	7.07	%32.18

من خلال الجدول نلاحظ أنا الأسباب المتعلقة بالمنهجية بلغ متوسطها الحسابي 65.30، وهو أكبر من المتوسط النظري المقدر بـ63 وبوزن نسبي مقدر بـ67.81%، في حين بلغ المتوسط الحسابي للأسباب الشكلية 29.51 وهو أصغر من المتوسط النظري المقدر بـ27 وبوزن نسبي 32.18، وعليه نستنتج أن أكثر الأسباب شيوعا لرفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة كانت الأسباب المنهجية مقارنة بالأسباب الشكلية.

من الأسباب المنهجية التي حصلت على أعلى نسبة تأييد من طلبة الدكتوراه مرتبة تنازليا هي: (عدم أصالة الموضوع المقدم للنشر، أخطاء في كتابة المراجع، عدم الالتزام بالتعديلات المطلوبة، الخطأ في اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب، غياب العناصر الأساسية لكتابة الملخص، عدم الإلمام بالجانب النظري للموضوع، عدم صياغة خلاصة البحث، وجود أخطاء في ترجمة الملخص).

يمكن تفسير ذلك أن غالبية الطلبة لا يمتلكون مهارات البحث العلمي بدءا من تحديد موضوع البحث، وانتهاء بكتابة المراجع حيث يشير المحياوي (2008) أنه يمكن قياس جودة البحث العلمي من خلال جملة من المعايير والمؤشرات التي تتركز على أصالة مشكلة البحث وحداثة موضوعها ومستوى الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة وعمق التحليلات وجودة الأدوات المستخدمة فيها (الزعبي والزعبي، 2019، ص 63)، كما تتفق الباحثتان مع ما يراه كل من فلتة وزروقي (2019) من أن نسبة رفض البحوث المعتبرة تعود إلى جهل الباحثين بمعايير تصميم وكتابة الأوراق العلمية، أو لعدم احترامهم لها في أبحاثهم، كما أنهم لا يعلمون كيفية استخدام الأدوات والتقنيات المعتمدة في تحرير وتصميم الورقة البحثية من حيث تجميع وتنظيم وإدارة المراجع وإجراء التوثيق وكتابة الاستشهاد في النص تلقائيا(طواهير وبن شويحة، 2019، ص 87)

ومن بين الأسباب أيضا الخطأ في اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب يعني ذلك أن الطلبة يجدون صعوبة في اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لبحوثهم، فقد يعتمدون في حساب نتائجهم على أشخاص آخرين يحسنون استخدام البرامج الإحصائية، يعطونهم فقط النتائج، وينتظرون منهم القيام بالإجراءات الإحصائية دون أن يزودوهم بالأساليب الإحصائية المناسبة والتي تعتبر مهمة أساسية من مهام الطالب، فقد أكد غرايبة وآخرون (1977) أنه يجب أن تتوافر لدى الباحث المعرفة ببعض الأساليب الإحصائية، فقد أصبح استخدام الأساليب الإحصائية في مجال البحث العلمي أمرا أساسيا للعديد من الأبحاث وبخاصة في مجال العلوم الإدارية. (عبيدات وآخرون، 1999، ص 12).

كما أظهرت النتائج أن من بين الأسباب الأكثر شيوعا هو وجود أخطاء في ترجمة الملخص وهذا يدل على ضعف الطلبة في اللغات الأجنبية فيلجئون إلى الاعتماد على المراجع العربية، وبعض الكتب المترجمة، وقد يلجئون إلى مترجمين يساعدونهم على الترجمة، وقد يكون المترجم غير متخصص في مجال الطالب فيسبب له أخطاء كثيرة في ملخصه حيث يرى زايد (2016) تعتبر إجادة لغة أجنبية أهم تحدي يواجه طلاب الدكتوراه، فهذه المشكلة لا تمنعهم فقط من التواصل والتراكم على المستوى العالمي، بل تمنعهم من الإطلاع على المناهج الحديثة والنظريات الحديثة، ومن ثم يتحولون إلى مستهلكين للعلم أكثر منهم منتجين (ص 91)

أما بالنسبة للأسباب الشكلية التي حصلت على أعلى تأييد بالنسبة للطلبة فتمثلت في سببين هما (عدم استخدام البريد المهني، ووجود إجراءات بيروقراطية للنشر)، يمكن تفسر ذلك أن الطلبة لا يعرفون الكثير من الشروط المتعلقة ببعض المجلات الجزائرية ومنها اشتراط استخدام البريد المهني-الذي تمنحه الجامعة للطالب بعد نجاحه في مسابقة الدكتوراه ومزاولته الدراسة فيها- عند إرسال مقاله للنشر.

من الأسباب التي ذكرها الطلبة هي وجود إجراءات بيروقراطية للنشر، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل لها الطرشاني (2019) أن من بين المشاكل التي تواجه الباحثين في النشر في الجامعات الليبية هي الاعتماد على الوساطة في النشر التي جاءت في المرتبة الثانية بمستوى مرتفع، وفسر الباحث ذلك أنه تؤثر الوساطة في التحكيم حيث يسهل على بعض الباحثين النشر لمجرد إقامة علاقة مع مسئولي النشر والمحكمين، وهو بالفعل ما يتم تناقله بين الباحثين والطلبة أن نشر بعض المقالات يتم من خلال المحاباة والمحسوبية، إلا أنه لا يمكن الجزم بأمر كهذا إن لم تكن لدينا دلائل ملموسة، وذلك من خلال الاطلاع على المجلات ومراقبتها ومعرفة المدة التي تستغرقها في قبول المقالات ونشرها. وتتفق الباحثتان مع ما ذهب إليه العمراني (2019) "أن من متطلبات بدء أي درجة علمية- لا سيما في الدراسات العليا- أن يأخذ الطالب دور تدريبية إلزامية متكاملة يشكل البحث العلمي ونشره محورا مهما منها" (ص 87)

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الثالث:

ينص التساؤل على: هلتوجد فروق في أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه تبعا لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور-إناث)؟

يمكن صياغة الفرضية التالية للتساؤل: لا توجد فروق في أسباب رفض المقالات في المجلات الجزائرية المصنفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه تبعا لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور-إناث).لاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة على الاستبيان المطبق كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(5): دلالة الفروق في أسباب رفض المقال تبعا لمتغير النوع الاجتماعي(ذكور-إناث).

	العدد		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t.test	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
أسباب شكلية	ذكور	52	30.57	7.38	103	1.53	0.12	غير دالة
	إناث	53	28.47	6.66				
أسباب منهجية	ذكور	52	67.35	15.66	103	1.22	0.22	غير دالة
	إناث	53	63.40	16.54				
الدرجة الكلية	ذكور	52	99.01	21.25	103	1.60	0.11	غير دالة
	إناث	53	92.26	21.99				

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للأسباب الشكلية والمنهجية والدرجة الكلية للذكور أكبر من المتوسط الحسابي للإناث سواء كان ذلك في الأسباب الشكلية أو الأسباب المنهجية أو الأداة ككل، وكانت القيمة الاحتمالية في كل مرة أكبر من 0.01، وعليه فإن قيمة "ت" غير دالة بين الذكور والإناث سواء كان ذلك في الأسباب الشكلية، أو الأسباب المنهجية أو الأداة ككل.

يمكن تفسير عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في أسباب رفض المقال إلى أن التعليم في بلادنا مختلط وعليه فإن الطلبة يدرسون نفس البرنامج، وعند نفس الأساتذة، خاصة بعد توحيد المقاييس في كل الجامعات سواء كان ذلك على مستوى الليسانس أو الماستر.

في ضوء ما تم عرضه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- عقد دورات تدريبية للطلبة لإكسابهم مهارات البحث العلمي من طرف متخصصين في المنهجية.
- عقد ندوات من ذوي الخبرة في مجال النشر العلمي لاطلاع طلبة الدكتوراه بكل جديد.
- عقد دورات مجانية لطلبة الدكتوراه حول استخدام البرامج الإحصائية (spss).
- زيادة عدد المجلات المصنفة حتى لا يكون الضغط على مجلات بعينها.
- وضع دليل للطلبة يوضح كيفية استخدام المنصة الجزائرية للمجلات، وما الشروط الواجب الالتزام بها.
- توعية الطلبة بأهمية تعلم اللغات الأجنبية سواء كان ذلك في الجامعات — حيث توفر الجامعات الجزائرية أقسام مخصصة لتعلم اللغات للطلبة- أو المراكز الخاصة المعدة لذلك.

قائمة المراجع:

- حمدان، علام محمد موسى. (2015). الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى دراسة شمولية في الجامعات العربية. *مجلة عمران. (13/ 4)*، 65- 104.

- الدهشان، جمال علي خليل. (2020). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي، ومعايير تقييمه: *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية: المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، 3* (1)، 53- 117.
https://dx.doi.org/10.29009/ijres.3.1.1 –
- الدهشان، جمال علي. (2019). النشر العلمي المفتوح Open-Access Publishhng بين التأييد والرفض. *المجلة التربوية. جامعة سوهاج*، (60)، 1- 10.
- الدهشان، جمال علي. (2015). نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربي. *نقد وتنوير*، (1)، 45- 69.
- زايد، أحمد. (2016). العلوم الاجتماعية في مصر: التأسيس الأكاديمي وأنماط التعلم ومخرجاته (مرحلة الدكتوراه نموذجا). في عبد الوهاب بن حفيظ (محرر)، *الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية مصاعب التفكير من خارج الصندوق* (ج 1، ص ص 69- 92). منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية: تونس.
- الزعبي، سهيل محمود؛ الزعبي، سامر محمود. (2019). تقويم جودة بعض بحوث العلوم التربوية والنفسية. *مجلة إتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي)، 39* (3)، 61-74(doi-10.12816/0054607)
http://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol39/iss3/4
- سدوس، رميسة؛ بن السبتي، عبد المالك. (2020). المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر الجامعي. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 6* (1)، 238- 262. www.asjp.cerist.dz
- الطرشاني، الدوكالي مفتاح علي. (2019، مارس 29- 30). *صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية. دراسة تقويمية: جامعة الزيتونة أنموذجا*. المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي الواقع والمأمول، ص ص 49- 77، مركز مؤشر الاستطلاع والتحليلات، برلين، ألمانيا. http://indexpolls.de
- طواهير، عبد الجليل؛ بن شويحة، بشير. (2019). أثر جودة البوابة الجزائرية للدوريات العلمية ASJPعلى رضا المستخدمين- باستخدام نموذج ديلون وماكلين- دراسة ميدانية لعينة من أعضاءهيئة التحرير للمجلات العلمية صنف ح" بالجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 6* (2)، 85- 98
www.asjp.cerist.dz –
- عباس، ياسر ميمون. (2019). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي للبحوث التربوية: أصول التربية نموذجا. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية: المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، 2* (3)، 277- 322.
https://dx.doi.org/10.29009/ijres.2.3.7 –
- عبيدات، محمد؛ أبو نصار، محمد؛ مبيضين، عقلة. (1999). منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات. ط 2. عمان: دار وائل للنشر.
- العمراني، توفيق (2019، مارس 29- 30). *معايير الجودة في البحث والنشر العلمي في العالم العربي*. المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي الواقع والمأمول، ص ص79- 96، مركز مؤشر الاستطلاع والتحليلات، برلين، ألمانيا. http://indexpolls.de
- القرار الوزاري رقم 586 مؤرخ في 21 جوان 2018، *يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج"*، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الجزائر.
- القرار الوزاري رقم 1432 مؤرخ في 13أوت 2019، *يعدل القرار رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018 والذي يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج"*، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الجزائر.
- كنعان، أحمد علي (2001). البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره. *مجلة إتحاد الجامعات العربية- الأردن*، (38)، 5- 69. دار المنظومة.http://search.mandumah.com/Record/18416
- مجاور، أحمد. (2020). التوثيق العلمي للمراجع وفق الإصدار السابع من دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA- 7.
- مولاي، حليمة (2019، مارس 29- 30). *تطور معايير التقييم العلمي للمنشورات العلمية الأكاديمية بالجزائر، الجودة والعوائق*. المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي الواقع والمأمول، ص ص251- 263، مركز مؤشر الاستطلاع والتحليلات، برلين، ألمانيا. http://indexpolls.de

واقع النشر العلمي في الجامعة الجزائرية – العلوم الاجتماعية نموذج –

– The reality of scientific publishing at the Algerian University - Social Sciences as a model

د. ماريف منور –
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر –

ملخص:

هدفت الدراسة؛ الوقوف عن واقع النشر العلمي بالجامعة الجزائرية، ركزنا فيها بالأخص على حقل العلوم الاجتماعية، لكونه أصبح من الحقول المعرفية الأقل إنتاجا وجودة، وهذا من خلال ما أقرته الإحصائيات الأخيرة. تم البحث عن مبررات هذا التراجع؛ بالمقارنة للحقول العلمية التقنية. من خلال طبيعة العلاقة التي تجمع مختلف الفاعلين، خاصة الأساتذة الجامعيين بمختلف درجاتهم العلمية، بأوعية النشر المختلفة، ومن خلالهما معرفة مختلف المعيقات التي حالت دون الأداء المتميز والمطلوب في الارتقاء بالإنتاج العلمي، والظروف التي حالت دون هذا الأداء.

لأجل الإجابة عن التساؤل المطروح الوارد في إشكالية الموضوع، اعتمدنا على القراءة لواقع النشر، وسرد نظري؛ قائم على دراسات ميدانية محلية لباحثين؛ قدموا معاينات ميدانية اكتست طابعا كميا لمختلف المجلات الوطنية المحكمة، والأكثر استخداما من طرف الباحثين، خاصة الموضوعة بالمنصة (asjp).

خلُصنا إلى نتائج؛ يمكن حصرها في مجموعة من المعيقات، يمكن إرجاعها إلى الأستاذ في حد ذاته، ومنها ما يمكن إرجاعها إلى انعدام تخطيط سياسة للبحث العلمي، ومحصلة ذلك؛ انعكاسات سلبية ؛ تمثلت؛ في انعدام فعالية نتائج البحوث خارج محيط الجامعة؛ أي في مختلف الأوساط المهنية، وفي مختلف القطاعات المساهمة في تنمية للبلاد

Abstract:

The study aimed; Standing on the reality of scientific publishing at the Algerian University, where we focused in particular on the field of social sciences, because it has become one of the fields of knowledge that is less productive and quality, and this is through what was approved by recent statistics. Justifications for this decline have been sought. Compared to scientific and technical fields. Through the nature of the relationship that brings together the various actors, especially university professors of various degrees, with different publishing vessels, and through them the knowledge of the various obstacles that prevented the distinguished performance required to improve scientific production, and the conditions that prevented this performance.

In order to answer the question raised in the problematic of the topic, we relied on reading the reality of publishing, and my theoretical narration; Based on local field studies by researchers; They provided field surveys that had a quantitative nature for various national refereed journals, and the most used by researchers, especially those placed on the platform (ASJP).

We concluded with results; It can be reduced to a set of obstacles that can be traced back to the professor in itself. Some of them can be traced back to the lack of policy planning for scientific research, and the result of that is; Negative reflections; She pictured; In the ineffectiveness of research results outside the university setting; That is, in various professional circles and in various sectors contributing to the country's development.

مقدمة.

يُعتبر النشر العلمي أهم محددات البحث العلمي ومظهرا من مظاهر المعرفة التي تساعد على تتبع التطورات الحاصلة؛ كونه يعمل على دفع العلم إلى الارتقاء وتطوير البناء المعرفي، كما أصبح من أهم المهام التي تقوم بها المؤسسات الجامعية والأكاديمية؛ باعتبارها مؤسسات هدفها بالأساس؛ إنتاج المعرفة. ولهذا فقد تعددت مجالات النشر وخاصة بعد ظهور مجموع الموارد البشرية المتاحة(أساتذة باحثين بمختلف درجاتهم العلمية، باحثين دائمين، طلبة دكتوراه...) والمجال التكنولوجي الذي أسهم في تعزيز عملية النشر العلمي.

أما على المستوى الأكاديمي تحديدا؛ فهو يُعد من أهم الأنشطة الممارسة من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، بل وصل الأمر في عديد الأوساط الأكاديمية في دول العالم إلى اعتباره أحد أهم المحكات؛ التي قد يتوقف عليها الإبقاء على الأكاديميين في وظائفهم، أو الاستغناء عنهم؛ لتظهر عبارة مشهورة في الجامعات المتقدمة مضمونها "النشر أو الهلاك" (Publish or Perish) ، وهي مقولة تم صياغتها لوصف الضغط الواقع على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمؤسسات البحثية لنشر العمل الأكاديمي بسرعة، وبشكل مستمر للحفاظ على مواقعهم الأكاديمية أو الترقي فيها. (ياسر ميمون، 2019 ، ص285).

يُعد النشر الجامعي أحد منافذ النشر؛ فهو قد يضم طالب ما بعد مرحلة التدرج والأستاذ بمختلف درجاته العلمية، يمثل أحد أهداف حركة التأليف من خلال الجهود المبذولة، بتضافر جهود؛ لأجل إيصال مستجدات البحوث، تبعا لطبيعة المواضيع المدروسة وأولويتها، وبشتى أنواع النشر، كما أصبح النشر العلمي عموما؛ أحد المعايير المهمة في إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي، ما جعل المؤسسات العلمية من جامعات ومراكز البحوث تسهم في التنمية العلمية من خلال ما تقدمه من بحوث منشورة في دوريات عالمية. حيث انتقلت الدول المتقدمة من قياس مدى تطورها بإنتاجياتها للسلع إبان الثورة الصناعية إلى مؤشرات جديدة لقياس التطور بمدى إنتاج المعارف العلمية.

إن الاحتكام لعملية النشر؛ هي معرفة مدى محاولة الباحث؛ الالتزام بمعايير النشر في المجلات المحكمة التي تعكس أهمية البحث الجاد في مجالات علمية متعددة تسهم في إثراء البحوث الأكاديمية، كما تعتبر أحد مؤشرات تطور الجامعات ومخرجاتها التعليمية. كما أن مجال النشر العلمي مؤشرا هاما يدل على مكانة الباحثين والجامعة(أمال كرزيز، نسرين كرزيز، 2019، ص252-262)

إشكالية الدراسة:

لقد أصبح الأستاذ الباحث الجزائري اليوم؛ يعمل جاهدا للتوفيق بين عدة مستلزمات متعلقة بنشاطاته المهنية إلى جانب عملية التدريس؛ فمتطلبات الوظيفة التي يمتهنها كأستاذ؛ أصبحت تتطلب منه القيام بأبحاث بمختلف أشكالها وتقديمها أو عرضها في مواعيد محددة ومضبوطة، بل إن فعالية الأستاذ أصبحت تُقاس بمدى قيامه بمثل هذه النشاطات، مقارنة بنشاطاته البيداغوجية المطلوبة، وهي ما جعلته في اعتقادنا يغفل في بعض الأحيان عن دوره في التلقين والإشراف والمتابعة للطالب. مرد ذلك، هو مدى الاهتمام الذي

أولته الهيئات الوصية لهذا الجانب؛ مقارنة بالدور البيداغوجي؛ خاصة بعدما أصبحت تعتمدها كمعايير أساسية للترقيات في الدرجات للأستاذ الجامعي.

أمور جعلت الأستاذ مجبرا للقيام بهذه النشاطات العلمية، وتكثيف مجهوداته نحوها؛ وصولا إلى سيرة ذاتية متنوعة، وكأن هوية الأستاذ الجامعي أصبحت أشد ارتباطا بالترقي في الدرجة العلمية، ومن هنا فقد أصبح جلهم يبحث عن الاستراتيجيات الممكنة لانجاز مداخلات في ملتقيات دولية ووطنية، أو نشر في مجلات مرموقة تسمح له بالترشح إلى درجة علمية أعلى. ومن هنا فقد اختلفت النوايا، وأصبحت قلما تجد أستاذا يبحث لأجل البحث. خاصة وأن النشر الجامعي صار غير متاح لجميع الأساتذة الباحثين، وهو ما توصلت إليه دراسة كلا من رميسة سدوس وعبد المالك بن السبتي (2020) على أن نسبة 85 % ممن صرحوا بهذا الوضع، وذلك لما يعانيه الأستاذ الباحث من مشاكل في النشر، وضعف في تقييم وتثمين البحوث، وعدم منح البحث والنشر العلمي المكانة اللازمة داخل إطار السياسة التنموية، بعكس ما أقره نسبة 15% ممن صرحوا بإتاحة فرصة النشر في الجامعات الجزائرية. (سدوس، بن السبتي، 2020، ص 250)

لقد أدى الوضع بالذات إلى انفصال بين الأستاذ الباحث وموضوعات بحثه المنبثقة من اهتماماته والمتطلب له البحث فيها، وأحد أسباب التقاعس، بدليل قلة الإصدارات العلمية ذات الجودة، مقارنة بالمعدلات العالمية المعتمدة (الشامي، حسب الله سيد، 1988، ص 859)، يتضح ذلك في بعض الأحيان من خلال السرد النظري الجاف؛ دون تأسيس للموضوع، أو التطرق لموضوعات لا علاقة لها بالواقع على جل المستويات، وإن وُجدت فهي مستهلكة بشكل سريع لا تراعي الأسس العلمية؛ كغياب الجانب الميداني الحقيقي المعبر عن المشكل المطروح، أو غياب الأستاذ الباحث كلية عن الموضوع، لأن أحدا من زملائه الأساتذة أضافه لبحثه.

هي مواقف جعلت نقصا، بل قل انعداما لعملية تثمين نشاطات الأستاذ الباحث وتجسيد النتائج المتوصل إليها، خاصة بعدما أصبحنا نلحظ تعددا لعروض النشر من طرف مختلف المجلات المصنفة وغيرها، دون استغلال لنتائج البحث، أو تجسيد الحقائق والنظريات المتوصل إليها. يظهر في اعتقادنا هذا المشكل أكثر حدة في حقل العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي جل البلدان العربية، وهذا بالمقارنة للعلوم التقنية العلمية من حيث غزارة النشر فيها. وفي ظل غياب التكفل المالي؛ فلو أخذنا دولة لبنان كنموذج عن البلدان العربية، لوجدنا أن حجم المخصصات المالية لمشاريع البحث في العلوم الإنسانية الاجتماعية كلها لا يتجاوز 18 % من إجمالي المخصصات المالية للبحث العلمي حسب تقرير منظمة اليونسكو (محمد الأخضر، 2020، ص 10- 13)

في هذه السياقات نحاول معالجة موضوع "واقع النشر العلمي في الجامعة الجزائرية في حقل العلوم الاجتماعية"، من خلال الإجابة عن التساؤل التالي:

أية علاقة بين النشر العلمي والأستاذ الباحث؟ وما مدى فاعلية هذه البحوث على أرض الواقع في العلوم الاجتماعية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

الوقوف عن واقع النشر بالجامعة الجزائرية بصفة عامة، وفي حقل العلوم الاجتماعية بصفة خاصة.

تبرير المراتب التي تحتلها كل مرة الجامعة الجزائرية من خلال المعايير المعتمدة في النشر، وموقع العلوم الاجتماعية من العلوم الأخرى العلمية والتقنية.

معاناة الباحث الجزائري (الأستاذ الجامعي/ طالب الدكتوراه) من حيث نشر أعماله وإنجازاته، جراء المعيقات والعراقيل المحدثة من قبل مختلف مجلات النشر الوطنية.
واقع تسيير المجلات الوطنية ومختلف علاقاتها مع الأبحاث في حقل العلوم الإجتماعية.

النشر العلمي:

يعود تاريخ النشر العلمي إلى بدايات التجمعات السكانية، حيث بدأت بالأسلوب الشفهي، اعتمادا على خبرات وتجارب الفرد، مع نمو مهاراته العقلية، واستمرت عبر العصور التاريخية؛ حيث بدأت بتوثيق الأفكار ونشرها من خلال الرقم الطينية بعد اختراع الكتابة في وادي الرافدين سنة 3200ق.م، ثم انتشرت بعد ذلك المسلات والأختام والنقوش على الجلود وواجهات المعابد والقصور، حيث أصبح ذلك وسيلة من وسائل النشر العلمي، وبعد ابتكار الكتابة فتحت أمام الإنسان الطريق لكي يواصل تطوره إلى المستوى الحضاري، واستمرت الحال على هذا المنوال إلى أن تم اختراع الطباعة سنة 1456 في ألمانيا، حيث أحدثت الطباعة ثورة هائلة في نشر المعرفة تجسدت في سرعة وعدد وأنواع المواد المطبوعة.

ولما كان العلم أكثر العوامل تأثيرا في التقدم في عالمنا المعاصر، لذا فإن نشر حقائقه بين الأوساط العلمية أفرادا ومؤسسات هو من المسئوليات الكبيرة التي يفرضها العلم، وكان هذا من العوامل التي دفعت إلى الاهتمام بالنشر العلمي، وتأتي الجامعات والمراكز البحثية فيها في مقدمة المؤسسات، لأنها من أكثر تلك المؤسسات اهتماما بالبحث العلمي والنشر الذي يُعد متطلبا أساسيا من متطلبات الخدمة الجامعية. (عدنان الحكيم، 2004، ص37-38)

يُعرف النشر العلمي على أنه عملية توصيل الإنتاج الفكري من منتجه إلى المستفيد منه أي من المرسل إلى المستقبل، وفقا لنظريات الاتصال العلمي(عبد الرزاق وآخرون، 2013). وجدنا له عدة تعاريف وردت في الكثير من أدبيات البحث العلمي، ومن بين هذه التعريفات؛ على أنه مجموع العمليات التي يمر بها المطبوع من المرحلة الأولى كمخطوط إلى وصوله ليد القارئ، كما يُعرف على أنه العملية التي تتضمن جميع الأعمال الوسيطة بين كتابة النص الذي يقوم به المؤلف ووضع هذا النص بين أيدي القراء عن طريق المكتبات التجارية والموزعين.

كما يعرف على أنه إصدار أو العمل على إصدار نسخ لكتاب أو كتيب أو أوراق مطبوعة أو ما يُشبهها لتُباع للجمهور، وهنا يمكننا الحديث عن عناصر أساسية تتمثل في عنصر العمل الذي يُعبر عن شكل المنتوج (كتاب، كتيب، أوراق مطبوعة...)، أو الهدف من هذا العمل والتخصص الذي ينتمي إليه(حفيظي وتبينة)، والمحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، ومصدر أساسيا للحضارة للإنسانية، كما يُعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله (أحمد العوضي، 2010).

نستنتج إذن؛ أن النشر العلمي يقوم على أسس ووسائل محكمة لها قوانينها، يحتكم إليها الباحث، أو طالب الدراسات العليا، وأن الإخلال بهذه القواعد لا تمكنه من فرصة الحصول على نشر أبحاثه. وبالتالي فهو تثمين نشاط الباحث والمخرجات الرسمية التي يستطيع بواسطتها إطلاع الجمهور المختص على اكتشافاته الجديدة التي قد تصبح أهميتها مقتصرة فقط على صاحبها إذا لم يتم نشرها.

أهمية النشر العلمي:

يعتبر النشر العلمي عنصرا أساسيا في رسالة الجامعة، فمكانة الجامعة بين الجامعات تتحدد بحسب ما تقوم به من نشر أبحاث جديدة ومفيدة، وما يترتب عليه من زيادة الإقبال على هذه الجامعة؛ سواء من

الطلاب، أو أعضاء هيئة التدريس، أو العلماء (مقبل، 2011، ص9)، تكمن أهميته في الحفاظ على أهمية البحوث وعدم فقدانها، وهو السبيل الوحيد الذي يعطي الميزة الأخلاقية للبحث العلمي من حيث المحافظة على الخصوصية المعرفية والعلمية، فهو النواة لب أساس ظهور الكتب والدراسات؛ كما ساهم النشر من الارتقاء بالعلوم بمختلف تخصصاته، حيث من خلاله تم تجسيد الفكرة في مقال ومن مقالات إلى تخصصات أو فروع علمية، ومنها إلى أبحاث ورسائل علمية. فهو في الدول المتقدمة ليس هوية القضاء على الفراغ بقدر ما هو الخوض في اهتمامات المجتمع والدولة والمشاركة في حل مشكلاتها وأزماتها وسمة من سمات الدول والمجتمعات على السواء.

إن للنشر العلمي مساهمة كبيرة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الإطلاع على المعرفة البشرية. وتقديم المساعدة في تنشيط حركة البحث والتقصي، بالإضافة إلى معرفة رصانة البحث العلمي من خلال الوقوف على عدد الإشارات الببليوغرافية المنشورة في البحوث والدراسات الأخرى وإمكانية التغلب على التكرار الحاصل في توجهات البحوث، ناهيك عن معرفة الباحثين المتمرسين والمبتدئين (ميخائيلوف وكليديفسكي، 1983، ص 16)

تنعكس أهمية النشر العلمي على الحياة العلمية للباحث أستاذا كان أو طالبا في الدراسات العليا، من خلال مسيرتهما البحثية والأكاديمية، حيث تعد نشر الأبحاث العلمية خطوة هامة يجب أن يقوم بها كل باحث أكاديمي جاد في عمله، تُعد وسيلة تأريخ لأبحاثهما العلمية، وتوثيق وتقييم مسبق لكل ما يتم التوصل إليه من نتائج الأبحاث، و لنشر المزيد من العلم بطريقة مستمرة، وإثراء المحتوى العلمي والفكري بشكل متطور، ومن أهم فوائد عملية نشر بحث علمي لأي أكاديمي أو باحث علمي حصوله على الترقيات الأكاديمية والمكانة العلمية، بالإضافة إلى زيادة فرصة الحصول على برامج الزمالات في الجامعات العالمية.

مراحل نشر المجلات العلمية المحكمة:

تمر عملية نشر المجلة العلمية المحكمة بمجموعة من الخطوات؛ يمكن للباحث أن يُحددها ويتناولها وفق وجهة نظره، ومما استقاه من المجلات العلمية قيد الدراسة كالآتي:

مرحلة التأليف: تبدأ من تحديد الباحث لموضوع بحثه أو المشكلة التي يريد الكتابة فيها، ومن ثمة فهو يسعى للبحث عن المصادر، وتحديد وكتابة الإطار العام للدراسة، وجمع المعلومات والبيانات بأدوات البحث المعروفة، والتحليل والتنظيم؛ الجداول والمخططات البيانية، ثم النتائج والتوصيات، وكتابة الهوامش حسب ورودها في المتن. يتم تدوين ذلك في مسودة، يقوم بعدها بالطباعة النهائية.

مرحلة التقويم: يقوم الباحث بتسليم بحثه المنجز وبأكثر من نسخة وحسب تعليمات النشر الخاصة بكل مجلة؛ كأن تكون في ثلاث نسخ، تُرسل اثنان منها إلى محكمين، وفي حالة ضرب البحث من أحدهم تُرسل النسخة الثالثة إلى محكم ثالث، وفق استمارة تقييم ليتسنى قبول البحث أو رفضه (علي هلول، 2011، ص153-154)

مرحلة التعديلات: تكون بعد إدلاء المحكمين بملاحظاتهم، يتم الرجوع إلى المجلة لإشعار الباحث بنتائج التحكيم، حيث تتعدد صيغ الرد؛ بالرفض أو التعديل أو القبول.

أحدث التطور التكنولوجي اليوم؛ وعبر تعددية الوسائل الالكترونية تسهيلات كبيرة في كتابة البحث العلمي ونشره، وسهولة البحث عن المراجع، حيث تتواجد قواعد بيانات على الانترنيت؛ مليئة بالكتب والمجلات والأبحاث العلمية، وتتم عملية البحث بسهولة واحترافية نظرا لسهولة استرجاع المعلومات بطرق بسيطة والحصول على المعلومات المطلوبة بطريقة سهلة وضمن فترة زمنية قصيرة ومحدودة؛ مما يوفر ويقلل

الجهد المبذول في كتابة البحث العلمي، كما أن وفرة قواعد البيانات يساعد الباحثين في مشاركة أبحاثهم وسهولة انتشارها.(بن جديدي وآخرون، 2019، ص328- 340)

يقول صوفي عبد اللطيف (2003) في هذا الشأن " أن تقنية الانترنيت سهلت على الباحثين توفير المعلومات الحديثة اللازمة للتخطيط عند إجراء البحوث أو التخطيط لمشاريع قادمة، مما يسهل اتخاذ القرار المناسب، وذلك بفضل ما تقدمه قواعد المعلومات العالمية المتاحة عبر الانترنيت من عشرات الملايين من الوثائق التي يمكن للباحث أن يطلع على محتواها من ملخصات أو نصوص كاملة ونجد الآن على خدمة Web برامج تسهل البحث عن المعلومات وتصفح الفهارس المختلفة"(صوفي ، 2003، ص 165)

يُلحظ اليوم؛ وأمام الوفرة في مصادر المعلومات ظاهرة التدافع من طرف الباحثين حول النشر، حيث تتعدد وتختلف الطرائق باختلاف الأهداف المتوخاة، فقد تكون من طرف الباحثين المبتدئين بغرض الحصول على سيرة ذاتية مليئة بأعمال النشر، الغرض منه النشر، بينما عند آخرين؛ فهي بغرض ترقيات في الدرجة العلمية، لكونها أصبحت من المعايير الأساسية، أو بغية الحصول على الحصول على أكبر عدد من النقاط للحصول على تربصات خارج الوطن.

إن السعي نحو هذه الأهداف بشكل سريع وتنافسي في بعض الأحيان أفرز مظاهر خطيرة مثل "الفساد العلمي" وانتهاك أخلاقيات البحث العلمي، في المسار الأكاديمي والبحثي أيضا، هذا وإن وُجدت هذه المظاهر في مختلف العلوم فإن المبادئ العامة تكاد تكون موحدة، حيث تمثل إحدى القيم الحضارية القائمة على أفعال سلوكية خلقية في الميدان التحريري والبحثي لمختلف الميادين، كالدراسات التاريخية والنفسية والأكاديمية، لتحقيق هدف واحد مشترك والذي لابد منه وهو توظيف السلوك الأخلاقي على هذه الأبحاث العلمية من أمانة واحترام لجهد الآخرين وموضوعية التصرف في الأبحاث السابقة.

واقع النشر العلمي في الجامعة الجزائرية:

أشارت الدراسات إلى ضعف في الإنتاج العلمي في الجامعة الجزائرية، ففي المرحلة (1975- 1982) لم يتعدى متوسط إنتاج المقالات العلمية وأوراق المؤتمرات معا 0.24 مقالا وورقة في السنة الواحدة (Labidi Djamel, 1992, P 393)، كما يؤكد الدارسون في هذا المجال على الحالة المزرية التي يعيشها قطاع النشر العلمي في الجزائر، بدءا بالسلبيات التي يعرفها النشر العلمي؛نتاج عدم الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي؛ حيث أشارت الدراسات إلى مدى اختراق كلا من؛ الأستاذ/ الطالب الباحث للقواعد العلمية في البحوث العلمية، انطلاقا من مظاهر يمكن التعبير عنها بغياب الوازع الأخلاقي؛ أي أن مرتكب جريمة السرقة العلمية طالبا كان أو باحثا أو أستاذا على حد قول Geneviève KOUBI لا أخلاق له، لأن الأخلاق ببساطة تتنافى مع الجريمة، فمن لا يملك ملكة البحث العلمي، ولا يبذل مجهودا في مجال النشر الأكاديمي، ليس له أن يسطو على الإنتاج العلمي لغيره. ولهذا فالسرقة العلمية هي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية (طالب، 2017، ص 85)

ومن أسباب اللجوء إلى مثل هذه السلوكيات؛ ضغط الوقت، حيث أصبحت المدة الممنوحة لانجاز مقالات بالمجلات العلمية المحكمة ضيقة جدا، بحيث أصبحت لا تكفي لإنجاز بحوث مرموقة قائمة على التقصي الميداني، وهو ما يشجع الباحث على السطو على أبحاث غيره ومجهوداتهم الفكرية لربح الوقت وتجاوز صعوبات البحث أو لإكمال أطروحته بشتى الأشكال. نجد أيضا نقصا في إلمام الباحث بالطرق والمناهج العلمية المطلوبة في إنجاز البحوث العلمية؛ وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية، وهو ما يؤثر على جودة البحوث العلمية من حيث التناول وصحة النتائج المتوصل إليها.

إن مستوى البحث العلمي يوحي بممارسات خاطئة؛ مخالفة منتشرة في الأوساط الأكاديمية؛ مرده تعدد المصادر الإعلامية الالكترونية الجاهزة، والتي منحت الباحث بمختلف مستوياته كما هائلا من المعلومات المعرفية، وهو ما نلحظه مثلا عند الطلبة من ممارسات منافية للأمانة العلمية، عن طريق الاستنساخ والنسخ أو الاستبدال، المزج أو التكرار؛ يحدث ذلك في ظل انعدام إستراتيجية واضحة المعالم لتسيير البحث العلمي علميا وإداريا (سيد يوسف، 2008). وهو جعل المحيط الخارج عن أسوار الجامعة يفقد الأمل في النتائج المتوصل إليها، حيث أصبحنا نلحظ مقاومة من خلال عدم الاعتراف بالباحثين والطلبة المتخرجين من الجامعات ومن نتائج البحوث المقامة بها، خاصة في حقل العلوم الاجتماعية.

اتضح جليا للعيان صراع جيلين إن صح التعبير؛ جيل حديث النشأة حاصل على شهادات جامعية، أي؛ (جيل الخبرة مقابل جيل متخرج من الجامعات). من جهة أخرى نجد تقيد الأستاذ الباحث لكل ما يقتضيه البحث والمعرفة والتفكير من حرية أكاديمية ومسئولية علمية مرتقبة من الجامعة تُجاه المحيط. حتى أننا أصبحنا نلحظ شبه انعدام للتكفل بالأبحاث المتميزة للأساتذة الباحثين في إطار أوعية النشر المتخصصة والطباعة أيضا.

المجلات العلمية المحكمة كمنبر لنشر الأبحاث الاجتماعية:

تعتبر المجلات العلمية المحكمة المجانية النشر التابعة للجامعات من أهم الوسائل الأكثر استعمالا لنشر بحوث الأساتذة وطلبة الدراسات العليا والباحثين، تعمل تحت إشراف كليات أو مخابر بحث، يُديرها فريق من الأساتذة بمختلف المهام المنوطة إليهم (إشراف، تحريرا، وتحكيما) دون مقابل مادي. جاءت فكرة إصدار مجلة علمية في حد ذاتها لتكون وعاء لإتاحة كل تراكمات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية، باعتباره تحديا لكل مؤسسة جامعية لتمكين هذه المعرفة من الانتشار وحسن استغلالها من قبل المهتمين، وعليه كانت الإصدارات الورقية هي الاهتمام الأول لهذه المؤسسات الجامعية وللمهتمين بالاستفادة منها هي الشغل الشاغل لهم على حد السواء (بورحلي، 2018)

من هذه المجلات العلمية المحكمة من تكتسي تصنيفا معترفا به؛ انطلاقا من اعتبارات ومعايير محددة، تحصلت عن السمعة العلمية، وفق تاريخ إنشائها، وطول مدة صدورها، ونوعية البحوث التي تنشرها، بالإضافة إلى نوعية الباحثين الذين يمدونها بالمادة البحثية، وبحجم عدد قرائها. (عيساوة وآخرون، 2019 ، ص427). خاضعة للتسيير الالكتروني تحت طائلة منصات مخصصة لهذا الغرض؛ منصات تسعى لبث المجلات، ومنصات أخرى تسعى لإنتاج المجلات ثم بثها، وفي هذه الحالة لا يقتصر دور المنصة على البث والإتاحة، بل تقديم خدمات راقية؛ تتمثل في توفير أرضية للدوريات تعمل على استقبال مقالات المؤلفين، وتقييمها من طرف الخبراء، ثم تحضيرها في نسخة ورقية وإلكترونية. (سدوس، بن السبتي، 2020، ص 243)

ومن خلال المجلات الوطنية المحكمة المتاحة؛ أصبح بإمكان الأستاذ في حقل العلوم الاجتماعية، نشر أعماله؛ انطلاقا من انتقائه للمجلات التي يراها الأقرب إلى مجالات اهتمامه، أو تخصصه، التي بفضلها ازداد النشر العلمي في الآونة الأخيرة، وذلك لما أحدثته التكنولوجيا الحديثة من تطبيقات كثيرة في مجال الإعلام الآلي؛ وكانت منصات النشر الالكتروني إحدى أهم هذه التطبيقات؛ برزت لتسهيل إجراءات النشر العلمي والقضاء على مشاكله، وذلك بالنظر للخصائص التي تمتاز بها.

ومن أهم البوابات التي المعتاد عليها من طرف الأستاذ في هذا المجال هي البوابة الجزائرية للمجلات الالكترونية Algerian Scientific journal Platform (ASJP) التي أصبحت من أهم المشاريع الكبرى

المتبناة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تم إطلاق المشروع سنة 2016 تماشيا مع إنشاء نظام وطني للمعلومات العلمية، تم بموجبه فهرسة جميع المجلات العلمية الجزائرية الصادرة عن مختلف الجامعات والهيئات العلمية بالجزائر. إلى أن أصبح قرارا فرضته الوزارة الوصية في شهر جانفي 2017 والذي ينص على إجبارية استخدام المنصة من أجل نشر الأعمال العلمية والمقالات داخل أي مجلة وطنية أو مجلة تابعة لمخبر بحث معين. (سدوس، بن السبتي، 2020، ص251)

لقد كان هذا المنبر إحدى الوسائط الهامة لجميع شرائح الباحثين الأساتذة وطلبة الدراسات العليا؛ خاصة في حقل العلوم الاجتماعية، لأجل نشر أبحاثهم تفاديا للفوضى الذي عرفتها بعض المجلات والخروقات الحادثة وانعدام توحيد لمجلات معترف بها لأجل النشر من قبل كل الجامعات، وتنامي ظاهرة استغلال العلاقات الشخصية والمعرفة والوساطة لدى المشرفين على المجلات العلمية. وهو ما جعل تدخل الوصاية من أجل استحداث البوابة التي يُعد هدفها الرئيسي؛ القضاء على مثل هذه التصرفات المخلة بأخلاقيات البحث العلمي، علما أنها استطاعت استقطاب الآلاف من الأبحاث والدراسات السابقة، المنشورة في المجلات الورقية، بالإضافة إلى ما تم نشره حديثا، حيث أشارت الإحصائيات لشهر ديسمبر 2018 فقط والمتواجدة على الموقع أن عدد المجلات التي تشتملها المنصة حاليا قد وصل 434 مجلة علمية و68697 مقال (سدوس، بن السبتي، 2020، ص 253)

علاقة الأستاذ الباحث بالنشر في مجلات حقل العلوم الاجتماعية:

تندرج علاقة الأستاذ في حقل العلوم الاجتماعية بالنشر في المجلات المحكمة؛ انطلاقا من كونها منبرا للنشر، وجسرا للتواصل، وتحقيقا للفكرة القائمة على تجسيد المعرفة العلمية النظرية بالواقع؛ عن طريق التطبيقات الميدانية، بغرض إكساب الفكرة المكتوبة في شكل مقال، أو كتاب مصداقية لدى جمهور القراء والباحثين المهتمين بحقل العلوم الاجتماعية. يأتي هذا بعد مرحلة تخطى فيها الأستاذ الباحث مرحلة البحث الأكاديمي، أو قبل حصوله على منصب عمل كأستاذ.

تكمن هذه الوضعية في علاقة ذات طابع إداري أكاديمي متعلقة بالحصول على شهادة الدكتوراه؛ حيث تعتبر العلاقة الأولى بين الباحث وعملية النشر؛ حيث أنه عادة ما يجد الباحث نفسه في السنة الثانية بعد نجاحه في مسابقة الدكتوراه مجبرا على نشر مقالات؛ بمجلات مصنفة كانت أو غير مصنفة، سعيا منه الحصول على مجموع نقاط تجعله مؤهلا لملف مقبول لمناقشة أطروحته للدكتوراه، الأمر الذي يستدعي منه الاطلاع الواسع بمختلف منابر النشر الوطنية والدولية، والمجلات ذات العلاقة بتخصصه. وكيفيات النشر ومنهجية إعداد المقالات، والهفوات الواجب تفاديها.

إن الأمر في الوقت الراهن لم يقتصر عند الباحث (طالب الدكتوراه) في إعداد مقال واحد بمجلة واحدة فقط، بل تعداه إلى مقالات في مجلات متعددة، بغية الحصول على فرص أكثر للنشر، خاصة بعدما أصبحت عملية النشر هاجسا يؤرق كاهل الباحث(الأستاذ/ طالب الدكتوراه) في هذا المستوى، وذلك بالنظر للتوافد الكبير من عروض النشر على المجلات المحكمة المصنفة. خاصة وأن الفترة المحددة لمناقشة أطروحة الدكتوراه والمتطلبة لنشر مقال لا تتعدى ثلاث (03) سنوات، مضافة لها مدة قصيرة في حالات استثنائية.

تأتي المرحلة الثانية، وهي مرحلة ما بعد الحصول على شهادة الدكتوراه والبحث عن منصب عمل كأستاذ جامعي لا غير؛ يجد الباحث نفسه، مرغما أيضا للنشر في مجلات مختلفة دون قيود طبيعة الموضوع أو نوع المجلة وتخصصها في حقل العلوم الاجتماعية، يصبح الهم الوحيد؛ الرفع من أعداد نشره لمقالات

يكسب بها سيرة ذاتية ثرية ينافس بها مترشحين آخرين، بل الوضع تطلب منه تأليف مؤلفات، ونشرها بدور نشر؛ متنازلا عن كل الحقوق الذي يجب أن ينالها المؤلف؛ من امتيازات مادية، جراء العمل المقدم للنشر.

وجدنا من خلال التجربة الميدانية، أن ما يلجأ إليه الأستاذ في حقل العلوم الاجتماعية؛ هو التفكير في نشر أطروحته للدكتوراه، أو نشر جزء منها، والبحث عن نشر في مؤلفات جماعية، من خلال ما يُعرف بـ"الاستكتاب الجماعي"، حيث أصبح الأساتذة الباحثون يتحايلون بالكتابة الثنائية والجماعية حول موضوع واحد، بحيث يخضع العمل البحثي للمقايضة بين الباحثين بغرض كسب عدد أكبر من النشر، وهو ما يقع من خلال المشاركة في المداخلات أيضا.

لقد أصبح طالب الدكتوراه هو الآخر، في هذه المرحلة بالذات؛ يبحث عن كسب ملف ثقيل ومتنوع مليئ بالإنجازات العلمية، كالإشراف عن إعداد كتاب جماعي، وعقد مؤتمرات وملتقيات دولية ووطنية تنتهي بنشر مداخلات؛ الهدف من هذا كله هو حصوله على تقييم ايجابي من طرف لجنة الانتقاء للتوظيف أثناء إجراء مسابقات التوظيف حول مناصب الأساتذة المساعدين "أ"، ينال خلالها مرتبة مرموقة تسمح له بنيل منصب عمل فيها.

تلي هذه المراحل مرحلة الحصول على منصب أستاذ جامعي بدرجة أستاذ مساعد صنف "ب" بعد عناء وبطالة قد تقوم لعدة أعوام، تبعا لعدة اعتبارات، مع العلم أنه لا يمكنه الترقي في الدرجة العلمية دون الحصول على منصب عمل كأستاذ أو كباحث دائم، وبالتالي تكتسي مرحلة الحصول على منصب عمل، إعادة النفس، والشعور بالارتياح النفسي. حيث تطبع علاقته طابع الفتور نحو النشر، وانهماكه في إعداد المحاضرات المسندة إليه؛ علما وأن بعض الجامعات يخضع أساتذتها الجدد إلى التكوين البيداغوجي، ما يجعل الأستاذ المتربص أكثر حرصا على الحضور والمواظبة في متابعة الدروس المؤطرة من طرف مكونين متخصصين، وخبراء تبعا لتخصصاتهم العلمية والتي تدوم مدة عام واحد.

لقد أثبتت الدراسة التي قام بها كلا من عن وجود اختلافات في دوافع النشر عبر المنصة الجزائرية ASJP حيث أجمعت ما نسبته 43% من المبحوثين أن دافعهم الرئيسي للنشر يعود إلى مناقشة رسالة الدكتوراه، بينما أجمعت ما نسبته 31% بأن دافعهم للنشر هو التعمق في الدراسة والبحث في مواضيع دقيقة، لتأتي ما نسبته 26% الذين صرحوا بدافعهم الأساسي المتمثل في التأهيل الجامعي.(سدوس، بن السبتي، 2020، ص ص، 254- 255)

يستعيد الأستاذ نشاطه وتوطيد علاقاته بالنشر، انطلاقا من احتسابه للمدة المتطلبة للدرجة العلمية الموالية المتطلبة لثلاث (03) سنوات كأستاذ محاضر "أ" حيث يُصبح نشر مقال في مجلة مصنفة في التصنيف "ج" شرطا أساسيا، وبالتالي نجد الأستاذ يستعيد علاقته بالمجلات المتخصصة، والاطلاع على إمكانيات النشر فيها، وفترات استقبالها للمقالات، لأن نشر مقال فيها؛ هو إحدى معيقات الترشح لمصاف الأساتذة المحاضرين "أ" وأحد المكونات الضرورية في ملف التأهيل الجامعي.

إن نشر مقال لهذا الغرض بالذات، أصبح أيضا هاجسا أمام الأساتذة المحاضرين "ب" في حقل العلوم الاجتماعية، الذين تتوفر لديهم خبرة انقضاء ثلاث (03) من الخدمة الفعلية في التدريس، يحدث ذلك في ظل قلة المجلات المصنفة، وكثرة أعداد الأساتذة المعنيين، ناهيك عن التجاوزات التي لا زالت تطال بعض المجلات القائمة على العلاقات الشخصية والزمالة، ضاربة عرض الحائط جودة المقال من كل جوانبه، والتأخر عن الرد، خاصة عندما يكون الرفض بعد مدة طويلة من إرسال المقال، لأن ذلك لا يكون في صالح الأستاذ البتتة.

إن النشر في مثل هذه الظروف جعلت الأستاذ في حقل العلوم الاجتماعية؛ يسعى جاهدا لأجل كسب قبول رضا هيئات المجلات، من خلال البحث عن الاستراتيجيات الممكنة وتنفيذ شروط النشر في المجلات العلمية المصنفة والمحكمة القائمة على مقومات البحث العلمي الجاد والإحاطة بمقومات النشر انطلاقا من مجموعة من المواصفات:

- **التفاعلية:** وهي أن تكون المعرفة الموظفة في المقال؛ تحمل تفاعلا بين جمهور الباحثين من خلال الرفض، أو الدراسة أو التصحيح، كما أن طبيعة التفاعل هي التي تصنع حجم أهمية المقال.
- **الترابط**: كل نصوص المقالات مترابطة سواء أكانت إلكترونية أو ترقيم، كما أنها جسر ترابط بين الكاتب والمتلقي والمعرفة العلمية.
- **الديمومة والاستمرار**: وهي أحد أهم العناصر المبثوثة في المجلات المحكمة، لأنه تشكل مصدرا من مصادر البحث العلمي بالنسبة للباحث أو الطالب، كما أنها دائمة ومستمرة قابلة للمراجعة والتصحيح.
- **حياة المعلومة**: وهي موجودة في المجلات الالكترونية، لأنه تساهم في الحفاظ على حياة الفكرة، لكونها تخرج مباشرة للقارئ يتفاعل معها، كما أنها تساهم في عملية التراكم المعرفي، وإثراء الدراسات السابقة قصد توجيه الدراسات اللاحقة.
- **الرؤية العلمية والضبط المنهجي**: وذلك من تميز المادة بالجدية والرصانة والضبط المنهجي، كما أنها تحمل في طياتها رؤية علمية نحو انطلاق أبحاث جديدة.(خذير، 2019، ص 92)

إن حدة صعوبات النشر الجامعي أصبحت من المهام الصعبة المنال لدى الأستاذ الجامعي في حقل العلوم الاجتماعية؛ انطلاقا من غياب معايير واضحة تُحدد أصول الكتابة، وموضوعية التحكيم، وطبيعة الموضوعات، ومناهج تناولها، لهذا نجد فجوات بين تقارير المحكمين لنفس المقال، وإن وُجدت بعض أسباب الرفض فهي غير مبررة، لأن الأستاذ صاحب المقال أصبح غير مقتنعا بها، كما أن الرفض لنشر مقال أصبح إستراتيجية للتحكم في عدد المقالات المراد نشرها لا غير.

لقد أثبتت الدراسات أن نسبة 53% من الأساتذة الذين صرحوا بطول المدة بين إيداع المقال ونشره هي أهم معضلة تواجه الأستاذ عند النشر في المجلات الورقية، حيث أنها تتجاوز السنة في بعض الأحيان، مما يجعل الأستاذ الباحث في انتظار جواب المجلة سواء بالقبول أو الرفض، الأمر الذي يمنعه من إرسال المقال إلى مجلة أخرى، وهو ما يجعله في عجلة الانتظار، لتأتي في المرتبة الثانية مشكلة غياب الشفافية في تقييم البحوث العلمية وذلك بنسبة 29%، حيث أصبح كما أشار نفس الباحث دائما، أنه أصبح من الأعراف العلمية ضرورة وجود علاقات شخصية تربط الباحث بأعضاء هيئة تحرير المجلة مما يدفع بالمقال إلى النشر ويؤدي إلى نقص تكافؤ الفرص بين الباحثين، لتأتي في الأخير معضلة نقص التواصل بين أمانة المجلة وأصحاب المقالات بنسبة 18%، وذلك ربما بسبب عدم وجود وسيلة مخصصة للتواصل بين الطرفين عدا البريد الالكتروني والذي قد يغيب في بعض الأحيان مما ينقص التواصل بين الباحث وأمانة المجلة(سدوس، بن السبتي، 2020، ص 248)

وتجدر الإشارة أن من أكثر أسباب رفض المقال أصبحت بسبب عدم احترام قواعد الكتابة، حيث تؤكد أغلب المجلات الوطنية على ضرورة احترام قواعد النشر، من احترام التخصص أو اللغة أو القواعد الشكلية المضمنة في قالب المجلة، وكل بحث يفتقر إلى عدم احترام هذه الشروط؛ سيكون مآله الرفض الشكلي، دون النظر أو قراءة للمحتوى، وغالبا ما أصبح سبب رفض النشر عدم احترام قالب المجلة لأدنى سبب بسيط، زد إلى ذلك الاعتناء بالصفحة الأولى للمقال المتضمنة لعنوان المقال والمؤلف والملخص، وكيفيات سرد الجداول

والأشكال وكتابة المراجع، ونوع الخط المطلوب في الكتابة. وأصبح الأستاذ الباحث قلما يعبر هذه المرحلة بسلام، وإن تحققت هذه الشروط فقد تم اجتياز أصعب مرحلة في النشر.

فاعلية النشر العلمي في الجامعة الجزائرية:

عرفت الجامعة الجزائرية في السنوات القليلة الماضية مجموعة محاولات الإصلاح، نظرا لما عرفته من تخاذل في مستوى الترتيب العالمي والإفريقي، ففي التصنيف 2018 رصد معهد(Times Higher Education) الذي يقع مقره بلندن (25) جامعة افريقية فقط من بين 1000 جامعة عالمية، احتلت فيه الجزائر في المرتبة 22 إفريقيا، مرتكزة في هذا التصنيف على مؤشرات منها؛ القدرة على نقل المعارف.

لقد أصبحت فاعلية النشر مرتبطة بمدى الاستفادة من المعارف الجديدة ومن خلال مدى الإنفاق على البحث العلمي، ونسبته من الناتج المحلي وبعدد الباحثين والعلماء، وحجم الأبحاث العلمية السنوية، وعدد الاختراعات المسجلة سنويا، وعدد المجلات العلمية محليا ودوليا (دحماني ، 2019، ص 2)، تتجلى أيضا هذه الفاعلية أيضا في الجودة، من حيث علاقة النشر بقضايا التنمية وأشكال مخرجاته أو نتائجه، ناهيك عن الانتظام في النشر، وامتلاك رقم دولي معياري مسجل، وحجم تأثيرها والاقتباس منها، وبالتالي نلحظ تنافسا لدخول بوابة النشر العلمي العالمي، ومنه؛ أصبحت تقاس أهمية النشر بمدى دخول هذه المنشورات قواعد البيانات ذات الشهرة العالمية. من خلال مجموعة من المعايير العلمية التي تُعد مقياسا للنشر العالمي للمجلات العلمية.

أشارت الدراسة التي قام بها الباحث دحماني بلال أن الجزائر تصدرت المرتبة الرابعة بحوالي 4400 مجلة علمية، وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي، حيث سجلت حوالي 3500 مجلة خلال سنة 2013 (دحماني ، 2019، ص ص 5- 6) ويعود سبب هذا التقدم في أعداد المجلات المعبرة عن النشر بالجامعة الجزائرية إلى تزايد أعدادها، والانفتاح العلمي جراء سهولة ولوج الأبحاث والدراسات، وفتح المشاريع البحثية، سواء على مستوى المخابر، أو الدراسات الأكاديمية؛ كمشاريع الدكتوراه، وهو ما أحدث إقبالا متزايدا على الدراسات العليا، في ظل الاعتماد على كمية ونوعية المنشورات، ومقدار أثر تلك المنشورات ومدى الاستشهاد بها من قبل الباحثين، كما هو معاش أيضا من قبل الأساتذة في حقل العلوم الاجتماعية أيضا.

أما عربيا فقد احتلت الجامعات الجزائرية على مستوى النشر الدولي المرتبة التاسعة، حيث بلغ عدد المنشورات العلمية (2500) في الفترة الممتدة من (1998- 2002) ، وارتفع إلى (10834) في الفترة (2008-2012) (بن سمير، موزاي ، 2020، ص 89)، أما على مستوى النوع، فإن تسارع الباحثين نحو كسب الحصول على الألقاب والدرجات العلمية أحدث عدم اهتمام بتناول مشكلات المجتمع، نظرا لانعدام العلاقة بين الجامعة وطبيعة الأبحاث المنجزة التي أصبحت بعيدة عن الواقع؛ وإن وُجدت نجد عدم تفعيل النتائج المتوصل إليها، نظرا لانعدام منظومة متكاملة، قائمة على تخطيط سياسات البحث العلمي ومراقبة التنفيذ.

نجد من الاختلالات الفاعلة أحادية القرار وعدم التواصل مع الفاعلين والمعنيين (رؤساء المجلات، الأساتذة، طلبة الدكتوراه) بالإضافة إلى فجائية القرار، بعكس ما كان يحدث، حيث كانت تُقام ندوات قبلية حول الموضوع بإشراك جميع الفاعلين، ما أوصل إلى تصنيف مجلات حديثة النشأة وقليلة الإصدار وإقصاء مجلات وصلت إلى عدد (25)، وعليه أضحت بعض المجلات تستقبل في (900) بحث في ظرف شهرين.(بن سمير، بلال، 2020، ص 86)

توحي هذه الوضعيات الرقمية إلى عجز الجامعات الجزائرية، وبالأخص في حقل العلوم الاجتماعية عن إنتاج وتطوير العلم والمعرفة العلمية، فضلا عن تدني المستوى العلمي لمخرجاتها، وضعف ارتباطها

بالاحتياجات الاجتماعية .(بن سمير، موزاي، 2020، ص 88)، التي تبقى من مهمة تخصصات حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي يعاني فيها الباحث من تدني في مستوى اللغة خاصة اللغة الفرنسية والانجليزية، مقارنة بالتخصصات التقنية الأخرى، علما أن اللغة الإنجليزية أصبحت لغة النشر في المجلات المفهرسة، وضمن قواعد المعلومات العالمية.

إن محدودية انتشار اللغة العربية عبر العالم في مجال النشر العلمي تشكل عقبة كؤودا في سبيل وصول البحوث المكتوبة باللغة العربية بشكل عام إلى مصاف العالمية(محمد الأخضر، 2020 ص 16)، لهذا فقد أصبح الأستاذ الجامعي في حقل العلوم الاجتماعية ينفر من الكتابة باللغة العربية ويميل أكثر إلى الكتابة باللغات الأجنبية خاصة اللغة الانجليزية بغية كسب القبول والتقدير العلمي من قبل دور النشر العالمية، أو من قبل المجلات العالمية المحكمة. حتى أنك تجد اليوم المجلات وطنية تحذو هذا الحذو؛ بالتشجيع على الكتابة باللغة الأجنبية، وجعلها من الكتابات الأوفر حظا في قبول النشر.

نجد الأستاذ الجامعي في العلوم الاجتماعية؛ يسعى جاهدا نحو ترجمة أعماله وكتاباته، سعيا منه البحث عن أنجح الطرق لأجل الترجمة الصحيحة، بالرغم من أصلية المقال وطبيعة الموضوع الذي ينتمي إلى اللغة العربية. وتشير الدراسات إلى ما تم نشره من قبل باحثين منتسبون إلى جامعات عربية في مجلات عالمية مسجلة ضمن منصة "ويب أوف سيانس" Web of science في الفترة (2010- 2014) بلغ 95255 بحثا باللغة الانجليزية في المجلات العلمية والتقنية، أما في منصة "سكوبيس"Scopus فإن العدد مضاعفا؛ لكونها تحوي ما يُقارب 140 مجلة صادرة عن الدول العربية، ناشرة باللغة الإنجليزية (الخزندار، 2016، ص، 46-47)

وبالرغم ما تعرفه الجامعة الجزائرية من استقطاب الموارد البشرية ذات الكفاءة العلمية إلا أن ذلك لم ينعكس على المجهودات الوطنية الموجهة نحو البحث العلمي الوطني ومنه على المردود التنموي، بحيث طبيعة المشاريع لم تكن ذات صبغة تطبيقية، كما أنه لم يعد هناك تخطيطا مسبقا للبحوث ذات العلاقة بالمشاكل القائمة. ضف إلى

المعايير التي أصبح يُحتكم إليها لم تعد تقتصر على نتائج جيدة وفعالة، إنما تقديمها في قالب علمي سليم موثق ودقيق لأجل الحصول على الموافقة على نشرها في مجلات علمية ذات سمعة مرموقة، أي أن أغلبها طغى عليها الطابع الشكلي أكثر من المضمون، وعليه فقد أصبح الأستاذ الباحث في حقل العلوم الاجتماعية يراعي مجموعة من المتطلبات؛ يراها الأكثر انسجاما مع تصورات هيئات النشر والخبراء ومنها:

- اختياره للموضوع؛ باعتباره أهم خطوة في النشر بالمجلات العلمية المرموقة، والوصول إلى نتائجه بشكل جيد، والوصول إلى نتائج واستنتاجات مهمة، وهي بمثابة معايير أساسية للرفض أو القبول. يكتسب الباحث هذه الخاصية انطلاقا من الخبرة المتراكمة لتتحول إلى فن اختيار المواضيع. قائم على تناول المشكلة بمنهجية علمية دقيقة مع توثيق نتائجها. بالإضافة إلى طريقة الكتابة بعد الانتهاء من تنفيذ البحث وتحليل البيانات وصياغة النتائج واستنباط الاستنتاجات، منتهيا إلى عنوان واضح ومختصر وذاب للباحثين معبرا عن مضمون البحث(أحمد عليا، 2017، ص8)

الخاتمة:

يمكننا من خلال هذه القراءة المنصبة نحو واقع النشر العلمي بالجامعة الجزائرية وفي حقل العلوم الاجتماعية، استخلاص مجموعة من المواقف، المساهمة في اختلالات النشر؛ منها ما تعلق بالظروف التي أصبح يشتغل فيها الأستاذ الجامعي} من خلال تعدد المهام البيداغوجية والبحثية، حيث أصبح الأستاذ يسعى

جاهدا لأجل تسوية وضعيته المهنية كالترقية في الدرجة العلمية، خاصة وأن نسبة كبيرة من الأساتذة لا زالوا دون درجة "أستاذ التعليم العالي".

إن وجود الإنتاجات العلمية الموجودة، وبالرغم من تعددها لم ترقى إلى الضبط المطلوب، والتخطيط وفق احتياجات المجتمع، ولم يكن هناك تخطيطا استراتيجيا لأجل استغلال هذه الأبحاث الميدانية بالرغم من تصور ايجابي لفاعلية النتائج المتوصل إليها. ناهيك عن الصعوبات التي أصبح يُعانيها الأستاذ الجامعي لأجل نشر مقالاته المتعددة الأسباب والتي تطرقنا إليها مفصلة.

قائمة المراجع:

1.الشامي أحمد محمد، حسب الله محمد. (1988). المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات: انجليزي عربي، الرياض، دار المريخ.

2.إحسان علي هلول. (2011). واقع النشر العلمي في جامعة بابل، مجلة مركز بابل، جامعة بابل.

3.أمال كزيز، نسرين كزيز. (2019). أخلاقيات ومعايير النشر العلمي في المجلات المحكمة، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) ص ص 252- 262 ، جامعة الجلفة.

4.بن جديدي سعاد وآخرون. (2019). الأمانة العلمية بين الضوابط والممارسات المخالفة في النشر العلمي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) 13- 14 نوفمبر، جامعة الجلفة.

5.تميم أحمد عليا. (2017). دليل النشر في المجلات العلمية المحلية والعالمية، مركز ضمان الجودة بجامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.

6.حسين بن سمير، موزاي بلال. (2020). معايير تصنيف المجلات العلمية في الجزائر وأثرها على تحسين جودة الأبحاث، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر ص ص 78-92)

7.دحماني بلال. (2019). النشر العلمي ومعايير تقييم المجلات العلمية في قواعد البيانات العالمية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) ص ص 44-54

8.رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي. (2020). المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر العلمي الجامعي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد1، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، الجزائر ص ص 238- 262

9.رنا عدنان الحكيم. (2004). النتاج الفكري العراقي في مجال علم المعلومات والمكتبات للفترة من 1991-2002 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرة، بغداد.

10.سامي الخزندار. (2016). المعرفة العربية في المجلات العلمية: مؤشرات جديدة برؤية حضارية، مجلة المستقبل العربي، مجلد 39 العدد 454، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

11.سعيد مقبل رضا. (2011). النشر الجامعي في العصر الرقمي. مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية.

12.صوفي عبد اللطيف. (2003). المكتبات في مجتمع المعلومات، قسنطينة ، جامعة منتوري.

13.طالب ياسين. (2017). جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933 من كتاب أعمال ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة يوم 11/07/ 2017

14.عبد الرحمان خذير. (2019). الدعائم العلمية والأكاديمية في النشر العلمي لدى المجلات المحكمة بين المتطلبات البيداغوجيا والحاجيات الثقافية والعلمية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) ص ص 87 – 97)

15.عبد الرزاق جنان صادق، مرزة حمزة حسن، مزيد رشيد حميد. (2013). مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجلات العراقية. مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل العدد 11، ص ص. 112-125

16.غزال عبد القادر، بورحلي وفاء. (2018). المعرفة العلمية في الفضاء الافتراضي عبر المواقع الالكترونية لمؤسسات التعليم العالي: من ضروريات الإتاحة إلى سبل الإغناء: دراسة وصفية تحليلية لإتاحة الدوريات العلمية عبر المواقع الالكترونية للجامعات الجزائرية. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الدولية الثالثة حول النفاذ الحر، مدرسة علوم المعلومات. 28-30 نوفمبر، الرباط: المركز الوطني للتوثيق.

17.كرام محمد الأخضر. (2020). من أجل تحسين جودة النشر العلمي القانوني في البلاد العربية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد01، ص ص 08-26

18.محمد أحمد العوضي، فريدة. (2010). صناع الثقافة العلمية واقع النشر العلمي في العالم العربي الموفر على الموقع http://laamkan.maktoobblog.com

19.منال سيد يوسف. (2008). التميز البحثي المفهوم والأسس والمتطلبات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

20.ميخائيلوف وكليديفسكي. (1983). مدخل في المعلومات والتوثيق. ترجمة: نوار محمد علي قاسم: جامعة الموصل.

21.نبيلة عيساوة وآخرون. (2019). الباحث والنشر العلمي:واقع النشر في المجلات العلمية المحكمة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة ص ص 424- 437

22.نور الدين حفيظي وراوية تبينة، النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية المتوفرة بالموقع: https://jilrc.com

23.ياسر ميمون عباس. (2019). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي للبحوث التربوية: أصول التربية نموذجا، Intrenational journal of Research in Education Sciences المجلد 2 العدد 3، جامعة المنوفية، مصر.

24. Labidi, Djamel. (1992). Science et pouvoir en Algerie. Alger : OPU. –

الثقافة المعلوماتية ودورها في نشر واسترجاع المعلومات العلمية

Informatics culture and its role in disseminating and retrieving scientific information

د. حسان مداسي، أستاذ مساعد قسم "ب"

ملخص:

يتناول هذا البحث دور الثقافة المعلوماتية في تسهيل عمليات نشر واسترجاع المعلومات العلمية لدى الباحثين الأكاديميين، لأنه لا مكان للأمية المعلوماتية في هذا العالم وخصوصا في المجتمع الأكاديمي، حيث أصبح إعداد البحوث العلمية ونشرها واسترجاعها يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخصوصا باستخدام شبكة الإنترنت، كما هو الحال بالنسبة لنشر المقالات العلمية عبر المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP، والتي أصبحت واقعا يتعامل معه الباحثون عموما وطلبة الدكتوراه على وجه الخصوص، حيث يحاول هذا البحث تسليط الضوء على هذا الموضوع الهام.

تم التوصل في هذا البحث إلى ضرورة تعزيز الثقافة المعلوماتية لدى الباحثين من أجل الرفع من كفاءاتهم في المجال التكنولوجي من خلال اعتماد أسلوب التكوين المستمر، وتنظيم الدورات التدريبية التي تراعي احتياجات هؤلاء الباحثين، وقد تم تقديم بعض المقترحات لتجاوز الصعوبات التي يواجهها هؤلاء الباحثون أهمها الاعتماد على التكوين الذاتي لتعزيز المستوى التكنولوجي، ومراجعة نظام النشر عبر المنصة الجزائرية للمجلات العلمية وحل مختلف المشكلات التي تعترض الباحثين في نشر مقالاتهم العلمية.

Abstract:

This research deals with the role of information literacy in facilitating the processes of publishing and retrieving scientific information for academic researchers, because information literacy has no place in this world, especially in the academic community, as the preparation, publication and retrieval of scientific research depends on information and communication technology, especially using the Internet, as is the case for publishing scholarly articles via the ASJP, which has become a reality that researchers deal with in general and doctoral students in particular, where this research attempts to shed light on this important topic.

In this research it was concluded the necessity of enhancing informational culture among researchers in order to raise their competencies in the technological field through adopting the continuous training method, organizing training courses that take into account the needs of these researchers, a set of proposals has been presented to overcome the difficulties these researchers face, the most important of which is relying on self-training to enhance the technological level, reconsidering the publishing system through the algerian portal for scientific journals and solving the various problems that researchers encounter in publishing their scientific articles.

مقدمة:

لعله من المسلمات أن التمكن من تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو من أهم متطلبات العصر الحديث، فنحن في عصر المعلومات ومجتمع المعلومات، وهذا الأمر يشمل جميع القطاعات والفئات دون استثناء، وخصوصا فئة الباحثين الأكاديميين فهم معنيون أكثر من غيرهم بعمليات النشر في المجلات العلمية، حيث أصبح كثير من هذه المجلات يصدر في الشكل الإلكتروني، فضلا عن أن إجراءات النشر تتم

عبر المنصات الإلكترونية كما هو الحال عبر المنصة الوطنية للمجلات العلمية ASJP؛ وتعتبر عمليات البحث والاسترجاع جد مهمة كذلك في إعداد البحوث العلمية لأن أي موضوع بحث يتطلب الاعتماد على المراجع العلمية سواء كانت كتب، مقالات الدوريات، موسوعات، رسائل جامعية وغيرها، وعلى الرغم من أن المكتبات الجامعية تؤدي دورا هاما في هذا المجال، إلا أن البيئة الرقمية قد وفرت الكثير من مجالات البحث المحسب من خلال المكتبات والمستودعات والمنصات الرقمية، ولعل مقالات الدوريات الإلكترونية هي من أهم مصادر البحوث العلمية لما تمتاز به من الحداثة وسرعة الصدور عكس الكتب أو الدوريات الورقية.

وانطلاقا من هذه الأهمية الكبيرة لعمليات النشر الإلكتروني واسترجاع المعلومات العلمية، فإنه يفرض على الباحثين الأكاديميين اكتساب مهارات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا شبكة الانترنيت، فهي تمثل ثقافة معلوماتية تكتسب وتطور من خلال التكوين والتدريب وبواسطة الخبرة التراكمية، وهذا ما سيعكف بحثنا هذا على الإلمام به من خلال التطرق إلى أهم العناصر المرتبطة بالموضوع للوصول إلى نتائج جد مفيدة لجمهور الباحثين.

أ- الإشكالية:

يعتبر الاهتمام بالبحث العلمي من أهم الركائز والأساسيات في المؤسسات الأكاديمية، فهي تعنى بتقديم العلوم والمعارف للطلاب في مختلف المجالات والتخصصات، وفي الوقت ذاته تهتم بمجال البحث العلمي وتطوير طرقه وأساليبه كذلك، والمعروف أن من أهم مقومات البحوث العلمية نجد النشر العلمي، فهو ثمرة هذه البحوث العلمية من خلال إتاحتها لجمهور الباحثين والدارسين والمهتمين كل في مجال تخصصه، والمعروف في عصرنا الحالي أنه عصر المعلومات ومجتمع المعلومات، حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد اتسع نطاقه ووصل إلى جميع القطاعات وشمل جميع الفئات، ولعل فئة الباحثين الأكاديميين هي من أكثر هذه الفئات المعنية بهذه التطورات الحديثة، على اعتبار أن عمليات البحث والاسترجاع وحتى النشر العلمي أصبحت تتم بالطرق الحديثة، مما يفرض على هؤلاء الباحثين اكتساب المهارات التكنولوجية الضرورية لمواجهة مثل هذه التحديات، أو ما يعرف بالثقافة المعلوماتية.

جاء بحثنا هذا في هذا السياق ليسلط الضوء على هذا الموضوع الهام من خلال التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تسهم الثقافة المعلوماتية في تسهيل عمليات نشر واسترجاع المعلومات العلمية ؟

ب- تساؤلات البحث:

إنطلاقا من التساؤل الرئيسي للبحث نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الثقافة المعلوماتية ؟
- أين تكمن أهمية الثقافة المعلوماتية للباحثين الأكاديميين ؟
- كيف تسهم الثقافة المعلوماتية في نشر واسترجاع المعلومات العلمية ؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه الباحثين في نشر واسترجاع المعلومات العلمية ؟
- ما هي الحلول الممكنة لتجاوز مثل هذه الصعوبات من أجل تسهيل عمليات النشر والاسترجاع للمعلومات العلمية ؟

ج- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز دور الثقافة المعلوماتية في نشر واسترجاع المعلومات العلمية.

- التعرف على الصعوبات التي يواجهها الباحثون في عمليات النشر والاسترجاع للمعلومات العلمية.
- تحديد الحلول التي من شأنها معالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه الباحثين في مجال النشر والاسترجاع للمعلومات العلمية.

01- الثقافة المعلوماتية:

تعرف الثقافة المعلوماتية بأنها مجموعة القدرات المطلوبة التي تمكن الأفراد من تحديد احتياجاتهم من المعلومات Information needs في الوقت المناسب، والوصول إلى هذه المعلومات وتقييمها ومن ثم استخدامها بالكفاءة المطلوبة. وقد ازدادت أهمية ثقافة المعلومات في ظل الثورة التقنية الهائلة التي تشهدها المجتمعات في الوقت الراهن. ونظرا لتعقد البيئة المعلوماتية الحالية، يواجه الأفراد بدائل وخيارات متعددة تتعلق بحصولهم على المعلومات سواء في مراحل دراستهم الجامعية أو في عملهم وحتى فيما يتعلق بحياتهم الشخصية. ونظرا للتنوع الكبير في أشكال مصادر المعلومات وتوافر معلومات تفتقر إلى الدقة والمصداقية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المتاحة في شكل إلكتروني، فلقد فرض ذلك تحديات جديدة تمثلت في ضرورة إلمام الأفراد بهذه المهارات لمساعدتهم على تحديد اختياراتهم المناسبة من المعلومات.(عزمي، 2006)
وتعرف اليونسكو ثقافة المعلومات بأنها " تهتم بتدريس وتعلم كافة أشكال ومصادر المعلومات، ولكي يكون الشخص ملما بثقافة المعلومات فيلزمه أن يحدد: لماذا ومتى وكيف يستخدم كل هذه الأدوات ؟ ويفكر بطريقة ناقدة في المعلومات التي توفرها".(Abid,2004)

كما تعرف بأنها " تدريس وتعلم كافة أشكال البحث عن المعلومات وأنواعها وتقييمها، والتعامل مع كل مرافق المعلومات والتكنولوجيا المتوفرة للتعامل مع المعرفة ومع مؤسساتها، والغرض الأساسي هو أن يدرك الإنسان لماذا ومتى وكيف يحتاج ويستخدم المعلومات ويقيمها بشكل نقدي ؟ " .(السيد، 2017)
كما يستخدم مصطلح الوعي المعلوماتي للتعبير عن " المعرفة والإحاطة بأهمية المعلومات وإمكانية التعامل معها في الوقت المناسب وبالقدر المناسب، لحل المشكلات المعلوماتية وتلبية الحاجات البحثية بقدرات ذاتية تتناسب مع المتطلبات العصرية للوصول إلى مرحلة النضج المعلوماتي؛ وبتعبير آخر هو منظومة قدرات تمكن الأفراد من تمييز وقت الحاجة إلى المعلومات ثم تحديدها وتقييمها لاستخدامها بعد ذلك بفعالية. " (جوهري، 2009، ص.6)

ويقابل الثقافة المعلوماتية مصطلح الأمية المعلوماتية والتي تطلق على الفرد الذي لا يعرف كيف يحدد احتياجاته المعلوماتية، وعدم معرفته بالمصادر، وكيفية استخدامها، وهذا يشمل عدم معرفة كيفية استخدام الإنترنيت كمصدر هام من مصادر المعلومات. (السريحي، 2002، ص.100-102)

02- معايير الثقافة المعلوماتية:

هناك مجموعة من المعايير تحدد من هو الفرد الذي يعتبر مثقف معلوماتيا نوردها كما يلي:

معايير جمعية المكتبات الأمريكية ALA :

- الفرد المثقف معلوماتيا يحدد مدى وطبيعة حاجته للمعلومات.
- الفرد المثقف معلوماتيا يمكنه الوصول للمعلومات المطلوبة بكفاءة وفاعلية.
- الفرد المثقف معلوماتيا يقيم المعلومات ومصدرها تقييما نقديا، ويدمج المعلومات الجديدة مع ما لديه معرفيا
- الفرد المثقف معلوماتي يستخدم بكفاءة لانجاز هدف معين.

- الفرد المثقف معلوماتيا يلم بالقضايا المحيطة باستخدام المعلومات وإتاحتها بطريقة أخلاقية وقانونية.(العمودي، 2009، ص.18-19)

المعايير الأسترالية (الطبعة الأولى):

صدرت هذه المعايير عن مجلس أخصائي المكتبات الجامعية الأسترالية في كانبيرا سنة 2001، وتتمثل في النقاط التالية:

- الفرد المتعلم معلوماتيا يتحقق من الحاجة للمعلومات ويقرر طبيعة ومدى المعلومات المحتاج إليها.
- الفرد المتعلم معلوماتيا يتوصل للمعلومات المحتاج إليها بكفاءة.
- الفرد المتعلم معلوماتيا يستطيع استرجاع المعلومات باستخدام طرق وأساليب مختلفة، ويستطيع وضع استراتيجيات بحث مصممة بفعالية وكفاءة. (مفتاح، 2007، ص.45-46)

03- نشر المعلومات العلمية:

يعتبر نشر المعلومات العلمية من أهم القضايا المتصلة بالبحوث العلمية، فهو يندرج ضمن إشاعة المعلومة العلمية في أوساط الباحثين لتمكينهم من الإطلاع على أحدث ما توصلت إليه أبحاثهم، وللاستفادة من هذه البحوث والإضافة عليها لأن العلم يتسم بالتراكمية؛ وغالبا ما تنشر هذه البحوث والدراسات في المجلات العلمية المحكمة التي عرفت نقلة نوعية في السنوات الأخيرة، من خلال تحولها إلى النشر الإلكتروني عبر مواقع الويب، وبالتالي الاستفادة من تقنية الويب لإيصال المعلومة العلمية إلى أبعد نقطة ممكنة، ومن ثم كسر القيود الزمنية والمكانية في الوصول لمثل هذه المعلومات.

وتتداول كثير من الأوساط العلمية مختلف الصعوبات المرتبطة بالنشر التقليدي وكأننا بصدد أزمة، وتتمثل بعض ملامح هذه الأزمة في نظام النشر الحالي الذي يكشف وبصورة متزايدة عن محدوديته، بغض النظر عن مزاياه المتمثلة في جدية التحكيم العلمي وتركيزه على أفضل المقالات العلمية المنتقاة لعملية النشر، (لحواطي، 2014، ص.113-114) إلا أن عمليات النشر بالطرق التقليدية تأخذ وقتا أطول، وهذا ما يؤثر على العملية الاتصالية العلمية من خلال تأخر الاطلاع على ما توصلت إليه البحوث العلمية، فضلا عن قصور عمليات التوزيع التي قد تغطي منطقة دون أخرى، مما يضطر بعض الباحثين للتنقل إلى أماكن بعيدة من أجل الوصول إلى مقال منشور في مجلة علمية ورقية.

كما يعتبر الإنتاج الفكري الأكاديمي جزء مهم من الإنتاج الفكري لكل دولة، ليس من الناحية الكمية فقط وإنما من الناحية النوعية، والتي ترتبط بجودة المحتوى وسلامة المنهجية ودقة النتائج، وفرض قيود مادية وقانونية على نشر ذلك النوع من الإنتاج الفكري قد يؤدي إلى محدودية الاستفادة منه وحصره في فئة دون أخرى، لذلك ظهرت مبادرات كثيرة تحث المؤسسات الأكاديمية والباحثين على حد سواء على إتاحة إنتاجهم العلمي مجانا ودون قيود. (المبرز، 2012، ص.120)

وانطلاقا من أهمية بيئة الويب في نشر المعلومات العلمية فإن العديد من المجلات العلمية في مختلف التخصصات أصبح لها مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنيت، حيث تتيح مقالات دورياتها عبر موقع المجلة خصوصا إذا كانت تدعم حركة الوصول الحر للمعلومات، أو عبر بنوك وقواعد المعلومات والمنصات الرقمية التي تشترط دفع رسوم مقابل إتاحة هذا الإنتاج العلمي الأكاديمي؛ أضف إلى هذا إنشاء وتصميم المستودعات الرقمية التي تتيح البحوث والرسائل الجامعية حسب سياسة المؤسسة، سواء كانت للقراءة فقط أو القراءة والتحميل، وغالبا ما تكون هذه الرسائل في شكل pdf، ويندرج هذا أيضا ضمن سياسات الوصول الحر للمعلومات، من أجل دعم الوصول إلى المعلومة العلمية بحرية ومجانا ودون قيود.

وفي إطار تطوير وعصرنة عمليات النشر الإلكتروني في المجلات العلمية، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني cerist بإنشاء المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ، وذلك بهدف تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال النشر العلمي الإلكتروني، من خلال إنشاء نقطة ولوج موحدة لجميع الباحثين، حيث يتم اختيار المجلة حسب مجال تخصص الباحث، وملأ البيانات المطلوبة، ومن ثم إرسال المقالات إلى رؤساء التحرير الذين يتكفلون بباقي العمليات المرتبطة بالتحكيم والمراسلات والنشر في حالات قبول المقالات، وهذا طبعا من طرف فريق عمل متكامل ومنسجم.

وبالنظر لكل هذه التطورات التكنولوجية فيما يتعلق بنشر البحوث والدراسات في المجلات العلمية، فإن هذا يستوجب على الباحثين التمكن من مثل هذه التقنيات الحديثة، بل وتطوير مهاراتهم في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكل ما يتصل بها، لأن من أهم سمات هذه التكنولوجيا الحديثة هي التطورات السريعة والمتلاحقة، فما يعرفه المستخدم هذه السنة مثلا قد يصبح متقادما السنة القادمة وقس على هذا.

04- إسترجاع المعلومات العلمية:

إن أهمية استرجاع المعلومات العلمية تنبع من حاجة الباحثين إلى مثل هذه المعلومات، فأغلب البحوث العلمية إن لم نقل كلها تحتاج إلى مصادر ومراجع يعتمد عليها الباحثون في إعداد دراساتهم في مختلف التخصصات، ورغم مساهمة المكتبات التقليدية في تزويد الباحثين بمثل هذه المصادر، إلا أن عصر مجتمع المعلومات يقتضي الاعتماد ربما بنسبة أكبر على المصادر الإلكترونية، وهي المتوفرة في المكتبات الرقمية، المستودعات الرقمية، بنوك وقواعد المعلومات، وبدرجة أخص مقالات الدوريات الإلكترونية، خصوصا أنها تمتاز بالحداثة وسرعة الصدور، مما يجعلها أكثر مصادر المعلومات إفادة لجمهور الباحثين.

ويعد الاسترجاع الإلكتروني للمعلومات مرادفا في أغلب الأحيان لمصطلح البحث عن المعلومة في بيئة الإنترنيت، والذي يعد من أهم خدمات هذه الشبكة، خصوصا باستخدام محركات البحث التي تمكن الباحث من الوصول إلى المعلومة المرغوب فيها،(Harston,2004,p.108-123) مما يحيلنا إلى اعتماد طرق واستراتيجيات البحث المحسب، أولا من خلال تحديد الموقع المناسب واختيار طريقة البحث المناسبة، وقد تكون عن طريق البحث البسيط من خلال إدخال كلمة مفتاحية دالة أو البحث المتقدم من خلال استخدام محدد أو أكثر قد يكون موضوعي، زمني، جغرافي...الخ، من أجل تدقيق عملية البحث والحصول على نتائج تلبي فعلا احتياجات الباحثين، كما يتم الاعتماد أيضا على المعاملات البولينية في عملية البحث لنفس الغرض وهي " و " ، " أو " ، " ما عدا ".

وكل هذه التقنيات المرتبطة بعمليات البحث والاسترجاع تتطلب كذلك مهارات وكفاءات، وهنا نشير إلى أهمية التكوين في مجال استرجاع المعلومات في بيئة الإنترنيت، الذي قد يأخذ صورا متعددة، ممكن من خلال الدروس النظرية، ولكن بالاعتماد أكثر على الجانب التطبيقي لأنه الأهم في إكساب المتكون مهارات أفضل، خصوصا في تطوير مهاراته في مجال البحث المحسب، فبقدر اكتساب الباحثين لثقافة معلوماتية جيدة والتي تنشأ من خلال تراكم المعارف والخبرات، فإن عمليات البحث عن المعلومات العلمية تكون بسهولة ويسر يوفر على الباحثين الكثير من الجهد والوقت وحتى التكلفة.

05- لمحة حول النشر العلمي في الجزائر:

وجدت الجزائر نفسها في العقود الأخيرة في عالم يتسم بالعولمة وظهور نظام عالمي جديد أثر على الحياة الإنسانية برمتها، ومن أهم معالم هذه العولمة نجد ما يسمى بعولمة الجامعات مما دفع بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تبني جملة من الإصلاحات لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

وقد تم تجسيد هذا التوجه الجديد لوزارة التعليم العالي من خلال المخطط الخماسي والذي يهدف إلى تحسين وضعية القطاع وتطبيقا للقانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، حيث ركز على الاهتمام بتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمين نتائجه مع تكفل الدولة بدعم المشاريع المتعلقة بهذا الجانب.(كبار، 2014، ص.303)

لكن رغم المجهودات المبذولة ظلت معظم الجامعات تعاني من البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، فضلا عن وجود فجوة بينها وبين مكونات المجتمع الأخرى، ولعل عدم وجود جهاز يعرف بالانتاج العلمي لهذه الجامعات هو من أهم الأسباب في حصول هذه الفجوة، كما أن غياب المعايير الواضحة والموحدة التي تحدد أصول وقواعد التأليف والتحكيم والنشر وهذا يندرج ضمن سياسة واستراتيجية واضحة للبحث العلمي قد أدى إلى تباين في القواعد المعتمدة في تحكيم ونشر المقلات العلمية، دون أن ننسى عنصر التسويق للإنتاج العلمي من خلال توسيع شبكة التوزيع واستخدام التقنيات الحديثة في نشر المعلومة العلمية على أوسع نطاق.(سدوس، 2020، ص.242)

وبناء على الواقع السابق ذكره تم التوجه نحو النشر العلمي الإلكتروني لأنه يحقق المزايا التالية:

- توفير الجهد والوقت للأساتذة والباحثين.
- إمكانية التعديل في المحتوى سواء بالإضافة أو الحذف أو التغيير، فالمؤلف يمكنه القيام بكل هذه التعديلات بسهولة ويسر.
- الاستفادة من السعة الكبيرة في تخزين المعلومات التي تتميز بها الوسائط الإلكترونية، حيث أن قرص مدمج واحد بإمكانه تخزين رصيد كبير جدا من مقلات الدوريات الإلكترونية فضلا عن منشورات وقائع المؤتمرات وغيرها.
- يعطي النشر العلمي الإلكتروني للباحثين والمهتمين إمكانية الإطلاع على محتويات المجلات الإلكترونية المتاحة على الخط وبالتالي تعزيز الوصول الحر للمعلومات.
- سهولة الرجوع إلى المصادر الببليوغرافية المستخدمة من طرف المؤلفين، لأن النص الإلكتروني يتوفر على حواشي تمكن القارئ من الحصول على المصدر الببليوغرافي بمجرد النقر عليها بواسطة مؤشر الحاسوب، ومن ثم تصفحه ثم العودة إلى النص الذي هو بصدد مطالعته.(سيدهم، 2015، ص.132-133)

وتجدر الإشارة إلى أن النشر العلمي الإلكتروني يفرض جملة من التحديات ينبغي مواجهتها يمكن حصرها فيما يلي:

- الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والناشرين، حيث انتهاك مثل هذه الحقوق تعد من أهم المخاطر التي تواجه كل المعنيين بعملية النشر العلمي الإلكتروني، خصوصا في ظل انتشار ظاهرة نسخ وقرصنة المحتويات المتاحة على الخط دون مراعاة أو احترام لحقوق المؤلف أو الناشر، فشبكة الإنترنيت فضاء مفتوح على كل الممارسات التي تشمل للأسف غير الأخلاقية منها.

- ضرورة توفر أجهزة لاستخدام المحتوى الإلكتروني: مثل الحواسيب وقارئ الميكروفيلم والميكروفيش والهواتف الذكية وغيرها.
- صعوبة القراءة من الشاشات الإلكترونية: حيث أثبتت الدراسات مدى التأثيرات السلبية على الصحة الإنسانية جراء قضاء مدة طويلة أمام الشاشات الإلكترونية سواء تعلق الأمر للبصر، الأعصاب أو المفاصل.
- التسويق الإلكتروني للمحتوى: فبالرغم من وجود ميزات مهمة للنشر الإلكتروني إلا أن تأخر العديد من الدول النامية ومنها الجزائر في مجال تقنيات المعلومات لا سيما تبني نمط التجارة الإلكترونية يعد تحديا أمام النشر العلمي الإلكتروني.(سوهام وسعودي، 2019، ص.220)

06- المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP:

المنصة الجزائرية للمجلات العلمية المعروفة اختصارا ASJP أي Algerian Scientific Journal Platform هي أرضية إلكترونية تجمع كل المجلات العلمية الإلكترونية على المستوى الوطني، وتندرج في إطار النظام الوطني للمعلومات العلمية والتقنية، وهي خطوة مهمة لحماية المؤلفين والباحثين الأكاديميين من الناشرين الوهميين، وتعتبر طرف ثالث بين المؤلف والناشر من خلال متابعة كل المراحل بدء بمراسلة المجلة وحتى صدور المقال.

تم تطوير المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي التقني CERIST التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتحتوى هذه المنصة بتاريخ 2021/01/10 على 629 مجلة علمية وعدد مقالات يصل إلى 135546 مقالا متاحة بالنص الكامل، ويمكن الوصول إلى هذه المجلات أو المقالات من خلال الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en

وأهم الخدمات التي تقدمها المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ما يلي:
- إمكانية فتح حساب في المنصة سواء كناشر أو كمحكم أو كمدير مجلة.
- المقالات المنشورة لعشرة مجلات الأخيرة في المنصة.
- تقديم إحصائيات دقيقة لحظة بلحظة عن عدد المقالات المنشورة في المنصة.
- إظهار العشر مقلات الأكثر تحميلا عبر المنصة.
- إتاحة خدمة البحث البسيط والمتقدم للمستخدمين. (الحمزة، 2018، ص.30-31)

لكن في الحقيقة بقدر ما كانت هذه المنصة الإلكترونية العلمية إيجابية لمراقبة عملية نشر الأوراق البحثية بكل شفافية، إلا أن العدد القليل للمجلات المؤهلة والمصنفة في صنف ج من طرف الوزارة الوصية أحدث جدلا كبيرا في أوساط طلبة الدكتوراه، والأساتذة المعنيين بالترقيات العلمية، إذ أصبح لا يمكن لأي طالب دكتوراه أن يناقش رسالته العلمية إلا إذا نشر بحثا في مجلة علمية محكمة ومُصنفة في صنف ج، وهو نفس الشيء بالنسبة للأستاذة بالمعنيين بالتأهيل الجامعي أو الترقية إلى رتبة الأستاذية، وهو ما يعني في حالة عدم النشر سينعكس عليهم سلبا في مسارهم العلمي والمهني، إذ يتأخر طلبة الدكتوراه عن مناقشة رسائلهم الجامعية، ويتأخر الأساتذة المعنيين بالترقية إلى دورات لاحقة أخرى، على خلاف ما كان عليه سابقا، حيث كانت عملية النشر العلمي سهلة، قبل صدور القرار رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018 الذي يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف ج وما تلاها من تحيينات، والذي يلزم طلبة الدكتوراه والأساتذة المعنيين بالتأهيل والترقية العلمية بالنشر فيها.

إن تأخر طلبة الدكتوراه في مناقشة الدكتوراه وضع الوزارة الوصية في حرج كبير، نتيجة للشكاوي المُقدمة إليهم بسبب صعوبة نشر أوراقهم البحثية، مما دفع بالوزارة الوصية ومن أجل تدارك الأمر إلى استصدار مراسلة

تحت رقم 524 ومؤرخة في 8 سبتمبر 2018 موجهة الى مُديري المؤسسات الجامعية ورؤساء الندوات الجهوية ورؤساء المجالس العلمية بتسهيل الإجراءات للمعنيين بقبول المناقشة بوثيقة تثبت قبول نشر مقال المترشح (وعد بالنشر) من طرف مجلة علمية معتمدة، ويتحصل على شهادته الجامعية دون انتظار العدد الذي يتضمن بحثه العلمي، ورغم ذلك فإن هذه التعليمة لازلت لم تحل إشكالية بيروقراطية النشر العلمي، مادام عدد المجلات العلمية المُؤهلة والمُصنفة في صنف ج قليل نسبيا، ولا يلبي احتياجات العدد الكبير من طلبة الدكتوراه والأساتذة المعنيين بالترقيات العلمية، وقد وصل الأمر بعديد رؤساء المجلات العلمية المصنفة إلى توقيف استقبال الأبحاث والدراسات إلى أجل غير مسمى بسب التراكم الهائل للمقالات التي وصلت إليهم.وهذا قد أضاف مشكلة أخرى لطلبة الدكتوراه، وأوضع رؤساء التحرير في حرج كبير أمام زملائهم الأساتذة الباحثين. (شافو، 2020)

07- صعوبات نشر واسترجاع المعلومات العلمية:

يمكن حصر الصعوبات والمشكلات التي تواجه الباحثين في عمليات نشر واسترجاع المعلومات العلمية في النقاط التالية:

أ- نشر المعلومات العلمية:

- مواجهة صعوبة فيما يخص التسجيل في المنصات الإلكترونية للمجلات العلمية.
- صعوبات في استخدام هذه المنصات.
- صعوبات في وصول رسائل البريد الإلكتروني.
- صعوبة اختيار المجلة المراد النشر فيها.
- طول مدة الرد من قبل رئيس تحرير المجلة.
- طول مدة نشر المقال العلمي.

ب- استرجاع المعلومات العلمية:

- نقص في تحديد الحاجات البحثية بدقة.
- عدم التعرف على مواقع مصادر المعلومات المهمة عبر شبكة الإنترنيت.
- مشكلة الوصول بالنسبة لبنوك وقواعد المعلومات التي لا تدعم الوصول الحر للمعلومات.
- نقص في استراتيجيات البحث المحسب.
- " صعوبات في تقييم المعلومات التي تم التوصل إليها واستخدامها."(محمد، 2010، ص.25)
- مشكلات لغوية.

08- تكوين الباحثين في المجال التكنولوجي:

يعرف التكوين بأنه " اكتساب وتعزيز للمهارات، أو محاولة منهجية للتوفيق بين اهتمامات الأفراد وبين متطلبات التنظيم المتوقع أن يعمل به هؤلاء الأفراد؛ فهو نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيير في العاملين، من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات ومعدلات الأداء وأساليب العمل، مما يجعلهم مؤهلين للقيام بأعمالهم بكفاءة." (الشافعي، 1994، ص.92)

أما التكنولوجيا فهي مجموعة من المعارف والخبرات المتراكمة والوسائل المتطورة في المجال التقني التي تستخدم في القيام بالأعمال والوظائف وتلبية الحاجيات على اختلاف أنواعها، استنادا إلى المبادئ العلمية.(Larousse,2017)

ويتم تكوين الباحثين في المجال التكنولوجي باستخدام أسلوب التكوين المستمر والذي يعرف بأنه تكوين إضافي يستفيد منه الموظف ليتمكن من التأقلم مع التطور العلمي، (Petit Larousse illustré,1991,p.825) كما يعرف بأنه ذلك النوع من التعليم القصير المدى نسبيا، الذي يهدف إلى أقلمة الأطر الوظيفية مع وضعية مستجدة أو تقنية حديثة، (توق، 1987، ص.92) ويرى أحمد بدر أن التدريب والتعليم المستمر بمثابة الثقافة العلمية العامة وهي تعني تعليم حر غير مرتبط بالحدود النظرية المقسمة على مراحل دراسية معينة، ولعل الثقافة تعني كل معرفة أو خبرة أو مهارة يحصل عليها الفرد من إطاره الاجتماعي بمختلف الوسائل كالمحاكاة والتجربة والخطأ والتلقين المباشر إلى جانب التعليم والتدريب .(بدر، 2002، ص.185)

إن الاهتمام بتكوين الباحثين في المجال التكنولوجي يجعلهم يتجنبون كثيرا من المشاكل والصعوبات التي تعترضهم في عمليات نشر واسترجاع المعلومات العلمية، وبالتالي ربح الجهد والوقت وحتى المال بسبب نفاذ حجم الاشتراك في خدمة الإنترنيت مع نقص الثقافة المعلوماتية، وقضاء الساعات الطوال للقيام بنشر أو استرجاع مثل هذه المعلومات، ولعل برمجة دورات تدريبية بهذا الخصوص هي من أهم الوسائل المساعدة في حل هذه المشكلات وتجاوز مثل هذه الصعوبات.

09- النتائج العامة للدراسة:

يمكن استخلاص في نهاية هذا البحث النتائج التالية:

- الثقافة المعلوماتية لدى الباحثين الأكاديميين موضوع جد هام ينبغي أن يحضى بالعناية الكافية.
- للثقافة المعلوماتية دور كبير في تسهيل عمليات نشر واسترجاع المعلومات العلمية.
- هناك عدد من الصعوبات يواجهها الباحثون في مجال النشر العلمي على رأسها نقص مهارات الاستخدام للمنصات الإلكترونية للمجلات العلمية، فضلا عن طول فترة رد رؤساء تحرير المجلات العلمية بعد إرسال مقالات الباحثين ونشرها أيضا.
- أهم ما يواجهه الباحثون فيما يخص استرجاع المعلومات العلمية نقص في تحديد مواقع البحث عن المعلومات المرتبطة بالمواضيع محل البحث، بالإضافة إلى ضعف في تطبيق استراتيجيات البحث المحسب.
- للتكوين دور كبير في تعزيز الثقافة المعلوماتية للباحثين الأكاديميين خصوما فيما يتعلق بنشر واسترجاع المعلومات العلمية.

10- المقترحات:

لتعزيز الثقافة المعلوماتية لدى الباحثين وتجاوز مختلف الصعوبات التي يواجهونها في نشر واسترجاع المعلومات العلمية نقترح ما يلي:

- تنظيم دورات تدريبية للباحثين الأكاديميين لتعزيز مهاراتهم في نشر واسترجاع المعلومات العلمية.
- ينبغي أن تركز برامج الدورات التدريبية على نقاط الضعف والصعوبات التي يواجهها الباحثون في نشر واسترجاع المعلومات العلمية.
- ضرورة الاعتماد على التكوين الذاتي في مجال تطوير المهارات والرفع من الكفاءات في المجال التكنولوجي.
- إعادة النظر في نظام النشر عبر المنصة الوطنية للمجلات العلمية ASJP خصوصا فيما يتعلق بطول مدة الرد على الباحثين بعد إرسال مقالاتهم العلمية للنشر.

- تحيين قائمة المجلات المصنفة في " أ " ، " ب " ، " ج " من خلال تصنيف مجلات جديدة تحترم معايير التصنيف، ومن ثم فك الضغط عن المجلات الحالية التي تعاني من تضخم حجم المقالات المرسلة للنشر.

خاتمة:

للثقافة المعلوماتية أهمية كبيرة في تسهيل العمليات المتعلقة بنشر واسترجاع المعلومات العلمية، ولهذا ينبغي الاهتمام بتأهيل الباحثين الأكاديميين في المجال التكنولوجي حتى يتجاوزوا مختلف الصعوبات الذي يواجهونها عند نشر واسترجاع المعلومات العلمية، ويكتسبوا مهارات وكفاءات أكبر في هذا المجال الحيوي، فضلا عن ضرورة إعادة النظر في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP، من خلال تحديد المشكلات التي تعترض الباحثين في مجال نشر مقالاتهم العلمية، ووضع الحلول الممكنة من أجل تيسير سبل النشر العلمي للباحثين، وهذا ما يخدم البحث العلمي بشكل عام ويعود بالفائدة على التنمية الوطنية في نهاية المطاف.

قائمة المصادر والمراجع:

01- بدر، أحمد.(2002).التكامل المعرفي لعلم المكتبات والمعلومات.القاهرة، مصر.دار غريب للطباعة والنشر.

02- توق، محي الدين والخطيب، أحمد.(1987).برامج الجامعات العربية في إطار التعليم المستمر.عمان، الأردن.منتدى الفكر العربي.

03- جوهري، عزة فاروق والعمودي، هدى محمد.(2009).الوعي المعلوماتي بجامعة الملك عبد العزيز: دراسة تقييمية للوضع الراهن واستشراف المستقبل.مجلة دراسات عربية في المكتبات والمعلومات، ع.4.القاهرة، مصر. دار غريب للطباعة والنشر.

04- الحمزة، منير.(2018).منصة الدوريات العلمية الجزائرية ASJP: وسيلة للنفاذ المفتوح وآلية حقيقية للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية العلمية أو مجرد أوهام وموضة تكنولوجية.مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، ع.16.تبسة، الجزائر.جامعة العربي التبسي.

05- سدوس، رميسة.(2020).المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر العلمي الجامعي.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج.6، ع.1.قسنطينة، الجزائر.جامعة قسنطينة 2.

06- سوهام، بادي وسعودي، مقداد.(2019).النشر العلمي الإلكتروني ودوره في ترسيخ الثقافة المعلوماتية لدى المجتمع الأكاديمي.وقائع المؤتمر الدولي الأول حول تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي.برلين، ألمانيا.مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات.

07- سيدهم، خالدة هناء.(2015).دراسة استطلاعية للباحثين حول واقع صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعات الجزائرية:جامعة الحاج لخضر -باتنة- الجزائر.أعمال 08- المؤتمر العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائريةحول تمتين أدبيات البحث العلمي.طرابلس، لبنان.مركز جيل البحث العلمي.

09- السريحي، حسن عواد.(2002).الأمية المعلوماتية بمفهومها الحديث.مجلة الفرسان، ع.5.

10- السيد، مصطفى سيد.(2017). مجلة Cybrarians Journal ، ع.46.متاح على:
http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=779:msayed&catid=308:ongoing&Itemid=111

11- الشافعي، دياب حامد.(1994).إدارة المكتبات الجامعية.القاهرة، مصر.المكتبة الأكاديمية.

12- شافو، رضوان.(2020).إرشادات منهجية في المرافقة البداغوجية للطالب الجامعي.الوادي، الجزائر.جامعة حمة لخضر.

13- عزمي، هشام.(2006). مجلة Cybrarians Journal ، ع.8.متاح على:
http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=580:2011-09-25-08-13-14&catid=249:2011-09-25-08-14-48&Itemid=73

14- العمودي، هدى محمد وجوهري عزة فاروق.(2009).الوعي المعلوماتي بجامعة الملك عبد العزيز شطر الطالبات: دراسة تقييمية للوضع الراهن واستشراف للمستقبل.مجلة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج.14، ع.3، القاهرة، مصر. دار غريب للطباعة والنشر.

15- كبار، عبد الله.(2014).الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي:تحديات وآفاق.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.16.ورقلة، الجزائر.جامعة ورقلة.

16- لحواطي، عتيقة.(2014).إسترجاع المعلومات العلمية والتقنية في ظل البيئة الرقمية ودوره في دعم الاتصال العلمي بين الباحثين.قسنطينة، الجزائر.جامعة قسنطينة 2.

17- المبرز، عبد الله بن ابراهيم.(2012).النشر الأكاديمي في مصادر الوصول الحر ودوره في إثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنيت.مجلة إعلم.ع.11.الرياض، المملكة العربية السعودية.مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

18- محمد، مها أحمد.(2010).الوعي المعلوماتي ضرورة ملحة في القرن الحادي والعشرين.مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات.ع.4، القاهرة، مصر.جامعة القاهرة.

19- مفتاح، دياب.(2007).قضايا معلوماتية: إتجاهات المعلومات في المنظمات العربية.عمان، الأردن.دار الصفاء للنشر والتوزيع.

20- Abid, Adbelaziz. (2004). UNESCO: Information Literacy for Lifelong Learning. Paris, Fance. UNESCO, Information Society Division.

21- Harston, H. Rex and Others. (2004) Manuel usability inspection of digital libreries : a case study. International journal on digital libreries. Paris,France. Springer-Verlag

22- Larousse. (2017). disponible sur:
http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/archiviste

23 - Petit Larousse illustré. (1991). Parie, France. Ed. Larousse.

درجة المعيقات التي تحول بين الباحث العربي والنشر في المجلات العربية المحكمة من وجهة نظر باحث طلبة الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات الفلسطينية وسبل التغلب عليها

The obstacles degree that faced the Arab researcher in publishing research in the Arab journals from the viewpoint of the master and doctoral students in the Palestinian universities and the ways to overcome them

إعداد: منال نعمان قويدر
باحثة دكتوراة-مشرفة تربوية-الجامعة الإسلامية بغزة

ملخص الدراسة:
هدفت الدراسة التعرف إلى درجة المعيقات التي تحول بين الباحث العربي والنشر في المجلات العربية المحكمة من وجهة نظر باحثي طلبة الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات الفلسطينية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بلغت (282) باحثاً من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (1020) باحثاً، واعتمدت استبانه مكونة من (38) فقرة وموزعة على (4) مجالات، **وأظهرت النتائج** أن درجة المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر الباحثين من طلبة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية جاءت بدرجة موافقة متوسطة وبوزن نسبي قدره (62.40%)،ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات تُعزى لمتغير الجنس في جميع المجالات لصالح (الإناث)، باستثناء ما يتعلق بمجال (المعوقات التنظيمية)، الذي أظهر عدم وجود فروق بين الجنسين، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الدرجة العلمية، **وأوصت الدراسة** بإعداد برامج تكوينية ودورات تدريبية مستمرة للباحثين عموماً حول كيفية كتابة الورقة البحثية والتوثيق والاقتباس وفقاً للمعايير الدولية، ولهيئات التحرير والمحكمين خصوصاً كلٌ في مجاله في أحدث ما وصلت إليه مناهج البحث العلمي والنشر والتحكيم ، وتوفير أدلة معتمدة ومعايير ثابتة ومعترف بها لكتابة الأبحاث العلمية في أنماط الاستشهاد المرجعي، واقتباس المعلومات وطرق توثيقها، ويطبق ذلك على جميع أنواع الكتابة وأنماطها، ونشرها في المجلات العلمية وغيرها من قنوات النشر العلمي.

الكلمات المفتاحية: معيقات النشر، الباحث العربي، المجلات المحكمة، الجامعات الفلسطينية.

Abstract:
The study aimed at identifying the obstacles degree that faced the Arab researcher in publishing research in the Arab journals from the viewpoint of the master and doctoral students in the Palestinian universities and the ways to overcome them. The researcher used the Analytical Descriptive Approach. The study's sample consisted of (282) researchers from the study's population totaling (1020) researchers. The study's tool was a questionnaire containing of (38) statements that are divided into four fields. The main results of the study were as the following: The degree of obstacles that lead to increase the rejection rate of research submitted to the Arab journals from the viewpoint of the master and doctoral students in the Palestinian universities had a moderate degree with a relative weight(% 62.40). Furthermore, there are statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$)on all fields due to (females) except the organizational obstacles, as well as there are no statistically significant differences due to the variable of the academic degree. Finally, the researcher recommends the following:preparing continuous training courses and programs for researchers on how to write the research paper, documentation and quotation according to the international standards. Besides, providing training courses for editors and referees on the latest developments in

scientific research methods, publication and arbitration, and providing approved evidence and recognized standards for writing the scientific research, the patterns of reference citation, information citation and methods of documenting it, and all types of writing to publish in the scientific journals properly.

Keywords: Publication obstacles, Arab researcher, scientific journals, Palestinian universities.

مقدمة:

اتسمت بداية التفكير والبحث العلمي بالبطء الشديد لعدة قرون مرت على تاريخ البشرية، ومع ظهور الثورات المعرفية التي دفعت الإنسان إلى زيادة البحث والتنقيب ولستكشاف أساسيات الحياة؛ بدأت حركة الباحثين في البحث والنشر والتجريب، إذ شهدت العقود الماضية تطوراً مذهلاً في تقنيات وأدوات النشر العلمي، والتي استطاعت التغلب على العديد من الصعوبات التي كانت تعيق عمليات النشر.

ولما كان البحث العلمي ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة، فقد أولته الجامعات الفلسطينية عناية خاصة، وأصدرت الأنظمة واللوائح والقوانين اللازمة لتشجيعه وتنظيمه، وشكلت اللجان الخاصة للعناية بأنظمته، وإيلاء الأهمية بحيثياته، وجعلت نتائج الأبحاث المنشورة شرطاً أساسياً لتعزيز عضويتها وترقية أعضائها.

ويمثل النشر العلمي الطريق الفاعل وأحد أهم المقاييس المستخدمة لتقدير مستوى الإنتاج العلمي، ولإيصال جهد الباحثين من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا، كما يعد أداة من أدوات مشاركة وإثراء المعرفة العلمية وتحقيق متطلبات التبادل المعرفي، ويساهم أيضاً في تقييم مؤسسات التعليم العالي، ويُحسن من صورتها، مما يزيد من الإقبال على خدماتها(الدهشان، 2020، 56).

ويُعد الباحث العنصر الأساس في النشر العلمي، فهو مفتاح المعلومات الأصيلة والأفكار المبتكرة، إذ من المعلوم أن النشر العلمي يتطلب باحثين جادين، وإلا فَقَد النشر العلمي استمراريته وكينونته، وابتعد عن أهدافه الموضوعة (همشري، 2015، ص 3).

وتهيمن المجلات العلمية المحكمة على منصات ومنابر النشر العلمي، وترتبط معظم هذه المجلات بمؤسسات البحث الأكاديمي مثل: الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية، ويشرف عليها أساتذة جامعيون أو باحثون متفرغون لأغراض المراجعة والتحكيم، وأغلب هذه المجلات مجانية، وتكتسب هذه المجلات السمعة العلمية والقيمة الاعتبارية بناءً على تاريخ إنشائها، والأعداد التي تُصدرها، ونوعية الأبحاث المنشورة فيها، ونوعية الباحثين، وعدد القراء (عيساوة وآخرون، 2019، ص427).

ويتمنشر نتائج الأبحاث لتعزيز نشر المعرفة وتبادل الخبرات بين الباحثين في مختلف الموضوعات العلمية، وإيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تواجه المجتمع البشري، إلا أن بعض المجلات العلمية لديها سلسلة من الشروط الملزمة للباحثين، والتي تتطلب التقيد بها ليتم قبول نشر أبحاثهم، ومع ذلك لا تزال المجلات تقبل نسبة معينة من الأبحاث المقدمة للنشر حفاظاً على قيمتها بين المجلات المختلفة، وللمحافظة أيضاً على جودة الأبحاث العلمية المنشورة فيها، ومن أهم شروط الموافقة للنشر أن يكون موضوع البحث ذو أهمية علمية، ومصاغ بلغة بسيطة وسهلة وبعيدة عن التعقيد، ويمكن فهمها والاستفادة منها (المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات، 2020).

لذلك يواجه الباحثون ضغوطاً متزايدة في نشر أبحاثهم عند التعامل مع المجلات العلمية المحكمة، إذ أن الباحث عادة ما يبدأ بمواجهة تحديات إجراءات النشر بمجرد انتهائه من كتابة بحث هو البدء في البحث

عن المجلات المتخصصة، والتي عادةً ما تكون قليلة، ومن بين الصعوبات التي يواجهها الباحثون في بعض الأحيان، عدم الموضوعية في تقييم البحوث وقبولها للنشر، وتدني مستوى كفاية المحكمين الذين تم اختيارهم لتقييم البحوث قبل اعتمادها للنشر، وتأخر إشعار بعض المجلات بإخطار الباحث بوصول بحثه أو تقييمه، والتأخر في الرد النهائي بالقبول أو الرفض، وعدم الالتزام بالمدة الزمنية التي تم تحديدها في معايير النشر(الشرع والزعبي، 2011، ص1401).

ويختلف معدل قبول نشر الأبحاث في المجلات العلمية، فنسبة قبول النشر في دار النشر Elsevier مثلاً تتراوح ما بين 7% إلى 27% وهي مخصصة للمجلات ذات عوامل التأثير المرتفع، أما المجلات ذات معامل التأثير المتوسط فإن نسبة قبول النشر تصل فيها إلى 35%، بينما تصل نسبة النشر في مجلات APA إلى 35% (المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات، 2020).

وفي الوقت نفسه، ولأن محرري المجلات العلمية قلقون من تراجع معايير مجلاتهم حال قل الاستشهاد بما ينشر فيها من أوراق، فقد صاحب ذلك اهتمام غير مسبوق بنوعية الأبحاث المنشورة وجودتها وأصالتها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن محرري المجلات العلمية يحتاجون إلى الأبحاث العلمية بنفس القدر الذي يحتاج فيه الباحثون لتلك المجلات لنشر أبحاثهم، إذ يحرص محررو المجلات العلمية على تصفح مجلاتهم للاستشهاد بها. ولكن لماذا ترفض المجلات العلمية نشر بعض الأبحاث العلمية ؟

لا شك أن النشر في المجلات العلمية المحكمة يُعد من أكبر التحديات التي تواجه طلبة الدراسات العليا بسبب المعوقات المنهجية والمعرفية التي ترتبط بشخصية الباحث، وتتمثل في عدم الالتزام بالضوابط العلمية عند نشر الأبحاث، والمعوقات التنظيمية والإدارية التي ترتبط بالهيئات الإدارية القائمة على المجلة، وما تفرضه من شروط وضوابط قد يعجز الباحث عن تنفيذها (زنقوفي وقريد، 2019، ص501).

لذلك يمكننا الإجابة بالقول إن كانت المخطوطات غير مناسبة لقُراء وزائري المجلة، ولا تحقق أهدافها أو تقع خارج نطاقها، فعندئذٍ ترفض المجلات العلمية النشر على الفور قبل أن تتم مراجعتها، وكثير من الباحثين وخاصة المبتدئين منهم يقع في مشكلة السرقة العلمية، وانتحال الأفكار وصفة الآخرين وتقديمها دون ذكر صاحب الفكرة الأصلي، لقلة الخبرة لديهم، والتي تعد من أهم متطلبات كتابة البحث العلمي، ألا وهي حداثة محتوى البحث، والأفكار الواردة فيه، لذا ترفض المجلات العلمية أبحاثهم.

ومن أسباب رفض نشر الأبحاث في المجلات العلمية أيضاً، اعتقاد بعض الباحثين أن الأساليب المستخدمة في كتابة البحث العلمي هي نفسها المستخدمة في كتابة الرسائل العلمية كرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، إذ لم يصلوا بعد لإتقان كتابة بحث علمي يمكن نشره، لذا تبدو أبحاثهم وكأنها اختصار لأطروحة ماجستير أو دكتوراة موسعة.

وقد لوحظ أن معظم الباحثين الذين يكتبون بحوثهم باللغة العربية يقعون في الكثير من الانتهاكات للمعايير العلمية عند كتابة التقارير البحثية، فيُفَصلون في العرض، ويَعرضُون أفكاراً لا تخدم التمهيد لمشكلة البحث (الخليلي، 2015 ص18).

ويجب أن نعلم أيضاً أن محرري المجلات يفضلون عموماً نشر نتائج أبحاث جديدة، لأن أي مجلة علمية تبحث باستمرار عن نتائج الأبحاث المثيرة والجديدة، لذلك يجبعلى الباحثين تقديم أسبابًا مقنعة وراء أهمية أبحاثهم، لذلك نرى ضرورة اتصال الأبحاث العلمية بالمشاكل الواقعية التي تواجه المجتمعات العربية سواءً الأبحاث التطبيقية الميدانية أو الأبحاث الإنسانية ذات الطبيعة النظرية، إذ لابد من توافر هذا الشرط كأساس لقبول النشر في المجلات العلمية المحكمة.

كما أن مشكلة غياب معايير علمية يحتكم إليها الباحثون في تقييم المجلات للأبحاث والرسائل العلمية يؤثر سلباً على مصداقية البحث العلمي وجودته، والأصل في تقويم البحوث العلمية تحديد نقاط الضعف والقوة على حدٍ سواء، وتقديمها ضمن تقارير يُعدها الأساتذة المحكمون، وترسل إلى مسئولي التحرير في المجلات المحكمة (مولوج، 2018، 673).

ويبقى الأهم من ذلك هو ضرورة امتلاك الباحثين للوعي الفكري الذي يُمَكنهم من كتابة أبحاث علمية رصينة، وهذا يتطلب الانتباه إلى الغرض الذي يقومون بالكتابة من أجله، ليتضح طريق تفكيرهم، مبتعدين عن كل أسلوب يجعلهم يكتبون أبحاثاً هزيلة لا تستحق النشر (الأخضر، 2020، ص18).

وبناً على ما تقدم وبسبب عدم موافقة هيئة التحرير أو رفض التحكيم، لم تتم الموافقة على العديد من الأوراق البحثية للنشر في المجلات الدولية أو المحلية، أو المجلات العربية ورفضها من قِبل المحكمين.

ولأهمية النشر العلمي والكشف عن معوقاته،فقد أجريت حوله العديد من الدراسات التي هدفت إلى الكشف عن الصعوبات والعراقيل والتحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه الباحثين في عملية النشر في المجلات العلمية، كما أشارت نتائج عدد من الدراسات إلى أن هناك الكثير من المعوقات تتعلق بالجامعات وأخرى بالباحثين، وكذلك بالمجلات والدوريات العلمية، وأن أهم الصعوبات القائمة تتعلق بصعوبة التحكيم العلمي وإجراءاته، وأخرى تتعلق بنقص أوعية النشر، وفي مراجعة لعدد من الدراسات ذات العلاقة بهذا الموضوع،والتي أبدت اهتماماً بالصعوبات التي يواجهها الباحث العربي في النشر في المجلات المحكمة وتناولته بالدراسة والبحث، **دراسة لخضر وآخرون (2019)**، التي سلطت الضوء على موضوع الصعوبات التي تواجه طلبة الدكتوراه في مجال علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية والكشف عن مدى صعوبة النشر في المجلات المحكمة، وبيان التحديات التي تواجههم، والكشف أيضاً عن شروط وأحكام النشر العلمي في المجلات المحكمة، وتم استخدام المنهج النظري الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الجامعات العربية تعاني البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية ي، فضلاً عن وجود فجوة بينها وبين المجتمع لعدم وجود جهاز يمكنه من نشر البحوث الجامعية، ووجود بعض الممارسات السياسية التي تؤثر على المؤسسات الأكاديمية والنشر العلمي، منها تدخل السلطة في الأمور الأكاديمية، وتهميشاً للكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسة السلطة، ونشر أبحاث غير صالحة للنشر بدافع المحسوبيات.**ودراسة زنقوفي وقريد (2019)** التي سعت التعرف إلى معوقات النشر في المجلات العلمية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، وتم جمع البيانات باستخدام أداة الملاحظة بالمشاركة، واستمارة قياس الاتجاهات التي تكونت من (4) أسئلة، كما تم الاعتماد على عينة قصدية اختير أفرادها عشوائياً وتكونت من (22) مفردة، وأظهرت النتائج أن الأساتذة الجامعيين متفقون بالإيجاب على أن النشر في المجلات العلمية تعترضه معوقات إدارية وتنظيمية كثيرة،نتيجة تفشي سلوكيات سلبية قد يتحمل مسؤوليتها الباحث نفسه لعدم التزامه بقواعد النشر، أو عدم تعمقه في التحليل والتفسير، أو تكرار نفس المحتوى الذي قد تعرض له باحثين سابقين، والبعد عن تقديم إضافة نوعية أو إثراء المعرفة العلمية، أو لتعقد متطلبات قواعد النشر، أو لطغيان الجانب المادي على الجانب العلمي من خلال اعتماد بعض المجلات فرض رسوم تثقل كاهل الباحث، وهو ما يحول دون نشر بحثه.**ودراسةأبو شديد وبو زيد (2019)** التي سعت إلى تحليل قواعد وإجراءات ومعايير تحكيم الأبحاث في الدوريات العربية في مجالي العلوم الإنسانية بعامة والتربية بخاصة، ومقارنتها مع نظيرتها العالمية؛ كما هدفت إلى تحليل القواعد المطبقة في تحكيم ونشر المقالات العلمية في هذه الدوريات من خلال طرح المشكلة، وللوصول إلى هذه الأهداف قام الباحثان بمراجعة أدبيات عالمية حول قواعد النشر في الدوريات العلمية المحكّمة، وتحليل قواعد النشر

المعلنة في (47)دورية في العلوم الإنسانية والتربية، وتحليل قواعد النشر المطبقة في (23) دورية لإجراء مقارنة بين المعايير المعلنة والمعايير المطبّقة. واعتمدت الدراسة منهجية التحليل المقارن وقدّمت وصفاً لمجريات تطبيق قواعد النشر بأسلوب وصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك 54 دورية متخصصة تصدر في الوطن العربي موثقة في قاعدة "شمعة"، منها 34 تربوية و20 تربوية-نفسية. وهي بمعظمها فصلية مقابل 4 سنوية، و14 نصف سنوية، وواحدة شهرية. وتتوزع الدوريات التربوية العربية الموثقة في الدراسة على ثلاث فئات على النحو الآتي: الدوريات الورقية 21، الدوريات الورقية-الإلكترونية 16، الدوريات الالكترونية 17. وتعتبر مصر الدولة الأكثر إنتاجاً للدوريات التربوية، وتكاد تصدر نصف الدوريات التربوية في الوطن العربي. تمّ الحصول على قواعد النشر المعلنة لمجموعة مؤلفة من 47 دورية تربوية وعلم نفس من قاعدة بيانات شبكة المعلومات العربية التربوية (شمعة). وتم صياغة جدول تفريغ قواعد النشر المعلنة لهذه الدوريات، حيث شملت العناوين الآتية: المسار الشائع لتلقي المخطوطات؛ مبادئ التحكيم؛ آلياته؛ المعايير الشكلية؛ المنهجية والمضمون؛ والمبادئ. **ودراسة فالته وزروقي (2019):** التي حاولت الكشف عن صعوبات النشر التي يواجهها الباحث سواء أكان أستاذاً باحثاً أو طالب دكتوراه عند تقديم أبحاثه للنشر في الدوريات العلمية المحكمة عبر البوابة الجزائرية للمجلات الجزائرية ASJP لتقصي مختلف الطرائق والسبل التي تساعد الباحثين على إدراك المعايير الموحدة والمعتمدة في النشر العلمي،وقد صنفت إلى صعوبات التعامل مع البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ،وصعوبة التعامل مع بعض البرامج المهمة في التوثيق العلمي عند كتابة الأبحاث، وصعوبات تتعلق بمعايير تصميم وكتابة الأوراق العلمية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي تم تطبيقه على عينة من الباحثين الجامعيين في مختلق الجامعات والمدارس العليا ومراكز البحث العلمي في الجزائر وفي بعض الدول العربية،وبينت النتائج أن نسبة (56.5%) من الباحثين لم تقبل أبحاثهم للنشر، لجهلهم بهذه المعايير، أو لعدم احترامهم لها في دراساتهم البحثية، أو لأنهم لا يعلمون كيفية استخدام الأدوات والتقنيات المعتمدة في تحرير وتصميم الورقة البحثية من حيث تجميع وتنظيم وإدارة المراجع، وإجراء التوثيق، وكتابة الاستشهادات في النص تلقائياً.**ودراسة المغذوي (2019):** التي هدفت التعرف إلى معوقات النشر العلمي بقاعدة البيانات العالمية (isi) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية مع بيان تأثير بعض المتغيرات الديمغرافية، وتم استخدام المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع البيانات، وطبقت على عينة بلغت (600) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية، وأظهرت الدراسة وجود مجموعة من المعوقات في النشر العلمي في قاعدة البيانات العالمية (isi) من أبرزها: صعوبة تحقيق الشروط والمعايير الفنية للنشر في المجلات التابعة لقاعدة بيانات (isi)،ضيق الفترة الزمنية المحددة لإجراء تعديلات المحكمين من قبل هيئة النشر بالمجلات التابعة لقاعدة بيانات (isi)، الالتزام بحرفية القوانين والتعليمات والتشدد في التركيز على الشكليات دون المضمون،طول الفترة الزمنية بينت قديم البحث ونشره في المجلات التابعة لقاعدة بيانات (isi). وهدفت **دراسة شتوح وشتوح (2019)**إلى معرفة نوعية الصعوبات التي تواجه طلبة الدكتوراه في النشر مما يحول دون مناقشتهم لأطروحة الدكتوراه، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وبلغت عينة الدراسة (21) طالباً من طلبة الدكتوراه في جامعة زيان عاشور بالجلفة، كما تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات مكونة من (12) سؤالاً، وتوصلت الدراسة إلى أن طلبة الدكتوراه في جامعة زيان عاشور يجدون صعوبة في نشر أبحاثهم العلمية في المجلات المحكمة والمصنفة باعتبارها قليلة ويصعب النشر بها والوصول إليها، وهذا ما أقر به عدد من طلبة الدكتوراه بنسبة (71.42%)، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب (28.5%) فيسهل عليهم النشر وذلك نتيجة علاقة المؤطر بالقائمين على المجلة، كما أظهرت أن طلبة

الدكتوراه يدركون المعايير الشكلية والموحدة للنشر وذلك لاهتمامهم بخصوصيات المجلات شروط وقواعد النشر فيها وهذا ما أقره (19) طالب، وكثيرا ما يلجئون إلى إدخال وسائط في عملية النشر نتيجة للعلاقات بين أستاذ وآخر مما يُسهل عملية النشر، وهذا ما أقر به نسبة من الطلبة قدرت ب (66.66%)، كما أنهم يدركون أن سبب التأخير في النشر يرجع لعدم موضوعية لجان التحكيم، وذلك لتحيزهم لنشر مواضيع زملائهم وأقاربهم.**كما حددت دراسة مولوج (2018):** الأهمية النسبية لمعوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة مشكلة من (65) باحثاً من باحثي كلية التربية من مختلف الجامعات الجزائرية، تم استخدام الاستبانة الالكترونية لجمع البيانات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن أكثر المعوقات هي المعوقات المنهجية بأهمية نسبية بلغت (84.41%)، تليها المعوقات الشخصية بنسبة (80.71%)، ثم المعوقات التمويلية بنسبة (80.35%)، وأخيراً المعوقات التنظيمية والإدارية بنسبة (76.87%).**أما دراسة عبد الرازق آخرون (2013)**، فكشفت عن مشاكل النشر العلمي في الجامعات العراقية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (84) باحثاً، وأشارت النتائج إلى أن الباحثين المختصين في مجال محدد يتجهون غالباً إلى نشر أبحاثهم في مجلات بعيدة عن الاختصاص، والاتجاه الموضوعي للبحث، وذلك بسبب قلة أعداد المجلات المتخصصة داخل القطر في الاختصاص الواحد، بالإضافة إلى ضعف وعي بعض الباحثين بمعايير النشر في بعض المجلات المعتمدة، وأن أكثر المبررات التي تؤدي بالمحكمين إلى إعادة الأبحاث إلى مؤلفيها، هو ضعف في عملية توثيق الإسناد وصحتها، وضعف في توفر عناصر الإبداع في البحث، وعدم وجود الجانب التطبيقي الذي يُعد الجزء المهم في البحث، كما تبين أن من أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في النشر في المجلات العراقية هي مشكلة الفترة الزمنية التي ترسل لإجراء التعديلات المطلوبة.**وكذلك دراسة العاجز (2011)**، التي هدفت التعرف إلى واقع معايير السلوك الأخلاقي لنشر البحوث العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بغزة، والكشف عن الفروق في متوسط تقديرات عينة الدراسة لأهم معايير السلوك الأخلاقي لنشر البحوث العلمية، والتي يمكن أن تعزى لمتغير (الكلية – والرتبة العلمية). واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, وأعد استبانة مكونة من ثمانية مجالات، اشتملت على 68 فقرة, وزعت على عينة الدراسة والبالغ عددها (57) عضو هيئة تدريس ممن يحملون درجة أستاذ وأستاذ مشارك, وبعد تحليل النتائج توصلت الدراسة إلى أن أهم معايير السلوك الأخلاقي هو اختيار مجال البحث وموضوعه بما يخدم الإنسانية ويعالج قضاياها ومشكلاتها, ويزيل عنها الخطر, كما جاء معيار الصدق والأمانة في نقل المادة العلمية والحرص على توثيق المعلومات الواردة في البحث توثيقاً دقيقاً في مرتبة متقدمة جداً في مجال تحديد مصادر جمع المادة العلمية .

وعقبت الباحثة على الدراسات السابقة كالتالي:

* أشارت معظم الدراسات السابقة إلى أن النشر في المجلات العلمية يشكل عقبة رئيسية، لتعترضه لمعوقات إدارية وتنظيمية كثيرة، نتيجة لتفشي سلوكيات سلبية قد يتحمل مسؤوليتها الباحث نفسه لعدم التزامه بقواعد النشر، أو الافتقار للتعمق في التحليل والتفسير، أو يكرر بحثاً سابقاً قد تعرض له باحثين سابقين، والابتعاد عن اقتراح وتقديم إضافة معرفة علمية جديدة وأصيلة، أو إثراء المعرفة العلمية، أو لتعقد متطلبات قواعد النشر، أو لطغيان الجانب المادي على الجانب العلمي من خلال اعتماد بعض المجلات فرض رسوم تثقل كاهل الباحث، وهو ما يحول دون نشر بحثه، أو لعدم تبرير رفض الأعمال المقدمة للنشر.

* هدفت معظم الدراسات السابقة التعرف إلى صعوبات ومعوقات النشر في المجلات العلمية المحكمة كدراسة **زنقوفيوقريد (2019)**، ودراسة **ذويب (2016)**، و**دراسة شتوح وشتوح (2019)**

* اتبعت مجمل الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي **كدراسة مولوج (2018)**،**ودراسة شتوح وشتوح (2019)**،**ودراسةزنقوفيوقريد (2019)**، **ودراسة المغذوي (2019)**،بينما استخدمت دراسة ذويب (2016) المنهج التجريبي، واتبعت **دراسة أبوشديد وبو زيد (2019)** منهجية التحليل المقارن

* طبقت الدراسات السابقة أدواتها على عينات مختلفة، فكانت عينة **دراسةزنقوفيوقريد (2019)**، **ودراسة المغذوي (2019)**، مكونة من الأساتذة الجامعيين، وتكونت عينة **دراسة شتوح وشتوح (2019)** من طلبة الدكتوراه، بينما تكونت عينة دراسة **شتوح وشتوح (2019)** من عدة شرائح من باحثي التربية شملت المحكمين والباحثين ومسؤولي النسر

* تناولت جُل الدراسات السابقة الاستبانة كأداة رئيسة كدراسة،كدراسة **مولوج (2018)**، **ودراسة شتوح وشتوح (2019)**، **ودراسة المغذوي (2019)**، والبعض استخدم أداة الملاحظة بالمشاركة، واستمارة قياس الاتجاهات كدراسة زنقوفيوقريد (2019)،

* اختلفت الدراسات في تناولها للمتغيرات حيث تناولت دراسة**زنقوفيوقريد (2019)** متغيرات: (السن، الجنس، الرتب الخاصة، التخصص)، بينما تناولت دراسة **شتوح وشتوح (2019)** متغيرات: (الرتبة العلمية، عدد سنوات الخدمة،الدور أو الضفة)، أما دراسة العاجز (2011) فتناولت متغيرات:(الكلية – والرتبة العلمية).

* استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة المتمثلة في معيقات النشر في المجلات العلمية المحكمة، وتحديد أدوات الدراسة، والمعالجات الإحصائية المناسبة، وطرق تحليل البيانات.

* تميزت الدراسة في هدفها الرئيس ومجتمعها وعينتها، وببيان درجة معيقات النشر في المجلات العربية المحكمة لدى طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بالجامعات الفلسطينية.

وعلى ضوء ما تقدم، ونظراً للمعاناة التي يواجهها الباحثون بالجامعات الفلسطينية في النشر في المجلات العربية المحكمة، وبعد مراجعة الأدب التربوي في هذا المجال وقلة الدراسات المتوفرة حول الموضوع، جاءت هذه الدراسة لاستقصاء مشكلات النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة من وجهة نظر الباحثين من طلبة الماجستير والدكتوراه في الجامعات الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

لا تزال جامعاتنا مهتمة بالكم على حساب الجودة، ولا يزال النظام التعليمي فيها تقليدياً وعاجزاً عن تخريج باحثين مؤهلين، فكثيراً ما يعاني الباحث العربي بشكل عام والباحث الفلسطيني بشكل خاص من معوقات تحول دون نشره لدراسته البحثية في المجلات العلمية،وكثير من الباحثين في مختلف التخصصات يشتكون من صعوبات النشر في المجلات العربية، منها ما له علاقة بالباحث نفسهأ والبحث، ومنها ما له علاقة بالمجلات العلمية والعاملين بها، سواءً تلك المجلات الصادرة عن الجامعات العربية أو المجلات العلمية ذات الطابع الفردي، **وبالرغم من الصورة المشرقة التي رسمتها المجلات العلمية المحكمة فقد ظهرت العديد من الصعوبات التي تؤثر على سير عملية النشر العلمي فيها، منها ما كان يتعلق بالمشكلات الفنية والإدارية والمالية والتقنية وغيرها.** ولعل أبرزها عدم تشجيع حركة البحث العلمي وفرض رسوم على النشر، وعلى **الرغم من تنوع المنهجيات المتبعة في مجال النشر في المجلات العلمية، واختلاف السياسات بين الجامعات، إلا أن معظمها اتفق على وجود أزمة حقيقية في النشر العلمي حيث يواجه النشر العلمي صعوبات وتحديات كثيرة.**

وتتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما درجة المعيقات التي تحول بين الباحث العربي والنشر في المجلات العربية المحكمة؟ وتندرج منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما درجة المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر الباحثين من طلبة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)بين متوسطا تدرجات تقدير أفراد العينة لدرجة المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة لدى طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بالجامعة الإسلامية تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع، الدرجة العلمية)؟

3- ما السبل المقترحة التغلب على المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة؟

أهداف الدراسة:

1- معرفة درجة المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر باحثي الدكتوراه من طلبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.

2- الكشف عن دلالة الفروق في استجابات أفراد العينة لدرجة المعيقات التي تحول بين الباحث العربي والنشر في المجلات العربية المحكمة لدى طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بالجامعة الإسلامية تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع، الدرجة العلمية)؟

3- وضع آلية لسبل التعزيز المقترحة للتغلب على المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للنشر في المجلات العلمية المحكمة

أهمية الدراسة:

1- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من أهمية النشر العلمي ودوره في علاج الكثير من مشكلات التنمية.

2- دور النشر العلمي وأثره في تصنيف الجامعات، ومساهمات الباحثين، ونوعية وكمية الأبحاث ومدى الاستشهاد بها.

3- من أهمية الدراسة في مساعدة الباحثين في التعرف على المعايير المعتمدة في النشر العلمي للأبحاث في المجلات العلمية المحكمة، والأسباب الأكثر شيوعاً لرفضها.

4- تشجيع الباحثين للقيام بإجراء دراسات مماثلة في تخصصات أخرى في مؤسسات التعليم العالي.

5- قد تفيد في مساعدة الجهات المختصة في التعرف على أكثر المشكلات التي تحول دون النشر في المجلات العربية المحكمة، وتقف عقبة أمام الباحث العربي، وبالتالي إمكانية التدخل لتذليل هذه العقبات.

حدود الدراسة: تتحدد الدراسة الحالية بالحدود التالية:

* **الحد الموضوعي:**اقتصرت الدراسة التعرف إلى درجة المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر باحثي الدكتوراه من طلبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، والتي تتمثل في المجالات التالية(**المعوقات التنظيمية، المعوقات المنهجية، معوقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي، معوقات مرتبطة بالمجلة:**

***الحد البشري:** اقتصرت الدراسة على طلبة الماجستير والدكتوراه في كلية التربية لتخصصات (المناهج وطرق التدريس، وأصول التربية، والصحة النفسية).

* **الحد المؤسسي:** كلية التربية/الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى

* **الحد المكاني:** محافظات غزة/ فلسطين.
* **الحد الزماني:** طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام 2021/2020.

مصطلحات الدراسة:

معيقات النشر: "كل العقبات أو المشكلات التي تعترض الباحث أثناء رغبته في نشر بحثه في مجلة علمية محكمة" (مولوج، 2018، ص671).

وتعرف الباحثة معيقات النشر إجرائياً: بأنها "الأسباب التي تكمن وراء ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة، والتي تحول دون نشر باحثي الدكتوراه في الجامعات الفلسطينية لأبحاثهم العلمية فيها"

المجلات العلمية المحكمة: "هي مجلات يتم فيها إدراج الأبحاث والدراسات في مصنف يحمل بين دفتيه جملة من المقالات والدراسات التي تحقق بعداً وظيفياً وجمالياً للعلم والمعرفة، وتشكل إضافة معينة لتخصص أو إشكالية جديدة تفرض نفسها على الواقع، كما يتم فيها مراجعة الأبحاث وتقييمها وتحكيمها من قبل مجموعة من الخبراء المتخصصين الذين يملكون التجربة والدراية في التخصص، وبناءً على هذا الأساس نسبت كلمة المحكمة إلى التحكيم، ويعني المراجعة والضبط والقراءة حتى يتسنى للمقالة أن تندرج ضمن الحقول المعرفية والثقافية"(خذير، 2019، ص88).

الدراسات العليا: "المرحلة التي تلي مرحلة الحصول على درجة البكالوريوس، والتي ينتقل الطالب فيها، من دراسات غير معمقة إلى التدريب على الاستقصاء، والتحليل، والاستنتاج، والقدرة على التعامل مع مصادر المعلومات" (الديك، 2009، 204).

الجامعات الفلسطينية: "هي مؤسسات تعليم عالٍ، تضم العديد من الكليات الجامعية، وتقدم برامج تعليمية مختلفة، تمنح درجة البكالوريوس، وهي الدرجة الجامعية الأولى، وتوفر الجامعات برامج للدراسات العليا، والتي تمنح درجة الدبلوم العالي، ودرجة الماجستير، ودرجة الدكتوراه، ويمكن لهذه الجامعات أن تقدم برامج تعليمية تمنح درجة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم" (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998م، ص3).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تضمن هذا القسم من الدراسة الإجراءات والخطوات التي تم إتباعها في الجانب الميداني من حيث المنهجية المتبعة، وتوضيح مجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة وهي الاستبانة، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات لاختبار صدق وثبات الاستبانة، ومن ثم تم جمع البيانات عن طريق تطبيق هذه الأداة على عينة الدراسة للتوصل إلى النتائج.

أولاً: منهج الدراسة: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة موضوع الدراسة، وهو "المنهج الذي يبحث في الحاضر، ويهدف إلى تجهيز بيانات لإثبات فروض معينة، تمهيداً للإجابة عن تساؤلات محددة بدقة، تتعلق بالظواهر الحالية، والأحداث الراهنة التي يمكن جمع المعلومات في زمان إجراء البحث، وذلك باستخدام أدوات مناسبة (الأغا، 2002، 43).

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في برامج الماجستير والدكتوراه المسجلين بكلية التربية من الفصل الأول للعام الدراسي (2020-2021)، في الجامعات الفلسطينية (الجامعة الإسلامية-جامعة الأقصى)، والبالغ عددهم وفقاً للإحصائيات والسجلات الرسمية (1020) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(1): توزيع مجتمع الدراسة في الجامعات الفلسطينية

المؤسسةالتعليمية	إدارة تربوية ماجستير		صحة نفسية ماجستير		مناهج وطرق تدريس ماجستير		مناهج وطرق تدريس دكتوراه		الفلسفة في الإدارة التربوية دكتوراه		الإرشاد النفسي دكتوراه		المجموع	
الجنس	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
الجامعة الإسلامية	110	41	69	28	115	31	41	21	25	21	-	-	360	142
جامعة الأقصى	132	75	92	44	83	55	-	-	8	6	15	8	330	188
المجموع	242	116	161	72	198	86	41	21	33	27	15	8	690	330
	358		233		284		62		60		23		1020	

عينة الدراسة:طبقت الدراسة على عينة استطلاعية قوامها (30) طالباً وطالبة، ووزعت أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة، والبالغ عددهم(282) استبانة، أي بنسبة (27.6%) من مجتمع الدراسة، والجدول التالي يوضح توزيع العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة.

جدول(2): توزيع العينة الميدانية تبعاً للمتغيرات التصنيفية

المتغير	المستويات	العدد	%
الجنس	ذكر	92	32.6
	أنثى	190	67.4
الدرجة العلمية	ماجستير	223	79.1
	دكتوراه	59	20.9

ثالثاً: أداة الدراسة:تم بناء استبانة، تكونت في صورتها النهائية من (38) فقرة، تقيس درجة المعيقات التي تحول بين الباحث العربي والنشر في المجلات العربية المحكمة، موزعة على (4) مجالات رئيسة وهي: المعيقات المنهجية (12) فقرة، المعيقات التنظيمية (10) فقرة، معيقات مرتبطة بالمجلة (8) فقرات، معيقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي (8) فقرات، ولتصحيح الاستبانة تم اعتماد المقياس الخماسي المتدرج، كما هو مبين في جدول (3).

المحك المعتمد في الدراسة:

جدول (3): المحك المعتمد في الدراسة

درجة الموافقة	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
التقدير	1	2	3	4	5
طول الخلية	1 – 1.80	1.80 - 2.60	2.60 – 3.40	3.40 – 4.20	4.20-5
الوزن النسبي	20-36	37- 52	53- 68	69- 84	85- 100

(أبو صالح، 2001م، ص41).

أولا: صدق الاستبانة: تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين.

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية، على مجموعة من المحكمين، من المختصين في التحكيم والنشر العلمي، وأساتذة الجامعات، بهدف الاسترشاد بآرائهم، وملاحظاتهم، ومقترحاتهم، حول أبعاد الاستبانة وفقراتها، ومدى وضوحها، وترابطها، ومدى تحقيقها لأهداف الدراسة، وتم تفريغ الملاحظات التي أبداها المحكمون، وفي ضوئها تم إعادة صياغة بعض الفقرات، فأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (38) فقرة، موزعة على (4) مجالات.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، على عينة الدراسة الاستطلاعية، وذلك بحساب معاملات الارتباط، بين كل فقرة، والدرجة الكلية للمجال التابعة له، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له

البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	القيمة الاحتمالية (Sig.)	البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	القيمة الاحتمالية (Sig.)	البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
المعيقات المنهجية	.1	0.633	*0.000	المعيقات التنظيمية	.3	0.851	*0.000		.7	0.855	*0.000
	.2	0.582	*0.001		.4	0.721	*0.000		.8	0.775	*0.000
	.3	0.802	*0.000		.5	0.922	*0.000	معيقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي	.1	0.689	*0.000
	.4	0.678	*0.000		.6	0.876	*0.000		.2	0.848	*0.000
	.5	0.620	*0.000		.7	0.825	*0.000		.3	0.834	*0.000
	.6	0.746	*0.000		.8	0.860	*0.000		.4	0.876	*0.000
	.7	0.678	*0.000		.9	0.865	*0.000		.5	0.916	*0.000
	.8	0.828	*0.000		.10	0.773	*0.000		.6	0.867	*0.000
	.9	0.858	*0.000	معيقات مرتبطة بالمجلة	.1	0.829	*0.000		.7	0.830	*0.000
	.10	0.839	*0.000		.2	0.688	*0.000		.8	0.679	*0.000
	.11	0.839	*0.000		.3	0.774	*0.000				
	.12	0.596	*0.001		.4	0.758	*0.000				
	.1	0.710	*0.000		.5	0.751	*0.000				
	.2	0.794	*0.000		.6	0.846	*0.000				

ثانياً: صدق الاتساق البنائي: يبين جدول (5) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (5): معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

#	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	المعيقات المنهجية	0.944	*0.000
.2	المعيقات التنظيمية	0.900	*0.000
.3	معيقات مرتبطة بالمجلة	0.908	*0.000
.4	معيقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي	0.887	*0.000

* **الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة** ($\alpha = 0.05$).

خامساً: ثبات الاستبانة: تم التأكد من ثبات الاستبانة بطريقتين:

1- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: استُخدِمت لقياس ثبات الاستبانة كطريقة أولى لقياس الثبات، وبلغ معامل الثبات للاستبانة (0.940)، وهو معامل ثبات مرتفع، وهذه النتيجة تعد مقبولةلأغراض الدراسة.

جدول (6): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للاستبانة

#	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
.1	المعيقات المنهجية	12	0.917
.2	المعيقات التنظيمية	10	0.944
.3	معيقات مرتبطة بالمجلة	8	0.910
.4	معيقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي	8	0.928
الدرجة الكلية للاستبانة		38	0.973

- يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (0.818-0.909) ومعامل الثبات الكلي تساوي (0.940)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن تطبيقها على عينة الدراسة.

2- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل بُعْد، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient)

حسب المعادلة: معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط والجدول التالي يبين النتائج:

جدول (7): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) للاستبانة

#	المجال	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	المعيقات المنهجية	12	0.801	0.890	*0.000
.2	المعيقات التنظيمية	10	0.826	0.905	*0.000
.3	معيقات مرتبطة بالمجلة	8	0.692	0.818	*0.000
.4	معيقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي	8	0.748	0.856	*0.000
	الدرجة الكلية للاستبانة	38	0.931	0.964	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يوضح جدول (7) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان براون) مرتفع ودال إحصائيًا، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتطبيق.

❖ **نتائج الدراسة ومناقشتها:** تتضمن الإجابة عن أسئلة الدراسة، واستعراض نتائجها، من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف إلى "درجة المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر الباحثين من طلبة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية" لذلك تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، للحصول على نتائج الدراسة.

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على:ما درجة المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر الباحثين من طلبة الماجستير والدكتوراه في كلية التربية بالجامعات الفلسطينية ؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام اختبار(One Sample T Test) للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة (المحايدة) وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي والانحراف المعياري للمجالات، وترتيبها تبعاً لذلك، والنتائج مُبينة في جدول (8).

جدول (8): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية لكل مجال من مجالات الاستبانة

#	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب	الدرجة
.1	المعيقات المنهجية	2.95	0.833	59.00	0.995	0.321	4	متوسطة
.2	المعيقات التنظيمية	3.18	0.815	63.60	3.760	0.000	2	متوسطة
.3	معيقات مرتبطة بالمجلة	3.31	0.796	66.20	6.608	0.000	1	متوسطة
.4	معيقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي	3.13	0.871	62.60	2.536	0.012	3	متوسطة

#	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب	الدرجة
	الدرجة الكلية للاستبانة	3.12	0.726	62.40	2.915	0.004		متوسطة

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "281" تساوي 1.96 ±

يتضح من جدول (8) أن جميع متوسطات المجالات المختلفة، كانت متقاربة من حيث الأوزان النسبية، أما الدرجة الكلية للاستبانة ككل، فقد حصلت على وزن نسبي قدره (62.40%)، بدرجة تقدير متوسطة.

وقد يعزى ذلك إلى أن:هناك بعض الصعوبات التي تواجه طلبة الدراسات العليا ولكن ليست بالنسبة الكبيرة التي تحول بينهم وبين نشر أبحاثهم العلمية في المجلات المحكمة لاهتمام الجامعات الفلسطينية بتدريب طلابها على مهارات البحث العلمي والمعايير الشكلية والموحدة والمعتمدة للنشر، وذلك لاهتمامهم بخصوصيات المجلات وشروط وقواعد النشر فيها، ولما توليه المجلات من أهمية للنشر فيها، وقد يعود إلى اتساع نطاق النشر في المجلات العلمية، إذ أصبح بالإمكان تعزيز مبدأ التخصص وفق أهمية وأهداف كل مجلة، وأصبح بإمكان الباحث انتقاء النشر في المجلة التي يراها تتوافق وتخصصه العلمي.

أما ترتيب المجالات حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

1- **المجال الثالث: معيقات مرتبطة بالمجلة**، حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (66.20%) بدرجة تقدير متوسطة، **وقد يُعزى السبب في ذلك إلى:**العديد من العقبات والمتطلبات التي تضعها المجلة العلمية أمام الباحث، والتي تمنعه من النشر فيها، كما لعبت العوامل المادية دوراً رئيسياً في إرهاق الباحثين، حيث أصبح المال شرطاً للنشر، كما أن بعض المجلات تتبع اتجاهاً محدداً، وغير مسموح بالنشر خارج هذا الاتجاه.

2- **المجال الثاني:المعيقات التنظيمية**، حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (63.60%) بدرجة تقدير متوسطة. **وقد يُعزى السبب في ذلك إلى:**قلة اهتمام بعض المجلات العلمية المحكمة بالتحكيم الواقعي والموضوعي للأبحاث العلمية وتحرى الدقة والنزاهة في عملية التحكيم، وخاصة الجانب الإحصائي منها، وقد يكون لعدم وجود لجان تحكيم متخصصة تضم نخبة من الأساتذة الجامعيين والمعروفين لكل تخصص فيها، إذ أن أكثر المحكمين موهبة غالباً ما يكونون مشغولين بأنشطة تحكيمية لمجالس الأبحاث، كذلك عدم اكتراثها بالأبحاث الميدانية التطبيقية على حساب الأبحاث النظرية لسهولة تحكيمها، أو انحياز بعض المجلات العلمية لبعض المؤلفين والتمييز بينهم بسبب الجنسية أو اللغة الأم أو الجنس أو الجامعة التي ينتمي إليها، أو لذاتية المحرر ورفضه للبحث دون إرساله إلى المحكمين، أو لحالات يكون فيها المؤلف والمحكم من مدرستين متضادتين فكرياً، أو التحيز في نقد النتائج التي تعارض توجهات وآراء المحكمين والتساهل مع النتائج التي تتفق معها.**واختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة مولوج (2018) التي احتل فيها مجال (المعيقات التنظيمية والإدارية) المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية بلغت (76.87%).**

3- **المجال الرابع:معيقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي**، حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (62.60%) بدرجة تقدير متوسطة، **وقد يُعزى السبب في ذلك إلى:**التزام طلبة الدراسات العليا في برامج الماجستير والدكتوراه بالأمانة العلمية وكتمان سرية المعلومات وخصوصيات المبحوثين، أو محاولة إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بعينة البحث، أو الضغط على المبحوثين أو استفزازهم، والتزامهم بعدم تكرار النشر في أكثر من مجلة،واحترام الملكية الفكرية للآخرين، والإشارة إلى المصادر التي استسقى منها الباحث

معلوماته والتي استعان بها في بحثه، وحرصهم أيضاً على فصل الحياة العلمية عن حياتهم الشخصية، والتزامهم أيضاً بأخلاقيات التأليف والنشر.

4- المجال الأول: المعيقات المنهجية، حصل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (59.00%) بدرجة تقدير متوسطة، **وقد يُعزى السبب في ذلك إلى:**قيام الجامعات الفلسطينية بأقصى جهد ممكن بتدريب باحثيها من طلبة الماجستير والدكتوراة على البحث العلمي، وتزويدهم بالمفردات التي تساعدهم على الإلمام الكافي بأصول البحث وقواعده، كذلك وضع نتائج البحوث القائمة على أصول علمية موضع التطبيق، ونتيجة التقدم الكبير لأدوات القياس في التربية، كذلك وجود خريطة قومية للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، يتم فيها استعراض الأولويات وأهم المجالات التي تحتاج لإجراء البحوث لعلاج المشكلات المختلفة بأفضل الطرق، وأقلها جهداً ووقتاً.**واختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة مولوج (2018) التي احتل فيها مجال (المعيقات المنهجية) المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت (84.41%)، وكذلك اختلفت مع نتائج دراسة زنقوفي وقريد (2019) التي احتلت فيها المنهجية المستخدمة في الدراسات المستخدمة للنشر أعلى نسبة موجبة من قبل المبحوثين.**

تحليل فقرات الاستبانة:

لتحديد مدى استجابة أفراد العينة على فقرات كل محور بصورة تفصيلية تم إيجاد المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب النسبي لفقرات كل مجال مبينه كما يلي:

المجال الأول: المعيقات المنهجية: تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وحساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، وترتيب الفقرات، والنتائج مبينة في جدول (9).

جدول (9): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب	الدرجة
.1	عدم ملاءمة الأساليب الإحصائية المستخدمة في قياس المتغيرات	3.16	63.20	2.750	0.006	3	متوسطة
.2	ضعف التأصيل النظري للأبحاث المقدمة للنشر	2.68	53.60	4.563	0.000	12	متوسطة
.3	المقدمة لا تؤسس خلفية المشكلة المدروسة.	2.96	59.20	5.095	0.000	7	متوسطة
.4	الاستنتاجات غير مبررة لا يمكن تعميمها	2.68	53.60	4.733	0.000	11	متوسطة
.5	العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة	3.25	65.00	3.660	0.020	1	متوسطة
.6	التفسير غير الكافي للأساس المنطقي للدراسة.	3.17	63.40	2.344	0.0014	2	متوسطة
.7	كثرة الأخطاء النحوية والإملائية.	2.98	59.60	2.468	0.902	5	متوسطة
.8	رداءة الموضوع البحثي من الناحية العلمية	3.06	61.20	-.123	0.311	4	متوسطة
.9	ضعف الخلفية العلمية لمقدمي الأبحاث	2.73	54.60	1.014	0.000	10	متوسطة
.10	عدم اتسام المراجع والمصادر بالحداثة المطلوبة	2.79	55.80	3.663	0.003	9	متوسطة
.11	عدم أصالة المواضيع المقدمة للنشر	2.97	59.40	3.019	0.747	6	متوسطة
.12	الدراسة تكرر نتائج منشورة سابقاً دون إضافة معرفية كبيرة	2.95	59.00	-.323	0.321	8	متوسطة

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "281" تساوي 1.96 ±

تبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

الفقرة (5) التي نصت على "**العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة**" حيث احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (**65.00**%)، وبدرجة (متوسطة)،**وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**: قلة دراية الباحثين في تحديد المجتمع الأصلي للدراسة، ومدى التجانس أو التباين بين وحدات المجتمع، فإن كانت وحدات المجتمع متجانسة، يمكن اختيار عينة صغيرة تمثل المجتمع، بينما لو كانت وحدات المجتمع متباينة فلا بد من اختيار عينة أكبر للتقليل من مقدار الخطأ، كذلك عدم معرفتهم بأنواع العينات وطرق اختيار ها، إذ أن هناك عدد من الطرق التي يمكن اتباعها للحصول على عينة ممثلة للمجتمع بشكل صحيح، و على الباحث اختيار إحدى هذه الطرق للحصول على عينة دقيقة ممثلة للمجتمع، وتحديد حجم العينة المناسب والتي تكون ممثلة للمجتمع، وعدم قدرتهم على كيفية حسابها، وبناءً على ذلك تخرج نتائج غير دقيقة لا يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، ولا يمكن الوثوق بها، مما يؤدي إلى رفض المجلة العلمية لنشر تلك الأبحاث غير الدقيقة، والتي لا تخدم المجتمع.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

الفقرة (2) التي نصت على " **ضعف التأصيل النظري للأبحاث المقدمة للنشر** " قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (**53.60**%)، وبدرجة (متوسطة)،**وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**: افتقار معظم الدراسات الميدانية والنظرية للتأصيل النظري المتسلسل والمترابط والذي يتعلق بموضوع ومجال البحث، ولضعف الثقافة المعرفية وتوصيف الأحداث ونتائجها، والقدرة على البحث في المراجع والدراسات السابقة لدى الباحثين، وقد يكون بسبب نقص المراجع، أو بسبب كون أكثر المراجع باللغة الإنجليزية، كذلك الافتقار إلى المعالجة الجادة للنتائج المستخلصة، والاكتفاء بالمعالجة السطحية، إذ لا يبذل أصحابها جهداً في عملية التحليل والتفسير لنتائجها، مما يجعلها مجرد دراسات نظرية خالية من الطرح الأكاديمي المعمق، والذي يدعم البحث ويظهر شخصية الباحث. فمن المهم للغاية أن يقدم الباحث الحجج المقنعة والعقلانية في البحث، بحيث يكون قادراً على إقناع القراء بأن أبحاثه سليمة ومهمة.**واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة زنقوفي وقريد (2019) التي أظهرت أن عدم التأصيل النظري للدراسات سبب مباشر في عدم نشرها خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، باتجاه موجب بلغ (+14) من أصل (22) مفردة، واختلفت أيضاً مع نتائج دراسة مولوج (2018) التي احتلت فيها الفقرة " ضعف التأصيل النظري للبحوث المقدمة للنشر" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.26) بدرجة مرتفعة**

المجال الثاني: المعيقات التنظيمية، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، وحساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، وترتيب الفقرات.

جدول (10): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب	الدرجة
.1	ضعف خبرة القائمين في هيئة تحرير بعض المجلات العلمية	2.91	58.20	1.580	0.115	9	متوسطة
.2	تدخل السلطة في الأمور الأكاديمية	3.12	62.40	1.618	0.107	7	متوسطة
.3	تهميش للكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة	3.31	66.20	3.771	0.000	3	متوسطة
.4	ضعف التحكيم لأبحاث اللغة الإنجليزية	3.46	69.20	7.567	0.000	1	متوسطة
.5	ضعف التحكيم للبرامج الإحصائية	3.29	65.80	5.447	0.000	4	متوسطة
.6	التركيز على الأبحاث النظرية على حساب الأبحاث	3.06	61.20	1.017	0.310	8	متوسطة

	التطبيقية						
.7	انتشار الاعتماد على الواسطة في نشر البحوث	3.42	68.40	5.886	0.000	2	متوسطة
.8	غياب معايير واضحة ومعترف بها لقبول الأبحاث العلمية	3.26	65.20	3.456	0.001	6	متوسطة
.9	عدم الواقعية في تحكيم البحوث	3.26	65.20	3.894	0.000	5	متوسطة
.10	قلة المجلات المتخصصة في العلوم المختلفة	2.68	53.60	4.849	0.000	10	متوسطة

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "281" تساوي 1.96 ±

تبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:
الفقرة (4) التي نصت على "**ضعف التحكيم لأبحاث اللغة الإنجليزية**" حيث احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (**69.20**%)، وبدرجة (متوسطة)، **وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**: افتقار المجلات العربية لمحكمين مخضرمين في اللغة الإنجليزية، مما ينعكس على ضعف التحكيم، وقد يعزى لانخفاض أتعاب المحكمين، مما قد يفضي في النهاية إلى رفض البحث والاكتفاء بمجرد توجيه رسالة إلى الباحث يتم فيها الاعتذار عن عدم النشر دون توضيح الأسباب، وتختلف جودة مراجعة المحكمين اختلافًا كبيرًا وفقًا للخبرات المهنية للمراجعو خلفيتها التعليمية واهتماماتها البحثية. **واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة مولوج (2018)، التي بينت أن (ضعف التحكيم في اللغة الإنجليزية) جاءت في المرتبة الأولى بدرجة توافر كبيرة وبمتوسط حسابي (4.16)، وبوزن نسبي (83.38%)، بينما اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة زنقوفي وقريد (2019)، التي أظهرت اتجاهاً سالباً مقداره (-6)من أصل (22) مفردة نحو عبارة مفادها أن:"ضعف التحكيم في اللغة الإنجليزية لا يمثل إشكالاً لدى الباحثين حتى يمنعهم من نشر أبحاثهم"وكذلك اختلفت مع نتائج دراسة فالته وزروقي التي اختلت فيها العبارة " صعوبة التحكم بشكل جيد في اللغات الأجنبية" الترتيب الخامس بمتوسط حسابي بلغ (2.92).**

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:
الفقرة (10) التي نصت على " **قلة المجلات المتخصصة في العلوم المختلفة**" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (**53.60**%)، وبدرجة (متوسطة)، **وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**: ضعف المخصصات المالية لتطوير البحث العلمي مما يؤثر سلباً على أنشطة المجلات وتطويرها وقلة مجالات تخصصاتها في علم من العلوم، **واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة مولوج (2018) إذ احتلت الفقرة" قلة المجلات التربوية المتخصصة" المرتبة السادسة والأخيرة، بينما اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة فالته وزروقي (2019) التي احتلت فيها العبارة " ليس من السهل إيجاد المجلات المصنفة والنشر فيها" المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.56).**

المجال الثالث: معيقات مرتبطة بالمجلة، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، وحساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، وترتيب الفقرات.

جدول (11): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب	الدرجة
.1	موضوعات الأبحاث المقدمة لا تهم	3.00	60.00	0.051	0.959	6	متوسطة

	قراء المجلة					
.2	مخطوط البحث لا يلتزم بالشروط التنسيقية والتحريرية التي يحددها قالب المجلة	2.97	59.40	0.375	0.708	7	متوسطة
.3	الأبحاث المقدمة تقع خارج النطاق والأهداف المعلنة للمجلة.	2.77	55.40	4.069	0.000	8	متوسطة
.4	تغطية المجلة العلمية الواحدة لعدة ميادين علمية	3.46	69.20	8.016	0.000	3	كبيرة
.5	عدم كفاية الميزانيات المخصصة للمجلات العلمية	3.43	68.60	6.778	0.000	4	كبيرة
.6	فرض رسوم للنشر في بعض المجلات العربية	3.72	74.40	9.778	0.000	2	كبيرة
.7	غالبية المجلات العربية بعيدة عن دعم الباحث وتسويقه عربياً وعالمياً	3.73	74.60	10.906	0.000	1	كبيرة
.8	التزام بعض المجلات العلمية بعدد محدد من الصفحات للأبحاث المقبولة للنشر	3.39	67.80	5.998	0.000	5	متوسطة

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "281" تساوي ± 1.96

تبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:
الفقرة (7) التي نصت على "**غالبية المجلات العربية بعيدة عن دعم الباحث وتسويقه عربياً وعالمياً**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (**74.60**%)، وبدرجة (كبيرة).**وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**:ضعف معاملات التأثير للمجلات العربية والاستشهادات المرجعية منها، وهي طرق لقياس جودة المجلات العلمية وحجم تأثيرها وتصنيفها عالمياً،كذلك ضعف اشتراك المجلات العربية في قواعد البيانات العالمية والنشر فيها مثل قاعدة بيانات إبيسكو EBSCO وسكوبس، وذلك لصعوبة تحقيق الشروط والمعايير الفنية، والتي قد تؤدي إلى عدم شهرة الباحثين العرب وعدم تسويقهم عالمياً، وقد يعزى لسياسة بعض المجلات التيقد تؤدي إلى قتل طموح الباحثين، حيث لا تزال بعض المجلات تعتمد الأساليب الكلاسيكية في قواعد النشر لاسيما طلبها إرسال البحث ورقياً، وهذا الأمر يصعب تحقيقه في النشر الخارجي، كما أن بعض المجلات المحكمة تفرض رسوماً للنشر فيها مما يثقل كاهن الباحث، ويقلل من نسبة نشره لأبحاثه وبالتالي يؤثر على نسبة شهرته ومعرفته،كما يرجع إلى صعوبة توفير الظروف لإنجاح مشاريعهم البحثية بدءاً من طرح المشكلة وانتهاءً بالنشر التسويقي العالمي. وقد يرجع السبب إلى دور القطاع العام في الدول العربية ومركزيته وضعف القطاع الخاص اقتصاديا ودوره الأضعف علمياً.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:
الفقرة (3) التي نصت على"**الأبحاث المقدمة تقع خارج النطاق والأهداف المعلنة للمجلة.**" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (55.40%)، وبدرجة (متوسطة).**وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**: أن معظم الباحثين على دراية كافية في الكشف عن المجلات التي تناسب تخصص بحوثهم، ونادراً ما يتم إرسال الأبحاث لمجلات مخالفة للتخصص أو أهداف المجلة، وفي حال رفضت المجلة نشر البحث بسبب أن موضوعه لا يتناسب مع توجهات المجلة وتخصصها فإنه يجب على الباحث أن يقوم بالبحث عن مجلة أخرى تهتم بنشر الأبحاث

المتعلقة بمجال الموضوع والتواصل معها، وقد ترفض بعض المجلات نشر الأبحاث إذا تلقت عددا كبيراً منها في نفس التخصص، فتختار منها الأعلى جودة بسبب ضيق مساحة النشر، أو بسبب أن لديها بالفعل ورقة مشابهه حول موضوع.

المجال الرابع: معيقات تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، وحساب المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، وترتيب الفقرات.

جدول (12): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب	الدرجة
.1	انعدام الأمانة العلمية في الإفادة من المصادر والمراجع	3.20	64.00	2.765	0.006	4	متوسطة
.2	الاقتباس السيء وعدم دقة التوثيق.	3.09	61.80	1.710	0.88	6	متوسطة
.3	الانتحال المباشر دون الإشارة إلى المؤلف الأصلي	3.23	64.60	3.488	0.001	2	متوسطة
.4	التقدم للنشر في أكثر من مجلة وبأكثر من لغة في نفس الوقت.	2.98	59.60	0.234	0.815	7	متوسطة
.5	كتابة أسماء مؤلفين لم يشاركوا في البحث.	2.86	57.20	1.870	0.063	8	متوسطة
.6	عدم كتابة أسماء كل المؤلفين الذين شاركوا بصورة فعلية في البحث	3.12	62.40	1.904	0.058	5	متوسطة
.7	قلة تعلقها بالمشاكل الواقعية التي تواجه المجتمع	3.20	64.00	2.838	0.005	3	متوسطة
.8	ضعف قوانين الرقابة والمحاسبة للأطراف التي تتجاوز أسس البحث العلمي	3.34	66.80	4.796	0.000	1	متوسطة

*قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "281" تساوي ± 1.96

تبين النتائج من خلال الجدول أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

الفقرة (8) التي نصت على " **ضعف قوانين الرقابة والمحاسبة للأطراف التي تتجاوز أسس البحث العلمي**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (**66.80**%)، وبدرجة (متوسطة).**وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**:عدم تحمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي المسؤولية في ردع الباحثين،وعدم إصدار قوانين مسنونة تحد من تجاوز أسس ومقتضيات البحث العلمي،وتجرم مرتكبيها، وكذلك عدم التزام الباحث بالقواعد الاجتماعية،وغياب المسؤولية العلمية في المجال العلمي والبحثي، والتي تعد بمثابة المحرك الرئيس للباحث، والتي تعتمد على مبادئ الهوية العلمية،

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

الفقرة (5) التي نصت على "**كتابة أسماء مؤلفين لم يشاركوا في البحث.**"قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (57.20%) ، وبدرجة (متوسطة).**وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**:عدم التزام الباحث بالأمانة العلمية في كتابة أسماء المؤلفين الذين شاركوا فعلياً في كتابة البحث، وقيام بعض الباحثين بكتابة أسماء لبعض مؤلفين لم يشاركوا بكتابة البحث لرفع درجة قبوله للنشر كأن يضيف اسم دكتور معروف أو باحث مشهور، وهذا مخالف لقواعد النشر في المجلات العلمية التي تتبع الأمانة في النشر. فينبغي أن يكون كل مؤلف قد شارك في العمل بدرجة تكفي ليتحمل المسؤولية أمام القراء عن أجزاء معينة من محتوى البحث.

ثانياً: الإجابة عن السؤال الثاني، والذي ينص على:هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدرجة المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر الباحثين من طلبة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية تُعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الدرجة العلمية)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تحققت الباحثة من فرضيتين هما:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة **المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر الباحثين من طلبة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية** تُعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test) لاختبار الفروق بين المتوسطات، والنتائج مبينة في الجدول (13).

جدول (13): نتائج اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) يبين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الدلالة الإحصائية
المعوقات المنهجية	ذكر	92	2.71	0.654	3.302	0.001	دال إحصائيا
	أنثى	190	3.06	0.887			
المعوقات التنظيمية	ذكر	92	3.08	0.529	1.676	0.095	غير دال إحصائيا
	أنثى	190	3.23	0.920			
معوقات مرتبطة بالمجلة	ذكر	92	3.05	0.427	4.818	0.000	دال إحصائيا
	أنثى	190	3.43	0.898			
معوقات تتعلق بأخلاق البحث العلمي	ذكر	92	2.94	0.419	3.331	0.001	دال إحصائيا
	أنثى	190	3.22	1.009			
الدرجة الكلية للاستبانة	ذكر	92	2.93	0.451	3.798	0.000	دال إحصائيا
	أنثى	**190**	**3.21**	**0.812**			

* قيمة T الجدولية عند درجة حرية "280" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية (Sig) للدرجة الكلية للاستبانة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (3.798) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغير الجنس في جميع المجالات،وجاءت النتيجة لصالح (الإناث)، باستثناء ما يتعلق بمجال(المعوقات التنظيمية)،الذي أظهر عدم وجود فروق بين الجنسين، **وقد يُعزى السبب في ذلك إلى**:أن عدم التوافق في الآراء بين الجنسين دليل على وجود تحديات فعلية وملموسة يواجهها الباحثون الإناث في مجال النشر العلمي في المجلات المحكمة، وأن النوع كان له تأثير في درجة المعوقات التي تواجه الإناث وقد يعزى ذلك لتفوق الذكور عن الإناث في حل المشكلات التي تقابلهم في النشر العلمي، وفرص التدريب والاحتكاك المباشر بالخبرات الأجنبية والتواصل الإلكتروني المباشر مع جهات النشر مقارنة بما يتاح لمثلهم من الإناث،وأن الذكور يتمتعون بالاستقلالية في الحكم والتفسير، وكذلك استنادهم إلى الدعم المنطقي لأحكامهم في حل المشكلات واتخاذ القرارات وإبداء الآراء وقد يرجع ذلك أيضاً لتفوق عدد عينة الإناث عن الذكور في الاستجابة لأداة الدراسة، جعلهنَّ أكثر شعوراً بالمعوقات.أما فيما

يتعلق بمجال المعوقات التنظيمية فقد يعزى السبب في ذلك لاتفاق الجنسين على أن تلك المعوقات موجودة وملموسة من قِبل الجنسين، بارزة للعيان ولا خلاف عليها.**واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة المغذوي (2019) التي أظهرت فروقاً تعزى لمتغير الجنس.**

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة **المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة من وجهة نظر الباحثين من طلبة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية** تُعزى لمتغير الدرجة العلمية (ماجستير، دكتوراه).

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبارT للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test) لاختبار الفروق بين المتوسطات، والنتائج مبينة في الجدول (14).

جدول (14): نتائج اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) يبين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

المجالات	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الدلالة الإحصائية
المعوقات المنهجية	ماجستير	223	2.90	0.885	2.479	0.014	غير دال إحصائيا
	دكتوراه	59	3.13	0.563			
المعوقات التنظيمية	ماجستير	223	3.14	0.803	1.425	0.155	غير دال إحصائيا
	دكتوراه	59	3.31	0.854			
معوقات مرتبطة بالمجلة	ماجستير	223	3.37	0.763	2.385	0.018	غير دال إحصائيا
	دكتوراه	59	3.09	0.883			
معوقات تتعلق بأخلاق البحث العلمي	ماجستير	223	3.11	0.858	0.773	0.440	غير دال إحصائيا
	دكتوراه	59	3.20	0.923			
الدرجة الكلية للاستبانة	ماجستير	223	3.10	0.717	0.763	0.446	غير دال إحصائيا
	دكتوراه	**59**	**3.19**	**0.763**			

قيمة T الجدولية عند درجة حرية "91" ومستوى دلالة 0.05 تساوي ± 1.96

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية (Sig.) للدرجة الكلية للاستبانة تساوي (0.446) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (0.736)، وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغير الدرجة العلمية، **وقد يُعزى ذلك إلى**: أن الدرجة العلمية لم يكن لها تأثير على درجة قوة المعيقات أو ضعفها، فهي ملموسة لدى كلا الدرجتين من الماجستير والدكتوراه، أن مستوى المعيقات التي تعترض الباحثون، يلمسها الجميع بكافة مؤهلاتهم، فهي غير مرتبطة بشكل مباشر بالدرجات العلمية، بقدر ما ترتبط بمدى وقعها وتأثيرها.

إجابة السؤال الثالث :الذي ينص على:ما السُبل المقترحة للتغلب على المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة ؟

استعانت الباحثة بالرجوع إلى أدبيات الدراسة باستخلاص بعض السبل، كما قامت بتوجيه سؤال مفتوح من خلال الاستبانة، إلى أفراد عينة الدراسة، ينص على ما يلي: ما السبل المقترحة للتغلب على المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة ؟

وقد أجاب عدد (85) باحثاً من أفراد عينة الدراسة، أي ما نسبته (30.1%)، من العينة الكلية، وقامت الباحثة بإيجاد التكرارات، والنسبة المئوية لكل فقرة، وكانت النتائج على النحو التالي، كما هو موضح في جدول (15).

جدول (15): التكرارات والنسبة المئوية لإجابات المبحوثين:

م	السُبل المقترحة	التكرار	النسبة المئوية
.1	الاهتمام بأصالة محتوى البحث وابتعاد الباحث عن الانتحال بالإضافة إلى خلو البحث من أي أخطاء لغوية	20	23.5
.2	أن يحتوي البحث على إضافات علمية هامة تطور ما توصلت إليه الأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع من نتائج ومقترحات.	13	15.2
.3	أن يتناسب موضوع البحث مع أهداف المجلة وتوجهاتها، ولذلك يجب على الباحث أن يتعرف على كافة المعلومات حول المجلة التي يرغب بالنشر من خلالها.	15	17.6
.4	وجود قوانين مسنونة تحد من تجاوز أسس ومقتضيات البحث العلمي	8	9.4
.5	الاهتمام بالتعليم ودعم السوق المحلية بالكفاءات والمهارات اللازمة لرفع كفاءة البحث العلمي ورفع كفاءة المجلات العربية واعتماد المعايير العالمية وفقاً لإمكانات الباحثين	14	16.4
.6	أن يكون البحث ذا قيمة علمية كبيرة من خلال الاهتمام بالأسئلة التي يسعى الباحث إلى الإجابة عنها، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.	5	5.8
.7	دعوة الجامعات العربية والمؤسسات البحثية بدعم الباحثين المتميزين مادياً ومعنوياً	10	11.7
	المجموع الكلي	85	100.0

*** تم احتساب النسبة المئوية من مجموع الذين أجابوا على السؤال.**

- ✓ أن ما نسبته (23.5) من أفراد العينة التي أجابت عن السؤال المفتوح، قد اعتبرت بأنه يجب الاهتمام بأصالة محتوى البحث والصدق والأمانة في نقل المادة العلمية والحرص على توثيق المعلومات الواردة بالبحث توثيقاً دقيقاً، مع بيان مرجعها الأصلي، بالإضافة إلى خلو البحث من أي أخطاء لغوية
- ✓ أن ما نسبته (17.6) من أفراد العينة التي أجابت عن السؤال المفتوح، قد اعتبرت بأنه يجب أن يتناسب موضوع البحث مع أهداف المجلة وتوجهاتها، ولذلك يجب على الباحث أن يتعرف على كافة المعلومات حول المجلة التي يرغب بالنشر من خلالها.
- ✓ أن ما نسبته (16.4) من أفراد العينة التي أجابت عن السؤال المفتوح، قد اعتبرت بأنه يجب الاهتمام بالتعليم ودعم السوق المحلية بالكفاءات والمهارات اللازمة لرفع كفاءة البحث العلمي، ورفع كفاءة المجلات العربية، واعتماد المعايير العالمية وفقاً لإمكانات الباحثين.
- ✓ أن ما نسبته (15.2) من أفراد العينة التي أجابت عن السؤال المفتوح، أكدت على الاهتمام باحتواء البحث على إضافات علمية هامة تطور ما توصلت إليه الأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع من نتائج ومقترحات.
- ✓ أن ما نسبته (11.7) من أفراد العينة التي أجابت عن السؤال المفتوح بتوجيه دعوة للجامعات العربية والمؤسسات البحثية بدعم الباحثين المتميزين مادياً ومعنويا من خلال كتب الشكر والتقدير من هيئة تحرير المجلة كدافع معنوي، وقيام القطاع الخاص أيضاً بدعم البحث العلمي والباحثين، بتقديم مشاريع وتقارير وأبحاث عن المشاكل الواقعية التي تعترض مسيرة المؤسسات البحثية، تكون بمثابة حلول للمشاكل ومنهاج عمل لتلك المؤسسات.

- ✓ أن ما نسبته (9.4) من أفراد العينة التي أجابت عن السؤال المفتوح بضرورة وجود قوانين مسنونة تحد من تجاوز أسس ومقتضيات البحث العلمي
- ✓ أن ما نسبته (5.8) من أفراد العينة التي أجابت عن السؤال المفتوح بأن يكون محتوى البحث أصيلاً يتمتع بقيمة علمية، ويثرى الحقل الذي ينتمي إليه، ولا يكون تكراراً لأبحاث سابقة.

مقترحات الخبراء:

قامت الباحثة بإعداد نموذج مقابلة للاستفادة من آراء بعض الخبراء التربويين في اقتراح سبل للتغلب على المعيقات التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة رفض الأبحاث المقدمة للمجلات العربية المحكمة، وذلك في ضوء فقرات الاستبانة التي حصلت على تقديرات أكبر من غيرها، وشملت (2) فقرة في مجال المعيقات المنهجية، و(2) فقرة في مجال المعيقات التنظيمية، و(2) فقرة في مجال معيقات مرتبطة بالمجلة، و(2) فقرة في مجال المعيقات التي تتعلق بأخلاق البحث العلمي.

جدول(16): الفقرات التي حصلت على أعلى نسب تقدير

م	الفقرة	الوزن النسبي
.1	غالبية المجلات العربية بعيدة عن دعم الباحث وتسويقه عربياً وعالمياً	%74.60
.2	فرض رسوم للنشر في بعض المجلات العربية	%74.40
.3	العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة	%65.0
.4	الانتحال المباشر دون الإشارة إلى المؤلف الأصلي	%64.60
.5	ضعف قوانين الرقابة والمحاسبة للأطراف التي تتجاوز أسس البحث العلمي	%66.80
.6	ضعف التحكيم لأبحاث اللغة الإنجليزية	%69.20
.7	انتشار الاعتماد على الواسطة في نشر البحوث	%68.40
.8	التفسير غير الكافي للأساس المنطقي للدراسة.	%63.40

وبعد تحكيم نموذج المقابلة من قبل بعض الخبراء والمختصين، تم إجراء مقابلة مقننة مع (6) من الخبراء والأكاديميين التربويين المختصين في مجال النشر العلمي، وفي ضوء نموذج المقابلة المُعد لذلك، تم استخدام التحليل الكيفي للمقابلة وأخذ بعض مقترحاتهم وكانت كالتالي.

*- البحث عن سُبل تقديم الدعم المادي للمجلات العلمية من خلال دعم القطاع الخاص لها، للتغلب على مشكلة رسوم النشر، التي لا يستطيع الباحث تحملها.

*- الاهتمام بخلو محتوى البحث العلمي من وجود لأخطاء لغوية وإملائية ونحوية، بإرسال الورقة العلمية إلى المدقق الإملائي أولاً قبل إرسالها للنشر، كذلك التأكد من صحة اللغة المستخدمة خاصة عند كتابة نتائج البحث بلغة غير لغة الباحث الأم، والاعتماد على المصادر والمراجع الحديثة.

*- التوضيح الكامل للمنهجية والأدوات المعتمدة في البحث، وذلك من خلال استخدام المنهجية المناسبة لموضوع البحث، وتصميم الأدوات بدقة للحصول على البيانات والنتائج المطلوبة.

*- استناد الاستنتاجات والتوصيات بشكل أساسي على النتائج التي تم التوصل إليها، من خلال تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها من الأداة التي صممها الباحث.

*- احترام أخلاقيات البحث العلمي، والابتعاد عن الغش والتزوير والانتحال في الأبحاث، وإتباع الجدية والأصالة في الكتابة العلمية.

التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- إعداد برامج تكوينية ودورات تدريبية للباحثين عموماً ولطلبة الدكتوراه خصوصاً حول كيفية كتابة الورقة البحثية والتوثيق والاقتباس وفقاً للمعايير الدولية.

2- وضع معايير علمية يحتكم إليها الباحثون في تقييم المجلات للأبحاث والرسائل العلمية، كما يجب تزويد المحكمين بنماذج للتحكيم وتعليمات تخص معايير التحكيم، فوجود ضوابط ومعايير محددة ومعتمدة يمنع وجود التضارب بين المحكمين والمدققين للأبحاث أثناء عملية التحكيم، فبدون وجود ضوابط ومحكمات كان التحكيم العلمي عشوائياً وعامياً دون أي مبادئ أو شروط

3- سن قوانين للرقابة والمحاسبة للأطراف التي تتجاوز أسس البحث العلمي من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي، وتحمل المسؤولية في ردع الباحثين، للحد من تجاوز أسس ومقتضيات البحث العلمي، والالتزام بالقواعد الاجتماعية، والمسؤولية العلمية في المجال العلمي والبحثي.

4- العمل بالتحكيم المكشوف بنشر أسماء المحكمين، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تحكيم أقل إساءة، ويعطي بعض التقدير للمحكمين ويمنع سرقة الأبحاث العلمية، ويقلل من الذاتية والتحيز والفشل في اكتشاف أخطاء التحكيم.

5- إنشاء هيئة عليا للتحكيم يناط بها الإشراف على عملية التحكيم، وصولاً إلى تحكيم عادل وشفاف للأبحاث العلمية.

6- إخضاع جميع المجلات العلمية المحكمة إلى معايير الجودة الشاملة،وتطبيق جميع شروطها للتخلص من الإجراءات البيروقراطية في سير العمل وتحكيم ونشر الأبحاث.

7- العمل على إطلاق موقع إلكتروني يضم جميع المؤلفات والرسائل المترجمة الصادرة في كافة الدول العربية، وتيسير طرق الوصول إليها من قبل الباحثين غير القادرين على التعامل مع المراجع باللغة الإنجليزية لتحصيل المعارف ومواكبة كل حديث، مما يسهم في أدائهم العلمي.

8- دمج الأبحاث المنشورة مع قواعد البيانات المتاحة، وتدريب الباحثين على استخدامها لتحقيق أقصى استفادة منها، لأن الباحثين يحتاجون إلى قواعد بيانات حديثة ليتمكنوا من تتبع المعلومات والخبرات الجديدة، وتجدر الإشارة أن هناك الآلاف من قواعد البيانات في العالم والدول العربية، ولكن معظم الباحثين العرب غير مؤهلين لمعرفة استراتيجيات استخدامها.

مقترحات بحثية مستقبلية:

إجراء دراسات ميدانية مماثلة لاكتشاف معوقات أخرى لنشر الكتب العلمية.

المراجع:

أبو شديد، كمال وبو زيد، ماريا. (2019). قواعد النشر بين المعلن والمطبّق في الدوريات العربية التربوية، *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، (45)، 173-199.

أبو صالح، محمد. (2001م): *الطرق الإحصائية*، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الأخضر، كرام. (2020). من أجل تحسين جودة النشر العلمي القانوني في البلاد العربية، *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية*، *4*، (1)، 8-26.

الأغا، إحسان (2002)، *البحث التربوي -عناصره ومناهجه وأدواته*، منشورات الجامعة الإسلامية، فلسطين.

الجامعة الإسلامية، 2018، http://www.iugaza.edu.ps
خذير، عبد الرحمن. (13-14 نوفمبر 2019). الدعائم العلمية والأكاديمية في النشر العلمي لدى المجلات المحكمة بين المتطلبات البيداغوجيا والحاجيات الثقافية والعلمية، *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية*، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، جامعة الجفلة، 97-87.
الخليلي، خليل. (2015). *المجلات العلمية العربية ومعايير التصنيف في قواعد البيانات العالمية*، ندوة النشر العلمي المحكم باللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الديك، سلمية (16-17/7/2009)، *مدى فاعلية مساقات الدراسات العليا في تنمية المهارات والقيم البحثية لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية*، بحث مقدم إلى مؤتمر استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
رجب، فوزي، (2017م). متطلبات وشروط النشر في المجلات العلمية المرموقة، منظمة المجتمع العلمي العربي، *منظمة المجتمع العلمي العربي*
زنقوفي، فوزية وقريد، فريد. (2019). معوقات النشر في المجلات العلمية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين-دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة قالمة، *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية*، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، جامعة الجفلة، 514-501.
السلطة الوطنية الفلسطينية. (1998م).*قانون رقم 11 لسنة 1998 مبشأن التعليم العالي*،رام الله: منشورات وزارة التربية والتعليم العالي.
شتوح، مروان وشتوح، عز الدين. (13-14 نوفمبر 2019)، معوقات النشر في المجلات العلمية المحكمة والمصنفة لطلبة الدكتوراه جامعة الجلفة من وجهة نظر طلبة الدكتوراه، *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية*، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، جامعة الجفلة، **217-209**.
الشرع، إبراهيم والزعبي، طلال. (2011). مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية، مجلة دراسات، العلوم التربوية، *38*، ملحق4، 1420-1399.
العاجز، فؤاد. (2011). معايير السلوك الأخلاقي لنشر البحوث العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بغزة، *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*، *19*(1)، 1-31.
عبد الرازق، جنان وحسن، مرزة، ومزيد، رشيد. (2013)، مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجلات العراقية، *مجلة كلية التربية الأساسية*، جامعة بابل، (11)، 112-125.
عيساوة، نبيلة وعيساوة، هبة وكاس، مريم. (13-14نوفمبر 2019). الباحث والنشر العلمي: واقع النشر في المجلات العلمية المحكمة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية*، جامعة الجفلة، 437-424.
فالته، اليمين ورياض، زروقي. (2019). *صعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات المحكمة وفق معايير البوابة الجزائرية ASJP*، مؤتمر نظم التعليم العالي في الوطن العربي بين التشخيص والتطوير، بيروت، لبنان، 330-313.
لخضر، عباس ومحمد، عزوز وإسماعيل، كحيل. (2019). صعوبات النشر في المجلات المحكمة لدى طلبة دكتوراه علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية*، جامعة الجلفة، 423-412.
المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات، (2020). عوامل قبول ورفض الأبحاث في المجلات العلمية، https://acjrs.com/post/11/%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%82%D8%A8%D9%88%D9%84-%D9%88%D8%B1%D9%81%D8%B6-
المغذوي، عادل. (2019). معوقات النشر العلمي في المجلات العلمية المعتمدة من قاعدة البيانات العالمية (isi) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، *المستودع الرقمي في جامعة طيبة*، 371-343.
مولوج، كمال ومولوج، فريدة. (2018). معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية، *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، *3*(3)، 687-668.
همشري، عمر. (11-13أكتوبر 2015). *مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته –الواقع والطموح*-المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الانتحال العلمي في الفضاء الرقمي
(الأشكال ، الأسباب و الحلول)
Scientific Plagiarism in Digital Space
Types, causes and solutions

د/ وهيبة بوزيفي أستاذة محاضرة أ
كلية علوم الإعلام و الاتصال جامعة الجزائر 03

ملخص :

ترمي ورقتنا البحثية إلى الوقوف عند النمط الحديث من الانتحال العلمي والذي ظهر بظهور الانترنت وانتشار مصادر المعلومات الالكترونية، وتنامى بشكل كبير مع تفعيل الجامعات لأرضياتها الرقمية خلال الجائحة الحالية لكوفيد 19، حيث أصبحت تصنف الطريقة الجديدة من الانتحال العلمي كأحد أنواع الجرائم الالكترونية المنتشرة في الفضاء الرقمي باعتبارها انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية للآخرين ومن أكثر الممارسات المنافية لأهم مبدأ في أخلاقيات البحث العلمي وهو الأمانة العلمية .

وقد توصلت دراستنا التي اعتمدت على الملاحظة العلمية والتحليل الوصفي الوثائقي الالكتروني إلى أن نسخ ولصق وطبع مطبوعات بيداغوجية، محاضرات، بحوث علمية، مذكرات تخرج من أكثر أشكال الانتحال العلمي المنتشرة في الفضاء الرقمي بين الطلبة والأساتذة الباحثين، وذلك لعدة أسباب لعل أهمها بالنسبة إلى الطلبة نقص الوعي بأن شبكة الانترنت هي بمثابة مصدر للمعلومات الالكترونية كغيرها من المصادر التقليدية والجهل بقواعد التوثيق العلمي منها، وغياب الروح العلمية، الضمير المهني ونقص النزاهة وأخلاقيات البحث العلمي بالنسبة إلى الأساتذة الباحثين في ظل غياب قوانين تحمي هذا النوع من المصنفات الرقمي.

الكلمات المفتاحية : الانتحال العلمي ، الاستلال ، السرقة العلمية ، أخلاقيات البحث العلمي ، الفضاء الرقمي .

Abstract:

Our research paper aims to stand at the modern form of scientific plagiarism, which appeared with the emergence of the Internet and the spread of electronic information sources, and has grown significantly when universities activate their digital platforms during the Covid 19 pandemic, where the new method of scientific plagiarism has become classified as one of the types of widespread electronic crimes In the digital space, as it is a violation of the intellectual property rights of others, and one of the most contrary practices in the ethics of scientific research, which is scientific integrity.

our study, which relied on scientific observation and descriptive electronic documentary analysis, concluded that copying, pasting and printing of pedagogical publications, lessons, scientific research, and the theses are the most prevalent types of scientific Plagiarism over the Internet among students and researcher , and so for many reasons Lack of student awareness that the Internet is a source of electronic information like other traditional sources, Their ignorance of the rules of scientific Documentation, as for researcher professors the absence of scientific spirit and professional conscience, lack of integrity and scientific research ethics under the absence of a law that protects this kind of works Digital.

Key words: Plagiarism, the scientific theft, Ethics of scientific research, digital space.

مقدمة

تعتبر وظيفة توفير المعلومات من بين الوظائف التي استحدثتها وسائط الإعلام الجديدة وفي مقدمتها شبكة الانترنت ، حيث أصبحت تقدم لمستخدميها كما هائلا من المعلومات وفي شتى المجالات في الزمان والمكان الذي يناسبهم، كما تعطي لهم هذه الوسائط حرية الاختيار.

وهكذا بعد أن كان العالم يعرف شح في المعلومات أصبح اليوم يشهد انفجار معلوماتي ومعرفي، الأمر الذي جعل الباحثين يطلقون على هذا العصر بعصر المعلومات .

وعلى صعيد آخر منحت شبكة الانترنت لمستخدميها مجانية و سهولة الحصول على هذه المعلومات ، غير أن انتشار مصادر المعلومات الالكترونية عرف معه كذلك ظهور و تنامي نمط حديث من الاحتيال العلمي و المتمثل في السطو و السرقة العلمية للمصنفات الرقمية (مقالات ، دراسات ، رسائل و أطروحات جامعية ، محاضرات و كتب منشورة على شبكة الانترنت) التي تعتبر ملكية فكرية للمؤلفين في العالم الرقمي .

إن ظاهرة الانتحال العلمي على شبكة الانترنت عرفت منعرجا آخر خلال جائحة كوفيد 19 بعدما اضطرت الجامعات و منها الجزائرية إلى تبني نمط التعليم عن بعد بالموازاة مع التعليم الحضوري و تفعيل كل جامعة أرضيتها الرقمية لاستكمال ما تبقى من محاضرات و دروس السنة الجامعية الماضية 2019-2020 و ضمان استئناف التعليم عن بعد و استمراريته خلال السنة الحالية 2020-2021 ، حيث قام بعض الأساتذة بسرقة محاضرات و نشرها باسمهم على الأرضية الرقمية لجامعاتهم ، و هكذا بقدر ما ساهمت شبكة الانترنت في انتشار السرقات العلمية بقدر ما ساهمت في الكشف عنها .

جاءت هذه الورقة البحثية بعد أن تعرضت محاضراتنا التي نشرناها على شبكة الانترنت للسطو و السرقة العلمية سواء قبل الأزمة الصحية لوباء كوفيد 19 أو بعدها من قبل مرتادي الفضاء الرقمي من طلبة ، أساتذة باحثين داخل و خارج الوطن و أصحاب المواقع الالكترونية دون الإشارة إلى المصدر الأساسي و ادعاء على أنها ملكهم في ظل غياب قانون جزائري يحمي هذا النوع من المصنفات الرقمية . و على ضوء ما تقدم تتمحور إشكالية بحثنا فيما يلي :

ماذا يقصد بالاحتيال العلمي في الفضاء الرقمي ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفكيكها إلى التساؤلات التالية :

1- ما هي أشكال الانتحال العلمي المنتشرة في البيئة التقليدية و الرقمية ؟

2- ما هي الأسباب المؤدية إلى الانتحال و سرقة جهد الآخرين ؟

3- ما هي الحلول للحد من ظاهرة الانتحال العلمي ؟

1- أشكال الانتحال العلمي في البيئة التقليدية :

قبل الخوض في تفاصيل ورقتنا البحثية لا بأس أن نقف عند مفهوم الانتحال العلمي الذي يعتبر حجر زاوية موضوعنا ، كما أن تحديد و ضبط هذا المفهوم و وضع تعريف واضح له من مستلزمات الدقة في البحث العلمي .

ا- التعريف اللغوي :

الانتحال (Plagiarism) مشتقة من الكلمة اللاتنية (plagiarius) و معناها الخاطف (kidnapper) أو خطف (abductor) . (معهد الدراسات العليا و البحوث ، ص 02 ، تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني : /.../igsr.alexu.edu.egكتيب_المبادئ_التوجيهية_لتجنب___الانتحال....)

والانتحال معناه في اللغة نحل الشيء أعطاه أو وهبه أو خصه به . انتحل الشيء ادعاه لنفسه وهو لغيره .و هو تبني شخص لأفكار أو كتابات أو اختراعات شخص آخر و التصرف فيها كما لو كانت نتاجه الخاص دون الإشارة إلى مصدر هذه الأفكار أو الكتابات أو الاختراعات ، سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد . (قنبر ، عبد الله ، 2017 ، ص 302

و عند الرجوع إلى قواميس اللغة الانجليزية يقابل مصطلح الانتحال مصطلح (plagiarism) وتصريفاته يبين مفهوم الانتحال و السرقة(الاستلال)، و هي : (plagiarism) الانتحال شيء منتحل ، انتحال، و انتحال الملكية الادبية ، قرصنة أديبة (تقليد مؤلف و اضرار بحقوق التأليف.)، ادعاء (أراء مؤلف أو كتاباته) و (Plagiaristic) مسروق . (Plagiarized) مسروق ، مُنْتَحَل(كآراء مؤلف أو كتاباته).(Plagiarist) المنتحل آراء مؤلف آخر ، سارق مُؤلفات الغَيْر ، منتحل . (قنبر ، عبد الله ، 2017 ، ص ص 301 -302)

و يعرف قاموس Merriam-Webster الانتحال العلمي(plagiarize) بأنه " سرقة كلمات و أفكار الغير و ادعاء ملكيتها و كذا استخدام الإنتاج الفكري للآخرين على أنه إنتاجه دون توثيق للمصدر الأساسي." (تم الاسترجاع من الموقع الالكتروني :
(https://www.merriam-webster.com/dictionary/plagiarize

يجدر بالذكر أن لمصطلح الانتحال العلمي عدة مرادفات نخص بالذكر مصطلح الاستلال العلمي و الذي يشمل على معنى خيانة الأمانة الأكاديمية ، الغش ، الاحتيال ، والانتحال وسرقة الأفكار وغيرها من أشكال الملكية الفكرية سواء كانت نشرت أو لم تنشر— . كما يمثل معنى **الاستلال:** الانتحال العلمي ، الانتحال الأدبي ، انتحال الملكية الأدبية ، والانتحال الفكري . السرقة العلمية ، السرقة الأدبية ، القرصنة العلمية ، القرصنة الأدبية ، والسطو العلمي ، السطو على الجهد الفكري ، القرصنة الفكرية ، التزوير العلمي ، التزوير الأدبي ، اختلاس النصوص ، اختلاس الأفكار ، الغش الأكاديمي... الخ . (قنبر ، عبد الله ، 2017 ، ص 301)

ب- التعريف الاصطلاحي :

تعرف جامعة ويل كورنيل(Cornell University) الانتحال العلمي بأنه " استخدام كلمات و أفكار الآخرين على أنها أفكارهم و مفرداتهم دون الإشارة إلى ملكية الآخرين لها ، و تضيف الجامعة أن الانتحال العلمي يمثل الشكل الأكثر انتشارا و شيوعا لانتهاك النزاهة الأكاديمية."

نفس التعريف تذهب إليه جامعة Maine في قولها هو" تقديم أفكار ، أو كلمات ، أو صور، أو أعمال إبداعية على أنها من إنتاج الكاتب دون الإشارة إلى ملكية أصحابها الأصليين لها ،كما أن الانتحال العلمي بالنسبة لها يعد جريمة حتى و إن كان غير مقصود." (رجب ، 2016، ص 11)

و هناك من يرى أن الانتحال العلمي أو السرقة العلمية تعني " انتحال عمل شخص ما سواء عن طريق العمد أو المصادفة ، و سواء كان السلوك شعوريا أو لا شعوريا . " (سالم ، 2010 ، ص 08)

كما يقصد به "السطو على الإنتاج العلمي للآخرين و نشرها دون الإشارة إلى المصدر الأصلي ، و هذا حق غير مشروع . و يختلف عن النقل و الاقتباس الذي يعد حقا مشروعا للجميع" (سالم ، 2010 ، ص 07)

و تحدث السرقة العلمية بشكل مبسط في المحيط الجامعي ، عندما يقوم الكاتب متعمدا باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص آخر دون تعرف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الأفكار أو المعلومات ، ناسبها إلى نفسه ، سواء تم ذلك ورقياً أو إلكترونياً . (عيساني ، 2015 ، ص 137)

أما فيما يتعلق بالانتحال العلمي الذي يحدث في الفضاء الرقمي فيقصد به " السطو على أفكار الآخرين المنشورة على شبكة الانترنت من بحوث و مقالات و دراسات ذات قيمة علمية ، مما ذلك الانتحال (Plagiarism) ، و الغش (Cheating) ، و القرصنة ، و السطو على المادة العلمية بمختلف اتجاهاتها الأدبية و الفكرية . (سالم ، 2010 ، ص 5)

ج- التعريف الإجرائي :

ونقصد بالانتحال العلمي في هذه الدراسة كل أعمال الانتحال والغش والنسخ واللصق غير المشروعة ، والسطو على الإنتاج الفكري العلمي المنشور في الفضاء الرقمي (شبكة الانترنت) دون علم أصحابه بذلك و زعم أن هذا الإنتاج من انجاز الشخص المعتدي .

2- أشكال الانتحال العلمي في البيئة التقليدية :

يتخذ الانتحال العلمي في البيئة التقليدية عدة أشكال قسمها الباحثان عماد عيسى صالح وأماني محمد السيد إلى ثلاثة أقسام : (صالح ، السيد ، 2012 ، ص 04)

ا- **القسم الأول : السرقة الشاملة :** و تعني النقل الكامل لعبارات و أفكار الغير نقلا حرفيا دون الإشارة إلى المصدر المنقول منه .

ب- **القسم الثاني : السرقة الجزئية :** و تعني اختلاس بعض الأفكار و العبارات كما هي أو محاولة التعديل فيها .

ج- **القسم الثالث : السرقة عن طريق الترجمة :** و يقصد بها ترجمة إنتاج فكري لمؤلفين آخرين بلغات أجنبية إلى لغة الباحث و نسبتها إلى نفسه .

و باعتبار أن عناصر الانتحال العلمي تتمثل في الشخص الذي يقوم بالانتحال أو السرقة و هو المنتحل و المادة أو المحتوى المسروق ، فقد صنف بعض الباحثين الانتحال إلى صنفين أولهما على أساس المنتحل نفسه و الصنف الثاني على أساس الانتحال نفسه ، و فيما يلي تفصيل لهذين الصنفين :

2-1: الانتحال حسب أنواع المنتحلون : يمكن تحديد ثلاثة أنواع من المنتحلين :

ا- **المنتحل الكسول (The lazy plagiarist) :** هو عموما طالب ضعيف أكاديميا و غير متحمس للتعلم و للبحث العلمي ، و بالتالي يقوم بالاستيلاء على أبحاث و أعمال الآخرين و الجاهزة الكترونيا .

ب- **المنتحل الماكر (The cunning plagiarist):** و هو أكثر تطورا من المنتحل الكسول باعتباره يعرف تماما ماهية الانتحال و لكنه يعمل بجد لكي لا يكتشف أمره.علما أن محتوى عمل المنتحل الماكر هو القص و اللصق من مجموعة متنوعة من المصادر على شبكة الانترنت .

ج- **المنتحل العرضي أو غير القاصد (The accidental plagiarist) :** و هذا النوع من المنتحل عكس المنتحل الكسول أو الماكر ، كونه يقع في الانتحال دون قصد لقلة الخبرة في عملية التوثيق العلمي . (معهد الدراسات العليا و البحوث ، ص 07)

د- **الانتحال حسب الانتحال نفسه :** هناك عدة تصنيفات للانتحال العلمي منها التصنيف الذي قدمته هارفرد و المتمثل فيما يلي : (معهد الدراسات العليا و البحوث ، ص ص 07 -08)

ا- **الانتحال الحرفي (Verbatim plagiarism) :**

ب- **الانتحال الفسيفسائي (Mosaic plagiarism) :**

ج- **إعادة صياغة غير ملائمة (Inadequate paraphrase) :**

د- **إعادة صياغة النص بدون استشهاد (Uncited paraphrase) :**

هـ- **الاقتباس بدون إشهاد (Uncited quotatio) :**

و- استخدام مواد من عمل طالب آخر (Using material from another student's work) : (معهد الدراسات العليا و البحوث ، ص ص 07 -08)

و بدوره يحدد الباحث محمود محمد فهمي واحد وعشرين شكلا للانتحال العلمي أو كما أطلق عليها أشكال عدم الأمانة العلمية نوجز أهمها فيما يلي : (فهمي ، 2016 ، ص ص 3-6)

1- الاختلاق (Fabrication) : أن يقوم الباحث باختلاق نتائج من نسج خياله أو توقعه الشخصي دون أن يبذل أي مجهود بحثي ، فيعطي مخرجات مزعومة لا سند لها من الصحة و لا يمكن الاعتماد عليها في شيء .

2- التزييف (Falsification) : هنا يقوم الباحث بمجهودات بحثية ، و لكنه يصطدم بنتيجة أو أكثر لا تتفق مع المبادئ العلمية (ربما لعيوب في أجهزة القياس المعملية علي سبيل المثال ..) و بدلا من تقصيه حقيقة ما حدث ، نجده يلجأ إلى تزييف النتائج.

3- السرقة الكاملة(Complete Theft) : و نقصد بها عملية سطو المنتحل على بحث بأكمله نشره غيره من الباحثين و يضع اسمه بدلا منه و ينسب البحث دون أدنى تغيير فيه لنفسه.

4- النقل الحرفي (Verbatim copying) : في هذه الحالة يلجأ الباحث إلى نقل بعض الفقرات اللغوية حرفيا من بحوث أخرى بطريقة " انقل و الصق " (Copy and Paste ، سواء أشار الى المصدر الأصلي لكن دون توضيح انه اقتباس حرفي أو بدون الإشارة إلى المصدر .

5- إخفاء أوجه التعاون البحثي (Hiding Cooperation Aspects of Research) : و يحدث هذا النوع من الاحتيال في حالة إذا أنجز البحث من قبل مجموعة من الباحثين و يحدث أحيانا عدم ذكر جميع أسماء أعضاء الفريق البحثي وأوجه التعاون الذي تم فيما بينهم .

6- القوائم غير الدقيقة للباحثين (Inaccurate Authorship) : و نقصد بذلك عند نشر البحث تظهر قائمة الباحثين في صدر الورقة البحثية .. و هنا يجب أن يكون ترتيب وضع أسماء الباحثين على حسب الإسهام العلمي الفعلي لكل منهم و ليس العكس .

7- مكونات بحثية من مصادر غير مشار إليها (Research Ingredients from Sources Not Referred to) : ونقصد بها عندما يستعين الباحث ببيانات إحصائية مثلا وجدت في بحوث غيره ، لكنه لم يذكر تلك المصادر في بحثه .

8- الازدواجية : عدم الأمانة الذاتي أي الانتحال الشخصي (Self plagiarism) : و هو استخدام شخص ما لعمل منشور له في شكل آخر دون الإشارة إلى العمل الأصلي. (فهمي ، 2016 ، ص 6)

و بدوره كان قد **حدد الدكتور سيد الهواري ثمانية (08) أشكال للسرقة العلمية كما يلي :** (الهواري ، 2004 ، ص ص 5-6)

1- ذكر أفكار الغير دون الاعتراف بحق الشخص صاحب هذه الأفكار .

2- ذكر أسلوب الغير في متن البحث على أنه أسلوب الباحث نفسه دون الإشارة لهذا الغير.

3- ذكر أسلوب الغير بالنص الحرفي دون الإشارة إلى أن هذا النقل نقل حرفي .

4- عدم صحة التوثيق عن طريق إغفال ذكر اسم المؤَلِف أو عنوان المؤَلَف أو مكان النشر أو دار النشر أو سنة أو بلد النشر.

5- إسقاط بعض النصوص أو الأفكار أو التحيز لها سواء بقصد أو بدون قصد عند النقل الحرفي للأفكار .

6- الاعتماد على مجموعة معينة من المؤلفين الذين لديهم ميول أو توجهات فكرية خاصة أو معروفين بعدم دقتهم أو نقص أمانتهم العلمية .

7- عدم الاعتماد على مراجع قديمة أو مقالات نشرت تحت ظروف الحرب أو الاعتماد على تصريحات حزبية .
8- التضليل العلمي بمعنى إدراج مراجع في قائمة المراجع لم يتم الاستعانة بها أصلا في البحث. (الهواري ، 2004 ، ص 06)

و على صعيد آخر يعتبر عدم تحري الدقة في الإسناد و المراجع من أشكال الانتحال العلمي التي حددها دليل ضوابط الأمانة العلمية الصادر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في إطار الخطة الوطنية للعلوم و التقنية و الابتكار ، حيث المبالغة في ذكر المراجع العلمية والإسناد دون الرجوع إليها ، و تلافي سرد أسماء المَراجِع للإيحاء بسعة خلفيته العلمية في مجال بحثه يعد سرقة علمية . (اللجنة الإشرافية للخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار ، 2012 ، ص ص 8-9)

3- أشكال الانتحال العلمي في الفضاء الرقمي :

إن الأشكال التي يتخذها الانتحال العلمي في الفضاء الرقمي لا تختلف عن تلك السرقات التقليدية ، غير أن ما يميزها أنها سريعة الانتشار باعتبار أن معظم مصادر المعلومات الالكترونية متاحة للجميع و بصفة مجانية هذا من جهة ، و من جهة أخرى صعوبة التعرف على المنتحل كونها جريمة الكترونية و انتحاله من عدة مصادر .

و فيما يلي استعراض لأكثر أشكال الانتحال العلمي الرقمي انتشارا : (عيساني ، 2015 ، ص 141)

1- النسخ و اللصق : ساهمت شبكة الانترنت بشكل مباشر في توفير كم هائل من المعلومات وسهلت الاستفادة منها بشتى الطرق بفضل خصائص (النسخ و اللصق والقص) ، إلا أن لا يعني بأي حال من الأحوال عدم الإشارة إلى مصادر المعلومات وتوثيقها .فالانترنت شأنها شأن المصادر الورقية الأخرى يمكن توثيق معلوماتها لأنها محمية أيضا بموجب حقوق المؤلف.

2- كتابة أو إعادة صياغة أفكار أو معلومات دون ذكر مصدرها: هو أن يقوم باحث ما بأخذ أفكار أو معلومات عن باحث أو كاتب آخر و لا يشير إلى ذلك في التهميش وينسبها إلى نفسه .

3- شراء عمل أو بحث من شخص آخر: من بين الظواهر المستشرية أيضا للسرقة العلمية هو لجوء بعض الأشخاص من ذوي الأموال إلى شراء الأبحاث والكتب الجاهزة ونسبتها لأنفسهم ، أو دفع الأموال لأشخاص آخرين للكتابة نيابة عنهم لهم. وتسمى هذه العملية بالسرقة العلمية المزدوجة ؛ لأن الأشخاص الذين يتقاضون أجراً على هذا العمل عادة ما يقومون بنقل المعلومات من عدة مصادر دون توثيقها.

4- سرقة الفكرة أو الأسلوب : هي استخدام مفهوم أو رأي مماثل لا يدخل في إطار المعارف العامة.

5- الانتحال الفني : هو إعادة تمثيل عمل شخص آخر باستخدام وسائط أخرى كالصور والنصوص والفيديو .

6- الانتحال بالترجمة: هي ترجمة المحتوى للغات أخرى واستخدامه دون الإشارة إلى العمل الأصلي . (عيساني ، 2015 ، ص 141)

و في ذات السياق قد نجد أشكال أخرى من المخالفات أو التجاوزات التي تمس حقوق النشر و التأليف على الانترنت و لعل أبرزها ما يلي : (سالم ، 2010 ، ص 15)

1- تحميل المعلومات أو المحتوى المتواجد على شبكة الانترنت بطريقة غير مشروعة .
2- طباعة المعلومات أو المحتوى المتواجد على شبكة الانترنت بطريقة غير مشروعة . (أي لا تدخل ضمن نطاق الاستخدام العادل)
3- إرسال المعلومات أو المحتوى المتواجد على شبكة الانترنت إلى مواقع متعددة أو إلى خدمة القوائم البريدية بطريقة غير شرعية .

4- سرقة معلومات أو محتوى موقع معين على الانترنت ، و نشرها في موقع آخر ، و نسبها لغير أصحابها .

و فضلا عن الانتحال العلمي للنصوص و الكلمات و الأفكار و باعتبار أن شبكة الانترنت تتميز بخاصية تعدد الوسائط و الخدمات (Multimedia) فنجد كذلك الانتحال العلمي للصور و الفيديوهات و الموسيقى.

و تعد الممارسات الآتية حسب الباحث فوزي رجب من أكثر أنواع الانتحال العلمي في هذا المجال في عصر الانترنت و من بين تلك الانشطة ما يأتي : (رجب ، 2016 ، ص ص 11-12)

* نسخ وسائط إعلامية (خاصة الصور)من مواقع على الشبكة و لصقها في بحوث خاصة بك أو وضعها في موقع على الشبكة خاص بك.

* عمل فيديو باستخدام لقطات من فيديوهات أخرى لآخريين أو استخدام مقطوعة موسيقية محمية بموجب حقوق التأليف و النشر كموسيقى تصويرية لعمل آخر.

* تأليف مقطوعة موسيقية أخذت الكثير من الجمل الموسيقية من مقطوعة أخرى.

* عمل صورة أو مسح ضوئي لصورة تتمتع بحقوق التأليف و النشر(على سبيل المثال استخدام صورة لغلاف كتاب للإشارة أو الاستشهاد به على مواقع شبكية خاصة بك.)

* إعادة إنتاج عمل بصري باستخدام وسيط مختلف(على سبيل المثال عمل لوحة زيتية تشبه بشكل كبير صورة فوتوغرافية لشخص أخر.) (رجب ، 2016 ، ص ص 11-12)

و بدوره يعتبر الباحث محمود محمد فهمي الاستغلال غير القانوني لمواقع الإنترنت (**Illegal Exploitation of Internet Sites)** شكلا من أشكال الانتحال العلمي المنتشر في الفضاء الرقمي ، حيث يستغل بعض الباحثين مواقع على شبكة الانترنت ليحصلوا منها بأساليب غير مشروعة على مواد مهمة كالكتب العلمية و الأوراق البحثية (Research Papers) والبرمجيات الجاهزة (Software). (فهمي ، 2016 ، ص 4)

و من جهتها وضعت جامعة Greenwich مجموعة من الأعمال التي تعتبر انتحالا علميا منها ما هو منتشرا في البيئة الرقمية نذكر : (رجب ، 2016 ، ص 22)

- نسخ مقالات من برامج تعليمية.
- أخذ برنامج حاسوبي لشخص أخر.
- استخدم مواد(معلومات ، بيانات ، إحصائيات) غير معترف بها منشورة على الإنترنت.
- شراء ورقة بحثية من مواقع إلكترونية و التي من أمثالها: www.jawabkom.com/writer13 و kenanaonline.com/najlamohamed.
- القص و اللصق من الإنترنت أو مصادر أخرى دون توثيق صحيح للمؤلف. (رجب، 2016، ص 22)

أما فيما يتعلق بأشكال الانتحال العلمي الرقمي المنتشرة في الوسط الجامعي فيمكن استعراض البعض منها في النقاط التالية :

- نسخ و لصق بعض الأساتذة لمحاضرات و دروس نشرت على الانترنت (في مدونات و شبكة التواصل الاجتماعي الفايسبوك خاصة) و إعادة نشرها باسمهم على الأرضيات الرقمية الخاصة بجامعاتهم .
- نسخ ولصق نسخ و لصق و طبع بعض الأساتذة لمحاضرات و دروس نشرت على الانترنت و إلقائها على طلبتهم أثناء العملية التعليمية .
- توظيف بعض الطلبة لمعلومات وردت في محاضرات أساتذتهم أو غيرهم في انجاز بحوثهم العلمية دون ذكر أسمائهم .

- قيام بعض الطلبة بسرقة بحوث علمية جاهزة و مذكرات تخرج (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه) منشورة على الانترنت و نسبها لهم كأنها من انجازهم الخاص.
- وضع بعض الأساتذة الباحثين أسمائهم في مقالات و مداخلات علمية تعود لطلبتهم في الدكتوراه نشرت على شبكة الانترنت دون أن يكون لهم أدنى مساهمة علمية فيها.
- سرقة بعض الباحثين لمقالات علمية نشرت في البوابة الالكترونية الوطنية للمجلات العلمية وإعادة نشرها باسمهم مع إعادة صياغة العنوان فقط .

4- الأسباب المؤدية للانتحال العلمي :

تختلف الأسباب التي تجعل الأفراد يلجئون إلى سرقة معلومات غيرهم و انتحال مؤلفات الآخرين من أبحاث و مقالات و محاضرات و دراسات ليقدموها على أنها من إنتاجهم الفكري من باحث لآخر ، خاصة إذا تعلق الأمر بالفضاء الرقمي ، حيث " لا حق للمؤلف في ضوء البيئة الالكترونية ، كما أن طبيعة الانترنت ذاتها التي تعتبر الوسيط تجعل من المستحيل منع عمليات استنساخ مصادر المعلومات . " (سالم ، 2010 ، ص 32)

و من جهة أخرى يرى بعض الباحثين أن في البيئة الحديثة لا يوجد حارس بوابة رقيب باعتبار أن الانترنت عالم مفتوح لا رقيب فيه إلا الضمير المهني و الإنساني.

و في نظر الباحث فوزي رجب فإن الأسباب التي قد تدفع الطلاب و الباحثين للانتحال العلمي تكمن في النقاط التالية : (رجب ، 2016 ، ص 25)

* انتشار و توافر المعلومات و المصادر المختلفة عبر الإنترنت.
* عدم إلمام الطالب أو الباحث بمفهوم الانتحال العلمي نظرا لعدم توافر جزء خاص بذلك في المقررات الدراسية.
* مطالبة الطالب بالقيام بتكليفات عديدة قبل الاختبارات بفترة وجيزة مما يضع الطالب تحت ضغط عامل الوقت.
* الشعور بالحاجة لعدم ظهوره في صورة الفاشل و لذلك يقوم بالنسخ ليظهر بصورة الناجح.
* نقص المهارة البحثية.
* اعتقاد الطالب بأن المشرف على البحث لن يلتفت للانتحال.
* عدم قدرة الطالب على إعادة الصياغة باستخدام أسلوبه الخاص. (رجب ، 2016 ، ص 25)

في حين أرجع كل من نيكول وايلين (Nicole and Ellen) أسباب انتشار ظاهرة الانتحال في الوسط الأكاديمي إلى زيادة مواقع بيع البحوث الجاهزة (Paper Mills) و مواقع الانترنت و بيانات النصوص الكاملة . (صالح ، السيد ، 2012 ، ص 10)

بينما أرجع الباحث سالم بن محمد سالم أسباب السرقة العلمية إلى عدة اعتبارات منها : (سالم ، 2010 ، ص 08)

1- ازدحام المعلومات و صعوبة التصرف حيالها بل و صعوبة السيطرة عليها .
2- الكسل .
3- تجاهل قواعد التوثيق العلمي .
4- الخوف من خوض تجربة البحث العلمي اعتمادا على الجهود الذاتية .
5- نقص مهارات التعامل مع أفكار الآخرين عند البعض من الأفراد .

و من جهته استعرض الدكتور عبد الله بوجرادة أهم الأسباب المؤدية للسرقة العلمية نذكرها فيما يلي : (بوجرادة ، 2017 ، ص 24)

1- تدني المهارات البحثية
2- تدني مستوى المهارات اللغوية
3- انخفاض الوعي بخطورة السرقة العلمية
4- عدم نضج ثقافة السرقة العلمية
5- عدم نضج ثقافة النزاهة العلمية
6- السعي للحصول على الدرجة العلمية والنجاح وتفضيل ذلك على العلم
7- قلة الوعي بتقنيات الإسناد واثبات المصادر
8- عدم معرفة الكيفيات المثلى للاقتباس والتوثيق

و على صعيد آخر أشار القائمون على البوابة العربية للمكتبات و المعلومات الى الأسباب التي تكمن خلف السرقات العلمية خاصة من قبل فئة الطلبة أهمها : (سالم ، 2010 ، ص 24)

1- ضعف التأهيل العلمي للطلاب .
2- قلة خبرة الطلاب .
3- عدم وجود مقرر دراسي عن الأخلاقيات المهنية .
4- اندثار معنى الأمانة العلمية من قاموس الطلبة .
5- اعتقاد الطلبة أن مثل هذه السرقات لن تكتشف .

و في سياق آخر أجمع معظم الباحثين أن اتساع وسائل الاتصال من خلال تصفح المواقع الكترونية عبر شبكة الانترنت وسهولة الحصول على العديد من المعلومات و المواد الإبداعية المراد نسخها ، جعل العديد من الطلبة و الباحثين يتهافتون على سرقة البحوث الرقمية جزئيا أو كليا . (قنبر ، عبد الله ، 2017 ، ص ص 312-313)

و في اعتقادنا أن الأسباب المؤدية إلى ارتكاب جريمة السرقة العلمية في الفضاء الرقمي تختلف من فئة لأخرى ، فمثلا تختلف بين الطالب و الأستاذ ، فبالنسبة إلى فئة الشباب الجامعي نرى أنها تتمثل في :

ا- نقص الوعي بأن شبكة الانترنت هي بمثابة مصدر للمعلومات كغيرها من المصادر التقليدية و بالتالي يتوجب عليهم عند الاستفادة من المواد المتاحة عليها الإشارة إلى مصدرها الالكتروني .

ب- جهل الطلبة لقواعد و طرق اقتباس و توثيق معلومات مأخوذة من الانترنت.

ج- ضعف وعيهم إن لم نقل غيابه بأن السرقة العلمية أو الانتحال ليست فقط منافية لأخلاقيات البحث العلمي بل هي جريمة في حد ذاتها .

ت- نصنف الطلبة الجامعيين في خانة جيلين رقميين أولهما كما وصفه الباحث تابسكوت بجيل الانترنت و هو الجيل الذي ولد ما بين 1977 و 1997 و الجيل الثاني هو الجيل الحالي المسمى بجيل زد (**Generation Z**) الذي ولد من 1998 إلى الوقت الحاضر (تابسكوت ، 2012 ، ص 47) و من صفات الجيلين أنهم أشخاص أذكياء تكنولوجيا لكنهم لا يهتمون بالقراءة ، لا يستطعون التركيز على أي شيء ، جعلت منهم الانترنت محترفين في السرقة الأدبية . (تابسكوت ، 2012 ، ص ص 30 -31) ، كما أنهم لا يتصفون بصفات الباحث العلمي و أولها التحلي بالروح و المغامرة العلمية — و هي الحقيقة التي لمسناها عند معظم طلبتنا -

أما فيما يخص فئة الأساتذة الباحثين فمن وجهة نظرنا أن أسباب وراء سرقة أعمال بعضهم و انتسابها إليهم تلخص في النقاط التالية:

ا- غياب الضمير المهني و نقص النزاهة و أخلاقيات البحث العلمي .

ب- اقتصاد الجهد و الوقت من خلال الحصول على محاضرات جاهزة على شبكة الانترنت بكل سهولة باعتبارها مجالا عاما و مفتوحا للجميع ، نظرا لعدم قدرتهم على التحكم في تنظيم الوقت بين الأعباء البيداغوجية و الالتزامات العائلية و عملية البحث العلمي .

ج- ليس كل أستاذ باحث ، حيث هذا الأخير على الرغم من توفير له الحوافز المادية والمعنوية للبحث العلمي إلا أن عدم تحليه بالروح العلمية التي تمثل حسب الباحث أنجرس موريس في سلوك يتميز ببعض الاستعدادات الذهنية الأساسية بالنسبة إلى الطريقة العلمية ، و هي في مجموعها تلك المكاسب التي سمح بممارسة البحث العلمي بنجاح المتمثلة في : الملاحظة ، المساءلة و الاستدلال ، المنهج و التفتح الذهني و الموضوعية . (موريس ، 2004 ، ص 30)

ت- البحث العلمي هو آخر اهتمامات معظم الأساتذة بالنظر الى الأوضاع الاجتماعية و المهنية التي يعيشونها و تحول دون تفرغهم للبحث العلمي .

5- الحلول للحد من ظاهرة الانتحال العلمي في الفضاء الرقمي :

لقد تبنت مختلف الجامعات و المؤسسات البحثية و المجلات العلمية المحكمة العديد من الحلول للحد من ظاهرة الانتحال العلمي في الوسط الأكاديمي ، فمنها من أصبح يستعين بالبرامج و المواقع الالكترونية الخاصة بكشف الانتحال ، و منها من اصدر إجراءات بل عقوبات صارمة في حق المنتحل ، و فيما يلي تفصيل لبعض الحلول التي من شأنها الحد من استفحال هذه الظاهرة سواء على المستوى الوطني أو الدولي .

1-1: على المستوى الوطني :

على غرار بقية الجامعات الدولية لم تكن الجامعة الجزائرية بمنأى عن ظهور الانتحال العلمي و انتشاره خاصة في الآونة الأخيرة سواء في البيئة التقليدية او الالكترونية ، و من أجل ذلك قامت الجهات المعنية و في مقدمتها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي بإصدار قرارا وزاريا رقم **933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 و المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها** ، حيث حددت المادة 35 و 36 من هذا القرار العقوبات التي يتعرض لها كل من الطالب و الأستاذ في حالة ثبوت الأدلة على ارتكاب سرقة علمية (القرار الوزاري رقم 933 ، 2016 ، ص 13)

غير أن المطلع على هذا القرار سيلاحظ حتما أنه ركز على النمط التقليدي للانتحال و السرقة العلمية أكثر من النمط الحديث للانتحال العلمي ماعدا عندما أشار إلى المواقع الالكترونية عندما تطرق الى تعريف السرقة العلمية في المادة 03 من الفصل الثاني من هذا القرار .

و على صعيد آخر أشار ذات القرار الى بعض التدابير الوقائية التي من شأنها أن تحد من ظاهرة الانتحال العلمي من مثل القيام بحملات تحسيسية و الحث على تأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة لا سيما رقميا و شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية و اللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت و غيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية . (القرار الوزاري رقم 933 ، 2016 ، ص 07)

و من جهة أخرى و في إطار حماية حقوق المؤلف في البيئة الرقمية قامت الجزائر بتعديل أو بإلغاء قوانين و سن جديدة لمسايرة التطورات التكنولوجية و التي من شأنها أن تضمن حماية المصنفات الفكرية (

الأدبية و الفنية) للمؤلف في الفضاء الرقمي ، غير أنها ركزت على المصنفات الرقمية التي تتخذ شكل أنظمة المعالجة الآلية للمعلومات ، كما حددت عقوبة الجرائم التي تستهدف الأنظمة المعلوماتية .

فمثلا الديوان الوطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة يضمن الحماية الأدبية و الفنية لبعض المصنفات الرقمية و هي : برامج الكمبيوتر ، قاعدة المعلومات ، تطبيقات الإعلام الآلي.(ضربان ، 2020 ، ص ص 90-92) و عليه نستنتج أنهتم إغفال حماية المصنفات الرقمية التي تتخذ شكل المقالات العلمية و مداخلات الملتقيات و المحاضرات و المطبوعات البيداغوجية المنشورة على شبكة الانترنت .

2-1: على المستوى الدولي :

ا- إنشاء برامج الكترونية لكشف الاحتيال العلمي :

بحكم التطور التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة واستفحال ظاهرة السرقة العلمية على شبكة الانترنت من جهة أخرى ظهرت العديد من المواقع و البرامج الالكترونية التي من شأنها تساعد في كشف هذه الجريمة .

حيث تعتبر " **في المقام الأول أدوات لمكافحة الانتحال، و ليست فقط مجرد غاية لكشف حالات الانتحال، و يمكن أن تشكل في كثير من الأحيان عامل ردع تمنع الأشخاص من الوقوع في الانتحال، و لذلك فمن المستحسن استعمالها بكثرة في الأوساط الجامعية. " كما أنه بقدر ما ساهمت شبكة الانترنت في نشر السرقة الفكرية واتساع مجالاتها لتشمل كل الميادين الفكرية والأدبية والفنية ، إلاّ أنها ساهمت أيضا في كشف الانتحال عن طريق اتساع مساحة البحث عن أصل النص على الشبكة ، وتوقع الباحثون أن السرقة الفكرية ستختفي في المستقبل مع ظهور البرمجيات المتخصصة.** ((عيساني ، 2015 ، ص 1

و من جهته لاحظ الباحث سالم بن محمد سالم أن بعض الجامعات في أوروبا و أمريكا قد بدأت باستخدام برنامج خاص على الحاسوب يقوم بعمل مسح للانترنت ، و عملية مطابقة لأي بحث علمي مع أي تشابه موجود في الانترنت ، و هذا البرنامج يسمح باكتشاف أي عملية سرقة أو نسخ من الانترنت من قبل الطلاب أو الباحثين ، و بالتالي أصبحت أهم وسيلة لحماية البحث من السرقة هو نشره على الانترنت . (سالم ، 2010 ، ص

الجديد بالذكر أن هذه البرامج و غيرها تعتمد على طريقتين لكشف الاحتيال و السرقة العلمية، أولها : البحث عن النصوص باستخدام محركات البحث لبيان مدى مطابقتها للنص المنقول منه ، و الثانية تعتمد على استخدام بيانات قواعد النصوص . أما من حيث بيئة العمل فمنها ما تشتمل على البرمجيات المعتمدة على الويب (**web-based**) أو البرمجيات المعتمدة على نظم التشغيل (تطبيقات الويندوز **windows application**). (صالح ، السيد ، 2012 ، ص ص 18-19

كما أن هناك برامج متاحة مجانا على شبكة الانترنت تقدم خدمة محدودة للكشف عن الانتحال العلمي من خلال استعراض آلاف بل و ملايين المواقع و الوثائق و مقارنة النص بها . و يمكن الاستفادة الأكبر منها باشتراك شهري تتفاوت قيمته من برنامج لآخر ، منها موقع **small SEO tools** و موقع **ball Plagiarism Dust checker** . (عطية و آخرون ، 2017 ، ص ص 166-167)

وبالمقابل يوجد برامج مدفوعة لكنها احترافية و متخصصة في كشف السرقات العلمية و التشابهات و جوانب الانتحال و غيرها مما يعتبر من محظورات النشر العلمي ، علما أن هذه البرامج تنوعت بين تلك الموجهة إلى طلبة الدراسات العليا و أبحاثهم مثل برنامج **WriteCheck** و برامج خاصة بطلبة المرحلة

الجامعية (ليسانس) مثل برنامج : turnitin ، وأخرى خاصة بالنشر العلمي للباحثين و الأساتذة و دور النشر العلمية مثل برنامج : ithenticate . (عطية و آخرون ، 2017 ، ص 167)

ب- إنشاء مواقع و مدونات لتوعية من أخطار الانتحال العلمي :

بالموازاة مع إنشاء برامج لاكتشاف الانتحال العلمي نجد مواقع الكترونية سعت من خلال المحتوى الذي تنشره إلى تحسيس و توعية مستخدمي الانترنت من أخطار الانتحال العلمي و ذلك من خلال شرحها لماهية الانتحال العلمي والعواقب التي تنجر عنه و كذلك طرق تجنبه. و فيما يلي بعض هذه المواقع المتوفرة على شبكة الانترنت :

* **مدونة بعنوان الانتحال (السرقة الادبية) https :memo0022.wordpress.com :** تتحدث عن الانتحال الأدبي والتوعية بأضراره و طرائق تجنبه.

* **موقع بعنوان الانتحال اليوم (PT) plagiarism today :** (https://www.plagiarismtoday.com) : يتناول مسألة الانتحال عبر الانترنت و يتعامل مع العديد من المسائل القانونية التي تتعلق بالانتحال ، و لا سيما DMCA و قانون حقوق المؤلف .

***موقع بعنوان Avoiding plagiarism in the Classroom:**

(http://www2.leeward.hawaii.edu/resources/plagiarism/default.htm :

يتناول التعريف بالانتحال و بيان أشكاله وتجنبه وكشفه وبين كيفية اقتباس الأعمال للطلبة في جامعة لاهاواي . (قنبر ، عبد الله ، 2017 ، ص 306)

نتائج الدراسة :

1- يعتبر الانتحال العلمي عبر الفضاء الرقمي نمط مستحدث من عمليات السطو العلمي على أعمال و أفكار الآخرين المنشورة على شبكة الانترنت.

2- إن الإشكال التي يتخذها الانتحال العلمي في الفضاء الرقمي لا تختلف عن تلك السرقات التقليدية ، غير أن ما يميزها أنها سريعة الانتشار باعتبار أن مصادر المعلومات الالكترونية متاحة للجميع و بصفة مجانية هذا من جهة ، و من جهة أخرى صعوبة التعرف على المنتحل كونها جريمة الكترونية و غياب قانون يحمي المصنفات الرقمية العلمية .

3- يعتبر النسخ و اللصق و القص من أكثر أشكال الانتحال العلمي المنتشرة في الفضاء الرقمي ، تليها سرقة معلومات أو محتوى موقع معين على الانترنت ، و نشرها في موقع آخر.

4- بالموازاة مع الانتحال العلمي للنصوص و الأفكار الموجودة في الفضاء الرقمي نجد كذلك الانتحال العلمي للصور و الفيديوهات و الموسيقى .

5- إن تطور تقنية النشر الالكتروني و تنوع مصادر المعلومات الالكترونية و سهولة الوصول إليها ، جعل العديد من الطلبة و الباحثين يتهافتون على سرقة البحوث الرقمية و المحاضرات جزئيا أو كليا.

6- تتعدد أسباب الانتحال العلمي في الفضاء الرقمي و لعل أهمها الجهل بقواعد التوثيق العلمي للمصادر الالكترونية بالنسبة للطلبة و نقص الوعي بأن شبكة الانترنت هي بمثابة مصدر للمعلومات كغيرها من المصادر التقليدية ، وبالتالي يتوجب الإشارة إلى المصدر الذي أخذت منه المادة العلمية .

7- غياب الضمير المهني و نقص النزاهة و أخلاقيات البحث العلمي أهم أسباب الانتحال العلمي لدى فئة الاساتذة الباحثين .

8- تبنت مختلف الجامعات و المؤسسات البحثية و المجلات العلمية المحكمة العديد من الحلول للحد من ظاهرة الانتحال العلمي في الوسط الأكاديمي ، فمنها من أصبح يستعين بالبرامج و المواقع الالكترونية الخاصة بكشف الانتحال ، و منها من اصدر إجراءات بل عقوبات صارمة في حق المنتحل.

الخاتمة

و في ختام ورقتنا البحثية هذه يمكن القول أنه بقدر ما ساهمت شبكة الانترنت في نشر المعلومات و تبادلها بسرعة فائقة و في تحويل هذا العصر إلى عصر انفجار المعلومات، بعدما كان العالم يعاني من شحها ، بقدر ما لعبت دورا في ظهور و تنامي ظاهرة اختراق هذه المعلومات و سرقتها و تحريفها و تشويهها ، مما جعل الأصوات تتعالى في مختلف المناسبات و المحافل الدولية و الوطنية مطالبة بضرورة إيجاد حل لظاهرة الاحتيال و السرقة العلمية للمحتويات المتاحة عبر الانترنت و التي تعد إحدى الجرائم الالكترونية التي ترتكب في حق من حقوق الإنسان و هي انتهاك حقوقه الفكرية و سرقة جهده .

و من هذا المنبر نوصي بضرورة القيام بأيام دراسية و ورشات عمل موجهة للطلبة على وجه الخصوص لتزويدهم بأساسيات و قواعد التوثيق العلمي من مختلف المصادر الالكترونية المتوفرة على شبكة الانترنت ، مع ضرورة نشر ثقافة الأمانة العلمية في الوسط الأكاديمي .

المراجع :

1- القرار الوزاري (2016) رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 و المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، الجزائر .

2- اللجنة الإشرافية للخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار **(2012) ، ضوابط الأمانة العلمية ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، الرياض السعودية** ، متوفر على الخط التالي : gdrg.kacst.edu.sa/Site/Templates/Integrity_a.pdf

3- **المبادئ التوجيهية لتجنب الانتحال** ، معهد الدراسات العليا و البحوث ، جامعة الاسكندرية ، ص 2 ، متوفر على الخط التالي : /.../igsr.alexu.edu.egكتيب_المبادئ_التوجيهية_لتجنب___الانتحال....

4- الهواري سيد (2004) ، **دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية** ، (ب-ط) ، القاهرة ، دار الجيل للطباعة .

5- بوجرادة عبد الله (2017) ، **أخلاقيات البحث العلمي و السرقة العلمية** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، متوفر على الخط التالي : https://www.univ-ouargla.dz/.../cours_inaugurale_Interjection.pdf .

6- تابسكوت دون ، (2012) ترجمة حسام بيومي محمود ، **جيل الانترنت كيف يغير جيل الانترنت عالمنا** ، القاهرة مصر ، كلمات عربية للترجمة و النشر .

7- رجب فوزي ، **الانتحال العلمي** (2016) ، منظمة المجتمع العلمي العربي ، ط 1 ، الاصدار الثالث .

8- سالم بن محمد سالم (2010 ، أفريل 07/6) ، **السرقات العلمية في البيئة الالكترونية** – دراسة للتحديات و التشريعات ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السادس حول البيئة المعلوماتية الآمنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات ، جمعية المكتبات والمعلومات السعودية ، الرياض ، متوفر على الخط التالي : https://fr.scribd.com/doc/30432674/

9- ضربان وليد (2020) ، **الملكية الفكرية في الصحافة الالكترونية بين أنظمتها القانونية و أجهزة حمايتها في الجزائر و فرنسا** ، مجلة الاتصال و الصحافة ، المدرسة العليا للصحافة و علوم الاعلام ، المجلد 07 ، العدد 02 ، الصفحات 83-99 .

10- صالح عيسى عماد ، السيد محمد أماني (2012 جويلية 11/9) ، **دور المكتبات الأكاديمية في منع السرقات العلمية و اكتشافها (دراسة استكشافية لخدمات المكتبات و برمجيات كشف الانتحال)** ، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولي للتعلم الالكتروني في الوطن العربي (مشكلته وآفاق تطويره) ، القاهرة ، M متوفر على الخط التالي : www.academia.edu/.../دور_المكتبات_الأكاديمية_في_منع_السرقا... .

11- عطية سليمان جمال ، عبد اللاه صلحي عنتر ، الزغبي عبد المحسن زكي أمل ، (2017 مارس 9) ، **استخدام برامج كشف الانتحال plagiarism dictation لتحقيق النزاهة العلمية – رؤية تدريبية في ضوء مهارات التعلم الذاتي** - ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الأول لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس و القيادات بجامعة بنها ، مصر .

12- عيساني طه (2015 ، ديسمبر 29) ، **الممارسات الأكاديمية الصحيحة و أساليب تجنب السرقة العلمية** ، ورقة بحثية مقدمة خلال فعاليات ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي ، مركز جيل البحث العلمي ، المكتبة الوطنية الجزائرية الحامة الجزائر العاصمة .

13- فهمي محمد محمود (2016 ماي) ، **عدم الأمانة في البحوث العلمية** ، متوفر على الخط التالي :
eng.tanta.edu.eg/.../عدم%20الأمانة%20في%20البحوث%20العلمية...p.

14- قنبر عباس هدى ، عبد الله محمد يسرى ، (2017) ، **الاستلال العلمي في الرسائل و الأطاريح الجامعية – طرائق كشفها و سبل تجنبها** – مجلة الاستاذ ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس لسنة 2017 .

15-موريس أنجرس (2004) ، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر .

16- Definition of plagiarize https://www.merriam-webster.com/dictionary/plagiarize visit : 18/05/2018 , 21:05

النشر العلمي ودوره في ترقية البحث العلمي الجامعي

Scientific publishing and its rolein promoting university scientific research

د. بوصبع فؤاد. ط.د. بوعروج خولة
جامعة قسنطينة 1

ملخص:
يعتبر النشر العلمي أحد أهم مظاهر التقدم و الازدهار في الدول لما يعبر عنه من جودة البحوث العلمية المقدمة من قبل الباحثين و الأساتذة في الجامعات، وهذا ما يجعل من ميدان الجامعة ميدانا حافلا بالأبحاث العلمية المنشورة بطريقة علمية مدروسة و مضبوطة مايؤثر بشكل إيجابي على كل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية من جهة، وعلى الجامعة وجودة مخرجاتها من جهة أخرى. وعليه جاءت هذه الدراسة لبيان النشر العلمي ودوره في ترقية البحث العلمي الجامعي

الكلمات المفتاحية: النشر العلمي، البحث العلمي، الجامعة، الباحثين، جودة

Abstract:
Scientific publishing is considered one of the most important manifestations of progress and prosperity in countries due to the quality of scientific research presented by researchers and professors in universities, and this is what makes the university field a field full of scientific research published in a scientific, studied and controlled way, which positively affects all economic sectors And social and cultural on the one hand, and on the university and the quality of its output on the other hand. Accordingly, this study came to clarify scientific publishing and its role in promoting university scientific research

key words: Scientific publishing, scientific research, university, researchers,quality.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي في جوهره أفضل أداة لتراكم و نقل المعرفة، فهو يتألف من مجموعة من الأنشطة الفكرية و التجريبية و من الجهود المنصبة على إجراء التحقيقات المنهجية المدعمة بموارد علمية و تكنولوجية، و التي تحققها و تنجزها مجموعة بحثية معينة لفائدة المؤسسة أو الدولة بشكل عام(الزهرة، 2015، صفحة 41)

فقد أيقنت الدول المتقدمة أن البحث العلمي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات، فأولت له العناية المستحقة و وفرت للباحثين المناخ الملائم و الوسائل اللازمة للعمل.(بولحواش، 2019، صفحة 427)

و في المقابل يعتبر النشر العلمي أحد محددات البحث و مظهرا من مظاهر المعرفة التي تساعد على تتبع التطورات الحاصلة في العلوم وخاصة بعد ظهور مجموع الموارد البشرية المتاحةو المجال التكنولوجي الذي أسهم في تعزيز عملية النشر العلمي(كزيز و كزيز، 2019، صفحة 252)

وبالتالي فإن الحديث عن النشر العلمي يجرنا مباشرة للبحث العلمي والعكس بالعكس.

هذا وقد جاءت هذه الدراسة التي تتمحور إشكاليتها في تلك العلاقة بين النشر العلمي والبحث العلمي.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي :
ماهو دور النشر العلمي في ترقية البحث العلمي الجامعي ؟
وللإجابة عن هذه الاشكالية سنتبع المنهج التحليلي و المنهج الوصفي وسنقسم الدراسة الى مطلبين:
المطلب الأول: خصوصية النشر العلمي
المطلب الثاني: خصوصية البحث العلمي

المطلب الأول: خصوصية النشر العلمي

للنشر العلمي خصوصية متميزة، وسنتطرق فيما يلي إلى بيان العناصر المكونةلهذه الخصوصية،وهذا من خلال أربعة فروع ، يضم الأول تعريف النشر العلمي، أما الثاني فيتناول أهمية هذا النوع من النشر، وفي الفرع الثالث نتطرق إلى الضوابط التي يجب احترامها، ثم دراسة المعوقات في الفرع الرابع.

الفرع الأول: تعريف النشر العلمي

لقد وردت عدة تعاريف للنشر العلمي نذكر من بينها:

النشر لغة هو الإذاعة أو الإشاعة أو جعل الشيء معروفا بين الناس، و النشر اصطلاحا لا يبتعد عن النشر لغة إذ يقصد به توصيل الرسالة الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى جمهور المستقبلين، أي المستهلكين للرسالة،و يشير الأستاذ الدكتور سعد الهجرسي إلى أن النشر هو إصدار أو العمل على إصدار نسخ لكتاب أو كتيب أو أوراق مطبوعة أو ما يشبهها لتباع للجمهور، و يضيف إلى أن هذا التعريف يشمل أربعة عناصر أساسية و هي عنصر العمل الذي يعبر عنه بكلمة إصدار أو العمل على إصدار، و نوعية العمل الذي يعبر عنه بأنه كتاب أو كتيب أو ورقة أو مطبوعة أو ما يشبههما ، و عنصر الهدف من العمل الذي يعبر عنه بالهدف من النشر،و عنصر التخصص حيث يطلق على من يتخذ هذا العمل مهنة له.(عباس، عزوز، و كيحل، 2019، صفحة 416)

كما يعرف النشر على أنه عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل و وفق نظريات الاتصال، و يعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، و الباب الرئيسي لنشر العلم و المعرفة، ومصدرا أساسيا للحضارة الانسانية، كما يعد البنية الأساسية لتأسيس و تطوير التعليم بجميع مراحله، و يعرف أيضا بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون في أغلبها محكمة و معترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية و الخصوصية لهذا النتاج ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه.(الزهرة ب.، 2019، صفحة 28)

هذا و يعرفه آخرون بأنه جميع الإجراءات الفكرية و الفنية و العلمية،لاختيار موضوع الكتاب و ترتيب إصداره و تنمية توزيعه، حيث يقوم الناشر بإتمام إعداد المخطوطة إعدادا سليما،
وإخراج الكتاب إخراجا متقنا، و محاسبة أصحاب الحقوق حسابا عادلا، ومن ثم تسليم الكتاب مطبوعا إلى مكتبات البيع و التوزيع، ويتحمل الناشر مسؤولية التمويل، فهو من يدفع الأموال للمؤلف و المترجم و الفنان و المحرر و المطبعة و مصانع الورق و غيرهم، من أجل إنتاج الكتاب، و بجب أن تتأطر هذه العمليات كلها برؤية ثقافية فكرية للناشر، و تجعل من كتبه الخاصة به تعبر عن مشروع ثقافي خاص بدار نشره، يسهم من خلالها بتنمية مجتمعه في مختلف المجالات(عباس، عزوز، و كيحل، 2019، صفحة 417)

الفرع الثاني : أهمية النشر العلمي

تكمن أهمية النشر العلمي في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه لأن كميته تكمن في وجود النشر الجيد حيث يتجلى ذلك من خلال الآتي:(لويبدة، 2019، صفحة 68)

-المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الإطلاع على كل ماهو جديد.

-تنشيط حركة البحث العلمي

-معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الاشارات الى البحوث المنشورة في الدراسات الاخرى .

-تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.

-ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة.

-وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والاساتذة الآخرين.

-غاية مثلى إلى عالم الشهرة.

-المساعدة في تجنب تكرار البحوث نفسها.

الفرع الثالث: ضوابط النشر العلمي

للنشر العلمي ضوابط عديدة منها:(بن جديدي ، بن جديدي ، و حيدر، 2019، صفحة 334، 333)

-أن يكون الباحث أو الناشر مؤهلا وعلى درجة عالية من الكفاءة والتخصص للقيام بالبحث الصحي وعلى معرفة تامة بالمادة العلمية في موضوع البحث المراد وأن يلتزم الباحث بالأسس العلمية والمنهجية في كافة مراحل البحث العلمي.

-أن يحترم الباحث أو الناشر حقوق الخاضعين للبحث وأن لا يهدر كرامتهم وأن يتم التعامل معهم بطريقة إنسانية دون انتقاص من قدرهم أو حقوقهم.

-أن لا يستغل حاجة الخاضعين للبحث أو المجتمع المالية أو الأدبية لإجراء البحث.

-أن تتوفر لدى الباحث دراسة وافية عن المخاطر والأعباء التي يتعرض لها الفرد أو الجماعة ومقارنتها بالفوائد المتوقع الحصول عليها من البحث

-أن يتعهد فريق البحث بتقديم المعلومات المناسبة الكاملة عن طبيعة البحث وغايته والفوائد المرجوة والمخاطر المتوقعة إلى الجهات الرسمية .

-أن يلتزم فريق البحث بكافة الأخلاقيات الإسلامية مثل الأمانة والصدق والشفافية والعدل.

-أن يلتزم فريق البحث في حفظ حق المساهمين في البحوث في حقهم الأدبي عند نشر البحوث أو حقهم المادي عند الاتفاق على مقابل مادي لإسهاماتهم.

-أن يلتزم الباحث بالمحافظة على سلامة الأفراد الذين يستعان بهم بالبحث أي الخاضعين للبحث وتأمين راحتهم وأمنهم وسلامتهم البدنية والنفسية وخصوصياتهم في كافة مراحل إجراء البحث.

ومن بين الضوابط الأخلاقية المتعلقة بالنشر العلمي ما يلي :(كزيز و كزيز، 2019، صفحة 257، 256)

- أن يكون كل مؤلف قد شارك في العمل بدرجة تكفي ليتحمل المسؤولية أمام القراء عن أجزاء معينة من المحتوى.

- يجب ذكر أعمال الباحثين السابقين في الموضوع محل البحث ولا يجب على الباحث أن ينسب لنفسه فكرة مسبقة أو درست من قبل آخرين.

- يجب عليه الإشارة إلى الدراسات السابقة التي قد تكون أعطت نتائج مختلفة.
- يجب أن يسعى الباحث التعريف نفسه بين زملائه، فمن غير المقبول أخلاقية لباحث أن يذيع نبأ توصله إلى نتائج معينة للعامة، قبل نشرها في المجلات العلمية.
-يجب الاعتراف بإسهام من شاركوا في البحث والتعريف بما قدموه.
-لا يجوز لمحرري المجلات العلمية قبول أبحاث لا تتفق مع المعايير الأخلاقية، حيث أنهم سيتحملون مسؤولية أي بحث يقومون بنشره.
- على المراجعين المحكمين أن يكشفوا للمحررين عن أي تضارب في المصالح يمكن أن يؤثر في رأيهم حول البحث وعليهم أن ينسحبوا من مراجعته.
-وعلى المحررين أن يتجنبوا اختيار محكمين خارجيين من الواضح أن لديهم تضاربا محتملا في المصالح أو يعملون مع المؤلفين في نفس القسم أو المؤسسة.
- يجب على المحكمين أن لا يستغلوا معرفتهم بالعمل قبل نشره من أجل تعزيز مصالحهم العلمية الشخصية.
-على المحررين أن يتخذوا كل الخطوات المعقولة لضمان دقة المواد التي ينشرونها. وحينما يلاحظون نشر خطأ جسيم أو عبارة مضللة أو تقرير محرف يجب عليهم تصحيح ذلك على الفور وفي مكان بارز و إذا ثبت أن المقالات كانت خادعة أو تحتوى على أخطاء جسيمة لم تكن واضحة في النص فيجب عندئذ سحبها.
-ينبغي نشر التعليقات الإنتقادية المقنعة على البحوث المنشورة.

الفرع الرابع: معوقات النشر العلمي

هناك عدة صعوبات ومعوقات تواجه الباحث في عملية النشر العلمي في الوطن العربي وتتمثل أهم هذه المعوقات في ما يلي:(سدوس و بن السبتي، 2020، صفحة 242)

- معاناة معظم الجامعات العربية من البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية فضلا عن وجودة فجوة بينها وبين مشاركتها في المجتمع لعدم وجود جهاز يمكنه نشر البحوث الجامعية والتعريف بها في المجتمع لتحقيق أقصى استفادة منها.
-قلة اهتمام القيادات العليا في الجامعات بالنشر العلمي مما أدى الى تراجع صناعة النشر العلمي في العديد من الجامعات.
- وجود بعض الممارسات السياسية التي تؤثر على المؤسسات الأكاديمية والنشر الجامعي، منها تدخل السلطة في الأمور الأكاديمية مما يتناقض مع الحرية الأكاديمية وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، فنجد تهميشا للكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة، ونشر أبحاث غير صالحة للنشر بدافع المحسوبيات، فضلا عن ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي وخاصة في العالم العربي مما يؤثر سلبا على أنشطة البحث العلمي المختلفة وتطويرها، وكذلك على مؤسسات البحث العلمي.
- غياب المعايير الواضحة التي تحدد أصول وقواعد التأليف والتحكيم والنشر وعدم وجود سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي.
- عدم وجود معايير موحدة بين الجامعات لإخراج الأعمال العلمية، فكل جامعة تنفرد بوضع بعض المعايير التي تختلف عن غيرها من الجامعات.
- عدم الاهتمام بالإعلان والدعاية عن إصدارات النشر الجامعي، فضلا عن عدم وجود شبكة توزيع لتصريف إصدارات دور النشر الجامعية.

المطلب الثاني: خصوصية البحث العلمي

للبحث العلمي خصوصية متميزة، وسنطرق فيما يلي إلى بيان العناصر المكونة لهذه الخصوصية، وهذا من خلال أربعة فروع ، يضم الأول تعريف البحث العلمي، أما الثاني فيتناول أهمية هذا النوع من البحث، وفي الفرع الثالث سنتطرق الى خصائص البحث العلمي، ثم دراسة الاهداف في الفرع الرابع.

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

هناك تعاريف عديدة و متنوعة للبحث العلمي نذكر من بينها ما يلي:

يعرفه البعض بأنه: كل نشاط ذي منهج يهدف إلى انتاج معارف جديدة و ترتبط بفهم الانسان للظواهر الطبيعية التي تحيط به و يؤدي في النهاية الى رفع قدرات الانسان على التحكم في هذه الظواهر و السيطرة على الطبيعة(الزهرة ك.، 2015، صفحة 44)

كما عرف أيضا بأنه:تقرير واف يقدمه الباحث عن عمل أتمه و أنجزه بحيث يشمل هذا التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج معروفة(عون ، 2019، صفحة 390)

وهناك من عرف البحث العلمي بأنه: عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة (موضوع البحث)، باتباع طريقة علمية منظمة (منهج البحث) بغية الوصول الى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة(نتائج البحث)(الزهرة ك.، 2015، صفحة 44)

و الملاحظ أن جميع هذه التعاريف وان اختلفت في مضمونها الا أنها تشترك في أن البحث العلمي عملية فكرية منظمة وفق منهج علمي محدد بغرض الوصول الى نتائج علمية

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي

تتجلى أهمية البحث العلمي بالنسبة للباحث و المجتمع فيما يلي:(مدار ، 2018، صفحة 110)

-يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة.

-يدربه على الصبر والجد و يكون له علاقة وطيدة بالمكتبة

-يساعد الباحث على التعمق في التخصص

-يعود الباحث على أخلاقيات العلم والبحث العلمي

-التعود على معالجة المواضيع بموضوعية و نزاهة و نظام في العمل

-يساهم في تطوير المجتمع و نشر الثقافة و الوعي

-حل المشكلات الاقتصادية و السياسية و الصحية و التعليمية و التربوية و تفسير الظواهر الطبيعية و الاجتماعية و التنبؤ بها.

-يعتبر الدعامة الأساسية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية

-يلعب دورا أساسيا جدا في عصرنا الحاضر بوصفه وسيلة لتطوير المعرفة و التجديد و الابتكار و الاختراع، فبفضل البحث العلمي تمكنت بعض الدول من أن تحقق تقدما كبيرا و أن تنتقل من التخلف الى مصاف الدول المتقدمة و أن تصبح متطورة اقتصاديا

ومن الواضح من خلال كل تلك الايجابيات التي تعود على الباحث و المجتمع بالفائدة الكبيرة أن البحث العلمي أكبر معيار على مدى تقدم الأفراد و الدول على حد السواء.

الفرع الثالث: خصائص البحث العلمي

للبحث العلمي خصائص معينة تميزه عن غيره من المفاهيم و من أهم هذه الخصائص:(مدار ، 2018، صفحة 110)

-الدقة و قابلية الاختبار

-البحث العلمي عمل هادف و النتيجة التي يصل اليها ممكنة التحقيق و قابلة للتعميم

-البحث العلمي حركي و تجديدي لأنه يحاول مقاربة الحقيقة ما أمكن

-البحث العلمي تجربي أو تجريدي أو معياري حسب خصائص موضوع البحث

-للبحث العلمي صفة الدورية أي أن الوصول الى حل مشكلة بحث، قد يؤدي إلى بداية مشكلة أخرى

ومن بين خصائصه ايضا:(عمراوي ، 2019، صفحة 127)

-البحث العلمي موضوعي

تلك هي أهم خصائص البحث البحث العلمي التي تميزه و تجعل نتائجه يقينية و صادقة و دقيقة و لعل أهم هذه الخصائص، الموضوعية التي تعني تجرد الباحث من جميع عواطفه و من أحكامه المسبقة ، و التحلي بالنزاهة العلمية اضافة الى كون الابحاث العلمية أبحاث تراكمية و مانهاية بحث معين إلا بداية لبحث جديد(مدار ، 2018، صفحة 110)

الفرع الرابع: هدف البحث العلمي

تختلف و تتنوع أهداف البحث العلمي باختلاف مجالاته، غير أن الفقهاء و المفكرين قد اتفقو على مجموعة من الأهداف العامة من خلال آرائهم و توجهاتهم الفكرية وذلك بحسب الغاية فإذا كان البحث العلمي كوسيلة للتكوين فإن من أهدافه المرجوة تطوير الاستعدادات العلمية و التدريب على الطرق و التقنيات البحثية، وبناء نماذج جديدة، أما إذا كان البحث العلمي كوسيلة للمعرفة فإن من أهدافه توسيع مجال المعارف و تطوير الكفاءات، بالاضافة الى نقل المعارف العلمية و العملية(بوزيدي و بورغدة، 2018، صفحة 378)

الخاتمة:

يعتبر النشر العلمي وسيلة لإيصال الانتاج الفكري من المرسل المتمثل في مؤسسات النشر من مجلات علمية و دور النشر المعتمدة، الى المستقبل المتمثل في الباحثين و طلبة العلم

و يتمثل مضمون النشر العلمي في الأبحاث العلمية التي يقوم بها الباحثون في مختلف المجالات و التخصصات و التي تكون غايتها الوصول الى حلول ملائمة لعلاج مشاكل معينة أو نتائج صالحة للتعميم، أو لتفسير الظواهر محل الدراسة.

هذا و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج تتمثل في:

1-أن النشر العلمي هو الوعاء الذي تقدم من خلاله الأبحاث العلمية.

2-المساهمة الفعالة للنشر العلمي في تطوير طرق و أساليب البحث العلمي لدى الباحثين و المؤسسات العلمية من خلال الاطلاع على كل ماهو جديد في ميدان البحث العلمي.

3-يلعب النشر العلمي دورا هاما في خلق روح المنافسة العلمية في كافة التخصصات العلمية من خلال نشر الأبحاث القيمة لكافة الباحثين و الأساتذة و هذا ما يجعل منه ميدانا للتنافس الايجابي.

4-يساهم النشر العلمي في النهوض بكافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من خلال اعتماد الدولة للبحوث العلمية الرائدة و التي لم تكن لتصل الى سلطة القرار لولا وسائل النشر العلمي.

و نظرا للنقائص التي لمسناها من خلال هذه الدراسة كان لزاما علينا أن نوصي بما يلي:

1-ضرورة النظر بجدية و محاولة تطوير سياسة النشر العلمي من خلال خلق آليات متطورة و تطبيق المعايير العلمية الخاصة بتقييم و تصنيف المجلات العلمية.

2-محاربة السرقة العلمية بإدماج برامج عالمية ذات جودة و ذلك لإضفاء المصداقية على البحوث العلمية المنشورة و تشجيع الباحثين على تقديم المزيد.

3-خلق شراكات في مجال النشر العلمي بين مختلف دول العالم العربي و الدول الأجنبية الرائدة في هذا المجال بمختلف جامعاتها و مؤسسات النشر فيها من أجل تبادل الخبرات.

قائمة المراجع:

أم الجيلالي حاكم. (16 ديسمبر, 2018). الجامعة الجزائرية و البحث العلمي (صعوباته و مقترحات تطويره). مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية.

أمال كزيز، و نسرين كزيز. (نوفمبر, 2019). أخلاقيات و معايير النشر العلمي في المجلات المحكمة.. الجلفة، الجزائر: مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية.

بن عائشة الزهرة. (نوفمبر, 2019). تحديات النشر العلمي و اللغة العربية. الجلفة، الجزائر: مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية -جامعة الجلفة.

رميسة سدوس، و عبد المالك بن السبتي. (جوان, 2020). المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP و دورها في ترقية النشر العلمي الجامعي. *06(01)*، . قسنطينة، الجزائر: مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية.

رياض عمراوي . (جانفي, 2019). إشكالية منهجية البحث في العلوم الانسانية بين التقنية و العلمية-التفسير و علوم القرآن-. *07(02)*، مجلة الدراسات الاسلامية.

سعاد بن جديدي ، سهيلة بن جديدي ، و جوهرة حيدر. (نوفمبر, 2019). الأمانة العلمية بين الضوابط و الممارسات المخالفة في النشر العلمي. الجلفة، الجزائر: مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية - جامعة الجلفة.

صونيا عيواج، صفاء عثمان ، و جمال بلبكاي. (نوفمبر, 2019). البحث العلمي -أسسه و أدواته: الاختبارات و المقاييس النفسية نموذجا. الجلفة، الجزائر: مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية.

كياري فطيمة الزهرة. (ديسمبر, 2015). البحث العلمي و الابتكار في الجامعة الجزائرية الواقع و الامكانيات. *(05)*، الجزائر: المجلة الجزائرية للمالية العامة.

لخضر عباس، محمد عزوز، و اسماعيل كيحل. (نوفمبر, 2019). صعوبات النشر في المجلات المحكمة لدى طلبة دكتوراه علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية. الجلفة، الجزائر: مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية جامعة الجلفة.

مسعودة لويبدة. (نوفمبر, 2019). النشر الإلكتروني. الجلفة، الجزائر: مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية - جامعة الجلفة.

نجية بولحواش. (ديسمبر, 2019). البحث العلمي في العالم العربي: الواقع، المعوقات و سبل التطوير. *(33)*، الجزائر: حوليات جامعة الجزائر 1 .

نعيمة عون . (جانفي, 2019). أخلاقيات البحث العلمي و تحدياته. *02(03)*. مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية.

هدى بوزيدي، و حسين بورغدة. (2018). قراءة في خبرات تطوير البحث العلمي ببعض الدول " أمريكا، الصين، أستراليا، فرنسا". *04(02)*. مجلة البشائر الاقتصادية.

هدى مدار . (مارس, 2018). واقع و آفاق البحث العلمي في التعليم العالي بالجامعة الجزائرية دراسة تحليلية. *(01)*، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية.

شروط النشر

- أن يكون البحث أصيلا لم يسبق نشره أو تقديمه إلى جهة أخرى.
- أن يتحرى الباحث في بحثه الجدة والعمق والقصد، والالتزام بالشروط العلمية والمنهجية وفق دليل (APA).
- ألا يقل حجم ورقة البحث عن 13 صفحة وألا يزيد عن 25 صفحة، بما في ذلك المراجع والملاحق، وأن يحفظ ملف الوورد بصيغة (Word 2007).
- أن تتضمن الورقة البحثية مهما كانت لغتها ملخصا بالانجليزية وآخر بالعربية.
- تقبل الأوراق البحثية المكتوبة باللغات التالية: العربية/ الانجليزية/الألمانية/ الفرنسية.
- أن تكتب الورقة البحثية وملخصها ببرنامج (وورد)، بخط (Microsoft Uighur) حجم (16) للعربية، وبخط (Times New Roman) حجم (12) للغات اللاتينية.

يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

khalil.al-khateeb@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة العوائق والحلول (الجزء الأول)

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة - العوائق والحلول (الجزء الأول)

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

ضبط وتدقيق: د. موسم عبد الحفيظ - د. تلي رفيق

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383.6488.B

الطبعة الأولى

مارس 2021 م